الولايات المتحدة الأميركية
هدر الفرصة السانحة



تأليف

الدكتورة عطارد عوض عبد الحميد الشريفي



الولايات المتحدة الأميركية

هدر الفرصة السانحة

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2018/6/2810)
رقم التصنيف: 337,73
المؤلف ومن في حكمه:
عطارد عوض الشريفي
الناشر
الأكاديميون للنشر والتوزيع شركة دار
عمان – الأردن
عنوان الكتاب:
الولايات المتحدة الأمريكية هدر الفرصة السانحة
الواصفات:
/ السياسة/ / العلاقات الاقتصادية/ /
الولايات المتحدة/

ISBN :978-9957-637-94-1

الولايات المتحدة الأميركية

هدر الفرصة السانحة

تأليف

الدكتورة عطارد عوض عبد الحميد الشريفي



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى روح من أحمل أسمهُ بفخر واعتزاز ..

والدي المرحوم "عوض عبد الحميد الشريفي"

المؤلفة

تقديم

شغلت الولايات المتحدة العالم ربع قرن وأكثر بتفردها كقـوة شـاملة، في الميـدان العسـكري والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي، وأضحت تجوب الأرض بحثاً عن فرائس ضـعيفة منهكـة، تجعـل منها أمثولة للآخرين وتبيان لعظمة ما تمتلك من فائض قوة، فمزقت دول البلقان، وارتكبت المجازر تحت جنح تدخلها وصمت الأوربيين، وإغارة على أفغانستان لتطيح بحلفاء الأمس ضد السـوفيات، بعدما قايضت انهيار الاتحاد السوفيتي مقابل أنبات شجرة الإرهاب (القاعدة وما أنجبته)، ومن ثم جعلت في تدمير العراق وتمزيقه، أمثولة ورمزية لنظم وشعوب المنطقـة، حبيسـاً مـا بـين عقوبـات وتدمير، واحتلال وإرهاب، وفساد وتراجع، وها هو في خواتيم العقـد الثـاني مـن القـرن يقـف عـلى أعتاب مشروع تقسيمه، بعدما جرى حياكة جلباب التمزيق، تحت نظر الولايات المتحـدة وقبولهـا، ومراوغتها حيناً والتفافها حيناً أخر.

هـذه الدولـة (الولايـات المتحـدة) تتمتـع بشـهية تمسـاح، في سـعيها للهيمنـة والسـيطرة واستجلاب دول العالم إلى بيت الطاعة الأميركية، نظراً للسطوة التـي تملكهـا منفـردة، أو جمعـاً مـع حلفائها سواء الأوربيين أم من نظم دول الجنوب، فهي وأن أغلقت قنـوات التـأثير عـلى أيـة دولـة، باستطاعتها لوحدها أن تربك الأخر (ممن تستهدفه)، عبر منظومة المال والتحويل المالي والمعاملات المصرفية، نظراً لسيطرتها على مراكز القرار المالي في العالم عبر بيوتات المـال الأميركيـة أو المؤسسـات الدولية التي تتحكم بقراراتها.

وبرغم كل ما تمتعت به من مكامن القوة والمنعة طوال عقـود، وتصـدرها العـالم بـالقوة العسـكرية وبفائضها وبتكنولوجياتها الفائقة وذكائها، وماكنتها الإعلامية التي لا تهدأ متـى مـا وجهـت ضـد دولـة مـا أو نظام ما، لتجعل من الوديع شرير ومارق ومهدداً للأمن العالمي والحضارة الغربية وأسلوب الحيـاة الأميركيـة، وعلى النقيض منه تغض الطرف وأحيانا تلمع صورة الدكتاتور أو النظام القمعـي والمسـتلب لحقـوق الـبشر، فمـثلما لا تحـد مصـالحها وأمنهـا القـومي حـدود، فـإن مواقفهـا المتناقضـة والمتحيـزة لـيس لهـا حـدود،

هذه الدولة مثلما جمعت متناقضات البشر المكوناتية في نشأتها وتكوينهـا وصـيرورتها الأولى، فهـي تعبر عن ذلك في سلوكياتها السياسية إزاء الآخرين من غير حلفائها.

وفي زمنها الحالي تبدو أنها تعيش هاجس لحظتها التاريخية أو وربما التواءاتها التاريخيـة، في الخشية من القادم، عندما تصاعد في بنيتها ما يعتمـر مـن مظـاهر الـوهن والضـعف والشـيخوخة المبكرة، وهي لا زالت في عنفوان جموحها الإمبراطوري والأحادي، للهيمنة على العالم وشـعوبه، بـل أرضه وفضاءه.

إن الولايات المتحدة الأميركية ومن خلال مفكريها تعـيش لحظـة الـوهن والتراجـع بامتيـاز، فلم تعد قوتها الاقتصادية قادرة على حمل عبء المشيخة العالمية، وعندئـذ فقـط عليهـا أن تغـادر قمة جبل القوة إلى سفوحه القريبة لتسمح للآخرين بالاعتلاء ومشاركتها في رسم صورة العالم، الذي لن يكون حكراً على قوة معينة.

هذا التراجع في ممكنات القوة المختلفة ألقى بكلكلـه عـلى مكانتهـا ودورهـا، فهنـاك قـوى إقليمية قادرة على إحراج مواقفها، أو أنها تعيق مصالحها، بل وتهديد ضرب جزء من أراضيها، هذه الدولة التي حسبت يوما ما أنها بعيدة جداً عن مناطق التأزم والصراع واشتعال الحرائق.

لم تعد تتغنى الولايات المتحدة بأنها الواحة التي حباها اللـه بكل هذه العنايـة والتقـديس كما أدعت، فمشكلاتها الداخلية لا تقل شأناً عن مشكلاتها مع المحيط العالمي المتلاطم، الذي يشهد تنامي القوة والقدرة عند العديد من البلدان المتطلعة بعنفوان نجاحاتها ورغبـة شـعوبها في المجـد الحضاري.

وما بين كل هذا ومراوغة التاريخ وخداعة ومكـره، تبـدو صـورة القـادم مشـوبة بالتشـوش لمستقبل هذا المارد الذي تسمر ردحاً من الزمن حول نفسه في انكفاءته، وشبقه المنفلت في الإطاحة بكل القوى التي خشي من تواجدها على هرم السلطة العالمي، ويزيح عن طريق تطلعه أقوى قـوة جمعت ما بين القدرة العسكرية وما بين الايديولوجيا المزعزعـة لأسـس نظامـه الرأسـمالي، ليجـد في خواتيم الأمر، أنه السيد للعالم والقوة التي أعطت لنفسها مالم تعطيها قوة الإمبراطوريـة الرومانيـة في علوها وهيمنتها.

إن استدعاء مواريث التاريخ وميثالوجيا المهمة المقدسة، والخاصية المتفردة، والتكليف الإلهي، ودور الرجل الأبيض (الانكلو سكسوني)، إلى ما لا نهاية من حشو الذاكرة المجتمعية وشحنها باستمرار، لن تعد قادرة على الإغواء وإضفاء الاصطفاء على باقي شعوب الأرض، فالصينيون والهنود والروس واليابانيون... الخ، يسعون بجد وجهد حثيثين ومن دون سقوف أو ضفاف، لبلوغ مستويات من البناء والتقدم والإمساك بتلافيف العلم والتكنولوجيا وفك شفراته. وهو ما يجعل الأميركيون إدارة وشعباً، بإزاء تحد حقيقي لم يألفونه من قبل حتى في زمن الحرب الباردة، التي عاشت فيها الولايات المتحدة وحلفائها ما يقارب الثلاثون الرائعة من النمو والتقدم.

لذلك لا يمكن لأي باحث أميركي أن يمني الولايات المتحدة بالفرصة السانحة أو اللعب على رقعة الشطرنج الكبرى، أو ترويض التنين، لأن هذه المناطق لم تعد تصلح (كما ذهب مخيال مهندسي استراتيجييها) إلى ميادين للألعاب النارية الأميركية، بل هي المناطق التي بدأت كتابة التاريخ الجديد للعالم منها، والذي ستكون فيه الولايات المتحدة قطباً من عدة أقطاب.

إن تصدي الباحثة لهذا الموضوع المركب والمتعدد الاختصاصات والمفتوح باستمرار، تعد مهمة لا يمكن وصفها بأقل من الجريئة، فما بين الداخل والخارج، وما بين السياسة والاقتصاد، والعلمي والتكنولوجي، والعسكري والنفطي... الخ، وجدت الباحثة نفسها تسبح في محيط واسع من المتغيرات الحاكمة، بل والقابضة أحيانا على صنع القرار واتخاذه، حتى يصبح معه بمكان صعوبة السيطرة على ضبط إيقاع البحث الأكاديمي الممنهج، وتوجيهه صوب الإمساك بمن هو المتغير الفاعل والمتغير المرتبط أو التابع لشدة التداخل والتزاحم أحيانا، إلا أن معين خبرتها وقدرتها العلمية، وهي في بواكير ولوجها معترك التأليف، أعطتها ثقة بمرام سعيها في وصولها إلى متبنيات توجهات بحثها، وفي هذا كفاها فخراً شخصياً لها ولمؤسستها الأكاديمية العتيدة.

أ.د. عبد علي المعموري

أستاذ الفكر الاقتصادي- العراق

مقدمة الكتاب:

تقوم السياسة الخارجية الأميركية بالمحافظة على مصالحها التي تعـزز مكانتهـا العالميـة، بمـا يؤمن لها الريادة في قيادة العالم وبقائها كقطب مهيمن على السياسة والاقتصـاد العـالمين. إذ وضـع المحافظون الجـدد تقريـراً اسـتراتيجياً منـذ عـام 1996، يحـدد التوجهـات السياسـية والإسـتراتيجية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة في الدعم المطلق لإسرائيل ومنع قيـام دولـة فلسطينية، وإزاحة النظام العراقي من السلطة كهدف أساس لهـذه الإسـتراتيجية، وصـولاً إلى ضرب سورية واحتواء سائر الأنظمة العربية، وإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق مع الإسـتراتيجية الأميركيـة والإسرائيلية.

ومع مجيء الرئيس بوش الابن إلى السلطة وغلبة اتجاه اليمين المتشدد على سياسة الولايات المتحدة الأميركية وزيادة ثقـة الولايـات المتحـدة الأميركيـة في إمكاناتهـا الذاتيـة، وتصـاعد اقتناعهـا بقدراتها العسكرية على التحرك المنفرد لفرض سياساتها، وتحقيق مصـالحها الخاصـة عـلى السـاحة العالمية، وخضوع سياستها الخارجية لمتطلبات سياستها الداخلية.

إذ جاءت أحـداث 11 أيلـول 2001، التـي تـم اسـتغلالها مـن قبـل إدارة الولايـات المتحـدة الأميركية بذكاء كبير، فعملت على كسـب العـالم إلى جانبهـا لتغطيـة حروبهـا تحـت غطـاء محاربـة الإرهاب، والتي مثلت نقطة تحول في سياستها تجاه العالم. وفي ذلك اليوم عرفت الولايـات المتحـدة تضامناً عالمياً لم يسبق لها أن شهدت مثيلاً لهُ، والاستعداد الدولي لتقبل قيادتها في مواجهة الإرهاب عالمياً. وكان يمكن للإدارة الأميركية أن تستفيد من هذا التأييد في توليد أوسع جبهة عالميـة لمكافحـة الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فوراً المسؤولة الوحيدة عن مكافحته، وحددت جملة مبادئ وقواعـد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إمكان إعلان حرب وقائيـة تشـنها الولايـات المتحـدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، واستخدام كل الوسـائل بمـا فيهـا التـدخل العسـكري وتغيـير الأنظمة السياسية القائمة، وتكريس قاعدة: "من ليس معنا فهو ضدنا".

فوظفت الولايات المتحدة وقوع أحداث 11 أيلول لتواصل مسيرتها الأحادية، فقامت بدعاية تروج لحربها وهيمنتها على العالم مرتكزة على عدة مبادئ، منها: إظهار أن الولايات الأميركية لا تريد الحرب، ولكن الآخرين هم الذين يضطرونها إلى ذلك، وبذلك فهي في حالة دفاع شرعي عن النفس. ومحاولة إبراز الدوافع الإنسانية لتدخلات الولايات المتحدة الأميركية، وتجاهل الأسباب الحقيقية لهذه التدخلات، والتي غالباً ما تكون اقتصادية بالأساس.

ففي 7 تشرين الأول 2001، شنت الولايات المتحدة الأميركية الحرب على أفغانستان، كرد فعل على هجمات 11 أيلول، فكان الهدف المعلن لها القضاء على القاعدة فيها وإسقاط حكم طالبان في أفغانستان، الذي يوفر الدعم يدعم والملاذ الآمن للقاعدة.

وفي 20 آذار 2003، شنت الولايات المتحدة حرباً "وقائية" كما أسمتها ضد العراق بعد فشلها في الحصول على موافقة الأمم المتحدة، أو تفويض من مجلس الأمن، منتهكة بذلك الشرعية الدولية والمبادئ التي يتم التصرف على أساسها في العلاقات الدولية. بدعوى سعي النظام إلى امتلاك أو استخدام أسلحة التدمير الشامل، وسوقت مع رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير)، بان زمن إيصال السلاح الكيمياوي أو البيولوجي لا تتعدى 45 دقيقة إلى بريطانيا، وهي أكذوبة جرى استخدامها لتظليل الرأي العام الأميركي والبريطاني والعالمي لكسب التأييد لاحتلال العراق.

وعليه فقد أصبح النظام الدولي بعد الحادي عشر من أيلول في صورة هرم تتربع عليه الولايات المتحدة لتصبح القطب الوحيد في العالم. حيث بدت السياسة الأميركية وكأنها تستهدف إعادة تشكيل العالم، وبدى الآخرون وكأنهم في حالة استكانة واستسلام، ولكنها أغفلت تكاليف الأنفاق العسكري في حربها على أفغانستان وغزوها للعراق وثمن الهيمنة المفترضة.

فضلاً عن الأزمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية عام 2008، والتي لم تقتصر تأثيراتها على الاقتصاد الأميركي فحسب، بل تركت أثاراً على الاقتصاد العالمي بشكل عام، فأصبحت الولايات المتحدة الأميركية لديها الكثير من الديون فهي تقترض بحدود(4) تريليون دولار شهرياً، على حين أنها تحصل على إيرادات سنوية بحدود (2) تريليون دولار، ولكي يتم تعويض الفرق بين الدين والإيرادات فإنها تقترض مزيداً من الأموال تسمى بالسندات، ويمكن أن يملك هذه السندات أفراداً أو مؤسسات من داخل الولايات المتحدة أو من خارجها أو من دول أجنبية.

ويجب على الولايات المتحدة أن تتعهد بدفع فوائد على هذه السندات، تماماً كما يفعل أي شخص عندما يقترض من المصارف، وتقوم الحكومة الأميركية بأخذ قروض وسندات جديدة لسداد ديونها السابقة، فكل هذه القروض والفوائد تتراكم حتماً. فوصل الدين العام إلى أكثر من الناتج المحلي الإجمالي المقدر عام 2013 بـ(17) تريليون دولار، والذي تجاوز ناتجها المحلي الإجمالي بأكثر من (1) تريليون دولار، وهذا يعني أن ديون الولايات المتحدة تفوق القيمة الكلية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الأميركي في عام كامل. فهذا المبلغ يُعد ضخماً لدرجة أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية قد لا تجد أحداً مستعداً لإقراضها المزيد من الأموال، إذ لا يمكنها بذلك تسديد قيمة الفوائد، فضلاً عن الديون المتراكمة، مما يشكل أحد أهم المشكلات الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية لتراجع مكانتها عالمياً.

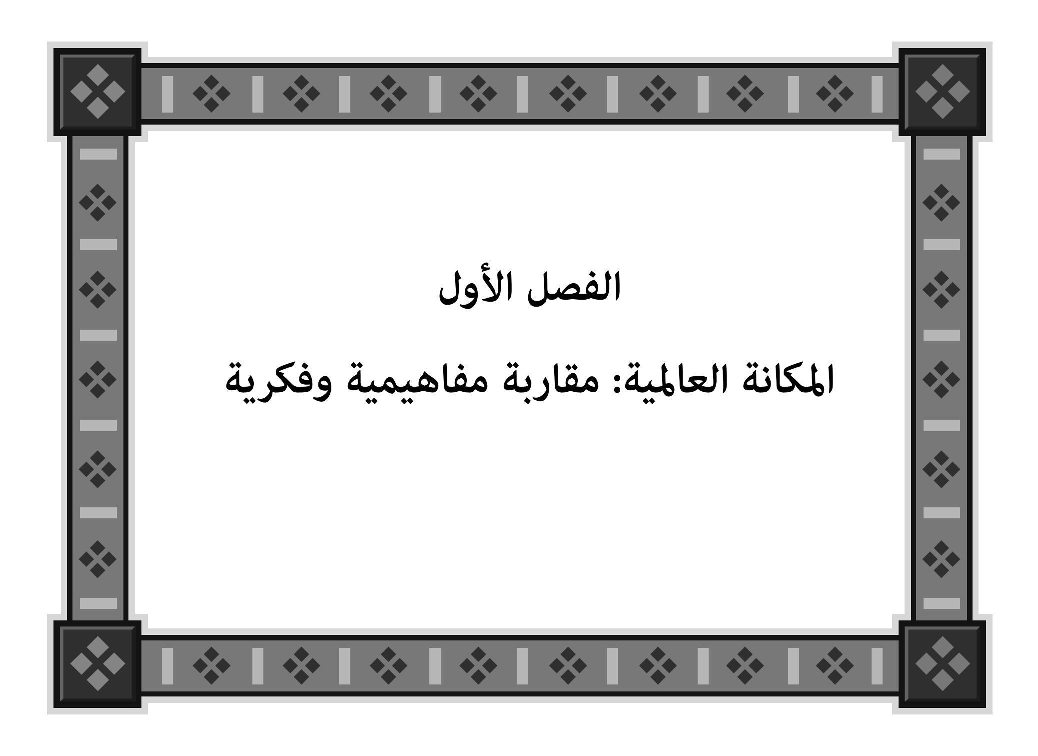
يقابل ضعف وتراجع اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسهِ على مكانتها عالمياً، نمو أدوار لقوى اقتصادية كبرى متنافسة تنافساً شرساً كالصين والاتحاد الأوربي فضلاً عن تمتع روسيا بقدرات عسكرية كبيرة، القوى المتطلعة لقيادة العالم ونظامه، وبروز ممارساتها السياسية الفاعلة على الساحة الدولية، مما يؤشر على رسم خارطة جديدة لتوزيع القوى في النظام العالمي فمن هنا تنبع أهمية البحث أي من تراجع اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية الذي يكاد يكون منتظماً، ويعد هو الأسواء على مدى نصف

عقد، إذ أدت السياسات التي اعتمدها بوش الابن إلى ظهور أزمتين متتاليتين، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي حالة نادرة الحدوث في التاريخ الاقتصادي للأزمات، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة تواجه سنوات عجاف، سيكون مردها مكانتها في النظام العالمي وتراجع في مستوى معيشة مواطنيها، طالما أنها غير قادرة على معالجة الأزمة المالية التي ضربت اقتصادها بقوة عام 2008، وأكتفت بمعالجات تلطيفية أريد منها إسناد المصارف والبنوك، التي أعلنت إفلاسها، إلا أن تعاظم ارتدادات الأزمة على واقع اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية، والمتغذية أصلاً من استحقاقات الهيمنة المفترضة، زادت من حجم الدين وبخاصة الداخلي منه، بحيث سجل هذا الاقتصاد أواخر عام 2012، مستوىً من الدين هو الأكبر على مر تاريخها، ومتجاوزاً لأول مرة الناتج المحلي الإجماليGDP،وهو ما يأذن ببدء مرحلة جديدة من السياسات المستهدفة للتمدد المالي، والتي من شأنها أن تترك أخاديد في نمط الحياة والتطلع الأميركي القائم على الاستهلاك الواسع في الداخل والإنفاق العسكري بلا حدود في الخارج، وهذا كله لن يمر من دون كلفة على موقعها في النظام العالمي خلال القرن الحالي.

وأن البحث في اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية ومعرفة مدى تأثيره على مكانتها عالمياً، قد مر بمراحل مختلفة فقد أدى هذا على مدى تطور وجودها ونظراً لهذا الأتساع سنخصص في هذه الكتاب بحث مدى تأثير الاقتصاد الأميركي على مكانتها عالمياً لمدة ما بعد الحرب الباردة لمعرفة مقومات تلك المكانة باعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخها. ومن ثم الغوص في مقومات ومشكلات الاقتصاد الأميركي في مطلع القرن الحادي والعشرين، أي مواكباً لأحداث 11 أيلول 2001، وما نتجت عنها من تطورات اقتصادية وسياسية على المستوى الأميركي والدولي.

المؤلفة

د. عطارد الشريفي



الفصل الأول

المكانة العالمية: مقاربة مفاهيمية وفكرية

الفصل الأول

المكانة العالمية: مقاربة مفاهيمية وفكرية

يشتد في عالمنا المعاصر مستويات الصراع والتنافس حول المكانة، التي باتت تشكل هاجساً لمختلف الدول في تطلعاتها وسعيها للامساك بمستوى تراتبي مرتفع في النظام الدولي، سواء على مستوى الإقليم أو العالم، والمكانة بدلالاتها ومفهومها ومقوماتها تحكمها متغيرات عدة، لا سيَما للدول التي تتمتع بمصادر للقوة يمكن من خلالها أن تصل إلى مكانة أعلى، يكون بمقدورها أن تؤدي دوراً فاعلاً في محيطها الإقليمي القريب أم على المستوى العالمي، لهذا أصبح لازماً التعرض على ماهية المكانة وفروضها الفكرية والمفاهيمية، كما تناولها مفكروا العلاقات الدولية والعلوم السياسية، لكي تكون مدخلاً يتناسب مع الفكرة الأساس للكتاب. والتي سيمكن تناولها على وفق الموضوعات الآتية:

أولاً: الدلالة الاصطلاحية للمكانة العالمية

يقصد بالمكانة في النظام الدولي أنها: "الأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الأخرى، وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة"(1).

وتعتمد الدول سياسات شتى لتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي وإضفاء نوع من الهيبة عليها، مما يسهل تحقيق أهدافها سواء تمثلت بالحفاظ على الوضع الدولي القائم أو بالتسلط الإمبريالي، وفي ذلك يقول مورجانثو(*): "إن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير في الدول الأخرى بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية أو بالقوة التي تريد

---

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط1،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص42.

(*) **هانز مورجانثو** 1904-1980: أحد رواد القرن العشرين في مجال السياسة الدولية، له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية والقانون الدولي، أهم مؤلفاته السياسة بين الأمم (Politics Among Nations).

من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها"، ويعتمد تنفيذ سياسات المكانة على نوعين رئيسين من الأدوات هما الدبلوماسية واستعراضات القوة العسكرية[1].

ويرى مورجانثو أن سياسات المكانة تحقق نصرها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة، بأنها قوية وبالصورة التي تساعدها على تجنب استخدام العنف في تحقيق أهدافها، وهناك عاملان يجعلان مثل هذا النصر في حيز الإمكان[2]:

أحدهما: السمعة المعلنة بالقوة التي لا يمكن تحديها.

ثانيهما: إبداء عدم الاكتراث بالمخاطر التي يجلبها استخدام القوة.

ولا تخلو المكانة من خصائص تميزها من غيرها من المصطلحات، والمتمثلة بالآتي[3]:

1. المكانة هي جزء من اتحاد جماعي أو على الأصح من هرم اجتماعي، أي إن هناك تداخلاً أو تكاملاً بين المكانات المختلفة داخل المجتمع الواحد.

2. إن المكانة منهاج سلوكي، أي إنها تحدد الصيغة العامة أو الإطار العام لسلوك شاغل المكانة.

3. تنطوي المكانة على إحساس بمفهوم الالتزام أو الواجب، والذي ينبع من صلة المكانة بنظام السلطة الشاملة، إذ يبرز بالنظام سواء كان ذلك النظام اجتماعياً أو دولياً.

4. ثمة عنصر الشرعية المدركة بالحس في سلوك المكانة، فلو غابت الشرعية غابت المكانة، أي أنها تكون ذات ارتباط متوالٍ، ولكن كمثال على الساحة الدولية، نجد أن الولايات المتحدة الأميركية برغم غياب الشرعية حفظت مكانتها في العالم، بسبب قوتها

(1) نقلاً عن: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص84.

(2) المرجع السابق، ص85.

(3) روبرت نيست، مرجع سابق، ص178.

الذاتية وعلى جميع الأصعدة، وبما أن المكانة تكسب القوة كذلك القوة تعطي مكانة لمن يحملها أو يملكها.

وعليه تتحدد مكانة الدولة في النظام الدولي بقيمة مقوماتها التي يمكن عن طريقها أن تؤدي أدواراً فاعلة فيه، برغم انتفائها لأحد خصائص المكانة وهو الشرعية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني من تحديد مقومات الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسها على مكانتها العالمية.

ثانياً: مقومات المكانة العالمية

إن ممارسة القوة لا تزال الصفة المركزية للعلاقات الدولية، سواء بنوعيها القوة الصلبة أم القوة الناعمة، والتي باتت أكثر استخداماً من النوع الأول، بالرغم من أن هذا لا يمنع أو يحد من ممارسة القوة الصلبة في مواجهة بعض الأزمات الدولية، فإن الدولة التي تمتلك القوة وبنوعيها، يتاح لها أمكانية فرض سيطرتها ورؤاها في النظام العالمي لتحقيق مصالحها القومية العليا.

1. مفهومي القوة والقدرة

أ. القوة

يُعد مفهوم القوة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش في حقل العلوم السياسية، وكثيراً ما يتم الخلط بينه وبين مصطلحات أخرى كالقدرة، ففي اللغة تعرف القوة بأنها نقيض الضعف وهي الطاقة[1]، أما في العلاقات الدولية فهي مدى إمكانية التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكم فيه. إذ إن العلاقة بين دولتين، تسمح بقيام دولة ما بحمل دولة ثانية على أن تتبع سلوكاً معيناً، دون إرادتها أو تمنعها من القيام بما تراه مناسباً[2].

---

(1) محمد بن أبي بكر الرازي، مرجع سابق، ص558.

(2) إسماعيل علي سعد، نظرية القوة، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 119.

وتمتاز القوة بكونها ذات أبعاد معقدة ومتعددة ومتشابكة، وبمقدار التفاعل الذي يتم بينها تبرز هذه القوة في النهاية بشكل أو بآخر، ولذلك فهي بطبيعتها ديناميكية، أي إن التغيير في ثقل العناصر التي تصفها لابُدَّ وأن يتبعه تغيير متشابه في حجم هذه القوة وفعاليتها. فالقوة ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية أو الأجنبية عنها، تمسك بزمام هذه القوة والهدف الذي توجه إليه[1].

وعلى هذا الأساس يبدو واقعياً القول، إن القوة هي علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الطرف الآخر، بالاتجاهات التي تحقق أهدافه، أو بما يتفق مع رغباته في وقت معين أو عبر مدة زمنية ممتدة، سواء في مجال ما أو عدة مجالات، إستناداً إلى توفر إمكانيات تتيح له- أي للطرف الأول- القيام بذلك[2]. وللقوة أسس تقوم عليها تتمثل في الآتي:

- **إن القوة تمثل علاقة بين طرفين**، وليست فعلاً ساكناً أو ممارسة في فراغ.

- **إن القوة وسيلة لتحقيق غاية**، وليست غاية بنفسها. فالدول تستخدم قوتها لتحقيق أهداف محددة في النهاية، ويؤكد ريمون آرون[*]: أن الدول لا تسعى للقوة كهدف مستقل، وإنما كوسيلة للوصول إلى بعض الأهداف الأخرى مثل السلام والمجد في النظام الدولي[3].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص163.

(2) ايرل تيلفورد، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (13)، 1997، ص 11.

(*)ريمون آرون (1905-1983): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، ركز على نفي ما هو خارج الوجود المادي وما يقع خارج نطاق الخبرة والمعرفة، وأهتم بالمجتمع الصناعي الحديث ورأى أن العامل الأساس في حركة المجتمعات ليس هو الصراع الطبقي فحسب، بل هناك صراع النظم السياسية الذي يكون تأثيره أعظم بكثير من الصراع الطبقي، كما تطرق في كتاباته إلى العلاقات الدولية والتناقضات الفلسفية والنواقص في الديمقراطية الغربية.

(3) نقلاً عن: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية..، مرجع سابق، ص231.

- **إن التأثير لايسير في اتجاه واحد طوال الوقت**، فقد تكون الدولة (أ) هي الطرف الفاعل Actor، وقد تكون الدولة (ب) هي الهدف Target، أو العكس. فمهما بلغت قوة أحد الطرفين، فإنها معرضة لردود أفعال، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر فإنه يبقى مالكاً للقدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة.

- **ديمومة نسبية قوة الدولة**، وليست قيمة مطلقة. **والتي يتوقف تقديرها على أمرين، هما**[1]**:**

  أ. إمكانية تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة Potential إلى قوة فعالة Effective.

  ب. محصلة قوة الطرف الآخر.

- **إن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات**، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعددة الأطراف، على نحو يفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد لا سيّما عندما يكون هناك طرف ثالث يتدخل بشكل مؤثر فيها[2].

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن القوة تؤدي دوراً مختلفاً في السياسة الدولية عنه في السياسة الداخلية، ففي حالة وجود نظام سليم للسياسة الداخلية تحتكر الحكومة الاستخدام الشرعي للقوة. أما في السياسة الدولية فلا توجد جهة تحتكر استخدام القوة. وبما أن السياسة الدولية هي مجال الاعتماد على الذات، وبما أن بعض الدول هي أقوى من دول أخرى، فهناك دائماً خطر اللجوء إلى القوة. وحين لا يمكن استبعاد فكرة استخدام القوة تكون النتيجة عدم الثقة والشك[3]. وبعبارة أخرى يمكن القول إن

---

(1) عبد العزيز الصقر، مرجع سابق، ص224.

(2)Kenneth G. Boulding, Conflict and Defense, a General Theory, New York Harper Torch Books, 1963, P.7.

(3)Ibid, P.19.

العلاقات الدوليـة مجموعـة متداخلـة مـن صـور التنـازع والتعـاون، التـي تظهـر تبعـاً للحاجـة إلى استخدام القوة أو الاستجابة إلى الحاجة المتبادلة.

وبذلك فأن السياسة الدولية هي سياسة غير المتساوين، والطبيعة المتغيرة للسياسة الدوليـة ما هي إلا انعكاس للتنافس بين الدول، من أجل زيـادة قوتهـا وسـلطانها. ومـع التسـليم بالطبيعـة النسبية إلى هذه القيم، فإن المكاسب التي تحققها دولة ما، تكون عادة على حسـاب دولـة أخـرى، ومن هنا فإن الصراع سمة متوارثة في السياسة الدولية[1].

والسبب في ذلك يرجع إلى أن كل طرف يحكم على الحالة وفقاً لإعتباراته الذاتيـة، ويضـخم غالباً من النوايا الشريرة والنشاطات الميكافيللية لخصمه، ومن ثـَـمّ والحالة هذه، لن تكـون هنـاك سوى رغبة محدودة لتطبيق معايير موضوعية. ويبـدو في بعـض الأحيـان أن كـل جانـب يرغـب في تطبيق مجموعة معينة من المبادئ في مكان معين ومجموعة أخرى مختلفة في مكان آخر[2].

وبناء عليه يرى الكثير من الباحثين في شؤون العلاقات الدوليـة، أن مشـكلة هـذه العلاقـات هي في جوهرها وواقعها مشكلة القوة، التي على ضوئها بإمكاننا تفهـم نشـاط الـدول، وفي مجالهـا ونطاقها يمكن تسهيل مهمة تحليل العلاقات الدولية، ونحوها وباتجاهها تسير الأهـداف والمطـامح الوطنية، فهي بلا جدال وبلا منازع المحرك الرئيس للعلاقـات الدوليـة. وفي الحقيقـة، كانـت القـوة الشرط الضروري للحماية الذاتية، وليس بإمكان دولـة تتجاهـل هـذا الشرط باسـتمرار للنجـاة مـن خطر الزوال[3].

وأن القوة تستند وبشكل عام إلى امتلاك الدولة لمصادر أساسـية متعلِّقـة بالخصـائص والموارد والمؤسسات، وتظهر هذه المصادر بأشكال متعـدِّدة ومتنوِّعـة كالمسـاحة الجغرافيـة،

---

(1) كانتور روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد الظاهر، دار الكتب الأردنية، 1989، ص65-67.

(2)Evan Luard, Superpowers and Regional Conflicts, Foreign Affairs, Vol.64, No.5, 1986, P.107.

(3)Joseph Frankel, International Relations, Oxford University Press, Ely House, London, 1969, P39.

وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والإمكانات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها. وعلى الرغم من تداخل هذه المصادر وتشابكها لتشكِّل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة، فإن العبرة تكمن أولاً وأخيراً في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية، عند تعرُّض الدولة إلى أية ضغوط خارجية. واستناداً إلى ذلك تتم عملية تقييم القوة ومدى تأثيرها[1].

وهناك ثمَّة بعض التباينات لجهة تقدير حجم كل عنصر من عناصر القوة ومدى مساهمته في قدرة الدولة، فالمدرسة الواقعية ترى أن القوة العسكرية تمثل الأداة الرئيسة لقوة الدولة، وتنظر إلى كل وسائل القوة القومية الأخرى كالقدرات الاقتصادية، أو الأدوات الدبلوماسية وموارد القوة كعدد السكان والمساحة الجغرافية من زاوية دعمها أو إضعافها لقوة الدولة العسكرية، أي بالقدر الذي يمكن تحويلها أو عدمه إلى قوة عسكرية. وفي المقابل ثمة فئة أخرى تشير إلى تقلص أهمية القوة العسكرية لصالح القدرات الاقتصادية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتيار آخر يركِّز على تحوُّل القوة من الاقتصاد إلى المعرفة بأبعادها الثقافية والعلمية – التكنولوجية. وتستند مثل هذه التيارات إلى مؤشِّرات مختلفة ذات أهمية، إلا أنها قد تثبت في واقع الأمر أن أهمية القدرات الاقتصادية أو المعرفية قد تزايدت لتقترب من القوة العسكرية، أو ربما لتتفوَّق عليها في مجالات معينة، لكنها لا تثبت أن وزن القوة العسكرية قد تقلَّص[2].

---

(1) خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص509.

(2) المرجع السابق، ص523.

أما جوزيف ناي فقد صنف القوة إلى نوعين هما: القوة الصلبة والقـوة الناعمـة(*)، ويقصـد بالقوة الصلبة فهي تقوم على الإجبار والقسر، وأدواتها هي الإمكانات العسكرية والقدرة على فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية، أما القوة الناعمة بأنها القدرة عـلى الحصـول عـلى مـا تريـد مـن خلال الإقناع ولـيس الإكـراه، وأدواتهـا تتمثـل في القـيم السياسـية والثقافيـة، والقـدرات الإعلاميـة، والتبـادل العلمـي والفكـري، والسياسـة الخارجيـة القـادرة عـلى مـد الجسـور وإقامـة الـروابط والتحالفات[1]. ووفقاً للتصنيف أعلاه تتضمن **القوة الصلبة** كلاً من:

- **القوة العسكرية:** إن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلـة إليهـا والنتائج المترتِّبة على أي فعل تقوم به، جعلتها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة إلى الدولة. ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشـل القـوة العسـكرية لهـا المـوت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسة، قواتها المسلَّحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسـليحها التقليـدي وغـير التقليـدي، وكفاءتهـا القتاليـة، ومواقـع انتشـارها، إضـافة إلى العلاقـات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، وإلى العـنصر العسكري الفرعي المتمثِّل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل. كـما تشـكِّل هـذه القـوة، في الوقت ذاته، مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات أخرى[2].

(*) **مصطلح القوة الناعمة Soft Power**: انتشر انتشاراً واسعاً بين الكتاب والمفكرين سواء داخل الولايات المتحـدة أو خارجها، إذ صاغه جوزيف ناي في كتابه "وثبة نحو القيادة" Bound to Lead عام 1990، ثم عاود استخدامه في كتابه "مفارقة القوة الأميركية" The Paradox of American Power عام 2002، وهو نقيض القـوة الصـلبة أو القاسـية أو الخشنة للمصطلح الانكليزي Hard Power. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدوليـة، ترجمـة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص34.

(1) المرجع السابق، ص56.

(2) خليل حسين، مرجع سابق، ص520.

وبما أن القوة العسكرية تستخدم لتحقيق هدف سياسي، فيجب أن تستخدم بكفاءة، إذ أن الظاهرة الحتمية الحاسمة للصراع والحرب تحتم على من يستخدم القوة التكيف مع قرارات الخصم، واختيار الأهداف، وطريقة أو منهج تطبيق القوة، والقوى والموارد المتاحة، لا سيّما عند العمل مع الحلفاء، كل ذلك يتطلب فهماً للسياق السياسي للعملية، ودور الجيش فيه، ولا يكون استخدام القوة ذا جدوى إلا إذا تم التكيف ورسم السياق[1].

• **القوة الاقتصادية:** هي وسيلة هائلة الأهمية في حياتنا المعاصرة لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية. وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وأشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول[2].

وتتمتع القوة الاقتصادية بميزة احتوائها على علاقات مترابطة مع أنماط القوة الأخرى، إذ إن للقوة الاقتصادية مكانة مركزية في هذه العلاقات، لكونها الأساس التي ترتكز عليه الأنواع الأخرى، **فهناك ثلاثة أوجه للعلاقة بين القوة الاقتصادية والعسكرية وهي[3]:**

---

(1) روبرت سمث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة: مازن جندلي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، 2008، ص10.

(2) خليل حسين، مرجع سابق، ص519.

(3) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، منشورات الأهلية، عمان، 1999، ص64.

– أن التطورات التكنولوجية خاصة في الميدان العسكري تتطلب موارد اقتصادية هائلة بسبب طبيعة التكنولوجيا المتطورة.

– لا يعبر الاقتصاد من دون القوة العسكرية عن حقيقة القوة، فالقوة الاقتصادية بدون قوة عسكرية ترافدها ليس لها تأثير في السياسة الدولية إلا من زاوية محددة.

– أن القوة العسكرية بدون القوة الاقتصادية بالرغم من تعبيرها عن الفاعلية السياسية، لكنها لا تعكس جوهر القوة في السياسة الدولية.

ويذهب هندرسون إلى أن القوة الاقتصادية بإمكانها أكثر من غيرها، التحول إلى قوة عسكرية مؤثرة، وبفعل قابلية التحول التي تتمتع بها القوة الاقتصادية.

ففي إطار علاقة القوة الاقتصادية بالسياسة، فإن المتغير السياسي أوشك على استهلاك وقود حركته، وبات المتغير الاقتصادي والتكنولوجي هو الذي يتصدر مفردات الخطاب السياسي، فصارت المعادلة المعاصرة للقوة عبارة عن عربة الاقتصاد تقودها السياسة، لا الاقتصاد يقود عربة السياسة نفسها[1]، كما إن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية، وبذلك فإن العلاقة الاقتصادية والتكنولوجية لها أثر كبير في التعبير عن علاقة القوة في الوضع الدولي الراهن.

أما القوة الناعمة فتتضمن الآتي:

- **السياسة الخارجية:** إن شرح السياسات وتوضيح المواقف، والتنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات. هي وسائل دبلوماسية تمثل إطاراً لأنشطة واسعة النطاق تتمُّ بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات على نحو يصعب حصره. والتي تعتمد بدورها على شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضمُّ دبلوماسيين فقط، وإنما هي تضمّ

(1) هشام البعاج، سيناريو أبستمولوجي حول العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (247)، آيلول 1999، ص46.

ملحقين تجاريين وثقافيين وإعلاميين وعسكريين وعناصر استخبارات، يعملون في إطار أدوات القوى الأخرى[1].

وثمة وسائل أخرى تلجأ إليها الدول لتقوية أوضاعها السياسية في التعاملات الخارجية، ومنها أدوات السياسة الداخلية، فالتأييد الداخلي لأي نظام سياسي يمثِّل أحد أهم عناصر تأثيراته السياسية الخارجية. لذا توظِّف النظم أدوات مختلفة لكسبه أو تشكيله أو السيطرة عليه، من خلال توظيف أدواتها التشريعية والتنظيمية.

● **القوة الإعلامية:** هي تشمل وسائل الإعلام والدعاية التي تصاعدت تأثيراتها بشدة في عصر الأقمار الصناعية، إذ تقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجَّهة للتأثير في أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجُّهات معيَّنة، أو الدفع في اتجاه تأييد وضع معين أو رفضه، فقد أصبح الإعلام قوة خصوصاً مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجُّهات السياسية للدول. وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية في أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافي والتراث القومي في التأثير على الشعوب الأخرى، الوسائل الرمزية تشتمل هذه النوعية من القدرات على وسائل غير مادية لها وقعها وتأثيراتها القوية في بعض الأحيان على الطرف الآخر، كالأدوات الأيديولوجية الرمزية التي تهدف إلى نشر تصوُّر مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة في المدى الطويل[2].

● **القوة التكنولوجية:** يقصد بها مجموع الموارد والإمكانات التكنولوجية المادية (مكائن، معدات، روبوتات، حواسيب) وغير مادية (بحوث، الموارد المعرفية، نظم المعلومات) المتاحة لدولة ما في وقت ما.

---

(1) خليل حسين، مرجع سابق، ص521.

(2) المرجع السابق، المكان نفسه.

وأن القـوة التكنولوجيـة لـيس لهـا أثـر مـا لم يـتم التعامـل معهـا بأبعـاد شـاملة، سياسـية واقتصادية وعسكرية وثقافية، بمعنى أن التكنولوجيا لا تتطور لذاتها بل لرفد مجالات الحياة بطاقة مضافة لتجديدها وتفعيلها وزيادة كفائتها، فضلاً عن اسـتثمار مفـردات البيئـة وتحريكهـا[1]. ومـن ذلك نرى أن القوة التكنولوجية قد قلبت معادلة القوة في العلاقـات الدوليـة لصـالح القـوة الليـنـة، وعلى حساب القوة الصلبة.

ولا تخلو مسألة نسبية القوة من تعقيدات وذلك بفعل التطورات المهمة التي شهدها العالم المعاصر، كعدم توازن عناصر القوة الممنوحة للدول. فاليابـان مـثلاً قويـة اقتصـادياً مقارنـة بروسـيا الاتحادية، إلا أنها لا تقـارن بهـا عسـكرياً. وأن مسـألة امـتلاك الأسـلحة النوويـة أدت بـالعموم إلى انقلابات غامضة في مفاهيم القوة، فضلاً عن تحولات عناصر القوة تدريجياً نحو القـدرات المعرفيـة والتكنولوجية، التي يصعب قياسها بعيداً عن تطبيقاتها أو إدراك مـا تتضـمنه سياسـياً. وهنـا تبـدو حدة الانقسامات العالمية، استناداً إلى معايير قياسية بكـل مـا تتيحـه مـن وصـف لمجموعـات مـن الدول بأنها متقدمة وأخرى متخلفة، أمراً طبيعياً[2].

نستنتج مما سبق، أنه بما أن قـوة الدولـة تتصـف بكونهـا ذات طبيعـة نسـبية وديناميكيـة متغيِّرة بشكل دائم، فإن محصلة قوتها هـي تلـك التـي تزيـد عـلى محصـلة قـوة الطـرف الآخـر أو الأطراف الأخرى في الظرف والزمان نفسيهما.

ب. القدرة

إن مصطلح القدرة في اللغة مشتق من المصدر قدر بمعنى (قَـدَر عـلى الشيء)، اقتـدر عليـه جمعه وأمسكه ومنه القدرة، والقدرة بدورها تعني القوة على الشيء والـتمكن منـه، وهـي الصـفة التي يتمكن بها الحي من الفعل وتركه بالإرادة[3].

(1) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول العلاقات الدوليـة، ط2، المكتـب العـربي الحـديث، المجلـد الأول، 1989، ص82.

(2)Joseph S. Nye, Jr.Understanding International Conflicts…, O P.Cit, P.18.

(3) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، المجلد (7)، 1971، ص647.

أما القدرة في العلاقات الدولية فهي تجسيد للإمكانات المادية والمعنوية التي تكون بحوزة دولة ما، التي تستطيع بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى[1].

فالقدرة تعرف بكونها المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة الممتلكة لها، وبدون هذا تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية[2]. أما جون لوك فقد قسم القدرة إلى قسميين، هما القدرة على الفعل والقدرة على التلقي، فالأولى قدرة إيجابية والثانية قدرة سلبية[3]. وهناك من عرفها بأنها حاصل جمع القوة المتاحة للدولة[4].

فيمكن القول إن مجرد امتلاك هذه الإمكانيات ليس ضماناً بنفسه للحصول على القوة، ولكن استعمال الإمكانيات بطريقة تؤثر في سلوك الدول الأخرى هو الذي يحقق هذه القوة ويبرزها. والقدرة هي حصيلة تفاعل ثلاثة متغيرات أساسية، والتي يمكن تمثيلها بالتالي:

- **القوة:** تأتي في مقدمة المتغيرات المتفاعلة في تكوين القدرة، وهي الأساس الذي يمد القدرة بالطاقة لتغدو فاعلة ومؤثرة، والتي تتكون من عنصرين هما عناصر قوة ثابتة وعناصر قوة متغيرة[5]، أو عناصر القوة الصلبة والناعمة.

- **الإرادة والكفاءة:** إذ تعكس ممكنات القدرة وجوهر تأثيرها[6]، الإرادة لدى الطرف الفاعل في استخدام أدوات القوة في إطار المحددات المعقدة المحيطة بعملية التأثير،

(1) كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص51.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية..، مرجع سابق، ص165.

(3) نقلاً عن: إسماعيل علي سعد، نظرية القوة، مرجع سابق، ص109.

(4) فاضل زكي، الإستراتيجية القومية الشاملة بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمن القومي، بغداد، السنة السابعة، العدد(1)، 1985، ص14.

(5) عماد صادق العزاوي، الموقف العسكري العالمي على ضوء المتغيرات الدولية، مجلة الدفاع، بغداد، العدد (6)، 1999، ص3.

(6) زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، ط2، دار الطباعة الحديثة، مصر، 1963، ص176.

وبينها موازين القوى القائمة بين الطرفين. ففي أحيان كثيرة يرتبط النجاح أو الفشل في التأثير بصلابة و/أو ليونة الإرادة أو عدم توافر الكفاءة.

- **الإدراك:** يمثل إطار القدرة كونه يفسر معطيات البيئة الخارجية ويوجه القدرة[1]، وذلك عن طريق تحديد مساراتها باتجاه تحقيق الغاية أو الغايات المنشودة، كإدراك الطرف الآخر وجود عناصر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة ومهارة متصورة بشأن استخدامها. فإدراك القوة يكون أحياناً في درجة أهمية وجودها نفسه.

أما أهم السمات التي تتصف بها القدرة، فيمكن إجمالها بالآتي:

– **التفسير الموضوعي والنسبية:** إذ إن حدود القدرة المتاحة لدولة ما ليست مطلقة بل محدودة،

ولا يظهر هذا التحديد إلا عن طريق المقارنة النسبية بين طرف وآخر، مما يمكن تحديد نسبة قدرة الدولة قياساً مع غيرها[2].

– **الديناميكية والمرونة:** إذ إن القدرة على التأثير تختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك يختلف طبقاً لطبيعة العلاقة وللقضية ذات العلاقة[3]. وتتصف القدرة بالمرونة لكونها تستند إلى قاعدة عريضة من القوة الشاملة وتنتج هذه المرونة من شمولية القدرة[4]، التي تتمثل بمجموعة القدرات المادية والمعنوية (أي الإمكانيات السياسية- الاقتصادية- العسكرية-الثقافية- التكنولوجية) المستخدمة لتحقيق غايات السلطة العليا.

– **التفاعلية والانتشار:** إذ يقصد بالتفاعلية: أن القوة توجد في إطار علاقة بين اثنين أو أكثر من الوحدات، وأن القدرة تمثل مدى التأثير في سلوك الآخرين، فمن العبث

---

(1) عبدالله عبد الحي موسى، المدخل لعلم النفس، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981، ص302.

(2) K.J. Holsti, International Politics, Second Edition Prentice/ Hall International, Inc. London, 1976, P.120.

(3) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط4، المكتبة القانونية، بغداد، 2009، ص 205.

(4) محسن عبد الخالق، القوة والسياسة الخارجية للدولة، مجلة الدراسات الدبلوماسية، بغداد، العدد (2)، نيسان 1985، ص51.

القول بأن القدرة تعمل في حالة عزلة[1]. أما الانتشار فحيث يمكن للقدرة أن تتحرك بأكثر من اتجاه وفي آن واحد، وبذلك هي تشبه الطاقة المشعة التي يمكنها أن تتحرك في عدة اتجاهـات في آن معاً، وذلك مرده إلى تعدد الغايات التي تنشدها الدولة[2].

وعلى الرغم من أن هذه الإمكانيات المتداخلة تشكل بمجموعها عوامل القوة الشـاملة لأيـة دولـة. فـإن هنـاك اختلافـات أساسـية فـيما بينهـا، تـرتبط باعتبـارات عمليـة تتصـل بالقـدرة عـلى استخدامها في عملية التأثير، خاصة في المواقف التي يتعرض فيها أمن الدولـة أو مصـالحها الحيويـة لتهديدات أو ضغوط حادة من الخارج.

وأخيراً، فإن ما تمتلكه الدول من قدرات القوة التي تتوافر لديها من مواردها، إذ تقوم عادة بتوظيـف الأدوات المتاحـة لهـا بأسـاليب مختلفـة كالضـغط العسـكري والاتصـالات الدبلوماسـية والحصار الاقتصادي في وقت واحد، لتحقيـق أهـدافها، وفقـاً لأبعـاد كـل حالـة. وقـد أثبـت بعـض الدراسات أن الأدوات الدبلوماسية هي، بصفة عامـة، أكـثر أدوات التـأثير الخـارجي اسـتخداماً مـن جانب الدول، تليها الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية التي تعد الخيار الأخير[3].

2. العلاقة بين مفهومي القوة والقدرة

يكاد يجمع الباحثون في العلاقات الدولية على وجود علاقـة بـين القـوة والقـدرة، إذ تـأتي أهـــمية تـحديد القوة كنقطة انطلاق لدراسـة العلاقـات الدوليـة. يقصـد بـالقوة، في الفكر الاستراتيجي، فاعليـة الدولـة ووزنهـا في المجـال الـدولي، والناتجـان عـن قـدرتها عـلى توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها، وتحقيق أهدافها ومصـالحها القوميـة، والتأثير في إرادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها. وتتحـدد قـوة الدولـة، بهـذا المعنـى، في ضوء عنصرين: **الأول** مصادر القوة، و**الثـاني** عمليـة توظيـف أو إدارة هـذه المصـادر. أي

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 205.

(2) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الإسـتراتيجية والبحـوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص22.

(3) خليل حسين، مرجع سابق، ص524.

إن أي مصدر من مصادر القـوة لا يكتسـب وزنـاً بمجـرد وجـوده، إنمـا يـرتبط هـذا الـوزن والتـأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصدر القوة المتاح إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال. ولعل هذا ما دفع بعـض الباحثين الأنكلوسكسونيين إلى التمييز، في المجال الدولي، بين القدرة "Power" والقـوة "Strength"، كما يميز الفرنسيون في هذا المعنى بين "Puissance" بمعنـى القـدرة وبـين "Force" بمعنـى القـوة، على أساس أن القوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة، أما القدرة فتنصرف إلى إمكانية تحويـل هـذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الدول الأخـرى. وبـذلك فـأن مفهـوم القـوة يتضـمن كِـلا الجانبين: جانب امتلاك أسباب القوة، وجانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادات الآخـرين وأفعالهم، إذ من البديهي عدم إمكانية وصف دولة ما بالقوة، إذا لم تكن قادرة عـلى الارتكـاز عـلى وسائل القوة المتاحة لديها لتغليب إرادتها وتأكيد احترامها. لـذلك، فـإن علاقـات القِـوى في المجـال الدولي لا تعني في حقيقتها أكثر من علاقات قدرات الدول بما متاح لها من قِوى، ومن ثـَمّ علاقـات ما بين إرادات تستهدف بقدراتها غايات اجتماعية، تتمثـل بـالنظرة الشـائعة في المصـلحة القوميـة، الأمر الذي يعرض مفهوم القوة للكثير من الخلاف حول مضمونه وأبعاده.

وبذلك يمكن القول، بأن القوة وبمعنـى أدق تـدل عـلى الوسـائل الماديـة والمعنويـة المتاحـة للدولة، أما القدرة فتدل على مجموع تلك القوى من حيث إمكانية وضعها موضـع الفعـل أو قيـد الاستعمال في ظروف معينة[1].

كما أن القدرة هي القوة التي يتاح لحكومـة مـا اسـتخدامها لتـأمين مـا تريـده مـن الـدول الأخرى، وعليه لا تكون القوة هنا أكثر من مجموعة العوامل المشكلة للقدرة[2].

---

(1) ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي: القوة، ط1، المؤسسة الجامعيـة للدراسـات والـنشر والتوزيـع، بـيروت، 1983، ص119.

(2) عبد الرحمن بدوي، أصول علم السياسة، ط4، المكتب المصري الحديث للطباعة، 1967، ص34.

وبما أن القوة تمثل مجموعة الوسائل المتاحة للدولة لرفد حركتها الخارجية، وذلك أن كل فعل (قدرة) يحتاج وسائل لتحقيقه (قوة) والمعادلة النظرية تبين ذلك: resources ← act أو القوة تؤدي إلى القدرة[1].

وفضلاً عن ذلك، ثمة علاقة أكيدة بين امتلاك مصادر القوة والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين. لكن كما كل عمليات ممارسة القوة، قد لا يكون وجود القدرات كافياً وحده للتمكن من التأثير في الآخرين، إذ هناك عدة متغيرات وسيطة تحيط بذلك، أهمها قابلية أداة القوة نفسها للاستخدام عملياً، وتوافر الإرادة والكفاءة لدى الطرف الفاعل في استخدام أدوات القوة في إطار المحددات المعقَّدة المحيطة بعملية التأثير، وبينها موازين القوى القائمة بين الطرفين. ففي أحيان كثيرة يرتبط النجاح أو الفشل في التأثير بصلابة الإرادة أو ليونتها، أو توافر الكفاءة أو عدمه، فالعوامل غير المادية ذات أهمية حيوية مكملة، يزاد على ذلك إدراك الطرف الآخر وجود عناصر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة ومهارة بشأن استخدامها. فقد تتجاهل أو لا تدرك الدولة الأخرى وجود ذلك ما يطرح احتمالات معقدة بشأن عملية التأثير برمتها، فإدراك القوة يكون أحيانا بدرجة أهمية وجودها نفسه، ولا يعنى ذلك أن القدرات قد تكون غير مؤثِّرة، لكنه يعني أن ثمة محددات مختلفة تحيط بعملية التأثير، وتؤثر في نتائجها النهائية، فامتلاك أدوات القوة لا يكفي وحده لتحقيق الأهداف، ولكن من دون امتلاك تلك الأدوات فإن أية دولة تصبح خارج اللعبة[2].

إن تفاعل عناصر القوة الصلبة والمرنة، يحدد طبيعة القوة والقدرة التي في ضوئها يدرك صناع القرار إنجاز الدور الإقليمي والدولي وتحقيق غايات سياساتهم الخارجية، عبر سلوك سياسي يصدر من الدولة ليؤثر في الدول أو مجموعة دول أخرى، إذ إن التأثير

---

(1)George Modelski, A Theory of Foreign Policy, Prager New York, 1962, P.59.

(2) خليل حسين، مرجع سابق، ص525.

بوصفه مظهراً من مظاهر القوة، وهو وسيلة أساسية لتحقيق غاية، **ويشتمل مفهومي القوة والقدرة على الآتي**[1]:

أ. إعمال التأثير أو النفوذ: إذ هي عملية Process أو علاقة تؤثر في غيرها من الدول.

ب. الإمكانيات في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة.

ت. الاستجابة لعملية التأثير.

ثالثاً: تأثير مقومات المكانة العالمية (الاقتصادي والسياسي)

إن المكانة ترتبط وتقترن بقوة وقدرة الدول، إذ إن القوة تنضج عن طريق القدرة الاقتصادية والنفوذ السياسي وكذلك العسكري ومدى التطور العلمي والتكنولوجي، وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول يجري تقييمها وفقاً لقوتها الذاتية، ومدى امتلاكها لعناصر القوة الصلبة والناعمة، ومقارنة مع وضع الحكومات الأخرى. وبذلك تستخدم القوة لتوسيع أهداف الدولة السياسية والاقتصادية، فهي ذات أهمية في تأكيد الحفاظ على الذات والأمن وفي زيادة الهيبة الدولية وتحقيق الكفاية الاقتصادية.

1. تأثير القوة والقدرة على مكانة الدولة الاقتصادية

أن مكانة الدولة الاقتصادية ناتجة من امتلاكها مصادر القوة وإمكانيتها في توظيف هذه الإمكانات بالوجهة الصحيحة. وهناك من يحدد إشكالية المرحلة الانتقالية على مستوى هيكل قوة الدولة بالتناقض الحاد بين الطابع الجغرافي للدولة القومية (من حيث السلطة)، والطبيعة اللاجغرافية للمشكلات والمعضلات الدولية الجديدة وحلولها، وفي ضوء هذه الإشكالية الجديدة يحدد تحديات الأمن الجديدة بالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، مشكلات البيئة، وفي ضوء الإشكالية آنفاً وما تنطوي عليه من

---

(1) المرجع السابق، ص15.

تحديات يرى العديد أن قوة الدولة ممثلة بسلطتها في طريقها إلى الآفول[1]، وفي ظل ذلك فإن مصادر التهديد النابعة من دولة ما حيال غيرها آخذة في التراجع، لصالح مصادر جديدة كالصراعات العرقية وعدم الاستقرار السياسي، النمو المتسارع للسكان، تفشي ظاهرة الفقر والهجرة، كل هذه المصادر الجديدة للتهديد تدفع باتجاه رؤية جديدة لمضمون الأمن في إطار ما يسمى بالأمن الإنساني، الذي يتمحور حول توفير الغذاء والعناية الصحية والسلامة العامة[2].

2. تأثير القوة والقدرة على مكانة الدولة السياسية

إن الدول تحتل مواقع مختلفة في الهيكل العالمي لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لإمكانات الدول من القوة يحدد بشكل مهم سلوكها الخارجي، لأن إدراك الدول لحقائق قوتها النسبية هو الذي يجعلها تقرر أهداف سياستها الخارجية على هذا النحو أو ذاك، وترتيبها في إطار محدد من الأولويات يتفق على قدر الإمكان مع ما تسمح به مواردها من القوة[3].

فإن القوة بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية كلها، لكون المجموعة الدولية المتنافسة تتصرف بناءً على ما تملكه من إمكانات مادية وعسكرية وليس من منطلقات قانونية وأخلاقية. الأمر الذي جعل من القوة القاعدة المحورية في العلاقات الدولية[4]، وتفسر هذه الحقيقة بالقول إن الدولة في جريها وراء مصالحها الوطنية تعتمد على المصادر المتاحة لها لإرغام الدول الأخرى أو إقناعها في مناطق توجد فيها مصالح

---

(1)Jessica T. Mathwes, Power Shift, Foreign Affairs, Vol.76, No.1, January/February 1997, P. 65.
(2)Ibid, P.51.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية..، مرجع سابق، ص132.

(4) نايف علي عبيد، القرية الكونية واقع أم خيال، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (260)، أكتوبر 2000، ص150.

الجميع[1]، الأمر الذي دفع للإقرار بأن العلاقات الدولية ماهي إلا علاقات قوى تمثل القوة محور ارتكازها[2]، وهو ما يجعل القوة السمة المشتركة التي تؤطر فكر العلاقات الاقتصادية الدولية ومحركها الرئيس[3].

فعندما يتخذ المستوى السياسي قراره بالدخول في صراع، يجب أن يتركز التفكير السياسي على ثلاث مسائل أساسية هي: الغاية المرجوة وطريقة الوصول إليها، وما يخصص من وسائل لتستعمل بهذه الطريقة وصولاً إلى تلك الغاية، والتي تعتبر النتيجة المقصودة من السياسة[4].

هناك ظاهرة أساسية طبعت العلاقة بين القوة والعلاقات الدولية، هي الحالة التي أقيمت على التوازن من خلال تعدد القوى وتفاوتها بمقدار ما تحوزه من مصادر للقوة، الأمر الذي أدى إلى استحالة ظهور القوة المطلقة، إلا إذا حازت دولة ما على العالم بأسره، الأمر الذي بدوره جعل العلاقات الدولية وبفعل ظاهرة تعدد الوحدات وتفاوتها في القوة، تشهد نمطاً من الترتيب الهرمي لعلاقات القوة في النظام الدولي، تقع الدول الكبرى في قمته، أما قاعدته فتتكون من العدد الأكبر من دول العالم[5]. مما أدى إلى الإقرار بأن إدارة القوة على مستوى النظام الدولي، باتت قضية مركزية في العلاقات الدولية، وفي إطار المعالجة الموضوعية لهذه القضية، هناك **ثلاثة عناصر ترتكز عليها الدولة في إدارة القوة وهي[6]:**

1. أن تعمل الدولة على جعل نفسها أقوى من غيرها، بشكل لا يمكن للطرف الآخر أن يهددها.

---

(1) محمد فايز توهل، علم الاجتماع السياسي، ط1، سلسلة الكتاب الشامل في علم الاجتماع المعاصر، مكتبة الطلاح للنشر والتوزيع، 1999، ص385.

(2) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، مرجع سابق، ص32.

(3) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص193.

(4) روبرت سمث، مرجع سابق، ص251.

(5) عماد صادق العزاوي، مرجع سابق، ص 84.

(6) اودنيس العكرة، مرجع سابق، ص109.

2. العمل على إضعاف الآخرين وجعلهم عاجزين عن تهديدها.

3. أن تعمل على بناء قوتها على النحو الذي يجعل نسبة خسارة من يناصبها العداء أعلى من نسبة المكاسب التي قد يحققها.

وبذلك فإن أفضل طرق إدارة القوة في العلاقات الدولية تتمثل في المساومة المدعمة بالقوة، والتي عن طريقها يمكن للدول التأثير في غيرها(1)، وأن خاصية التعاون والتكامل بين الدول توصف بأنها إطار يعطي للمساومة مضموناً أقوى، في حين أن الدول تدير علاقاتها مع غيرها عبر قنوات عدة، مثل الإقناع والمكافئة والتهديد والعقاب والإجبار(2)، وهناك مجموعة من الإشكالات والمبادئ الرئيسة التي تواجه الدولة في إطار إدارة قوتها في علاقاتها مع الدول الأخرى، **فإن الإشكالات تتمثل بالآتي(3):**

1. الميل باتجاه العناصر الملموسة القابلة للقياس، وإهمال المصادر غير القابلة للقياس كالتركيز على الإمكانات الاقتصادية والعسكرية، وإهمال نوعية الوعي والروح المعنوية.

2. التناسب بين حجم الموارد المتاحة وحجم الأغراض المطلوبة تحقيقها، فوجود الفائض يكون غير ذي جدوى ووجود العجز يسبب اختلالاً في القدرة على تحقيق الهدف.

3. ليست كل عناصر القوة المتاحة ذات علاقة بالهدف المنشود.

---

(1) فاضل زكي محمد، السياسة من وراء الاستراتيجية، الموسوعة الصغيرة، العدد (18)، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1986، ص57.

(2) K.J. Holsti, O.P.Cit , P.127.

(3) Joseph Frankil, International Politics, G.Britin by cox Ltd, London,Tow Editions, 1973, P.129.

أما على مستوى المبادئ، فهي[1]:

1. تحديد أهداف السياسة الخارجية في ضوء القوة الفعلية المتاحة للدولة.
2. القوة والضعف صنوان لأنهما نسبيان.
3. أن الضعف النسبي يعطي الفرصة لقلب الأدوار في علاقات القوة.
4. تشخيص نقاط الضعف ومعرفة كيفية توظيفها تمثل مدخل قوة للطرف الآخر.
5. أن حسابات القوة مهما كانت دقيقة يبقى الواقع هو الأساس في الحكم عليها.
6. أن التناقض بين المكانة والقوة الفعلية يؤثر في المكانة على المدى البعيد.
7. العمل على اختيار وسائل القوة وتأثيراتها وابتكار الجديد منها.

فالدول تسعى لإدماجها في إطار علاقاتها مع الدول الأخرى، فإن سمة التداخل تؤدي إلى وجود علاقة طردية بين قوة الدولة ومكانتها في كل من هذه النماذج، مما يؤمن لها مساحة أوسع من التأثير والحركة، وعليه ترتكز إدارة القوة في العلاقات الدولية على الاستثمار الأفضل لمساحة الحركة المتاحة للدولة (حرية العمل)، بتوظيف ما متاح لها من قوة لتوليد القدرة التأثيرية اللازمة، الأمر الذي حال تحقيقه تكون الدول أكثر كفاءةً وفاعلية في تحقيق أهدافها في علاقاتها مع الدول الأخرى، علماً أن انحسار مساحة الحركة لسبب أو لآخر، سيؤدي إلى تهميش أثر القوة والقدرة المتاحة للدولة، مما قد يؤثر في القدرة على تحقيق مصالحها، علماً أن تضائل هامش التأثير المتاح للدولة يقلص تدريجياً من مساحة الحركة المتاحة لها، مما ينعكس سلباً على مكانتها، فثمة علاقة طردية موجبة بين مساحة الحركة حرية العمل والمكانة الدولية.

وفي ضوء ما سبق، فإن الدول تتفاعل فيما بينها متأثرة بواقع مواردها وإمكاناتها، ونوعية انعكاسها على حركتها وفي إطار علاقة التأثير المتبادل بين القوة وطبيعة العلاقات الدولية، **وهناك اتجاهان لتفسير طبيعة العلاقة، هما**[2]:

---

(1)Ibid, P.130.

(2) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية..، مرجع سابق، ص148.

الاتجاه الأول: أن لنوع العلاقة (صراع أو تعـاون) أثـراً كبـيراً في تحديـد نـوع وسـيلة القـوة الجاري ممارستها.

الاتجاه الثاني: أن التحول في علاقات القوة بين طرفين يؤثر في طبيعة العلاقة فيما بينهما.

وأن لطبيعة هيكل القوة دوراً مؤثراً في طبيعة علاقات القوة السائدة في نظام مـا، ومـن ثَـمَّ في طبيعة مخرجات القوة.

ونتيجة لعدد من التحولات التي شهدها النظام الدولي والمتمثلة[1]:

1. التحولات المتسارعة في التكنولوجيا المعاصرة.
2. اتساع نطاق اقتصاد السوق.
3. تحول توازن القوة بـين الـدول والمـنظمات غـير الحكوميـة وبـين الـدول وقـوى العولمـة الاقتصادية لغير صالح الدول.

وطبقاً لقانون حركة القوة ببعديها المكاني والزماني، فقد شـهد هيكـل القـوة عـلى المسـتوى الدولي، إعادة توزيع للقوة بين الدول نفسها وبين الدول والقوى الاقتصادية وقوى المجتمع المدني[2]، الأمر الذي دفع العديد إلى الإقرار بأن العالم يشهد حركة انتقـال مـن حالـة إلى أخـرى، لا يسـتطيع أحد أن يحدد بدقة شكلها ولا محتواها ولا طبيعة العلاقات التي تربط مراكز القوة بأقطابها[3].

ويذهب آخرون إلى الاتجاه نفسه عازين ذلك إلى طبيعة العولمـة الاقتصـادية، الأمـر الـذي دفـع إلى إعطـاء الأولويـة للقـوة الليـنـة بوصـفها الإطـار الأمثـل لمعالجـة معضـلات

(1)W.Bowan Cutter and Athers, Campaign 2000: New World New Deal, A Democratic Approach to Globallization, Foreign Affairs, Vol.79, No.2, March/ April 2000, P.80.

(2) عمر الفاروق السيد رجب، قوة الدولة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص26-27.

(3) علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص3.

المرحلة الراهنة، والتي تظهر في إطار التهديدات الناعمة Soft Threat هذا على مستوى الدولة[1].

أما دور القدرة في تحديد مكانة الدولة السياسية فهو يتمثل في الأدوار الرئيسة الآتية: **الأول** يتمثل في تأمين حضور الدولة ومشاركتها الفعلية للدول الأخرى في الواقع الدولي، الذي تعاصره بوصفها (أي القدرة) المؤشر الحقيقي لمشاركة الدولة في الساحة الدولية، **والثاني** يتمثل في دور القدرة في ترتيب أوضاع سياسية ملائمة في البيئة الخارجية للدولة تساعدها على تحقيق أهدافها السياسية المنشودة، **والثالث** يتميز في دور القدرة في العلاقات الدولية بوصفها أداة لتحقيق الأهداف التي تتوخاها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وبذلك فإن درجة التأثير المتاحة للدولة، هي التي تقرر حجم القدرة المتاحة لها في فرض إرادتها على غيرها، وفي ضوء ذلك يتحدد قدرتها على تحقيق أهدافها في العلاقات الدولية[2]، **وهذه الأدوار الثلاثة التي تلعبها القدرة في العلاقات الدولية تخضع لعدد من المحددات وهي[3]:**

1. أنها تتمثل في حجم الموارد والإمكانيات المخصصة للقدرة External Project able Power، وماهية توظيف هذه الموارد، وأن توافر الدولة على القدرة دون توظيفها يجعلها عديمة الجدوى سياسياً.

2. المصداقية والجدية في التأثير ليغدو التأثير السياسي الدولي ممكناً وفاعلاً.

---

(1)Jessica T. Mathwes, O.P. cit, P.63.

(2) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة وصراع الحضارات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص60.

(3) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية..، مرجع سابق، ص299.وكذلك:

- Donald James Puchala, Power as the Capacity of act, with in James Barber and others, Nature of Foreign policy, G.B. by Holmes Mcdougllas, 1974, P. 293.

3. حرية العمل المتاحة والمؤثرة في حجم القدرة الذي تمارسه دولة ما في علاقاتها الدولية، لكون الدول لا يمكنها أن توظف من قوتها في توليد القدرة، أكثر مما تتسع له مساحة الحركة المتاحة لها في علاقاتها مع الدول الأخرى.

وتتوزع علاقات القدرة في إطار النظام الدولي على ثلاثة أنماط رئيسة تتمثل في الآتي[1]:

1. **الترابط الإسهامي:** أي تكاثف عناصر القدرة المتاحة لمجموعة وحدات سيؤدي إلى حاصل مجموع قدرة يفوق المجموع الفردي لعناصر القدرة لطرف ما، كالتكتلات الدولية مثلاً.

2. **الترابط النظامي:** أي ما يظهر في إطار علاقات التأثير المتبادل بين النظم الفرعية الإقليمية والنظام الدولي.

3. **الترابط الميكانيكي:** أي كيفية انتقال الحركة من المستوى الدولي (النظام الإقليمي- الدولي)، إلى المستوى الوطني (الدولة) أو العكس.

إذ يعكس النمط الأول علاقات القدرة في إطار الأحلاف والتكتلات الدولية، أما النمط الثاني فيعكس علاقات القدرة بين النظام الإقليمي والدولي، أما النمط الثالث يعكس علاقات القدرة بين النظام بمستوياته الدولية والإقليمية والدولة القومية.

وتمثل القدرة بوصفها التأثير المضمون الحيوي للعلاقات الدولية، والذي بدونه لن تكون هناك من الناحية العملية والفعلية ما يمكن أن نسميه علاقات دولية، ذلك أن أي شكل من أشكال هذه العلاقات هو رديف التأثير الذي هو بدورة رديف القدرة.

وفي إطار الوضع المعاصر للقدرة في العلاقات الدولية، هناك من يؤمن بوجود تحول جوهري في طبيعة القدرة في العلاقات الدولية عبر تنامي دور القوة الناعمة وبصيغة الإقناع والتأثير الطوعي، الأمر الذي يعكس بدوره المضمون المعاصر للقدرة

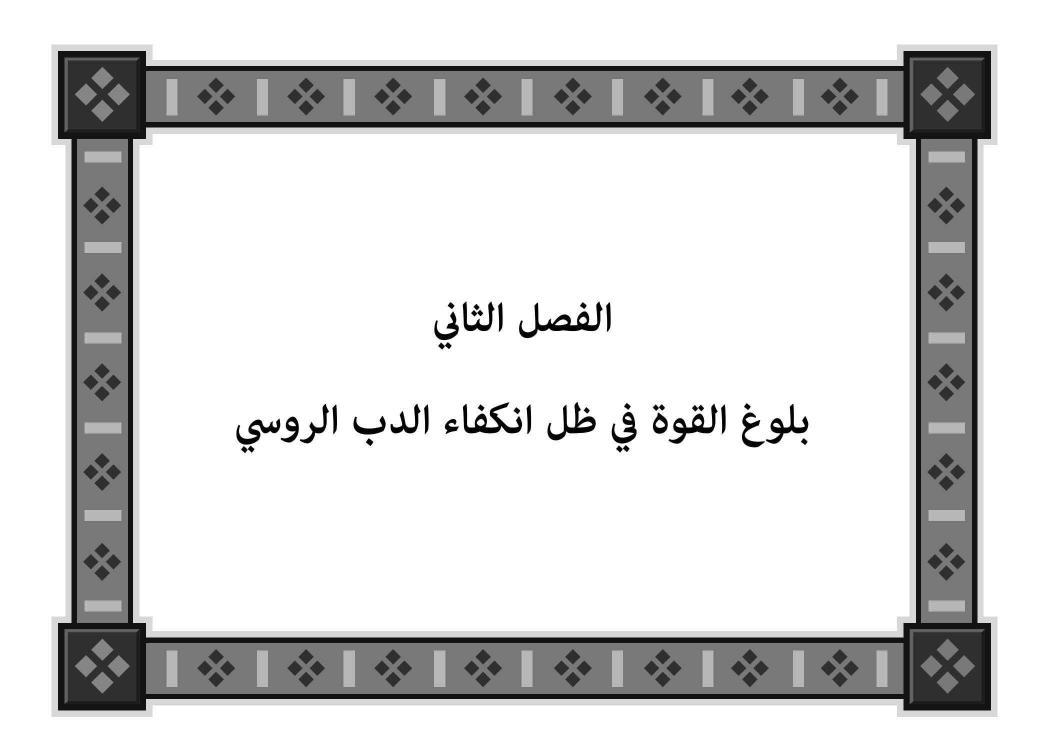
(1) أعياد عبد الرضا، أثر المتغير التكنولوجي على مفهوم القدرة، محطات إستراتيجية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (74)، 2001، ص2.

بوصفها (القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة في الشؤون الدولية بالجذب والإقناع بدلاً من الإكراه)[1].

إذ ثمة علاقة طردية موجبة بين اتساع مساحة التعاون في العلاقات الدولية، وتنامي أهمية القدرة الناعمة، كون التعاون في العلاقات الدولية وما يترتب عليه، يشكل الإطار الأمثل لتوظيف القدرة الناعمة في العلاقات الدولية، والتي عُبر عن طبيعتها أصدق تعبير بوصفها أكثر أنواع القدرة تطوراً وأقلها استخداماً للعنف، وذلك عبر إعادة تشكيل طريقة تفكير الخصم ورؤاه، بحيث يأتي بالفعل المراد دون أن يعي أنه في غير مصلحة عن طريق الإقناع المبني على الحقائق والمعلومات[2]، علماً أن هذا لا ينقص من أهمية القدرة الصلبة بمضامينها العسكرية، لا سيّما تلك المتطورة تكنولوجياً التي تبقى ماثلة أمام صناع القرار، فيما لو فشلت القدرة اللينة (الناعمة) عن تحقيق أهدافها وكإطار للتعامل مع الحالات التي تقع خارج السيطرة، كما هو الحال بالنسبة إلى عدد من الدول.

(1) نبيل مرسي خليل، التخطيط الاستراتيجي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص102.

(2) أعياد عبد الرضا، مرجع سابق، ص4.



الفصل الثاني

بلوغ القوة في ظل انكفاء الدب الروسي

الفصل الثاني

بلوغ القوة في ظل انكفاء الدب الروسي

يشكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 لحظة مفصلية في النظام الدولي وما يترتب عليه من اختلال في موازين القوى الدولية، فمخرجاته سمحت بانفراد الولايات المتحدة الأميركية في الساحة الدولية، مأخوذة بنشوة النصر وملوحة بقوتها الاقتصادية والعسكرية بشكل متزايد، من أجل تحقيق طموحها والمتمثل في تبوء مكانتها في الهيمنة العالمية، إذ إنها الدولة الوحيدة التي تجمع كل مصادر القوة الشاملة، سواء القوة الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو التكنولوجية وحتى الثقافية.

ومقومات القدرة ماهي إلا انعكاساً لقدرة الدولة على الفعل، وأنها تمثل من زاوية أخرى الأدوات والوسائل المؤثرة بعد توظيفها السياسي والاستراتيجي في عملية الفعل أو الأداء السياسي الخارجي، طالما أنها محصلتها هو التفاعل الايجابي بين كمية الإمكانات الموضوعية ونوعيتها ومدى استعداد الولايات المتحدة الأميركية الذاتي لتحمل الكلفة (أو الكلف) المتوقعة والناجمة عن استخدامها لهذه الإمكانات، التي تؤثر بدرجة كبيرة في تحديد المكانة العالمية في المجال الاقتصادي والسياسي بالدرجة الأولى، بجانب مكانتها العسكرية والتكنولوجية والثقافية بالدرجة الثانية.

أولاً: القدرات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأميركية

1. القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية:

يُعد اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية في أوائل عقد التسعينات أكبر اقتصاد في العالم، إذ يتشكل من موارد متنوعة، بحكم اتساع مساحتها الجغرافية البالغة (9.631.418) كم^2 وتنوع مناخها، وهو ما جعل إنتاجها الزراعي وفيراً ومتنوعاً، معتمداً على مخرجات التكنولوجيا المتقدمة، حتى بات يحتضن ما نسبة أقل من (3%) من القوى العاملة الأميركية، وبما يساوي (1.3%) من مجموع السكان البالغ عددهم (291)

مليون نسمة، محققة اكتفاءً ذاتياً، فضلاً عن التصدير الواسع[1] وهي تعد من الدول الأولى في صادرات السلع الزراعية والاغذية، ويساهم القطاع الزراعي بما نسبته (16%) من مجمل مصادر الدخل القومي الأميركي عام 1997 [2].

أما الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية، فشهد ارتفاعاً متواصلاً في العقد الأخير من القرن العشرين، إذ كان عام 1991 (5.995.925) مليار دولار، في حين وصل إلى الضعف تقريباً عام 2000، إذ سجل (9.816.975) مليار دولار.

واستناداً إلى الارتفاع المتواصل في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية خلال هذه المدة الزمنية، ترتب عليه ارتفاع مماثل في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الأميركي، إذ كان (23.662.661) دولاراً عام 1991، حتى وصل إلى (34.774.091) دولاراً عام 2000، وبذلك قد يكون حقق زيادة تقارب نصف ممّا كان عليه الناتج الإجمالي للفرد الأميركي عام 1991.

وقد عانت الولايات المتحدة الأميركية، من ارتفاع في نسبة الدين العام/إلى الناتج المحلي الإجمالي، في النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين، إذ سجل نسبة (69.1%) في عام 1991، ليصل إلى أقصاه أي (72.6%) في عام 1995، ولكن سرعان ما أخذ بالانخفاض التدريجي في نصف العقد الأخير من القرن العشرين، ليصل إلى (57.2%) في عام 2000[3]، نتيجة النجاح الذي حققته السياسات الاقتصادية ابان إدارة (بيل كلينتون).

---

(1) هربرت شيلر، تداعي الزعامة الكونية الأمريكية، ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد (14)، 2000، ص42.

(2) بينما تشكل الصناعة ما نسبته (20%) من مصادر الدخل القومي الأميركي، أما قطاع الخدمات فيشكل ما نسبته (64%) منه. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، (من كتاب) السيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص225.

(3) International Monetary fund, World Economic Outlook Database, September 2006. http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/weoselser.aspx?a=&c=111&t=1

أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضاً مستمراً من (6.9%) عام 1991 إلى (4.0%) عام 2000، باستثناء ما شهده من ارتفاع بين عامي 1991-1992 من (6.9 – 7.9%).

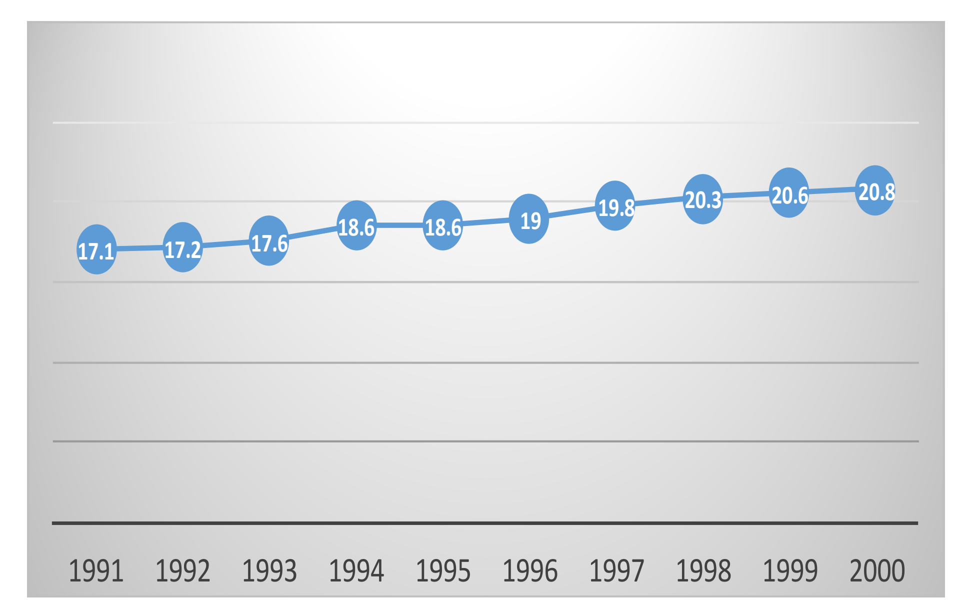
في حين سجلت معدلات التضخم انخفاضاً في العقد الأخير من القرن العشرين، من (69.1%) في عام 1991 إلى (57.2) في عام 2000، على الرغم مما شهدته من ارتفاع في خمس أعوام متواصلة ما بين عامي (1991-1995)، إذ كانت (69.1-72.6) على التوالي، وبذلك شهدت أعلى نسبه له عام 1995، وبعدها أخذ بالانخفاض بشكل تدريجي ليصل إلى أدناه في عام 2000[1].

في حين شهدت نسبة مساهمة الاستثمار في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً حثيثاً في العقد الأخير من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأميركية، إذ كانت مساهمته (17.1) في عام 1991، ووصلت إلى (20,8) عام 2000، والشكل(1) يبين ذلك.

(1) Ibid.

شكل1:

نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية (1991- 2000)



Source: International Monetary fund, World Economic Outlook Database, September 2006. http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/ weos elser.aspx?a=&c=111&t=1.

بيد أن النمو الأقوى للاستثمار الأميركي حصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما ساهم في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، في إحداث زيادة إنتاجية العمل بشكل ملحوظ، وأن هذا النمو الملموس في الإنتاجية، كان أحد الأسباب الرئيسة التي مكنت الاقتصاد الأميركي من النمو بهذه القوة، من دون التسبب بزيادة التضخم المالي، إلا أنه على الرغم من أن زيادة الاستثمار في التسعينات، والتي أدت إلى توسع هائل في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الأميركي، إلا أنها ارتبطت أيضاً

بزيادة ملحوظة في ديون الشركات[1]، والتي ساهمت في حدوث انهيار أرباح الشركات في مطلع القرن الحادي والعشرين.

كما تضيف العملة الأميركية عامل قوة للاقتصاد الأميركي، إذ إن الدولار الأميركي ظل في حينها وحدة النقد والتسويات الدولية الوحيدة في العالم[2]، ويضاف إلى عناصر القوة الاقتصادية السابقة للولايات المتحدة الأميركية، عنصر أخر يتمثل في سيطرتها على المؤسسات الدولية المالية والتجارية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وعلى الشركات المتعدية الجنسية التي تطوف العالم باحثة عن الأسواق والأرباح والمشاريع.

ولكن هذا لا يلغي وجود العديد من المشكلات في اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية في العقد الأخير من القرن العشرين، والمتمثلة بالعجز المثلث (العجز الموازنة الفيدرالية والعجز في الميزان التجاري والعجز في الحساب الجاري)، وكذلك انخفاض نسبة الادخار والميل العالي للاستهلاك.

فالموازنة الفدرالية[*] للولايات المتحدة الأميركية، كانت في عجز مستمر إذ سجلت عجزاً بلغ (269.400) مليار دولار في عام 1991، ليصل إلى حوالي (236.400) مليار دولار عام 2000.

أما العجز التجاري في الولايات المتحدة الأميركية، فشهد تزايداً بشكل مضاعف، إذ وصل إلى (80,8) مليار دولار عام 1990، إذ تضاعفت (4) مرات عن العقد الذي

---

(1) فنسان الغريّب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/ مارس 2008، ص135.

(2) جابرييل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: سمير نصار، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص952.

(*) عجز الموازنة: هو الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية.

سبقه(*)، أما في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين فتضاعف (4.5) مرات ليصبح (376.7) مليار دولار(1).

وأن كلاً من عجز الموازنة الفدرالية وعجز الميزان التجاري، يؤديان حتماً إلى حدوث عجز في الحساب الجاري(*)، ويُعدّان من المشكلات الكبيرة التي تواجه اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية، إذ كان (50.079) مليار دولار عام 1992، ليتضاعف أكثر من (8) مرات، ليصبح (415,154) مليار دولار عام 2000(2).

وقد شكلت الزيادة القوية في الإنفاق الاستهلاكي دعماً إضافياً للتوسع في التسعينات، إذ نما هذا الإنفاق بواقع(3):

- (3%) ابتداءاً من عام 1992.
- ونسبة بلغت (5%) في سنوات الازدهار الاقتصادي.

ولم ترتفع المداخيل عند قطاعات المجتمع كافة، إلا في سنوات الازدهار الأخيرة، أي ما بين أعوام 1997 و2000، ومن العوامل المهمة لتفسير الارتفاع في إنفاق المستهلك، ما يسمى بـ(مفعول الثراء) المرتبط بـ(ازدهار الأسهم المالية)، إذ تملك حوالي نصف الأسر الأميركية أسهماً من خلال الصناديق التعاونية أو صناديق المعاشات

(*) إذ بلغ (19.4) عام 1980، وهو كذلك يمثل مضاعف (15) مرة عن العجز المسجل في عام 1971 الذي بلغ في حينها (1.3).

(1)US Trade Representative, Trade Balance, 2012.

(*) عجز الحساب الجاري: أي أن واردات الدولة من السلع والخدمات والتحويلات أكبر من صادراتها، مما يجعل الدولة مديونة إلى العالم الخارجي.

(2) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص 74 و82.

(3) فنسان الغريّب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/ مارس 2008، ص136.

التقاعدية، ومع ارتفاع أسعار الأسهم ازدادت ثروات حامليها، الأمر الذي أدى إلى زيادة قوية في الاستهلاك، **وهناك عاملان قادا الاستهلاك في التسعينات هما**[1]:

أولاً: ازدياد ثروة الأسر على خلفية ازدهار سوق الأسهم المالية، إذ سجل ادخار الأسرة تراجعاً حاداً، وهبط من (8%) في بداية التسعينات إلى (1.7%) بحلول عام 2001.

ثانياً: ازدياد دين الأسر بقوة لتمويل الاستهلاك، ما تسبب برفع دين الأسر من (3.6) تريليون دولار (أو 61% من GDP) عام 1991 إلى (7.7) تريليون دولار (أو 76% من GDP) عام 2001، لذلك لم يكن ازدهار الاستهلاك مستداماً مع استناده إلى[2]:

- ارتفاع أسعار الأسهم.
- هبوط نسبة الادخار.
- ارتفاع كبير في مديونية الأسر.

وهناك من يرجع ذلك إلى أن النمو في عقد التسعينات جاء نتيجة لارتفاع المضاربات من دون علاقة مناظرة مع نمو الإنتاجية والاستثمارات، حتى في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة حدث تضخم في نموها بفعل المضاربات، أما فيما يخص انخفاض نسب البطالة ما بين أعوام (1995-2000) فإن (71%) من الاثني عشر مليون فرصة عمل، التي تم خلقها في المدة المذكورة في قطاع الخدمات والتجارة حيث تسود الأجور المنخفضة، هذا الوضع أدى إلى ارتفاع خطير في الاقتراض، سواء على مستوى الأفراد أم المؤسسات، مما يترك جانباً بأكمله من المجتمع عرضة للسقوط في الوقت الذي يبدأ فيه الركود[3].

---

(1) المرجع السابق، ص137، كذلك ينظر: جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص88.

(2) فنسان الغريّب، مرجع سابق، ص136.

(3) سمير أمين و فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة: حركات المنظمات الشعبية في العالم، ط1، مركز البحوث العربية والإفريقية والمنتدى العالمي للبدائل، القاهرة، 2004، ص157.

ولذا فقد أُعلن في آذار 2001 عـن دخـول الاقتصـاد الأمـيركي في دورة ركـود اقتصـادي[1]، إذ حددت اللجنة التي تؤرخ دورات الأعـمال في المكتـب القـومي للبحـوث الاقتصـادية (NBER)، إن قمة دورة الأعـمال في الاقتصـاد الأمـيركي انتهـت في شـهر آذار 2001، وأن هـذا يعنـي انتهـاء المـدة الزمنية التوسعية التي بدأت في آذار 1991، وهو ما أدخل الاقتصاد الأمـيركي بمرحلـة الركـود ضـمن المرحلة أو المدة الانكماشية[2].

2. القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية:

إن انتهاء الحرب الباردة وضع حـداً لأرجحيـة القـوة العسـكرية (القـوة الصـلبة) في تنظـيم وترتيب العلاقات الدولية، إذ تستند القدرات العسكرية للولايات المتحـدة الأميركيـة إلى أعتـى قـوة عسكرية في تاريخ البشريـة، مـزودة بأحـدث المعـدات والمسـتلزمات مـع إمكانيـة عاليـة في الأداء، بمختلف البيئات والظروف تحقيقاً لمتطلبات الإستراتيجية العسكرية الأميركية، والتي تقتضي بضرورة توسيع نطاق التواجد والفعل العسكري ليشمل مختلف بقاع العالم[3].

ففي عام 1992 نشرت نيويورك تايمز وثيقة صاغها بول ولفويتز[*]، أعلن فيها عـزم الولايات المتحدة الأميركية عـلى: (أن التخطـيط العسـكري الأمـيركي يجـب أن يـذهب إلى منع بروز أي قوة عظمى في أي مكان من العالم)، وبـذلك فـإن سـلوك الولايـات المتحـدة

---

(1)Robert Hall & Martin Feldstein & others, The Business Cycle Peak of March 2001, Business Cycle Dating Committee, National Bureau of Economic Research, November 2002, P. 10.

(2)Ibid, P.11.

(3) مالك عوني، الإسـتراتيجية الأمريكيـة وموقعهـا في السياسـة الخارجيـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، مؤسسـة الأهـرام، القاهرة، العدد (127)، 1997، ص98.

(*) نائب وزير الدفاع الأميركي وقتئذ.

الأميركية لا يُنبئ بتخليها عن مسلك القوى العظمى صاحبة الزعامة، فمازال الخطاب العام يردد فكرة الأحادية القطبية للقوة العظمى[1].

فالقدرات العسكرية هي أبرز مقومات القوة لدى الولايات المتحدة الأميركية، إذ يبنى الجيش الأميركي على أساس الخدمة الطوعية العسكرية، بعد ما تم إلغاء التجنيد الإلزامي فيه عام 1973، فتمتلك الولايات المتحدة قدرة عسكرية تقليدية وغير تقليدية (نووية) ضخمة، فالقدرة التقليدية موزعة على ثلاثة أصناف هي: البرية والبحرية والجوية، ويتكون عدد أفرادها (1.483.800) مليون جندي، إذ يدخل في خدمة القوات البرية الأميركية ما يقارب (17) ألف دبابة و(38) ألف عربات مدرعة، و(75) ألف مدفع. أما ما تمتلكه القوات البحرية الأميركية من أسلحة فتتمثل (16) حاملة طائرات متنقلة، و(400) من القوات الإستراتيجية الأميركية، و(500) غواصة بحرية، وكذلك (100) غواصة ذرية هجومية[2].

في حين تمتلك القوات الجوية (6) آلاف طائرة قاذفة مقاتلة، وفي الخدمة الفعلية (300) طائرة قاذفة إستراتيجية، و(11) ألف طائرة عامودية، وكذلك (650) صاروخاً عابراً للقارات[3]. فضلاً عن الانتشار الواسع للقوات الأميركية في مختلف دول العالم، وفي المحيطات إذ ينتشر ما يقرب (144، 700) ألف جندي في نحو (126) دولة[4].

(1) عبد الرزاق مطلق الفهد، دول أسيا الوسطى المسلمة بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الأميركية، بغداد، كانون الثاني 2010، ص92.

(2) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأميركية واثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد(42)، تشرين الأول 2009، ص160.

(3) المرجع السابق، ص161.

(4)Jack Spencer, " Building and Maintaining the strength of America's Armed Forces " in Stuart M. Butter and Kin R. Holmes (ed): Priorities for the president, Washington, The Heritage Foundation, 2001. http //www. heritage. org.

أما القدرة غير التقليدية (النووية)، فإن الولايات المتحدة الأميركية تعد الدولة الأولى في العالم من حيث إجراء اختبار القنبلة النووية، إذ سجلت تجربتها الأولى عام 1945، وآخرها في عام 1992، وبرغم التزامها بتخفيض ترسانة الأسلحة النووية وفق معاهدتي (Start 1-Start 2)، احتفظت بترسانة كبير يقدر مخزونها الإجمالي من الأسلحة النووية بـ(8420) قنبلة ورأس حربي[1].

أما حجم الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأميركية، فقد ارتفع عام 1992 ليصل إلى (424,705) مليار دولار، بعد أن كان (280,292) عام 1991، إذ إن نسبة تخصيص الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992 ازدادت بمقدار (0,1%) عن العام السابق، وهو يرتبط بعلاقة طردية مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الأميركي بشكل عام، مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق إلى حوالي الضعف عن العام السابق.

في حين شهد الإنفاق العسكري الأميركي بعد عام 1993 انخفاضاً مستمراً، ليسجل عام 2000 (301,697) مليار دولار، أي بنسبة (3,1%) من ناتجها المحلي الإجمالي[2]، والتي يمكن إرجاعها إلى الاهتمام الأميركي بالإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الازدهار والرخاء.

وبرغم انخفاض تخصيص الإنفاق العسكري الأميركي من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأخير من القرن العشرين، ركزت الولايات المتحدة على تنمية سيطرتها على صنوف قواتها الثلاث (البرية والبحرية والجوية)، مشددة إنفاقها المذهل على سلاح الجو

---

(1) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص113.

(2)عبد علي كاظم المعموري، إنهيار الإمبراطورية الأمريكية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص 147.

وعلى برامج الفضاء العسكري[1]. مما أدى إلى جعل الفضاء الذي عد الأرض الأكثر ارتفاعاً، للعب دور لا يمكن الاستغناء عنه كدعامة للتفوق المعلوماتي والسيطرة على المناورات العسكرية، فضلاً عن دعمه لجوانب أخرى.

الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى أن تهيمن على الفضاء العسكري، إذ تبلغ حصتها (90%) من الإنفاق السنوي المقدر بمبلغ (22) مليار دولار على هذا الجانب من شؤون الدفاع على مستوى العالم، وإذا أُخِذ بالحسبان الإنفاق على الأمور التي ترتبط ارتباطاً غير مباشر بالفضاء مثل المعدات والخدمات المستندة إلى نظام تحديد المكان العالمي (GPS)، فهيمنة الولايات المتحدة ستغدو أكثر بروزاً ووضوحاً.

وفي هذا ذكر بريجينسكي: (يمكننا توقع استمرار الولايات المتحدة في بذل جهود كبيرة ومكلفة في سبيل تحسين قدراتها الإستراتيجية، وسوف تشمل على أقل تقدير تحسين الأسلحة الأميركية وقدراتها، وتحسين نظم الدعم المختلفة ذات الصلة. إن هذه القدرة في متناول الولايات المتحدة الأميركية بكل تأكيد، والجدير بالذكر أنه ما من قوة أخرى في العالم يمكنها أن تطمح في امتلاك مثل هذه القدرة بعيدة المدى، وهذا التفوق نفسه يحدد التفوق الحالي الفريد الذي تتمتع به أميركا ويظهر المزايا الجيوسياسية للولايات المتحدة الأميركية التي يوفرها امتلاكها لمثل هذه القدرة الحاسمة بشكل لا يحتاج إلى برهان)[2].

وقد أعلن صامويل بيرجر[*]، أهمية التركيز على القوة العسكرية الأميركية حينما قال: (كل شخص تقريباً يؤمن بأننا بحاجة لجيش قوي لحماية مصالحنا في عالم من المخاطر

---

(1) بول سالم، مرجع سابق، ص213.

(2) زبيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص40.

(*) مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية.

المستمرة والمتغيرة في ظروفها)، وهذا يعني وجوب امتلاك الولايات المتحدة الأميركية للإمكانيات العسكرية التي تمكنها من التغلب على أي اتحاد محتمل بين الأعداء[1].

وتعد شركات السلاح للولايات المتحدة الأميركية هي المورد الأول لنحو (90%) من النزاعات والحروب التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، فمن أصل (50) نزاعاً حدودياً أو عرقياً وقع في عامي 1993-1994، كان أحد الأطراف المتنازعة يحصلون على السلاح من الولايات المتحدة الأميركية[2].

وإن قدرات الولايات المتحدة الأميركية الضخمة دفعت بول كينيدي إلى القول: (إن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك قدرة عسكرية أكبر بكثير من تلك التي تملكها بلدان متوسطة الحجم مثل فرنسا وبريطانيا، وأنها تتمتع بالتفوق التكنولوجي على القوات الصينية والروسية))[3]. ومن أبرز هذه الشركات هي ثلاث شركات لصناعة السلاح هي (لوكهيد مارتن، وبوينغ، ورايثون)، وتحتل بالترتيب المراكز الثلاث الأولى على مستوى العالم من سعة إنتاجها ومبيعاتها من السلاح، فضلاً عن أن إحدى عشرة شركة منتجة للسلاح من بين الشركات المشار إليها تحتكر نسبة (68%) من تجارة السلاح الدولية[4].

(1) اندرو باسييتش، الإمبراطورية الأميركية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ط1، الدار العربية للعلوم، 2004، ص 168.

(2) وليد عبدالحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (126)، أكتوبر 1996، ص25.

(3) بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي سعود، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص62.

(4) نزار الحيالي، أثر المتغيرات الدولية الجديدة على صناعة السلاح الأمريكية، أوراق أمريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (55)، 2000، ص1.

أما التحالف الاستراتيجي العالمي الـداعم فهـو لا يـزال متماسـكاً في العمـوم، فحلـف شـمال الأطـلسي (NATO) أزداد اتسـاعاً بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي وانتهـاء الحـرب البـادرة، وعـن التحالفات الفرعية، فيدعم حلف شمال الأطلسي أحلاف أميركية في شرق أسيا ووسط وجنوب أميركا الجنوبية.

إلى جانب ذلك تكتسب القوة العسكرية الأميركية أهمية أخرى، من خلال المجمع الصناعي العسكري الأميركي، والذي له دور مهم في اقتصادها، من حيث رفده بعوامـل الازدهـار والنمـو عـن طريق العوائد المتحققة له سواء في بيع الأسلحة أو التطوير، الأمـر الـذي عـدّه بعضـهم أحـد أهـم مكونات الناتج القومي الأميركي[1].

فهي تعد الدولة الوحيدة التي تضم مجمعاً عسكرياً وصناعياً ضخماً، مع توافر كـل الفـرص لديها للتقدم وتحقيق مكاسب عالية، إذ يعمل (30%) من مهندسيها، سواء بصورة مبـاشرة أو غـير مباشرة لحساب المؤسسة العسكرية، والتي تبتكر تكنولوجيات متطورة ومثيرة تعجز السلع المدنيـة حتى من مجرد محاكاتها[2].

ومن المناسب الإشـارة إلى إن الولايـات المتحـدة الأميركيـة احتلـت مركـز الصـدارة في حجـم صادرات العالم من السلاح في النصـف الثـاني مـن القـرن العشريـن، إذ بلغـت صـادراتها مـا نسـبته (50%) من مجمل صادرات العالم من المعدات الحربية طيلة سنوات ما بعد الحرب الباردة، ويقدر إجمالي مبيعات الأسلحة الأميركية للعالم في الأعوام مـن 1992 – 1996 بحـدود (61.7) مليـار دولار أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مبيعاتها للمدة بين 1989 – 1996 والتي بلغت (20) مليار دولار[3].

---

(1) آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهـرام، القـاهرة، العـدد (127)، يناير 1997، ص90.

(2) لسترثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمـة بـين اليابـان وأوربـا وأمريكـا، ترجمـة: محمـد فريـد، ط1، مركـز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1995، ص149.كـذلك ينظـر: إبـراهيم أبـو خـزام، العـرب وتـوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، المكتبة العالمية، طرابلس، 1996، ص167.

(3) صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، أحمد الدباغ للنشر، بغداد، 2002، ص96.

ويبدو أن فائض القوة العسكرية الذي تملكه الولايات المتحدة الأميركية، والتي تستمر في صيانته وتعزيزه، يشكل الأداة الرئيسة لها في محاولة صياغة نظام دولي، تتربع على قمته إلى أقصى مدة ممكنة[1].

ثانياً: القدرات السياسية - الثقافية والتكنولوجية للولايات المتحدة الأميركية

1. القدرات السياسية - الثقافية للولايات المتحدة الأميركية:

مع بداية عقد التسعينات، ما زالت الولايات المتحدة الأميركية أقوى دولة في العالم، لكن نظاماً عالمياً جديداً أخذ يبزغ، على أنه مهمّا كان لهذا النظام من أثر سوف تواصل الولايات المتحدة لعب دور فاعل ودقيق، برغم أن الدور الجديد سيكون مختلفاً عن دورها في الحرب الباردة[2].

إذ بدأت العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة مرحلة جديدة، مع نشوء نظام دولي جديد وهو نظام أميركي أحادي القطبية تعتلي وتهيمن على قمته الولايات المتحدة الأميركية، استناداً إلى كيفية توزيع المخرجات- القرارات الرئيسة ما بين الدول العظمى، إذ يشير هذا المقياس إلى هيمنة الولايات المتحدة على الكثير من القرارات العسكرية والاقتصادية التي صاغت هذا النظام الدولي في تلك المدة الزمنية، التي لا نزال نعيش فيها، فـ: إما أن يكون القرار "تعددياً"، صادراً عن المنظمات والمؤسسات الدولية، ولكنه متوافق مع الإرادة الأميركية، وإما أن يكون "أحادياً"، إذ تستفرد الولايات المتحدة به تحقيقاً لمصالحها القومية العليا[3].

ومع انتهاء الحرب الباردة أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان يعبر عن مصلحة قومية أميركية تتمثل في المقام الأول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر

(1) مالك عوني، مرجع سابق، ص29.

(2) جابرييل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، مرجع سابق، ص954.

(3) فنسان الغريّب، مرجع سابق، ص83.

الرأسمالي[1]، ومع التغيرات الهائلة التي حدثت في النظام الدولي وما تبعه من تطورات كتفكيك الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشيوعية حصل تغير في السياسة الخارجية الأميركية تواكباً مع تلك التغيرات العميقة على المسرح الدولي.

وتزامنت تلك الإحداث مع تولي الرئيس بوش الأب الإدارة في البيت الأبيض في أعوام 1988-1992، فقد نقل التركيز من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي إلى الاهتمام بعناصر أُخرى حددتها وزارة الخارجية الأميركية **بخمسة تحديات متداخلة، هي**[2]**:**

- تشجيع القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعمها.
- دعم السلام من خلال آليات الأمن الجماعي.
- الحماية ضد الأخطار والتهديدات مثل الإرهاب.
- المسارعة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو أسباب إنسانية.
- تشجيع اقتصاديات السوق ودعم القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأميركية.

وبالرغم مما احتضنته إدارة بوش الأب من تقاليد وقيم أخلاقية مثالية داعية لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وفقاً للطريقة الأميركية، لكنها قامت بدعم أنظمة عرفت بالبطش وانتهاك حقوق الإنسان، ما دامت هذه الأنظمة تحقق مصالح الولايات المتحدة.

ومع وصول كلينتون إلى الحكم عام 1993 أعلن أن من أولى المسائل المهمة التي تتطلع إليها إدارته مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، وبهذا الأساس ربط كلينتون بين السياسة الخارجية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمحيط الدولي بقوله (لا يمكن فصل

---

(1) محمود فهيم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص62.

(2) نعوم تشومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس كوسوفو، ترجمة: أيمن حداد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص104.

المبادئ الديمقراطية والأخلاقية التي يتشارك فيها معظم الأميركيين، ولا يمكننا أن نغض النظر عن الأسلوب الذي تتعامل به الحكومات الأخرى مع مواطنيها)[1].

وبقيت آثار تلك المرحلة ممتدة في تأثيرها إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، إذ ظهرت بوادر مرحلة جديدة من الاختراق الإعلامي لا تقف خلفها مدافع الاستعمار، لكنها ترتكز على التطور الكبير في وسائل الاتصال السمعية والبصرية التي أصبحت الآن تغطي العالم كله بواسطة البث المباشر عبر الأقمار الصناعية وبرامج التلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال التي تخترق البيوت والعقول لتمارس الهيمنة الثقافية والإعلامية، ولقد ظهرت هده المرحلة من مطلع التسعينات من القرن العشرين وأصبحت تكتسب طابعاً خاصاً وتحمل خطورة تختلف اختلافاً نوعياً عن جميع ما ساد من قبل من إشكال الاختراق الثقافي الإعلامي[2]، فالتطور التكنولوجي وما حصل في وسائل الإعلام من تطورات انعكس على قابلية الوسائل على إيصال ما تشاء من أفكار ومعلومات على نحو يغطي العالم كله[3].

لقد بلغت قناعة الولايات المتحدة الأميركية بأهمية وفاعلية الأعلام في هذا المجال إلى حدٍّ أن الإدارة الأميركية صرفت النظر عام 1990، عن المضي لاستكمال خطة لتطوير الصاروخ (M-X) التي تكلف (1,8) مليار دولار، في الوقت الذي قبلت أن تنفق (2,3) مليار دولار على مشروع لتطوير إذاعة صوت أميركا، لكي تُسمع في جميع أنحاء العالم بصورة أكثر قوة ووضوحاً[4]، ومن هنا نجد أن مفهوم الاختراق الإعلامي يشير إلى

---

(1) ديفيد فتكل، تصدير الديمقراطية، ترجمة: مرتضى صلاح، ط1، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2006، ص5.

(2) محمود فهيم يوسف، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيراتها في المجتمع، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008، ص176.

(3) مصطفى محمد كمال، العلاقات العامة بين تكنولوجيا الاتصال والأزمات، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص124.

(4) رفيق سكري، الإعلام والإعلام المعاصر: دراسة في الواقع والمتغيرات، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2011، ص97.

اعتماد الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية لوسائل الإعلام، كأدوات في محاولة التغلغل داخل البناء الثقافي والاجتماعي والنفسي والسياسي لمجتمعات البلدان المستهدفة في صورة خطط وعمل مدروس يستهدف تحقيق نتائج الوصول إلى غايات غير مصرح بها، تمثل الحافز لدى الدول للتدخل وتهديد مرتكزات الأمن القومي والوطني للدول، أي إن وسائل الإعلام توظف استخدام الأسلوب العلمي في صياغة الرسالة الإعلامية والتطور التكنولوجي لها في اختراق ثقافات أخرى بقصد الهيمنة، إلا أن أسلوب الاختراق الإعلامي يختلف في الوقت الراهن عما كان شائعاً سابقاً، فالاستعمار القديم استعمل الثقافة كجزء من الظاهرة الاستعمارية، إذ كانت ترسل البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية والإرساليات التعليمية.

فعملت الولايات المتحدة بدورها على توظيف الماكنة الإعلامية وصناعة المعلومات وما يرتبط بها من قطاعات أخرى لدعم وتوسيع هذا الانتشار، وذلك من أجل تأمين قوتها الشاملة ورفدها بعنصر مضاف[1]، فهي تسيطر على (75%) من إجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التلفازية، و(90%) من إجمالي الأخبار المصدرة إلى العالم، و(82%) من إنتاج المعدات الإعلامية والإلكترونية، و(90%) من المعلومات المخزونة في الحاسبات الإلكترونية[2].

تستثمر الولايات المتحدة الأميركية جميع المنجزات التكنولوجية والعلمية وكل وسائل التطور الحديثة وتسخرها لخدمة مصالحها، إذ لم تعد وسائل الاتصال وتكنولوجيا الإعلام في عصرنا الحالي مجرد أداة لنقل العلم والمعرفة وتقديم الخدمات الإخبارية والتعليمية والترفيهية لهم، بل أصبحت ذات أهداف متعددة تنسجم وعصر تكنولوجيا

(1) جوزيف ناي، وليام أي واينز، المعلوماتية الأميركية موارد قوة المستقبل، ترجمة: شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، السنة الثانية، عدد (6-7)، 1996، ص101.

(2) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(33)، 1989، ص208.

الاتصال والمعلومات، فالإعلام المعاصر استطاع أن يحطم الحدود ويلغي المسافات بين الدول بفضل الثورة التقنية، ويؤسس له علاقات تفاعلية مع العلوم والمعارف لإيجاد فهم مشترك لظاهرة الحياة الجديدة وتفاعلاتها، وبمعنى آخر إيجاد معادلة تضمن تحقيق فاعلية أكبر للعملية الإعلامية في حياة البشر، فقد دخل بقوة علم النفس إلى ميدان الإعلام، فأصبح يستخدم على نطاق واسع في عملية التأثير وإحداث التغيير في الآخرين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة[1].

إذ سيطرت الولايات المتحدة الأميركية على أذواق الناس في العالم، فالموسيقى الأميركية والأفلام ونمط اللباس والأطعمة السريعة (Take away)، من السلع الاستهلاكية انتشرت على نطاق عالمي واسع، وبالأخص بين الشباب، وفضلاً عن ذلك أصبحت اللغة الإنكليزية لغة عالمية[2].

وإن هذا كله يندمج في إطار ما يسمى بـ(الموجة الثالثة) والتي جعلت من ثورة المعلومات أحد أهم القطاعات الاقتصادية، فقد قامت بتصدير هذه الثقافة من خلال المجلات، الكتب، التلفزيون، والشبكات الإعلامية عبر الأقمار الصناعية، فضلاً عما يسمى بـ(ثقافة والت ديزني، والكوكا كولا، والجينز...الخ)[3].

وكذلك يمكن تلمس نتائج هذه الصناعة أي (الصناعة الثقافية) على الاقتصاد الأميركي، إذ بلغت عوائد الأفلام والتلفزيون والموسيقى عام 1997 (3%) من مجمل صادرات الولايات المتحدة للعالم، وبلغت عوائد سوق الموسيقى فقط (12.1) مليار دولار في العام نفسه[4].

---

(1) علي ميا، العولمة وتحدياتها التقنية والتكنولوجية على الإدارة، ط1، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ص87.

(2) بول سالم، مرجع سابق، ص220.

(3) ألفن توفلر، تحول السلطة: بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: فتحي بن شنوان ونبيل عثمان، ط2، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، 1996، ص431.

(4) بول سالم، مرجع سابق، ص251.

ومن كل ما سبق نستنتج، أن العالم يتعرض إلى اختراق أعلامي وثقافي أميركي، يعكس ويؤكد النزعة للهيمنة والسيطرة التي تتحكم بالتوجهات السياسية الأميركية تجاه العالم، والتي تؤمن أن لها رسالة إنسانية عالمية وتحت شعار العالمية أو الكونية ستار ومسوغ لغرض نمط حضاري وثقافي واحد على العالم، وهنا يرى هربرت شيلر في كتابه الاتصال الجماهيري والإمبراطورية الأميركية أن "الرسائل التي يتم تصنيعها في الولايات المتحدة تبث إشعاعها عبر المعمورة وتمثل القاعدة الحيوية لقوتها وتوسعها، أما التصورات العقائدية التي يحلم بها الفقراء، فإنها حبيسة في سجون وسائل الإعلام الأميركية، لقد ضعفت قدرة الدول على خلق الاتجاهات أو تشكيل الآراء بين شعوبها، إذ إن المهمة أصبحت من اختصاص وسائل الإعلام التي مقرها الولايات المتحدة، والتي تسيطر على كافة إمكانيات وسائل الإعلام الدولي، وبفضل تحكمها في التقنية الحديثة والإنجازات المتطورة التي حققتها الثورة الالكترونية، فقد نجحت الولايات المتحدة في تطوير ما أصبح يعرف باسم صناعات المعرفة والإعلام، والتي نجحت صادراتها الثقافية الخفية والبالغة القوة والتأثير في تحول التدفق الحر للمعلومات في اتجاه واحد، إذ إن (65%) من الإخبار والمعلومات التي يتم تداولها في العالم يرد من الولايات المتحدة الأميركية، وبذلك فأن واشنطن تواصل سيطرتها على العالم، وأن أكثر الأدوات التي تستخدمها فعالية لتحقيق غايتها هي وسائل الاتصال الاليكترونية والشركات المتعدية الجنسية، لكي تنشر أسلوب الحياة الأميركية وثقافة المال والتجارة، وعليه أصبحت أمركة العالم قضية الجميع[1].

2. القدرات التكنولوجية للولايات المتحدة الأميركية: إن تقنية المعلومات المتطورة خلقت وضعاً وصفه (ولتر رستون) بـ"افول للسيادة"، نظراً لما خلفته تلك التطورات من مخاطر قاسية فقدت عبرها الدول قدسية حدودها السياسية، وذلك بسبب عدم

(1) نقلاً عن: خالد عبد الفتاح، المعلومات والأمن: دراسة في الواقع والمتغيرات، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص94.

قدرتها على الوقوف بوجه الموجة العارمة التي أطلق عليها (الفن توفلر) "الموجة الثالثة[*]". ولكن الاختلاف يكمن بمقدار تلك التأثيرات وسرعة إيقاعها، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، والتي أفرزتها (الثورة التكنولوجية والمعلوماتية) بما امتازت به من عالمية أداء سريع وتدفق للابتكارات، لا سيّما على مستوى الفهم لمعطى السيادة للدولة القومية، والتي باتت تتعرض للانهيار والاختراق والتفتت[1].

لقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة، فصناعة الغد هي صناعات "المادة الرمادية": المايكرو- الكترونيك، والبيو- تكنولوجيات، وبرامج الكومبيوتر، والرقائق المعلوماتية والروبوتات (Robots)، والاتصالات ...الخ[2]. ولأجل ذلك تمارس تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية، فهي تدفع الإصلاح والعولمة قدماً وتشكل أهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة، وتعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، ومن ثَمَّ على الانفتاح والتكامل العالمي الذي أفرز تلك التقنية وحافظ على بقائها[3].

ومن البديهي القول، إن من يحتكر قدراً واسعاً من القوة، يستطيع أن يفرض إرادته وقيادته أو حتى هيمنته على الآخرين، الذي لا يملكونها بالمستوى والقدر نفسه،

(*) يقسم الفن توفلر الحضارة الإنسانية إلى ثلاث حضارات رئيسة كل منها تأثرت بنوع آلة الإنتاج التي سادت على مجمل المجتمع التي وصفها توفلر بالموجة، فحضارة الموجة الأولى سادت المجتمع الزراعي، أما حضارة الموجة الثانية تميزت بالطابع الصناعي، أما الموجة الثالثة فهي مجتمع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية: انظر: الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 1990، ص 17.

(1) ولتر ب. رستون، افول السيادة، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة: إبراهيم أبو عرقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص10.

(2) غسان العزي، سياسة القوة...، مرجع سابق، ص 35.

(3) للمزيد ينظر: جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 22.

وهذه القوة متنوعة ومتغيرة بأشكالها وتأثيرها ومصادرها[1]. وإذا كانت الثورة الصناعية أو (الموجة الثانية)، قد أسهمت في قيام "الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس" عن طريق سيطرتها على أدواتها، فإن الثورة المعلوماتية أو (الموجة الثالثة) فسحت المجال واسعاً لمن يقبض على شروطها وينجح في توظيفها للسيطرة على العالم إدارةً وموارد. وإذا كانت الأخيرة الآن تشير إلى جماعية الجهود المبذولة بهذا الاتجاه، فإن الواقع بدا مفصحاً عن المستفيد الأول منها، إذ إن الولايات المتحدة الأميركية التي لم تتوان عن توظيف حصائل تلك الثورة وجهود الأقطاب الدولية لصالحها، معتمدة في ذلك على ما تمتلكه من قاعدة أساسية للثورة المعلوماتية، والتي تقوم على أساس التطور الكبير في مجال الفضاء والمعلومات والحاسوب الالكتروني ووسائل الاتصالات والإعلام ... الخ، وتستمد طاقتها المتجددة من التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار والتي توفر "أدوات تشكيل المستقبل"[2].

لقد أدرك التفكير الإستراتيجي الأميركي هذه الحقيقة واستوعبتها الإستراتيجية الأميركية الشاملة بتفرعاتها (العسكرية والاقتصادية والإعلامية ..الخ). وقد شدد (جوزيف ناي) في كتابه (القوة الناعمة) على تلك الحقيقية، ودعا إلى أن تتكيف السياسة الخارجية الأميركية معها بعد الثورة المعلوماتية، إذ إن لها خصائصها ووسائلها وتأثيراتها وفوائدها لمن يركب موجتها السريعة والمتدفقة. وعليه فإن البلد الذي يستطيع قيادة ثورة المعلومات بشكل أفضل، سيكون أكثر قوة من أي بلد آخر، وبالنسبة إلى المستقبل المنظور بحسب (ناي) هذا البلد هو الولايات المتحدة الأميركية[3].

---

(1) ياس خضر البياتي، الإعلام العربي وتحديات العولمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (121)، ربيع 2005، ص135.

(2) جوزيف ناي، القوة الناعمة..، مرجع سابق، ص 59.

(3) منير الحمش، مرجع سابق، ص 39.

وعن طريق لغة الأرقام، يمكن إدراك حقيقة تمتع الولايات المتحدة بموقع الصدارة العالمية في امتلاك القدرات التقنية، إذ إنها تُعد الدولة الأسرع في مجالي الابتكار واستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، وتمتلك نظاماً للعلوم والتكنولوجيا والبحوث لا يضاهيه أي نظام آخر في العالم، ويقدر ما تخصصه الولايات المتحدة سنوياً للبحوث العلمية والتطور التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثروة[1]. لا سيّما أنها تُنفق ما يزيد على (290) مليار دولار، وهي تمثل (40%) من النفقات العالمية للبحث والتطوير، ولها (50%) من البراءات المودعة في العالم، وأن (30%) من المنشورات العلمية العالمية، أميركية وأكثر من نصف الأقمار الصناعية هي أميركية، وأن (90%) من الذين فازو بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد، هم في الغالب أميركان[2].

واتساقاً مع ذلك، ترسخ بشكل جلي في الفكر الاستراتيجي الأميركي منذ وقت مبكر، أهمية التوظيف السياسي للثورة المعلوماتية في عملية الغزو الإعلامي. إذ إن هذا الغزو في حقيقته لا يكاد يخرج عن كونه توجها استراتيجياً منظماً له أساليبه وتكتيكاته، فهو ليس مجرد تدفق معلومات وأفكار ومعتقدات، وإنما هو عملية مقصودة ترتبط بقوانين النظام السياسي واحتكاراته وتوجهاته، وهو يخضع لعمليات التطور العلمي في البحوث البايولوجية والسايكولوجية، بقصد السيطرة على اتجاهات تفكير الناس، وملء أدمغتهم بكم هائل من المعلومات والأفكار لتنفيذ المخطط السياسي- النفسي- الثقافي المسوّق للنموذج الأميركي[3].

---

(1) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسيم حيدر، ط1، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص144.

(2) نقلاً عن: حنان دويدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (127)، يناير 1997، ص119.

(3) ياس خضير البياتي، مرجع سابق، ص136.

وفي سبيل سعيها لتحقيق غاياتها نحو الهيمنة، ومع احتدام وتسارع إيقاع هذه الثورة التكنولوجية، والتي يصعب احتكارها، وبما تحمله في طياتها من فرص لتعزيز هيمنتها، وتحديات تمثلت باستناد قوى دولية أخرى إلى مخرجات هذه الثورة في صعودها السريع، الذي بدأ يأخذ طفرات متسارعة ممكن أن تشكل تحدياً للهيمنة الأميركية مستقبلاً. لذلك عملت الولايات المتحدة على توظيف مخرجات الثورة التقنية والإعلامية سياسياً وعسكرياً لإسناد التوجهات الإستراتيجية الجديدة على المستوى العالمي، سواء بتوفير الغطاء الأخلاقي لسياستها أم للترويج لفكرة "إمبراطورية الحرية" عن طريق الدعاية، التي تزداد فاعليتها بوجود تقنيات حديثة لها قدرة على الاختراق للثقافات[1]. أو برفد القوات المسلحة التي توكل لها مهمة خوض هذه الحروب أو المهمات العسكرية والأمنية أو الاستخباراتية، بكل ما يسند عملها في الميدان وتحقيق الأهداف العسكرية على أكمل وجه، وبأقل خسارة ممكنة، وهذا ما تسعى قيادات الجيوش الحديثة لتحقيقه في عصر المعلوماتية، باستغلال مبتكرات الثورة المعلوماتية المتمثلة بالأجهزة والمعدات والبرامج السريعة لخدمة قواتها المسلحة، في ظروف التحديات التي تهيمن على ميدان المعركة في القرن الحادي والعشرين[2]، وهنا لا يخطئ (روجيه غارودي) بوصفه تلك الحالة بقوله: "نعيش مرة جديدة- بعد مرحلة الانحطاط الروماني- مرحلة "فساد التاريخ" تميزها السيطرة التقنية والعسكرية للإمبراطورية لا تقدم أي مشروع من شأنه أن يعطي للحياة وللتاريخ معنى"[3].

وأخيراً لخص جوزيف ناي ما يمكن قوله في هذا المجال فذكر أن: "المعرفة هي قوة، أكثر من أي وقت مضى، فالدولة التي بإمكانها قيادة الثورة المعلوماتية ستكون أقوى

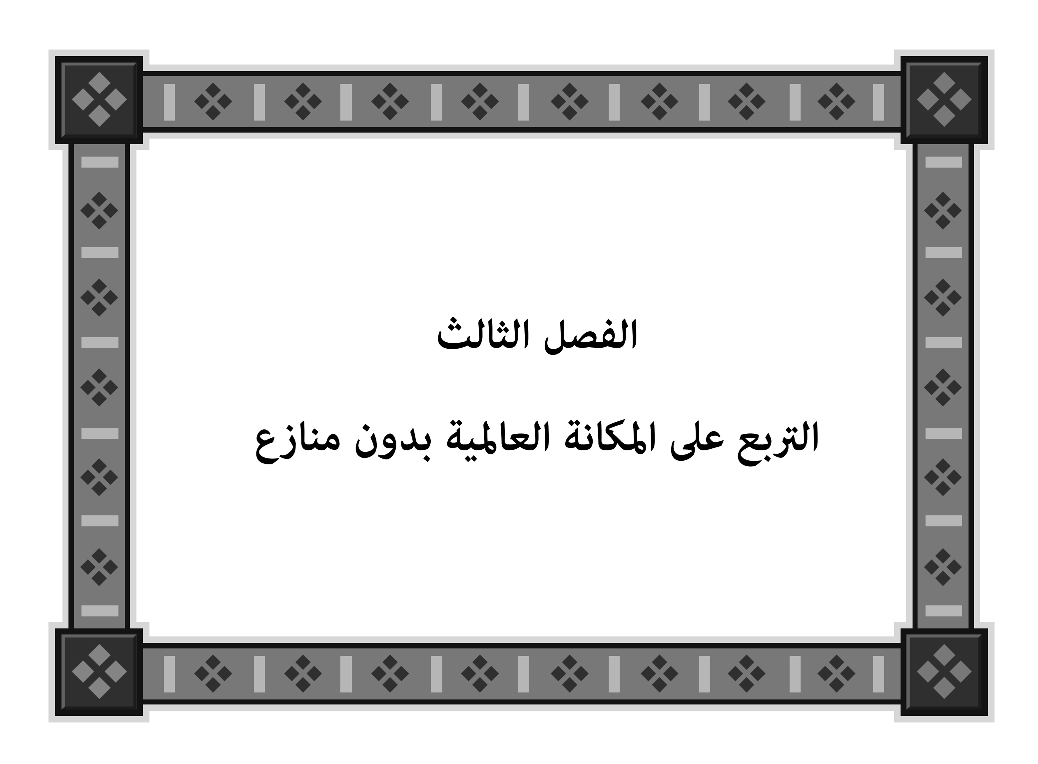
(1) منعم صاحي العمار، الإستراتيجية الأمريكية الكونية: "نظرة تقييمية لمبادلات أفعالها"، ج 2، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، أيلول 2000، ص2.

(2) كنعان خورشيد عبد الوهاب، حرب عصر المعلومات وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد (32)، 2002-2003، ص45.

(3) روجيه غارودي، حفارو القبور: نداء جديد إلى الأحياء، منشورات عويدات، بيروت، 1993، ص 71-72.

من أية دولة أخرى، وفي المستقبل المنظور فإن الولايات المتحدة هي تلك الدولة، التي لديها مقـدرة واضحة في ميزان القوة العسكرية والإنتاج الاقتصادي، إلا أن مقدرتها المتميزة عند المقارنـة هـي في جمع المعلومات وتحليليها وتوظيفها ونشرها، وهذه الأفضلية ستنمو بالتأكيد"[1].

(1) للمزيد ينظـر: جوزيف ناي، وليام أي وايتز، مرجع سابق، ص 94.



الفصل الثالث

التربع على المكانة العالمية بدون منازع

الفصل الثالث

التربع على المكانة العالمية بدون منازع

ارتكزت الولايات المتحدة الأميركية على مزيج من جوانب القدرات المتراكمة، والتي مثلت مدخلات لقوتها التي تؤهلها للارتقاء بمكانتها، والتي جعلت منها الدولة الأكثر تأثيراً في العالم.

أولاً: المكانة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأميركية عالمياً

1. المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية عالمياً:

لقد دخلت الولايات المتحدة عقد التسعينات وهي عملاق اقتصادي دولي، على الرغم من مشكلاتها الاقتصادية الحادة، فهي أكبر منتج عالمي للسلع والخدمات، إذ تساهم بما لا يقل عن (23%) من الإنتاج العالمي[1]، وتستحوذ على نسبة (20%) من التجارة العالمية، واستطاعت أن تقيم تكتلات اقتصادية متعددة من مثل منظمة النافتا وتكتل المحيط الهادي، وبذلك ساهمت القوة الاقتصادية التي تتمتع بها من فرض مواقفها على الدول الأخرى، والتحكم باقتصاديات الدول النامية[2].

وينماز الاقتصاد الأميركي، بكونه أكبر اقتصاد في العالم من حيث الإنتاجية، إذ بلغ الإنتاج الأميركي من السلع والخدمات حوالي (550) مليار دولار سنوياً، وهو ما يقارب من ضعف إنتاج الصين واليابان التي تحتل المركز الثاني إذ وصل إنتاجها السنوي إلى حوالي (300) مليار دولار. إلى جانب هذا فإن الولايات المتحدة تمتلك فروع لشركات عملاقة خارج الولايات المتحدة، تقوم بإنتاج السلع والبضائع وتصديرها، وتقع

---

(1) إبراهيم أبو خزام ، مرجع سابق، ص167.

(2) عيسى درويش، ملامح السياسة الامريكية والمستجدات الراهنة والمقبلة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (11-12)، 2003، ص27.

الولايات المتحدة ضمن الدول التي تصدر إليها هذه الشركات، فضلاً عن ذلك فإن نصف ما يعرف بالدين موجود في سندات لشركات أميركية أصلاً[1].

وبذلك استطاع الاقتصاد الأميركي أن يستعيد نشاطه في عقد التسعينات، حتى وصفه "الان جرينسبان"[*] بـ(بداية عصر جديد)[2].

فهذا التأثير يكون هدفاً لصناع القرار في دولة لها هيمنة عالمية، وقد كانت وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق مادلين اولبرايت دقيقة في تعبيرها عن هذا النزوع الأميركي، عندما قالت (إن أحد الأهداف الرئيسة للحكومة الأميركية، هو ضمان أن تتمكن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة من التوسع على مستوى الكرة الأرضية كلها)، ومن البديهي أن اقتصاداً بهذا الحجم والفاعلية العالمية والنزوع لمد النفوذ يكون له تأثير عالمي كبير، ويكون للاتجاه الذي يهيمن على إدارته وعلى تشكيل هيكله، وتوزيع ناتجة، تأثير كبير في العلاقات الدولية بصفة عامة[3].

ومن عرضنا للخصائص التي تتوافر في الاقتصاد الأميركي في المبحث الأول، يتضح أن الولايات المتحدة تملك مقومات اقتصادية تؤهلها لبلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، نظراً لموقعية الاقتصاد الأميركي، فضلاً عن سعة التشابك مع الاقتصادات المختلفة، بجانب تأثير الدولار كعملة التسويات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، لهذا لا يمكن تجاهل قدرته على التأثير في اقتصادات العالم.

2. المكانة العسكرية للولايات المتحدة الأميركية عالمياً:

إن امتلاك الولايات المتحدة الأميركية لقوة عسكرية ضخمة مقارنة بالدول الأخرى، جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر، خاصة في ظل غياب القوى الدولية المنافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العمل على تسخير ذلك التفوق

---

(1) نقلاً عن: محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ط1، دار البيارق، بيروت، 1996، ص216.

(*) رئيس البنك الفيدرالي.

(2) سمير أمين وفرانسوا اوتار، مناهضة العولمة...، مرجع سابق، ص151.

(3) بول ماري دولاغورس، آخر الإمبراطوريات، باريس، غرايسيه، 1996، ص 16-18.

خدمة لأهدافها ومصالحها الحيوية، إذ أثبتت الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين، وبالتحديد منذ حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق 1991، إلى احتلال العراق في عـام 2003، أنها القوة العسكرية الأعظم في العالم، وهي التي تسيطر على مقاليده.

ونظراً لامتلاك الولايات المتحدة لهذا الحجم مـن القـدرات العسـكرية التقليديـة المتنوعـة، يجعل من الصعب مقارنتها بأية قوى أخرى سـواء في المـاضي أو الحـاضر وربمـا حتـى في المسـتقبل. وهذا النوع من القوة هو الذي صنع للولايات المتحدة هيبتها في العالم، في غمرة التنافس العسكري والسياسي والأيديولوجي، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت روسيا حالة من التدهور والانحـلال لقوتها العسكرية التقليدية، التي كانت قد وصلت الى أدنى مستوياتها، وظهر في ذلك الوقـت عجـر الدولة عن دفع رواتب الجنود، لذلك كان غرض استعادة قوة المؤسسة العسكرية، وتطوير الجـيش وتسليحه بأحدث الأسـلحة إحـدى المكونـات الجوهريـة لمـا يسـمى بـــــ(مشروع بـوتين) لمواجهـة التحديات والأخطار، التي يمكن أن تهدد الأمن القومي الروسي، بعد توليه منصب رئيس الدولة عام 2000[(1)].

أما القدرات فوق التقليدية (النووية) للولايـات المتحـدة الأميركيـة، والتـي أعطتهـا مكانـة عسكرية عالمية مميزة فيمكن إجمالها بالآتي:

- إن الولايات المتحدة تتمتع بموقع الصـدارة في هـذا المجـال، فهـي سـبقت دول العـالم في اختبارها للقوة النووية، إذ أجرت اختبارها الأول عام 1945، ثم أعقبتها روسيا عام 1949، ومن ثـم باقي دول العالم النووية.

- أما من حيث عـدد التجـارب النوويـة الأميركيـة، فقـد فاقـت منافسـيها النـوويين، إذ كانـت بواقـع (1032) تجربـة حتـى عـام 1992، أي بفـارق (317) تجربـة عـن أقـوى

(1) وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (20)، 2008، ص64.

منافسيها (روسيا) وهو فارق كبير جداً، يعد مؤشراً لتطور مهم من حيث النوع لتلك الأسلحة الإستراتيجية.

●أما فاعلية هذه القدرات فتتجلى على أساس نوعية طاقتها التدميرية المتميزة، إذ تقترن الأسلحة النووية غير الأميركية بقدرة على التدمير تساوي (10000) مليون طن من مادة (T.N.T)، أو أربعة إضعاف جميع السلاح الذي استخدم في الحرب العالمية الثانية، في حين تتوافر الأسلحة النووية الأميركية وحدها على قدرة تدمير العالم ست مرات متتالية، وبذلك فهي تتجاوز الفرق الكمي من حيث عدد المفاعلات النووية التي تمتلكها منافستها النووية روسيا والبالغة (1395)، بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي تملك (1186) مفاعلاً نووياً، فضلاً عن المدى الفائق الذي تمتلكه الصواريخ الأميركية، والذي يتجاوز مدى أولى منافسيها وهي روسيا بحوالي (2000) كم، إذ يبلغ مدى الصواريخ الأميركية (13000) كم، في حين يسجل مدى الصواريخ الروسية (11000)كم فقط[1].

أما من حيث توزيع ترسانة الأسلحة النووية في العالم، فتأتي الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثانية من حيث إجمالي الرؤوس النووية من بين الدول السبع النووية في العالم، والبالغة (8420) رأساً نووياً حربياً، بعد روسيا والبالغة (10240) في العقد الأخير من القرن العشرين، وتليها كل من فرنسا والصين والمملكة المتحدة والهند وباكستان، والتي تمتلك (450) و(400) و(260) و(74) و(10) من الرؤوس النووية الحربية على التوالي.

(1) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية ..، مرجع سابق، ص931. كذلك: غسان العزي، سياسة القوة..، مرجع سابق، ص112.

وتتفوق الولايات المتحدة الأميركية على روسيا بما تمتلكه من مقذوفات الغواصات، والبالغة (3456) مقذوفة غواصة للولايات المتحدة، وبالمقابل (1824) مقذوفة غواصة لروسيا، وكذلك تتفوق بالسلاح النووي الجوي، والمتمثل بمقذوفات القاذفات الجوية والبالغة (1800) مقذوف جوي، مقابل (806) مقذوف لروسيا[1].

يتضح لنا من البيانات آنفاً، أن الولايات المتحدة الأميركية مع أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم المخزون من السلاح النووي بعد روسيا، إلا أن الأولى تنماز بالتكنولوجيا العالية والكفاءة، فضلاً عن قدراتها التأثيرية الفائقة.

وعليه يبدو التفوق الأميركي حتى نهاية القرن العشرين واضحاً، سواء على المستوى الأسلحة التقليدية أو الأسلحة النووية (فـــوق التقليدية)، التي لم توفر الحماية للولايات المتحدة بحسب، بل امتدت لتشمل حماية حلفائها أيضاً.

وقد أسهم التطور العسكري الهائل وتقدمه في الولايات المتحدة الأميركية، الثورة في الشؤون العسكرية وعصر المعلوماتية، فضلاً عما تتمتع به من عوامل مضاعفة للقوة كتأمين المديات البعيدة جداً، والدقة في إصابة الهدف والقوة التدميرية الهائلة ووسائل المعرفة المبكرة إلى قناعة صانع القرار في الولايات المتحدة بأن حجم القوات الكبير ليس الوسيلة الوحيدة للهيمنة على ساحة المعركة[2]. ولا شَّك أن الولايات المتحدة تسعى عن طريق هيكلة وانتشار قواتها العسكرية، إلى تركيز مشروع الهيمنة وبناء الإمبراطورية الأميركية للقرن الحادي والعشرين، عن طريق توظيف القوة العسكرية الأقوى، وصاحبة النفوذ الأكبر على معظم مناطق العالم.

---

(1) غسان العزي، سياسة القوة..، مرجع سابق، ص113.

(2) لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، أبو ظبي، العدد (45)، 2000، ص28.

وبذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية لا تلجأ فقط إلى الوسيلة الاقتصادية لضمان انفرادها على حلفائها والمنافسين لها، وإنما تلجأ إلى تطوير قدراتها العسكرية لتأمين ذلك. مما أكسبها تفوقاً في القدرة العسكرية ساعدها في تأدية دور عالمي محوري، **فالتفوق من حيث القدرة العسكرية الأميركية ذو أوجه متعددة، تتمثل في الآتي[1]:**

- القدرات التقليدية المعززة بتكنولوجياً متقدمة.
- امتلاكها القدرات (غير التقليدية) بمختلف أشكالها وأنواعها.
- الوجود العالمي واسع النطاق لقواتها عن طريق شبكة من القواعد والتسهيلات العسكرية مختلفة الأشكال.
- نظام تحالفات إستراتيجية مستمر وواسع يؤمن هيمنتها العالمية بمساعدة حلفائها وأصدقائها، وعبر وكلائها في مناطق إقليمية مختلفة.
- تكنولوجيا الفضاء والمعلومات وما لها من دور في بلوغ الأهداف بدقة فائقة.

ثانياً: المكانة السياسية – الثقافية والتكنولوجية للولايات المتحدة الأميركية عالمياً

1. المكانة السياسية - الثقافية للولايات المتحدة الأميركية عالمياً:

سجلت متغيرات بداية عقد التسعينات من القرن العشرين نقطة تحول لمرحلة أو دورة تاريخية، بدأت منذ مؤتمر يالطا في عام 1944، والتي اقترنت معظمها بقطبية ثنائية، بيد أنها سجلت في الوقت نفسه نقطة البداية لمرحلة أو دورة تاريخية دولية جديدة، كانت من أهم خصائصها تربع الولايات المتحدة الأميركية على قمة الهرم السياسي الدولي[2]، في ظل مرحلة سادت فيها الأيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي[3]، ودشنت

(1) ايمانويل ودلرشتين، العصر الأميركي الزاهر قد ولى أميركا والعالم اليوم أمس وغداً، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد (3)، حزيران/يونيو 1994، ص84.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي في ظل الهيمنة الأميركية، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد (2)، آذار/مارس 1994، ص28.

(3) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص50.

الولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة انفرادها في النظام الدولي، وذلك عن طريق تعاطيها مع أزمة الخليج الثانية لعام 1991، إذ إن التعاطي الأميركي مع الأزمة والحرب قد بعث برسالة إلى العالم أجمع: بأن العصر الأميركي قد أطل، وأن كل من يتمرد على الزعامة الأميركية سيكون مصيره مصير العراق، ولذا فإن من نتائج الانفراد الأميركي أن أصبحت المصالح الأميركية على امتداد العالم، وساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي الذي وضع الولايات المتحدة الأميركية في موضع فريد[1]، ولعل هذا ما دفع الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى القول: "إنه يجب على أميركا أن تقود العالم في السنيين القادمة"[2]، إذ أصبحت القوة المهيمنة على معظم العالم[3]، وقد أسهم ذلك في تحرير السياسة الأميركية من ضغوط دولية كانت ذات شأن مؤثر، فقد كان الاتحاد السوفيتي الدولة الوحيدة التي تملك القدرة على التهديد الحقيقي للأمن القومي الأميركي، ولا سيّما قدراته النووية التي كانت تؤهله لذلك[4]، وأخذت الولايات المتحدة تقف على مكانة عليا في الأسس الثلاثة الحاسمة للقوة، والمتمثلة بالأساس العسكري المهيمن الفريد، والأساس الاقتصادي، لكون هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي العالمي، وأن تم تقييده في بعض الجوانب على يد اليابان وألمانيا لكنهما، (لا يتمتعان بالصفات الأخرى للقوة الكونية) التي يشملها الأساس الثالث وهو الأساس السياسي ذلك أن اليابان وألمانيا لم يستطيعا أن يترجما تفوقهما الاقتصادي إلى تفوق سياسي، تستطيعان به تأدية دور القطب السياسي الدولي كما كان عليه الحال إبان الحرب الباردة[5]، ولذا تحركت الولايات المتحدة الأميركية لتملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي، في ساحة

---

(1) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص23.

(2) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة: أحمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة، 1992، ص9.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص75-77.

(4) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص113.

(5) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص50.

الصراع الدولي بعد أن أضحت القوة الأولى على الأصعدة: العسكرية والاقتصادية والسياسية، وقد اعتمدت على سياسة الهيمنة كهدف رئيس لسياستها الخارجية، من أجل تأكيد الميزة النسبية للولايات المتحدة[1]، والمحافظة على الفرصة السانحة وغير المسبوقة في أبعادها ومضامينها، كما قال ريتشارد نيكسون، والعمل على إطالة أمد عالم القطب الواحد[2].

فالقطبية الأحادية لا تعني نهاية الصراع، أو أن الولايات المتحدة الأميركية تستطيع حسم كل القضايا على طريقتها في جميع الأوقات، ولكنها تعني ببساطة: غياب مشكلتين كانتا مصدر إزعاج وإحباط لسياسة الحقب السابقة، وهما: التنافس بفرض الهيمنة وسياسات توازن القوة بين القوى الكبرى[3].

إن هذه الصورة السياسية الجديدة جاهزة أمام الولايات المتحدة الأميركية، للإفادة منها في وسائلها الهائلة في القوة الناعمة، وفي استعراض أهدافها وغاياتها وثقافتها وأنموذجها الاقتصادي ومؤسساتها السياسية والاجتماعية وللإفادة من عملتها الدولية وشبكة اتصالاتها[4].

إذ تعمل الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز هيمنتها باستمرارها بالمحافظة على تفوقها في ميدان الاتصال واحتكار المعلومات، إذ إنها تستخدم بحدود (155) قمراً صناعياً عسكرياً، و(150) قمراً آخر لأغراض مدنية ورقابة حصرية عبر نظام

---

(1) أحمد عبد الرزاق شكاره، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، في كتاب: العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص206.

(2) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، مرجع سابق، ص142.

(3) وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، العدد (36)، 2001، ص30.

(4) جوزيف ناي، وليام أي. واينز، مرجع سابق، ص98.

(GPS)[* 1]، وكذلك تتمتع الولايات المتحدة الأميركية بسيطرة مطلقة على الفضاء متجاهلة كل المعاهدات التي دعت إليها الأمم المتحدة لحماية الفضاء بوصفه ملكية بشرية عامة[2].

وسخرت الولايات المتحدة الأميركية قنوات البث الفضائي لخدمة غايات ومنافع سياسية واقتصادية عدة، عن طريق إعداد محكم لرسائل اتصالية تعتمد المراوغة والخداع والكذب في أحيان كثيرة، للتأثير في عواطف الجمهور من أجل الحصول على مواقف تخدم معتقداتها لا سيّما بعد انتشار الأقمار الصناعية وتطورها، مما ساعد على انتقال المعلومات بيسر وسهولة متجاوزة بذلك كل المعوقات التقنية والجغرافية ورقابة الدولة[3].

ويوجد في الولايات المتحدة الأميركية وكالات متخصصة للاتصال تحمل أسم (HILL KNOWLTON) متخصصة صنع صور ذات طابع سلبي أو إيجابي لصالحها، والأنظمة المقربة منها تعكس صور إيجابية عنها أو تعمد إلى تشويه أنظمة أخرى تتبنى سياسة قد تكون مخالفة للسياسة الأميركية أو لا تخدم مصالحها[4].

ومما لا شكَّ فيه، أن ثورة الاتصالات الحديثة وما نتج عنها من امتداد وانتشار لوسائل الإعلام الجماهيرية بإشكالها التقليدية تركت بصماتها على دور الدولة، الذي بدأ يضعف في مجتمع عصر التدفق الحر للمعلومات عبر تقنيات الاتصال الحديثة، ولم يعد بالإمكان اليوم التحدث عن السيادة الإعلامية ضمن الحدود السياسية للدولة، إذ ساعد البث التلفازي المباشر عن طريق الأقمار الصناعية على اقتحام المجتمعات المغلقة كافة،

(*) GPS: هو نظام تحديد المواقع عبر الاقمار تستخدمه الولايات المتحدة من أجل تأمين تشغيل الأقمار الصناعية، كما انه يستطيع في الوقت نفسه منع استخدامه من الآخرين.GPS

(2) غسان سلامة، مرجع سابق، ص170.

(3) دي فورس بال، نظريات الإعلام، ترجمة: محمد ناجي، ط1، دار الأمل للنشر، عمان، 2004، ص14.

(4) موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001،ص216.

وتآكل السيادة الوطنية، والحدود السياسـية، والثقافيـة لصـالح القـوى المسـيطرة، فضـلاً عـن تغـير مفهوم القوة وطبيعة ممارستها وإضعاف السلطة المركزية[1]، فالوسائط التقنية عملـت عـلى سرعـة انتشار ودقة وصول الرسـائل الإعلاميـة إلى المسـتهلكين وتحويلهـا إلى قـوة للسـيطرة عـلى المتلقـي، ومحاصرته في كل ميدان لخدمة المصالح السياسية الأميركية[2].

لقد أصبحت مسألة الحدود موضعاً للتحدي في العالم المعـاصر، إذ إن التحـدي الأكـبر الـذي يجعل الحدود ملغاة تقريباً، هو تحدي وسائل الإعلام والاتصال الدولية المنتقلة عبر موجـات الأثـير أو عبر الأقمار الصناعية، وعليه يكون التحدي المطروح على الهوية والسيادة الوطنية معاً[3].

وتعد الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها الولايـات المتحدة الأميركية لتأمين عملية السيطرة الثقافية والسياسية عبر الحدود، فالانترنيت الآن أكبر مـزود للمعلومات في العالم، وقد سمحت الولايات المتحدة باسـتخدام الانترنيـت عالميـاً وبـأجور زهيـدة، مـن أجل تحقيـق منجـزات اقتصـادية وثقافيـة وسياسـية، إذ تسـهل لهـا هـذه الشـبكة تسـويق منتجاتهـا وسلعها وتسهيل إجـراءات العمليـات الماليـة واكتسـاب الأسـواق العالميـة، فضـلاً عـن نقـل معطيـات الثقافة الغربية ونشرها عبر الحدود[4]، ولهذا فإن المردود سيعود بنفع سياسي عـلى الولايـات المتحـدة، كما أكد على ذلك (إلغور)[*]، بقوله: (إن شبكة الاتصـالات ستسـمح لنـا بمشـاركة المعلومـات والـترابط

(1) عمر الجويلي، العلاقات الدوليـة في عصر المعلومـات، مجلـة السياسـة الدوليـة، مؤسسـة الأهـرام، القـاهرة، العـدد (123)، 1996، ص85.

(2) صباح ياسين، الإعلام النسق ألقيمي وهيمنة القوة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص26.

(3) أحمد عبد اللـه، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، مجلـة السياسـة الدوليـة، مؤسسـة الأهـرام، القـاهرة، العدد (123)، 1996، ص50.

(4) كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة والمراهنة على الانترنيت، أوراق أمريكيـة، مركـز الدراسـات الدوليـة، جامعـة بغداد، العدد (60)، 2001، ص2.

(*) إلغور AL GORE : نائب الرئيس الأميركي الأسبق (بيل كلينتون).

والاتصال كجماعة عالمية، تستمد تقدماً اقتصادياً ثابتاً ونشيطاً وديمقراطيات قوية وحلولاً أفضل لتحديات البيئة العالمية وتحسين الصحة، وبالنهاية إحساساً أكبر بإدارة مشتركة لكوكبنا المشترك)[1].

وتعمل الولايات المتحدة الأميركية عن طريق الفضائيات لاستغلال حالة وجود الأقليات الدينية والعرفية، التي لا تخلو منها المجتمعات الإنسانية للنفاذ إلى داخلها تحت ذراع حماية حقوق الإنسان أو الأقليات، لخلق الفتن والمشكلات الداخلية، ومن ثم استثمارها لتعزيز سياستها، وقد أخذ ذلك مدى أكبر وأخطر مع الأموال الموظفة في المشاريع الإعلامية – المعلوماتية، إذ إن تطور الإمكانيات الفنية في صياغة وتسويق الإخبار والصور أصبح عاملاً حاسماً في التحشيد، وفي الترويج للأفكار السلبية المعادية لحريات الشعوب، ومثال ذلك ما حدث في غزو العراق، وذلك بتضخيم خطر العراق وامتلاكه المزعوم لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالمنظمات الارهابية المعادية للولايات المتحدة الأميركية والعالم بصورة عامة لتحقيق السلام العلمي[2]، فبفضل القدرة الأميركية في إدماج منظومات المعلومات المعتمدة وتأكيد سلطة تقانة المعلومات، التي ترسم اليوم حدود المجال السياسي والاقتصادي عن طريق وسائل الاتصال الالكترونية المتطورة, وهي حدود غير مرئية ترسمها الشبكات الإعلامية العالمية، فبفضلها تم تعزيز سيطرة الولايات المتحدة السياسية على العالم والهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك[3].

(1) نايف علي عبيد، القرية الكونية: واقع أم خيال، في الحرب وثورة المعلومات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (260)، 2000، ص39.

(2) صباح ياسين، مرجع سابق، ص16.

(3) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص300.

2. المكانة التكنولوجية للولايات المتحدة الأميركية عالمياً:

إن الهيمنة على قمة الهرم الدولي في عصر المعلومات والاتصالات، تختلف كلياً عن تلك الهيمنة التي سادت في مرحلة الحرب الباردة، إذ كانت تقوم أساساً على النفوذ المباشر المدعوم بالقوة العسكرية والهيمنة الأيدلوجية، فالهيمنة الدولية لعالم الأمس كانت عسكرية الطابع، سياسية المضمون، أما اليوم فقد أخذت الهيمنة الدولية طابعاً جديداً أساسه إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والتوازنات السياسية بين الأطراف[1].

إن تكنولوجيا المعلومات زادت من قوة القوي وأضعفت الضعيف، وبذلك عمقت التناقضات الموجودة وفتحت مجالات جديدة لنشوء قوى أكبر وأكثر قدرة في السيطرة على الآخرين[2]، وأنَّ الدول الأكثر تفوقاً على مستوى المعلوماتية تستطيع استثمار مواردها المادية والبشرية المتاحة، بصيغة جديدة تعلو على تلك الصيغ التقليدية، التي لا توفر قدرة للإفادة القصوى والاستثمار الأمثل لهذه الموارد[3].

فيتركز أثر تكنولوجيا المعلوماتية على الهرم السياسي الدولي وفرض التحالفات والتوازنات السياسية الدولية ومفهوم الأمن القومي في الإطار الاستراتيجي، فضلاً عن أثره في القيم السياسية السائدة عالمياً كالديمقراطية والمركزية والأيدلوجية والمواطنة العالمية، من حيث أثره في القوة الشاملة، إذ بات للمتغير المعلوماتي أثر كبير في تقرير الهرم الدولي وتحديد المراتب المختلفة في إطاره، فالدول المتقدمة معلوماتياً ستتمتع بقيمة مطلقة مستقبلاً في مضمار التنافس على اعتلاء قمة الهرم الدولي[4].

---

(1) جوزيف س. ناي، وليام أي. واينز، مرجع سابق، ص95.

(2) برهان غليون، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، ط1، مطابع الدستور، عمان، 1998، ص23.

(3) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 1991، ص201.

(4) غسان سلامة، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها، ط1، دار انهار للنشر، بيروت، 2005، ص169.

اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على المعلوماتية وبخاصة في جانبها الإعلامي المتطور والخطير من حيث مفعوله وتأثيره في معاركها جميعاً السياسية والعسكرية والاجتماعية، بل في جميع المعارك الداخلية والخارجية[1]، ونلاحظ ذلك عندما قررت الولايات المتحدة خوض الحرب ضد العراق، إذ ذهبت إلى تفعيل السيطرة والهيمنة على وسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة وخارجها، وعدت المعلوماتية سلاحاً يمكن تعبئته واستخدامه في ساحة المعركة قبل الحرب وخلالها وبعدها، كما يقول الخبير العسكري الكولونيل (كينيث لارد) (إن الحرب على العراق ستدخل التاريخ باعتبارها الحرب أو الصراع الذي أدت فيه المعلومات ودورها الكامل بوصفها أحد أسلحة الحرب الأساسية وبطريقة غير مسبوقة)[2].

وتعد شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) أحد أهم مظاهرها الهيمنة الأميركية العالمية، فمن هناك انطلقت هذه الشبكة وبها بقيت كل مكوناتها الرئيسة، وعن طريقها أصبح العالم ينقل معلوماته إلى الحد الذي ذهبت معه (مادلين اولبريت)[*]، إلى وصف شبكة الانترنيت بأنها أضحت أحد أهم مرتكزات الدبلوماسية الأميركية الحديثة.

وهناك من يرى أن الجانب التقني والمعلوماتي، أصبح هو الأساس في التأثير السياسي الدولي في سير العلاقات الدولية[3]، وكنتيجة لاستغلال الولايات المتحدة الأميركية المعلوماتية في الجانب السياسي ولا سيّما استغلال الجانب الإعلامي، روجت

---

(1) ي. ف. بيفيلوفا، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن، ط1، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 2001، ص64.

(2) صباح ياسين، مرجع سابق، ص148.

(*) وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق ببل كلينتون.

(3) بدري حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي الاتصالي الحديث البعد الغربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (5)، 1997، ص39.

الولايات المتحدة الأميركية لما سُمِّي بالنظام العالمي الجديد الذي يؤكد الانفراد الأميركي على شؤون العالم ومقتدراته[1].

إن المتغيرات الجديدة في البيئة الدولية أصبحت بمثابة مدخلات أساسية لحصول التحول في هيكل النظام الدولي, تلك المتغيرات تمحورت في ثلاثة جوانب رئيسة هي (الاقتصاد، والمعلوماتية والقوة العسكرية)[2]، والتي مثلت المقياس الجديد لمراتب الدول، ومن منطلق ما تملكه الولايات المتحدة الأميركية من إمكانيات وقدرات على المستويات الاقتصادية والمعلوماتية والعسكرية، مكنتها من أن تكون ذات مكانة فاعلة على مستويات القوة الدولية، وهذا يفصح عن مكنون الإستراتيجية الأميركية العليا في سعيها لفرض الهيمنة، على اعتبار أنها القوة العظمى الوحيدة التي لها الإدارة والقابلية على ممارسة القوة على صعيد عالمي[3].

فبعد انتهاء الحرب الباردة، يمكن رصد ثلاث ظواهر أساس سادت في النظام العالمي الجديد، يمكن تمثيلها بالآتي[4]:

- بروز عناصر القوة الشاملة للولايات المتحدة الأميركية.
- قيام الصين كمركز للنمو الاقتصادي العالمي المبني على أجور ضئيلة.
- ظهور الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية كبرى متكاملة، ولا سيّما بعد إطلاق العملة الأوربية الموحدة (اليورو) في الأول من يناير عام 1999.

---

(1) راسم محمد الجمال، العلاقات الدولية الاتصال بين الثقافات، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009،ص49.

(2) الفن نوفلر، الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (109)، 1992، ص151.

(3) محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (1)، 1999، ص7.

(4) جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص43.

وبذلك أصبحت بنية النظام العالمي على شكل هرمي، في أعلى قمته الولايات المتحدة الأميركية، التي تمتلك أبعاداً عدة للقوة الشاملة تتمثل في قوة عسكرية تفوق أي قوة عسكرية أخرى في العالم، ونموذج ثقافي وتعليمي فريد، واقتصاد هو الأكبر عالمياً، وريادة تقنية لا تضاهى، وتفوق غير مسبوق عالمياً في قطاعي الطاقة والنقل، وإسهام كبير في عدد الابتكارات عالمياً. كما فرضت القوى العظمى الوحيدة سيطرتها على الوضع العسكري والاقتصادي والتقني والسياسي عالمياً، وسيطر اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي، كنمط اقتصادي واجتماعي وحيد على الأوضاع الاقتصادية في العالم[1].

إن القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية للولايات المتحدة الأميركية، مسنودة بقدرات تقنية ومعلوماتية جعلت من الولايات المتحدة قوة ذات تأثير فاعل على الساحة الدولية، وتتحرك الولايات المتحدة على محاور عدة لإنجاح سياستها، عن طريق العمل على بسط نفوذها على وسائل الإعلام المتطورة التي تشكل سنداً لترويج أفكارها وأهدافها. وتعد وسائل الاتصال الحديثة ومنها القنوات الفضائية، أدوات مهمة بيد النظام السياسي الأميركي للتعرف بخطها ونهجها الإيديولوجي وتحديد الضوابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، والتي تشكل أساساً لبناء علاقاتها الخارجية لتحقيق أهدافها[2].

وتكنولوجياً إذ تحتفظ بمركز القيادة الكلي في مناطق ومجالات الابتكارات الحاسمة، وثقافياً فهي تتمتع بجاذبية لا ينافس بخاصة بين شباب العالم، كل ذلك يعطي الولايات المتحدة الأميركية ميزة سياسية لا تستطيع أية دولة أخرى أن تقترب حتى من المنافسة معها، فهي تجميع لأربعة جوانب التي تجعل منها القوة العالمية العليا الوحيدة في العالم[3].

---

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(2) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة وصراع الحضارات، مرجع سابق، ص147.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج، مرجع سابق، ص24-25.

وبهذا أعطت القدرات (الاقتصادية، العسكرية، السياسية- الثقافية، التكنولوجية) للولايات المتحدة قوة دافعة باتجاه القيام بدور فعال على الساحة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، فضلاً عن امتلاكها عنصر قوة آخر متمثل بحق النقض (Veto) داخل مجلس الأمن، وسيطرتها الواسعة على أبرز المنظمات الدولية، الأمر الذي أتاح لها الظهور كأقوى دولة في العالم والأكثر تأثيراً في السياسة والاقتصاد العالميين. إن كل ما سبق ذكره، من مدخلات قوة (داعمة) ومدخلات ضعف (كابحة) للدور الأميركي عالمياً، يجيز لنا القول بأن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من وجود كوابح تحد من حركتها عالمياً، تحتل المرتبة الأولى في الاقتصاد العالمي والذي يمتاز بتعدد القوى الاقتصادية، زيادة على قوتها العسكرية الهائلة، والتي تعد الأبرز عالمياً، مما أكسبتها مكانة عالمية في الجانب السياسي.

وقد بلور بريجنسكي وضع الولايات المتحدة الأميركية في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين. ووصفه بأنه وضع متناقض (Ambivalent). فالولايات المتحدة من ناحية لا تواجه منافسين قادرين على مسايرة قوتها العالمية الشاملة (Comprehensive Global Power)، إلا أن هناك من ناحية أخرى قوى قد تهدد بتقويض الدور الخاص للولايات المتحدة في العالم وقدرتها على التأثير بشكل فعال وبناء في اتجاه التغير العالمي[1].

وعلية فالعالم عاش لحظة الأحادية القطبية منذ عام 1991، وذلك بانفراد الولايات المتحدة الأميركية بوضعية القطب في الهياكل الثلاثة للنظام الدولي: الهيكل الاستراتيجي، والهيكل الاقتصادي، والهيكل التكنولوجي[2]، هذا التفرد رسم ملامحه الرئيسة تقرير وزارة الدفاع الأميركية في عام 1992، والذي حدد ملامح وأسس فرض

---

(1) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والاربعون، العدد (179)، يناير 2010، ص34.

(2) فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأميركية وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد، 2001، ص283.

الدور الأميركي المتفرد على العالم عن طريق خمس مهمات أساسية، يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية لضمان زعامتها، وتحقيق الخيارات السياسية لإستراتيجيتها الدولية، وهذا التقرير ركز على منع اليابان وأوربا من أن تتحولا إلى قوة عسكرية كبرى، ومنافساً عالمياً للولايات المتحدة الأميركية، وردع المنافسين المحتملين في ممارسة دور إقليمي، ومنع الانتشار النووي، واستمرار منع روسيا من أن تكون مصدراً للتهديد النووي للولايات المتحدة الأميركية، والنقطة المركزية في التقرير هي: أن تشكيل تحالف أمني وعسكري أوربي مستقل، لأن حلفاً كهذا سيؤدي إلى تقويض الناتو، الذي يعد بمثابة أداة لاستمرار الهيمنة الأميركية على أوربا[1].

واستمر الجدل حول القوة المختلفة الرئيسة في العالم حتى نهاية القرن العشرين، وهو ما توافق مع نهاية إدارة كلينتون في الولايات المتحدة الأميركية، إذ ثبت أن الولايات المتحدة تملك من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، ما لا تملكه قوى أخرى مجتمعة، وعلى هذا الأساس سادت فكرة أن التصور بأن الولايات المتحدة تمثل القوة الأولى والوحيدة في العالم، وإن ظلت التساؤلات تدور حول ما ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة، وعن الدور الذي تمارسه في العالم. وقد أجابت إدارة بوش الابن، التي جاءت إلى الحكم عام 2000، على هذا السؤال، وتزامن ذلك مع تعرض الولايات المتحدة لهجمات سبتمبر الإرهابية، وهو الحدث الذي أعاد تشكيل فكر الإدارة وصاغ مفاهيمها وإستراتيجيتها، وتوافق هذا مع تحكم مجموعة المحافظين الجدد في مراكز أساسية في البيت الأبيض والبنتاغون بل ووزارة الخارجية، وهم الذين صاغوا استراتيجيات ومفاهيم الإدارة الجديدة (سيتم بحثها في الفصول القادمة)، والتي تبلورت في[2]:

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، توسع حلف الناتو شرقاً والإستراتيجية الأميركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (11)، كانون الثاني 2001، ص69.

(2) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مرجع سابق، ص34-35.

- تأكيد هيمنة الولايات المتحدة العالمية، ومنع أية قوة أخرى من أن تنافسها على هذه المكانة.

- استخدامها للضربات الإجهاضية بالقضاء على أي تهديد محتمل، وقد يصاحب ذلك تجاهل حلفاءها.

- العمل المنفرد وعدم الاعتبار بالمؤسسات والمنظمات المتحالفة معها.



الفصل الرابع

المقومات التقليدية للاقتصاد الأميركي

الفصل الرابع

المقومات التقليدية للاقتصاد الأميركي

مما لا شك فيه أن القوة الاقتصادية والمالية والتجارية وموارد الطاقة، من أهم دعامات المكانة والنفوذ للدول، فرادى أو مجتمعة، فالقدرات الاقتصادية التي يتم توظيفها كقوة، من شأنها أن تكون مرتكزاً لإدامة جوانب القوة الأخرى، لا سيّما العسكرية منها، هذا هو حال الولايات المتحدة الأميركية التي خططت منذ صدور (مشروع القرن الحادي والعشرين)، وسعت بقوة مستفيدة من أوضاع العالم وانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، لتتسيَّد العالم وتكون القوة القائدة فيه، وما كان لهذا أن يتم بين عامي1991- 2008، لولا قوة الاقتصاد الأميركي مدعوماً بالدولار كعملة تسويات دولية. وعلى وفق هذا لا يمكن المحافظة على الموقع العالمي المتسيد من دون الحفاظ على القوة الاقتصادية الساندة له، وهو ما يبدو صعباً على الولايات المتحدة في ظل سعي أطراف كثيرة لمنافستها اقتصادياً، لا سيّما الصين التي تخطو بثبات وبهدوء دون إثارة لإزاحة الاقتصاد الأميركي عن قمة الاقتصاد العالمي. وإن حدث ذلك فإن مكانة الولايات المتحدة لن تكون كما كانت سواء على مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة أم على المستوى العالمي.

أولاً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأميركي

للوقوف على إمكانيات الدول ومن ثم تحديد موقعها في العالم، لا بّد من معرفة مدى مساهمة قطاعاتها الاقتصادية في تكوين مجمل ناتجها المحلي، والتي تمتاز بالاختلاف من دولة إلى أخرى، ويمكن إرجاعها إلى عوامل جغرافية وطبيعية بالدرجة الأولى ومن ثم تقنية وفنية بالدرجة الثانية، مما يجعل بعض الدول تتمتع بمكانة عالية تؤهلها للقيام بأدوار على مستويات متعددة، ودول أخرى مكانتها متدنية لا تستطيع القيام بأدوار على المستوى نفسه. ولهذه القطاعات خصائص ومزيات مختلفة تبعاً لدرجة التقدم الاقتصادي

ونضج مؤسسات الأعمال، وهو ما أكسبها دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الأميركي على الصعيد المحلي والدولي.

وعليه لا يمكن تحديد مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، من دون الولوج إلى معرفة خصائص تلك القطاعات الاقتصادية، ومعرفة أهم العوامل الداعمة والمؤثرة في كل قطاع على حدة.

1. خصائص القطاع الزراعي الأميركي ودوره

أ. خصائص قطاع الزراعة:

تمثل الولايات المتحدة الأميركية القوة الزراعية الأولى على المستوى العالمي، سواء من حيث إنتاجها وصادراتها وما تمتلكه من أراضٍ خصبة ومناخ ملائم للزراعة، وهذا ما ساعد الاقتصاد الأميركي على النهوض والبروز كقوة منافسة للدول الأخرى.

فالمتغير الجغرافي الداعم للقطاع الزراعي، يتمثل في: الامتداد الواسع للسهول والهضاب الصالحة للزراعة، وكثافة الشبكة المائية (نهري الميسيسيبي والميسوري)، مما يسمح بتشييد سدود مهمة لسقي الأراضي الزراعية، ويمكن تقسم استغلال الأرض طبقاً لتقديرات عام 2005، إلى أراضٍ زراعية (18,01%)، ومحاصيل دائمة (0,21 %)، وأغراض أخرى (81,78 %)[1].

أما عامل المناخ في الولايات المتحدة الأميركية، إذ فيمكن وصفه بأنه معتدل بشكل عام، ومرتبط بمجموعة من المتغيرات منها: ارتفاع درجات الحرارة وتغير كميات هطول الأمطار، الذي ساعد على تنوع المحاصيل في مختلف المناطق فيها[2].

وكذلك تؤدي التقنية الزراعية المتقدمة دوراً مهماً في القطاع الزراعي الأميركي، إذ أصبحت الزراعة المعقدة المعتمدة على التقنية العالية من التكنولوجيا هي الوجهة الرابحة

---

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، السمات الجغرافية للولايات المتحدة الأميركية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/USA/Sec02.doc_cvt.htm

(2) Agriculture Emissions in the United States, Climate Tech Book, September 2011, P.1.

للرأسمالية الزراعية هي المربحة نتيجة ارتفاع الأرباح المتحققة فيها، ويعد تحويل دالة الإنتاج الزراعي من كثيفة العمل إلى كثيفة رأس المال وهو الجانب السلبي للتقنية الزراعية والذي يترتب عليه زيادة البطالة في هذا القطاع[1].

ويمكن إرجاع أهمية الإنفاق الأميركي على البحث والتكنولوجيا في القطاع الزراعي، لمواجهة التحديات في الجانب الزراعي من جهة وزيادة الاستثمارات الكبيرة إلى ثلاثة جوانب من جهة أخرى، تتمثل في[2]:

- تنافسية، إذ يتم تمويل المنح إلى حد (550) مليون دولار لدعم المنح البحثية الرائدة وبحوث التغذية، خارج نطاق أو أسوار وزارة الزراعة.

- البحث داخل وزارة الزراعة الأميركية، إذ يتم تمويل برامج على مستوى (1.19) مليار دولار، وهي تتضمن زيادات للبرامج الحالية والجديدة، مرونة تغيير المناخ والضعف، والاستدامة الزراعية، أي الزراعة العمودية مثلاً وعلم الوراثة المتعدية، ومقاومة مضادات الميكروبات وصحة الملقحات، فضلاً عن استثمارات كبيرة في إصلاح وصيانتها مختبرات وزارة الزراعة لزيادة عمرها والاستجابة لقضايا الصحة والسلامة.

- استثمارات (206) مليون دولار في البنية التحتية الأساسية، كتجديد بناء مختبر وزارة الزراعة الأميركية.

ونلحظ على القطاع الزراعي الأميركي أيضاً أنه يمتاز باندماجه وتواصله مع الابتكارات والتطور التكنولوجي، ومعاهد البحث والتطوير، ومراكز تأهيل الموارد البشرية، فضلاً عن استفادة القطاعات الأخرى منه كالقطاع الصناعي في إنتاجه للمواد

(1) أحمد حسن الفقرة، أضواء على القرن الواحد والعشرين، ط1، نور للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، 2009، ص319.

(2) Fiscal year 2016 Budget of The Government Office of Management and Budget, Budget. Gov, P.19.

الأولية، وقطاع التجارة والنقل وحتى التخزين، أي إنـه يولـد علاقـة منفعـة متبادلـة بـين قطاعـات الاقتصاد الأميركي، وإن كانت هذه المنفعة بدرجات مختلفة من قطاع إلى أخر.

ومِن ثَمَّ أدّى نجاح السياسات الزراعة الأميركية إلى زيادة القدرة الإنتاجية لها، بما يتجـاوز كثـيراً قدرة أسواقها الداخلية على الاستيعاب، وهي بذلك تعمل على تصـدير فـائض إنتاجهـا الزراعـي إلى الأسواق العالمية[1].

إذ يعد القطاع الزراعي الأميركي من مصادر الدعم الداخلية التي تتمتـع بهـا الولايـات المتحـدة الأميركية، فهي أكبر منتج للغذاء في العالم، على الرغم من أن الإنتاج الزراعي يحظى بنسبة (3%) في عام 2008 من مجموع القوة العاملة الأميركية، وهـي نسبة أقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم أو الأبحاث، فإن الإنتاج الزراعي لايزال أفضل وأكثر وفرة، فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العـالم بمعدل (200) مليون طـن سـنوياً، وتسـتحوذ الولايـات المتحـدة بمفردهـا عـلى حـوالي (50%) مـن صادرات الحبوب في العالم، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستظل إحدى القـوة المتحكمـة في إنتاج الغذاء، مما يتيح لها الفرصة لتوظيفه إلى وسيلة ضغط سياسي[2].

ب. دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الأميركي:

تمثل الولايات المتحدة الأميركية قوة زراعيـة عـلى المسـتوى العـالمي سـواء مـن حيـث إنتاجهـا أو صادراتها، لا سيّما في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية (كالقمح)، ولذلك ظلت المصـدر الأول لـه عـلى مسـتوى العالم من بين عدة دول، وقد استخدمت هذا المحصول في أحيان عديدة كسلاح ضد خصومها لا سيّما ضد الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوربا الشرقية، نتيجة تراجع إنتاجه في السنوات الأولى من العقد الثـامن للقرن العشرين، ومن أهم قطاعات الزراعة: زراعة الحبوب كالذرة القمـح، والشـعير، فضـلاً عـن القطـن،

---

(1) أحمد حسن الفقرة، مرجع سابق، ص100.

(2) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص158.

والفول السوداني، وفول الصويا،... والإنتـاج الحيـواني مـن مثـل تربيـة الأبقـار والخنـازير والصـيد البحري.

وتستند الولايات المتحدة في قوتها الزراعية إلى معين التكنولوجيا والبحـث والتطـوير، لـذلك فإن نسبة العاملين في هذا القطاع هـي الأدنى في العـالم، ولهـا اليـد الطـولى في الهندسـة الوراثيـة في المجال الزراعي، وما ترتب عليها من إنتاج أصناف معدلة وراثياً تنماز بإنتاجيتها العاليـة ومقاومتهـا للآفـات الزراعيـة والأمـراض، وبجانـب صـادراتها الكبـيرة مـن السـلع الزراعيـة الأساسـية واللحـوم والأجبان، فهي مصدر كبير للبـذور المعدلـة وراثيـاً مـن خـلال شركاتهـا الزراعيـة الكـبرى، وتواجـه الولايات المتحدة في تجارتها الزراعية معارضة الدول الأوربية على المنتجات الزراعية المعدلة وراثيـاً، فيما تضغط هي على جميع الدول عن طريق منظمة التجارة العالمية لخفـض الإعانـات الحكوميـة التي يقدمها الاتحاد الأوربي للمزارعين وكذلك الحال مع استراليا. والتشريعات الأوربيـة فـيما يخـص السلع الزراعية المعاملة وراثياً يشكل تهديداً للزراعة الأميركية ويضعها أمام خيارين[1]:

الأول: خفض إنتاجها بشكل عام.

الثاني: خفض الكميات المعدة منها للتصدير إلى الأسواق الأجنبية الرئيسة.

ويساهم قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحـدة الأميركيـة عـام 2014، بنسبة (1.6%)، فـيما تبلـغ نسـبة (20.7%) لقطـاع الصـناعة، ويسـتحوذ قطـاع الخدمات على النسبة الأكـبر والبالغـة (77.7%)[2]. وهـو مـؤشر تقـدم وتطـور يحسـب

---

(1) والتر راسل ميد، السياسة الخارجية الأميركية وكيف غيرت العالم، ترجمة: نشوى ماهر، ط1، الجمعية المصرية لـنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2005. ص311.

(2)Central lntelligence Agency(CIA), The world Fact book, United states, Economy. https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/us.html

للولايات المتحدة الأميركية، وفق نظرية التغير الهيكلي التي طرحها (كولن كلارك وجنري)[1].

2. خصائص قطاع الصناعة ودوره في الاقتصاد الأميركي:

يُشكل القطاع الصناعي أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد في الولايات المتحدة الأميركية، إذ أنها تنتج أهم المنتجات الصناعية في العالم، ويعود ذلك إلى التقدم العلمي والتكنولوجي وأثره الفاعل في التطوير الاقتصادي، ومدى استغلال الولايات المتحدة الأميركية لمواردها الثابتة بطريقة مؤثرة، وارتباط ذلك بوجود العنصر البشري المؤهل فيها[2]. وتشكل فروع الصناعات التقليدية من مثل صناعة السيارات والصناعة النفطية والحديد والصلب، أبرز معالم القطاع الصناعي الأميركي التقليدي، فضلاً عن صناعة الأسلحة التي ينهض بها (المجمع الصناعي- العسكري)، زيادة على قطاعات الصناعة المعتمدة على التكنولوجيا الفائقة كالطيران، والفضاء.

وبالرغم من تذبذب معدلات نمو القطاع الصناعي[*] ما بين الأعوام 1999- 2010، يمكن بيان أن هذا القطاع قد بدء القرن الجديد (الحادي والعشرين) بمعدل نمو كبير، وهو (5,6%) مستفيداً من احتلال العراق وأفغانستان للمدة ما بعد عام 2003 وحتى عام 2007، مع ظهور علائم الأزمة المالية ودخول الاقتصاد الأميركي فيها عام 2008، وانتقالها من القطاع النقدي والمالي إلى القطاع الحقيقي، فقد تأثرت فروع القطاع الصناعي بقوة، ومع بدايات تعافي الاقتصاد ونتيجة لسياسات الدعم الحكومي سجل

(1) فيدل الكساندر، مدخل إلى علم الاقتصاد، ترجمة: سرى القدي، ط2، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 2010،ص19.

(2) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها الاستراتيجي في الساحة الدولية، ط2، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، ص45.

(*) معدل نمو الإنتاج الصناعي: هو نسبة الزيادة السنوية في الإنتاج الصناعي، بما في ذلك الصناعات التحويلية والتعدين والبناء.

هذا القطاع عام 2013 معدل نمو قدره (2.5%)[1]. ويظل هذا القطاع حساساً جداً لحالتي الحروب والأزمات، فهما متغيران من شأنهما أن يرفعا معدل نمو القطاع الصناعي أو يتسببان بخفضه في ظل الأزمات الاقتصادية.

وترتبط الوظائف ومستوى الاستخدام (التشغيل) في هذا القطاع بالحالة الاقتصادية العامة، وبمستوى المنافسة العالمية وبخاصة من الاقتصادات الصناعية الناشئة من مثل الصين وكوريا الجنوبية والبرازيل والهند... الخ، إذ لحقت بقطاع الصناعات التحويلية أضرار كبيرة في مستويات التشغيل حتى وصل الأمر إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال، نتيجة تراجع الطلب بسبب التكاليف، فقد تدنت الوظائف في القطاع الصناعي بنسبة (16%) للمدة من عام 1995-2002 في الاقتصادات الرئيسة واستمرار الحال على ما عليه نتيجة دخول التكنولوجيا ونظم الآتمتة في مختلف مفاصل الإنتاج، مما يعني الاستمرار بإحلال الآلة محل العمل من جهة وتوجه الشركات بما فيها الأميركية نحو بلدان جنوب شرق آسيا، للاستفادة من انخفاض الأجور هناك. وهذا ما ترك أثره في تدني التوظيف عام 2010 بأكثر من (32%)[2].

والأمر نفسه ينطبق على صناعة الفولاذ كمثال واضح على هذا الاتجاه، فقد زاد إنتاج الفولاذ في الولايات المتحدة الأميركية للمدة ما بين أعوام 1982-2002 من (75) مليون طن إلى (102) مليون طن، لكنه لم ينعكس على زيادة التوظيف، بل أدى إلى تناقص عدد العاملين فيها من (289 إلى 74) ألف عامل، مما يعني أن الإنتاجية في كافة مفاصل القطاع الصناعي قد شهدت ارتفاعاً نتيجة دخول التقانة الذكية لتقلل من إعداد العاملين في المصانع[3].

(1)http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=us&v=78

(2) جيريمي رفكين، مرجع سابق، ص330.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ومع كلا الأثرين (المنافسة والأزمة المالية)، ظلَّ القطاع الصناعي أحد مصادر النمو في الاقتصاد الأميركي، فقد أدى نمو هذا القطاع إلى زيادة أكثر من (750) ألف فرصة عمل جديدة ما بين الأعوام 2009- 2013، كما ساعدت الجهود المبذولة في إنعاش الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة، إلى خلق أسواق جديدة لصناعة الطاقة النظيفة وإنقاذ صناعة السيارات، إذ دخلت أقوى عامها الإنتاجي منذ عام 2009. وعمل الرئيس باراك أوباما على محاولة استمرار نمو قطاع الصناعات التحويلية من أجل جذب نوع من الوظائف ذات المرتبات المجزية التي توفر الأمن الاقتصادي للطبقة الوسطى[1].

وبسبب موجة التصنيع في بلدان الأطراف والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي، والسياسات الاقتصادية المتبعة في الولايات المتحدة الأميركية انتقلت الكثير من أنشطة القطاع الصناعي الأميركي إلى الخارج، وبحسب رأي هولنغ وفنغلتون: بيعت الكثير من الشركات الأميركية الرائدة في مجالاتها الصناعية، كشركة آموكو، وكرايزلر، ولوسنت تكنولوجيز إلى شركات أخرى أجنبية، وباعت شركة آي. بي. إم. وحدة إنتاج أقراصها الصلبة لشركة هيتاشي اليابانية، وإعادة توطين القواعد الإنتاجية خارج الأراضي الأميركية، الأمر الذي أدي إلى تحويل التكنولوجيا الأميركية للخارج وفقدان الولايات المتحدة الموقع المتميز الذي تحتله على صعيد التكنولوجيا، وتدني حصة الولايات المتحدة من الصادرات العالمية، وذلك من نسبة (13,5%) عام 2001 إلى (11%) عام 2002، الأمر الذي فاقم من مشكلة البطالة، إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مستوى البطالة لعام 2003 كان (9) مليون عاطل عن العمل، وهو ما دفع بالإدارة الأميركية إلى فرض التعريفات الجمركية لحماية اليد العاملة في قطاعي الصلب والحديد، واستخدام القوانين الرمادية ضد المكسيك واتهامها بإغراق السوق الأميركية

(1) Fiscal year 2016 Budget of the U.S. Government, O.P.cit, P.17.

بالحديد، مما أدى إلى كساد بعض الشركات، وكذا الحال لبعض الدول الأوربية، الأمر الذي أثار غضب الأوروبيين، وأدى إلى صدور قرار إدانة من منظمة التجارة العالمية[1].

وبسبب ذلك تراجعت حصة الولايات المتحدة الأميركية عن المرتبة الأولى في الإنتاج الصناعي، التي كانت تحتلها في السابق، فضلاً عن ازدياد القدرة التنافسية لمنتجات بلدان جنوب شرق آسيا مقارنة بالمنتجات الأميركية، وتحول الولايات المتحدة الأميركية إلى دولة مستوردة للسلع والمنتجات الأجنبية خاصة الآسيوية، وبلوغ العجز في الميزان التجاري رقماً قياسياً- تجاوز الـ(500) مليار دولار- حتى عُدَّ تمويل هذا العجز بمثابة (بيع كنز العائلة).

أ. **صناعة السيارات:**

تعد الولايات المتحدة الرائدة في صناعة السيارات على المستوى العالمي، حتى إن أهمية شركاتها باتت بنظر أحد الرؤساء الأميركان من مصالح الولايات المتحدة، إذ يقول: إن مصلحة شركة جنرال موتورز هي مصلحة الولايات المتحدة، نظراً لحجم مبيعات الشركة، وهو ما جعل الولايات المتحدة زمناً ما مهيمنة على صناعة السيارات إنتاجاً وتسويقاً، وبعض البلدان التي تنافسها لم تكن صناعية حتى نصف القرن الماضي (العشرين).

ويظل الطلب الداخلي الأميركي على السيارات رافعة للطلب الكلي نتيجة ازدياد حجم السكان والمساحة الكبيرة للولايات الأميركية وتباعدها واتساع الضواحي حول المدن الرئيسة، وهو ما يدفع إلى استمرار نمو الطلب على السيارات[2]، فضلاً عن أن صناعة السيارات هي من الصناعات التي تستوعب عمالة كبيرة، فهي أكبر مشغل للعمالة وبخاصة العمالة المهاجرة.

---

(1) فنسان الغريب، مرجع سابق، ص160.

(2) فيصل حميد، النفط والحرب والمدينة- مصير الحياة الحضرية...إلى طريق مسدود؟، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص147، وكذلك: سمير التنير، أميركا من الداخل حروب من أجل النفط، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص107.

ووفقاً للإحصاءات تتفوق الصين في إنتاج السيارات على المستوى العالمي بواقع (23,7) مليون سيارة لعام 2014 وهي أكثر من ضعف الإنتاج الأميركي البالغ (11,6) مليون سيارة، والإنتاج الصيني هو أكبر من إنتاج دول الاتحاد الأوربي مجتمعة والبالغ (17) مليون سيارة[1]. ولغرض خفض التأثيرات التي تتركها المنافسة الكبيرة في السوق العالمية، ذهبت الولايات المتحدة إلى فرض شراء السيارات الأميركية على جيوش وأجهزة الأمن التي احتلتها أو تدخلت في شؤونها، من مثل العراق وأفغانستان.

ب. **الصناعة النفطية:**

يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الصناعة النفطية بدأت في أميركا في منتصف القرن التاسع عشر في مدينة بنسلفانيا، إذ نجح الأميركان في استخراج أول برميل نفط خام من أراضيها، ولهذا فهي أم الصناعة النفطية وهي المهيمنة على تكنولوجيا الاستكشاف والحفر والتصفية والتصنيع، وتعد شركاتها من أكبر الشركات النفطية في العالم.

إذ ارتفعت حصة الاحتياطي النفطي لكل من الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوربي لعام 2013، عما كان عليه في عام 2004، فاحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي العالمي نتيجة النفط الصخري، والبالغة (2,9%) بعد الاحتياطي الروسي والبالغ (6,1%)، ثم تليها الصين بالمرتبة الثالثة وبنسبة (1,1)، واستحوذ الاتحاد الأوربي على (0.3%) من الاحتياطي العالمي لعام 2013[2].

(1) http://www.oica.net/category/production-statistics.

(2)BP Statistical Review of World Energy, June 2015, P.6.

http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf.

وتنتج الولايات المتحدة الأميركية أيضاً كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والفحم، وهذه الموارد يتم استثمارها محلياً مع استمرار حاجتها لاستيراد كميات كبيرة من النفط الخام والمنتجات النفطية من الخارج لتلبية الطلب الداخلي[1]، وأضحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أكبر منتج ومستهلك للنفط في العالم، يدفعها في ذلك مستويات النمو الاقتصادي المتعاظم، والتراجع في الاحتياطات النفطية ونضوب الكثير من الآبار بجانب تزايد مستويات الاستهلاك، بحيث وصلت كميات النفط المستهلكة إلى ما يزيد على (19) مليون برميل يومياً في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

إذ احتلت الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الثانية من حيث الاستهلاك النفطي العالمي لعام 2014 والبالغة (19,9)، بعد الاتحاد الأوربي الذي يتضاعف استهلاكه عنها بحوالي مرة ونصف، إذ وصل إلى (51,7%) عام 2014، ثم تأتي الصين بالمرتبة الثالثة وبمقدار(12.4)، وروسيا بالمرتبة الرابعة وبمقدار (3,5%)، من الاستهلاك العالمي النفطي وللعام نفسه[2].

أما اتجاهات الولايات المتحدة في استيراد النفط، فتأتي في الأغلب الأعم من منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا والمكسيك، إذ حاولت الولايات المتحدة تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، ووضعت الكثير من الاستراتيجيات لتحقيق أمن الطاقة فيها، وعدت ذلك ضمن إطار (الأمن القومي الأميركي). وهو ما أحدث تحولاً في اتجاهين من ناحية المصدر لتعتمد بصورة أساسية على نصف الكرة الغربي- الأميركيتين، وتقلص

(1) United States, Extractive Industries, Natural Resource Governance Institute (NRGI), New York, published research on the international in formation Network internet on the following link: http://www.resourcegovernance.org/countries/north-america/ united - states/ extractive-industries.

(2)BP Statistical Review of World Energy, O.P.cit, P.9.

اعتمادها على النفط من الشرق الأوسط، إذ انخفض طلبها على نفط الشرق الأوسط مـن (17%) في عام 2001 إلى (13%) في عام 2011.

في حين زاد اعتمادها على واردات النفط من الدول الأخرى في نصف الكرة الغربي، ولا سيّما كندا والبرازيل وكولومبيا من (50%) إلى (55%) للمدة نفسها[1]. إذ تتركز صادرات كندا إلى الولايات المتحدة من النفط الرملي[*] الذي كان يعد غير مجدٍ اقتصادياً، لكن التقنيات الجديـدة ومسـتويات أسعار النفط في الأعوام 2006-2012 قد غيرت هذا الوضع. إذ يوجد معظم الاحتياطي العالمي لهذا النوع من النفط في كندا وبنسـبة (70%) مـن الإجـمالي العـالمي للـنفط الـرملي، وتـأتي كازاخسـتان بالمرتبة الثانية من حيث نسـبة الاحتيـاطي العـالمي للـنفط الـرملي والبالغـة (17%) مـن الإجـمالي العالمي، ثم روسيا بالمرتبة الثالثة وبنسبة (12%)[2].

وتخشى الولايات المتحدة الأميركية الارتفاع الكبير في أسـعار الـنفط، لتـأثيره في فـرص النمـو الاقتصادي وبخاصة الصناعي منه، إذ إن الزيادات الحادة في أسعار النفط خـلال السـنوات الثلاثـين من القرن الماضي، تسببت بركود حاد في الاقتصاد الأميركي[3]. إذ تستهلك الولايات المتحـدة الأميركيـة كميات كبيرة من النفط يومياً كوقود للسيارات والشاحنات التي تبلـغ عـددها (220) مليونـاً، عـلى الرغم من أن سكان أميركا لا يمثلون غير (5%) من سكان العالم[4].

---

(1) جمال السويدي، مرجع سابق، ص371.

(*) النفط الرملي: هو مزيج من الرمال والطين والرمال والنفط شديد اللزوجة.

(2) جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 378.

(3) سمير التنير، مرجع سابق، ص107.

(4) المرجع السابق، ص110.

وتمتلك الولايات المتحدة الأميركية العديد من موارد الطاقة، إذ تنتج أيضاً كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والفحم، وهذه الموارد يتم استثمارها محلياً مع استيراد كميات كبيرة من النفط الخام والمنتجات النفطية من الخارج لتلبية الطلب الداخلي[1].

وشهدت الولايات المتحدة الأميركية منذ بدايات الألفية الثالثة تضييقاً في الفجوة بين استهلاك كل من النفط والغاز وإنتاجهما، مما يجعلها أكثر اعتماداً على إمكانياتها، فقد تراجع اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على النفط المستورد من نحو (61%) في عام 2001، إلى (58%) في عام 2011، وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، فيما يتوقع أن تتراجع نسبة الاعتماد على النفط المستورد إلى ما يقل عن (15%) بحلول عام 2035. أما بالنسبة إلى الغاز فقد تراجعت نسبة الاعتماد على الغاز المستورد من (11,8%) في عام 2001 إلى (6،5%)، في عام 2011، ويتوقع أن تتحول الولايات المتحدة الأميركية إلى مصدر صافي للغاز (الغاز الصخري) بحلول عام 2035[2]. وبهذا يتضح التوجه بدرجة أكبر إلى زيادة استهلاك الغاز في الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة، ولا سيّما الولايات المتحدة والصين والدول الأوربية، ليس بسبب كونه مصدراً نظيفاً للطاقة مقارنة بالنفط فقط، ولكن للتدني النسبي لسعره مقارنة بالنفط.

إن تطوير الولايات المتحدة لتقنية استخراج الغاز الصخري[*]، جعلت هذا المصدر مجدياً اقتصادياً، لكنها تواجه بعض الانتقادات بسبب آثاره البيئية، بما يصل إلى ربطها بوقوع زلازل ناجمة عن تغيير تحدث في طبيعة الطبقات الأرضية[3].

---

(1) United States, Extractive Industries, O.P cit.

(2) جمال السويدي، مرجع سابق، ص370.

(*) أي التكسير الهيدروليكي (باستخدام الماء المضغوط)، والتي تعرف باسم Frocking -Hydraulic Fracturing.

(3) كامل وزنة، الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد(3)، السنة الأولى، حزيران 2012، ص166.

وتبلغ احتياطات الولايات المتحدة الأميركية نحو (76%) من الموارد العالمية المثبتة للنفط الصخري(*)، تليها الصين بنحو (7%)، ثم روسيا بنسبة (5%)(1). مما يجعلها في مقدمة الدول التي تسيطر على تكنلوجيا الوقود الصخري وتنتج أكبر الكميات منه.

ويعود الفضل في تقليص الفجوة بين عرض موارد الطاقة- بخاصة الاحفورية (الهيدروكربونية)- والطلب عليها، إلى التقدم التقني الذي جعل الغاز الصخري (Shale Gas) مصدراً مهماً ومتنامياً للطاقة في الولايات المتحدة الأميركية، أما بالنسبة إلى الاستهلاك فقد تم التخلص شبه الكامل من استخدام النفط في توليد الكهرباء لحساب الغاز الطبيعي، وحدث تقدم نسبي في التحول إلى وسائل المواصلات الأقل استهلاكاً للطاقة، وتلك التي تستخدم الطاقة البديلة و(السيارات الهجينة Hybrid Vehicles)، التي يمكن أن تدار بأكثر نوع من أنواع الطاقة(2).

وتعد الولايات المتحدة النفط وصناعته من أهم مفاصل أمنها القومي، سواء أكان ذلك لحاجتها إلى مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها، أم إلى استخدامها كأداة للضغط ولو بشكل نسبي على منافسيها من الدول الصناعية، التي تعتمد على النفط في صناعاتها كافة(3)، لهذا عدت العدة لكي تسيطر على أغلب منابع النفط بوصف ذلك من الضروريات المركزية في إستراتيجية الأمن القومي الأميركي، وكذلك تستثمر الولايات المتحدة قدرتها على التحكم في السوق النفطية العالمية عبر زيادة العرض في السوق العالمية، مما يؤدي إلى تدهور في أسعار النفط، وتبعاً لإدراك الولايات المتحدة الأميركية

(*) **النفط الصخري:** وهو ناتج عن البقايا العضوية في صخور معينة، ويتم استخراجه عن طريق التحليل الحراري Pyrolysis أو باستخدام تقنية الهدرجة Hydrogenation للصخور التي تحتوي على النفط، وأحياناً يتم تصفيفه بصورة مجمعة مع مرجع أخر هو النفط الحبيس Tight Oil الذي يكون محبوساً بين طبقات صخرية.

(1) جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص371.

(2) المرجع السابق، المكان نفسه.

(3) برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص10.

أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة، عملت بعد أحداث (11 أيلول 2001) على وضع إستراتيجية عالمية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي كيما يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، وعملت أيضاً على تكريس سيطرتها على المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[1].

3. طبيعة قطاع الخدمات ومكانته في الاقتصاد الأميركي:

عصفت التطورات التي انتابت قطاع الخدمات في الكثير مما قيل في الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ آدم سميث إلى عهد قريب، فتساؤلات سميث في كتابة "ثروة الأمم" عن القيمة الاجتماعية التي يقدمها رجال الكنيسة والأطباء والمحامون والأدباء والفنانون في الاوبرا، كما تحدثت "كريستينا رومر عن (أن هناك شعوراً سائداً بأن انتاج أشياء حقيقية أفضل من تقديم خدمات)[2]. وظل ينظر إلى قطاع الخدمات بأنه (**الأخ عديم الفائدة**)، إلى أن حلت ما سمي بالثورة العلمية الثالثة بحسب (الفن توفلر)، لتدفع بهذا القطاع إلى الصدارة ولتصبح حصته من التشغيل على مستوى العالم بحدود (60%) من إجمالي العمالة[3].

أ. **خصائص قطاع الخدمات:**

بفضل ثورة المعلومات والاتصالات التي انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، أضحى قطاع الخدمات قطاعاً قائداً في الاقتصاد الأميركي، فالخدمات هي أكثر أشكال الاقتصاد الجديد تقدماً، إذ إن للتصنيع والزراعة قدرة أقل على النمو طويل الأجل[4]. وبرغم أن هذا القطاع قد أوجد أساساً كي يخدم

(1) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص45.

(2) Christina Romer, Do Manufactures need Special Treatment,The New York Times, 4-Feb.2012.

(3) براكاش لونغاني وسوراب ميشرا، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2014، ص 51.

(4) والتر راسل ميد، مرجع سابق، ص312.

القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعات التحويلية، إلا أن نتيجة تطوره أي تطور قطاع الخدمات، أدى إلى استيعابه لحوالي (80%) من اليد العاملة الأميركية على حساب تلك القطاعات[1].

وقد شهد الاقتصاد الولايات المتحدة الأميركية تحولاً هيكلياً واضحاً من اقتصاد منتج للسلع والخدمات إلى اقتصاد مستند على المعلومات (Information Based Economy)، واقتصاد تعداد الوحدات (Digital Economy)، والسبب في ذلك يعود إلى اعتقاد النخبة الحاكمة أن السيطرة على المعلومات تسمح بالسيطرة على المعرفة، والمعرفة تمكن من امتلاك القوة اللازمة للسيطرة على باقي الخصوم. لذلك ترى تلك النخبة أنه لا يوجد ضرورة للإنتاج المباشر أي السيطرة على الإنتاج، بل الاكتفاء بالسيطرة على مؤسسات التوزيع والخدمات أي الريادة على قطاع الخدمات، وهو ما تهتم به الشركات الأميركية الكبرى[2].

ويقوم الاقتصاد الأميركي على قطاع خدمي قوي ومتطور، يعكس انتقال المجتمع الأميركي إلى المجتمع ما بعد الصناعي، أو يجسد رؤية (والت روستو) في كتابه ذائع الصيت "بيان لا شيوعي" الصادر في عقد الستينات من القرن العشرين، في أن تطور المجتمع الأميركي واقتصاده سيصل إلى مجتمع الاستهلاك الواسع، والذي يكون فيه (الميل الحدي للاستهلاك) هو أعلى المستويات على مستوى البشرية، ومن الطبيعي أن ما يعظم هذا الاستهلاك هو قطاع الخدمات الذي لابد في تطوره واتساعه أن يكون على حساب قطاعي الصناعة والزراعة. إذ تعد الولايات المتحدة الأميركية أول مصدر عالمي للخدمات، وأحد أهم أشكال النفوذ الذي يدعم مكانتها العالمية. فضلاً عن تميز قطاع الخدمات الأميركية ببنيته العصرية المتنوعة، فهناك **ثلاثة أنواع من الخدمات من حيث الجهة الموجهة لها**، تتمثل في:

---

(1) فنسان الغريب، مرجع سابق، ص160.

(2)المرجع السابق، المكان نفسه.

- خدمات موجهة للأفراد، كخدمات الصحة والتعليم، والمطاعم والترفيه.

- خـدمات موجهـة للمؤسسـات، كخـدمات البحـث والتطـوير، والاستشـارات الهندسـية، والاستشارات القانونية.

- خدمات موجهة للأفـراد والمؤسسـات، كالخـدمات الإداريـة، والنقـل الجـوي، والخـدمات المالية والتأمين.

وتتسم مفاصل الخدمات بتنوعها وخضوعها لمعايير عديدة، بما يضمن التنافسية العالية لهـا مقارنة بمثيلاتها من حيث الجودة والأداء، فالأسواق من مثل أسواق وول مارت الشهيرة التي تحتـل المركز الأول في تصنيف مجلة فورشن طبقاً للمبيعات والأرباح و(7-11) وغيرها أضـحت منـتشرة في أنحاء العالم ووجهة عالمية للتسوق، ناهيك عن فروع شركات الغذاء من مثـل (ماكدونالـد وغيرهـا) والتي أصبحت لها فروع في أشد البلدان فقراً، بجانب المنتجعات وأماكن الرفاهية العالية، فضلاً عن الخدمات المالية والمصرفية والصحية. لهذا تعد الولايات المتحدة الأميركية أول مصدر للخدمات على مستوى العالم، وهو ما من شأنه دعم نفوذها العالمي وتحقيق الانتشـار لثقافتهـا بمـا فيهـا ثقافتهـا الاستهلاكية لها.

هذه المكانة لقطاع الخـدمات دفعـت الإدارة الأميركيـة لتواصـل جهودهـا لتحسـين فعاليـة الخدمات، من حيث النوعية والتوقيت لخدمة العمـلاء، إذ تـم تأسـيس وكـالات مختصـة بتحسـين خدمة العملاء من أجل تطوير المعايير والممارسات والأدوات، ولتوسيع فعالية مؤسسـات الخـدمات انشئت الحكومة الفيدرالية برنـامج جـوائز لخدمـة العمـلاء يبـدأ مـن عـام 2015 مـن أجـل دعـم الممارسات والابتكارات لأداء العاملين في هذا القطاع[1].

(1) Fiscal year 2016 Budget of the U.S. Government, O.P. cit, P.71.

ب. دور قطاع الخدمات:

بعد أحداث 11 أيلول 2001 تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية الأميركية سلباً في بداية الأمر، إذ انخفضت أرباح شركات الطيران والقطاع السياحي وقطاع التأمين وانخفاض مؤشرات أسواق المال، وتم تسريح أعداد كبيرة من العمال وأشهرت عشرات الشركات الكبرى الأميركية إفلاسها حتى وصل معدل الإفلاس إلى شركة كبرى كل تسعة عشر يوماً ابتداءً من شهر حزيران 2001 وحتى نهاية العام المذكور، فقد أفلست في ذلك العام عملاق الطاقة الأميركية (انرون)، التي تحتل المرتبة الثالثة عشرة من بين أكبر (500) شركة حول العالم، وتحتل المرتبة السابعة بين أكبر عشر شركة أميركية، والمرتبة الأولى بين أكبر شركات الطاقة في العالم، فضلاً عن العديد من شركات الاتصالات وعلى رأسها شركة (AT&T) وشركات كبرى للألبسة مثل (K MART) وهكذا...، وقد خفّض البنك الفيدرالي في العام المذكور أسعار الفائدة ست مرات في خطوة منه لتأمين السيولة اللازمة لتحفيز المستهلك الأميركي على الإنفاق، ولتحفيز المستثمر على الاقتراض من أجل الاستثمار في الاقتصاد، وبلغت نسبة التغير (النمو) السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ذلك العام (0.8%)، وهي أدنى نسبة يصل اليها الاقتصاد الأميركي منذ أزمة الطاقة في السبعينيات(1).

لكن سرعان ما تغير الوضع في عام 2002 والأعوام التي تلته، حتى وصلت تلك النسبة إلى (1.9%) في عام 2002 و(3.0%) في عام 2003 و(4.3%) في عام 2004(2)، وكذا الحال بالنسبة إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى، من مثل معدل التضخم الذي انخفض من (2.4%) في عام 2001 إلى (1.7%) في عام 2002(3).

---

(1) International Monetary Fund , Annual Report, 2004, P.200.

(2) Ibid, P.201.

(3) Ibid, P.210.

وبجانب المقومات السابقة هناك دعائم أميركية ذاتية من أهمها الناتج القومي الأمـيركي، إذ تستأثر الولايات المتحدة الأميركية بنسبة (20.4%) من النـاتج العـالمي، وتـتحكم الولايـات المتحـدة بــ(25%) مـن التجـارة العالميـة اسـتيراداً وتصـديراً، سـلعاً وخـدمات، فـيما بلغـت قيمـة التجـارة الالكترونية الأميركية (950) مليار دولار عام 2000، وهي تشـكل قرابـة (75%) مـن حجـم التجـارة الالكترونية العالمية[1].

وبينما كانت الولايات المتحدة الأميركية تستحوذ على (18%) من المبادلات التجارية العالمية في عام 1950، دخلت القرن الحادي والعشرين وهي أكبر قوة تجارية، وفي عام 1980 بلغت نسبتها من الصـادرات العالميـة (13.6%)، ارتفعـت في عـام 1990 إلى (14.2%) ثـم إلى (15.45%) في عـام 2000، وانخفضت في عام 2003 إلى (12,85%)[2]. وبلغت قيمة الصادرات السلعية الأميركية حـوالي (11.9%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية عام 2003، تلتها كل من (ألمانيـا، واليابـان، والصـين) وبنسـب (9.19%)، (6.50%)، (5.2%) عـلى التـوالي[3]. وكـذلك شـكلت قيمـة الـواردات السـلعية الأميركية حوالي (18.6) من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالميـة في عـام 2001[4]. أمـا في مجـال الواردات فقد كـان نصـيب الولايـات المتحـدة منهـا في عـام 1980 مـا نسـبته (11.7%)، ارتفـع إلى (13.3%) في عــام 1990 وإلى (16.5%) في عــام 2000 انخفــض إلى (14.8%) في عــام 2003 [5]. وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها تبقى الأعلى بين دول العالم قاطبةً.

---

(1) حمد سليمان المشوخي، مرجع سابق، ص8.

(2) WTO, International Trade Statistics, 2004, P.54.

(3) IMF, Direction of Trade, 2004, P.53.

(4) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص156.

(5) WTO, International Trade, P.55.

لقد واكبت الهيمنة الأميركية المتغيرات الدولية وما رافق ذلك من معالم معبرة عن شيوع العولمة، إذ جرى إنشاء اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية (NAFTA)، والتي تضم زيادة على الولايات المتحدة كلاً من كندا والمكسيك، سعياً وراء تعظيم المنافع وإيجاد منافذ تسويقية، والاستفادة من وفورات الحجم الإنتاجي، على أن تلك الاتفاقية التي وُقّعت عام 1993، جاءت رداً على قيام دول أوروبا الغربية بتأسيس الاتحاد الأوروبي في عام 1991، وتضم اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية (384.6) مليون نسمة وبناتج محلي إجمالي يفوق (12) ترليون دولار سنوياً بحسب إحصاءات عام 2003، أما الاتحاد الأوروبي فيضم (372.2) مليون نسمة بناتج محلي إجمالي يقدر بـ(10) ترليون دولار للعام نفسه[1].

وتشكل التجارة الشغل الشاغل للإدارة الأميركية انطلاقاً من الاعتقاد بمبدأين أساسيين في: أن السياسة الخارجية والداخلية هما وجهان لعملة واحدة، وأن الأمم تحكم بمصالحها وبالطريقة التي يرى سياسيوها هذه المصالح، وأن الاعتبارات الاقتصادية تحتل المكانة العليا بين العوامل التي حددت الكيفية التي عرف بواسطتها صناع القرار الأميركي تلك المصالح، فالسياسة الخارجية الأميركية مبنية في الجوهر على أساس التوسع التجاري والثقافي والسياسي، كيما يؤدي إلى دعم السلطة العالمية لها أو تثبيتها[2].

وحافظت الولايات المتحدة الأميركية على أن يكون حوالي ثلث ناتجها المحلي الإجمالي من التجارة، فتراوح ما بين (28-31%) للمدة الممتدة من (2010-2013)، وهذا ينطبق كذلك على الصين إذ تراوح مساهمة التجارة فيه بين (50-55%) للمدة نفسها، وتقريباً نفس النسبة لروسيا أي ما بين (50-52%) وهكذا لبقية الدول[3]،

(1) للمزيد ينظر: جواد كاظم البكري، مرجع سابق، ص109. كذلك: تقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعالم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأمم المتحدة، 2004، ص223.

(2) أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص34.

(3) http://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS

فستنتج من ذلك سعي الدول للمحافظة على محاولة الثبات والزيادة وإن كانت بسيطة في مساهمة التجارة بتكوين ناتجها الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للسلع الأميركية مقارنة بالسلع التي تنتجها الدول الصناعية، فقد جاءت الولايات المتحدة عام 2004 بالمرتبة الثانية بعد فلندا، والسويد بالمرتبة الثالثة، فيما احتلت الدنمارك المرتبة الرابعة[1]. ألا أن هذه القدرة شهدت تراجعاً مستمراً نتيجة المنافسة القوية على الصعيد العالمي من قبل الدول الصناعية الناشئة من مثل الصين - كوريا الجنوبية...الخ، فضلاً عن الدول الصناعية الأوربية. وهو ما انعكس بوضوح على تراجع حصة التجارة الأميركية عالمياً، إذ سجلت الصين أواخر عام 2013 تقدماً كبيراً في مجال التجارة عندما تجاوزت تجارتها العالمية حاجز (4) تريليون دولار، مما يعني إزاحة الولايات المتحدة إلى المرتبة الثانية، بعدما تسيدت ذلك لعقود طويلة.

وفي مجال النقل تمتلك الولايات المتحدة الأميركية قدرات نقل استراتيجي جوي وبحري تمكنها من الوصول إلى أي مكان في العالم، ولديها أكبر عدد من المطارات الضخمة والمجهزة مثل مطار أتلانتا وشيكاغو ونيويورك وميامي وهيوستن وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس، وأطول سكك حديدية وطرق سريعة في العالم[2]. وهذا تأتى من الإنفاق على البنى التحتية سواء على مستوى النقل الداخلي أم الخارجي بأشكاله المختلفة.

كما وتتفوق الولايات المتحدة الأميركية في مجالات النقل المتنوعة، والمتضمنة عدد المطارات بشكل عام عدد الطائرات وكذلك المطارات المخصصة للنقل، فضلاً عن السكك الحديدية على جميع دول العالم، وبفوارق كبيرة.

---

(1) Competitiveness & Technology Ranks, World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2004, P.30.

(2) جمال السويدي، مرجع سابق، ص62.



الفصل الخامس

الاقتصاد رديف العسكرة

الفصل الخامس

الاقتصاد رديف العسكرة

إن تفرد الولايات المتحدة الأميركية في إدارة النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، يمثل النواتج عما استطاعت تهيئته من قدرات وإمكانات على المستويات كافة (الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والثقافية.. الخ)، ولكي يتم فهم المسوغات التي مكنتها من أن تحتل موقع الصدارة في قمة الهرم الاقتصادي العالمي؟ يتطلب ذلك بيان تلك المقومات والممكنات التي ظلت تدفع مكانتها إلى الأمام، وهذا ما كان يمكن له أن يتحقق لولا ارتكازها على إستراتيجية ظلت تتطلع بموجبها أن تعتلي قمة الهرم العالمي من دون منافسة.

لهذا يتضمن هذا الفصل محاولة تحديد موقع اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين، من حيث معرفة مدى مساهمة كل من الاستثمار والشركات متعددية الجنسيات في اقتصادها، وكذلك مدى تأثير التكنولوجيا الفائقة والتقنيات العالية، فضلاً عن الدور المتميز لصناعتها العسكرية من حيث مكونها العلمي والتكنولوجي، ومن حيث حصة تجارتها في منتجات هذه الصناعة (السلاح)، والتي تستحوذ على حصة الأسد في حجم المبيعات.

أولاً: أثر استثمارات الولايات المتحدة الأميركية في تحديد مكانتها بالاقتصاد العالمي

1. **الاستثمارات الداخلية للولايات المتحدة الأميركية ودورها في الاقتصاد الأميركي:**

يشكل للاستثمار والشركات الأميركية متعددية الجنسيات أثر مهم في دعم الاقتصاد الأميركي عالمياً، إذ ظلت الولايات المتحدة مركزاً للاستثمار العالمي تبعاً لما توفره من فرص استثمارية وجاذبية خاصة، وأن الكثير من دول العالم تفتح اقتصاداتها للاستثمارات الأميركية، إلا أن ما شهدته السنوات الأخيرة من القرن العشرين من

تراجع حجم الاستثمار الأميركي الخارجي، بدا يلقي بظلاله على هذه المكانـة، **فشـكل عقبـة باتجـاه تنامي حجم الاستثمارات الأميركية، ويتضح في جانبين هما:**

- تراجع حجم الادخارات المحلية.
- تراجـع حجـم أربـاح الشركـات الأميركيـة نتيجـة المنافسـة العالميـة أو نتيجـة الأزمـات الاقتصادية.

وتدل الإحصاءات الأميركية على أن ارتفـاع مسـتويات الطلـب الاسـتهلاكي الـداخلي، أدى إلى ضعف الادخارات العائلية المتحققة، نتيجة النزوع والشره الاستهلاكي، والذي يمكن تحديده بارتفـاع الميل الحـدي للاسـتهلاك Marginal Propensity of Consumption (MPC)، والـذي يعـبر عـن ميل الأفـراد للاسـتهلاك، وعليـه ينقسـم الـدخل بـين الاسـتهلاك والادخـار بحسـب الميـول الحديـة الاستهلاكية والادخارية.

بما أن الدخل = الاستهلاك + الادخار Y = C - S

وبحسب نفي الكلاسيك لظـاهرة الاكتنـاز (Holding) فـإن **الادخـار= الاسـتثمار**، وكلاهـما يتوزع ما بين ادخارات الأفراد وادخارات المؤسسات، في حين يتوزع الاستثمار ما بين القطاع الخـاص والحكومة. ولما كان الاستثمار هو دالة في الدخل القومي I=f(Y)، اتضح أنه كلما ازداد حجم الناتج المحلي والدخل ازدادت حصة الاستثمار نتيجـة ارتفـاع الادخـارات كقيمـة. والـذي يحـدد مجـالات الاستثمار الداخلي أو الخارجي هو سعر الفائدة، لكون الاستثمار يظل دالة بسعر الفائدة ((I=f(r)) مـن ناحيـة وحجـم المخـاطر (Rick) مـن ناحيـة أخـرى وطـول مـدة الاسـتثمار (مـدة التفـريخ) ومستويات الأرباح. لهذا يخضع القرار الاستثماري لجملة محددات بما فيها البيئـة السياسـية للبلـد المستقبل للاستثمار.

وأن النمـو المسـتمر للنـاتج المحـلي الإجـمالي بالأسـعار الجاريـة في الولايـات المتحدة الأميركية مع مطلع القرن العشرين، انعكس ايجابياً على حجم الاسـتثمارات التـي ظلـت تـتراوح نسـبتها مـا بـين (18-20%) للأعـوام 2001-2007، في حـين شـهد الادخـار

كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي تراجعاً مستمراً، إذ تراجع مـن (16.4%) عـام 2001 إلى (13.5%) عـام 2007، عـلى الـرغم مـن تصـاعد حجـم النـاتج المحـلي الإجـمالي الـذي وصـل عـام 2007 إلى (13.928.462) مليار دولار، أي ما يقارب حوالي (14) تريليون دولار، مقارنة بمـا سـجله عـام 2001 (10.127.950)، أي ما يتجاوز (10) تريليون دولار قليلاً، وتـزامن مـع هـذا الارتفـاع في نمـو النـاتج المحلي الإجمالي ارتفـاع نصـيب الاسـتثمار منـه بصـورة مسـتمرة، إذ وصـلت نسـبته عـام 2007 إلى (20.4%) بعد أن كان (19.1%) عام 2001، بالرغم من التراجع الذي انتابه في عـام 2002 إذ سـجل (18.1%) مقارنة بعام 2001[1].

وصاحب تزايد الاستثمار وانخفاض الادخار الوطني (أي الاستثمار المحـلي) ارتفاعـاً في نسـبة الاستثمار الخارجي (الأجنبي) مـن مجمـوع الاسـتثمار، ويمكـن إرجـاع تزايـد الاسـتثمار الأجنبـي في الولايات المتحدة الأميركية، لتعويض الفجوة المتأتية من قصور الادخار المحلي على إشـباع الاسـتثمار المتنامي فيها، ونتيجة القصور في معدل الادخار (للفرد والمؤسسات) النابع من ارتفاع الميـل الحـدي للاستهلاك.

فمنـذ أن أُعلـن عـن المنحـدر المـالي أصـبحت التوقعـات للمسـتهلكين ولقطـاع الأعـمال في الاقتصادات المتقدمة تشاؤمية على نحو كبير، ذلك أن مخاوف رجال الأعـمال حـول الوضـع المسـتقبلي للإنفاق العام، جعلهم يترددون في الارتباط بأية نفقات رأسمالية ومشروعات جديـدة، والتـي يمكـن أن تزيد على رصيد الوظائف المفتوحة في سوق العمل، فالشركات الأميركية التي لديها احتياطيات مالية كبيرة حالياً، تؤجل خطط التوسع الاستثماري بسبب عدم وضوح الرؤية حول اتجاهـات الإنفـاق المـالي الأمـيركي، وإن عدم رغبـة الشركـات هـذه في الإنفـاق تـؤثر بصـورة واضـحة في اتجاهـات النمـو والتوظيـف، وهـذا

(1)http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/weorept.aspx?pr.x=52&pr.y=17&sy=2001&ey=2007&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=111&s=NGDPD%2CNID_NGDP%2CNGSD_NGDP&grp=0&a=.

الاتجاه لا يتوقف فقط عند الولايات المتحدة، وإنما أيضاً هناك مخاوف عالمية من المنحدر المالي الأميركي، من حيث تأثيراته في دفع الاقتصاد العالمي نحو الكساد، ومن ثم التأثير في النمو العالمي، الذي يلعب فيه الاقتصاد الأميركي دور المفتاح[1].

مما أدى إلى أن تتغير نظرة وسلوك الاستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة، لا سيّما المرتبطة بصناديق الثروة السيادية، تجاه دخول الأسواق الغربية من جراء الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد الأميركي، وسط آمال معلقة على إعادة توطين تلك الاستثمارات لكي تستفيد من الفرص المتاحة في الأسواق الناشئة، التي تقدم للمستثمرين فرصاً استثمارية أقل مخاطرة مقارنة بالفرص المتوفرة في الولايات المتحدة الأميركية[2].

أ. الاستثمار الأميركي في الصناعة:

في عام 2009 كان المستثمرون في القطاع الصناعي الأميركي، يخشون الآثار السلبية التي يمكن أن يحملها برنامج أوباما على عوائد استثماراتهم، وهناك محاولات للحكومة الأميركية داخلياً وخارجياً للتدخل، من أجل إيقاف التدهور جزئياً في الاقتصاد على خلفية الأزمة المالية 2008، نتيجة اعتماد الحكومة الأميركية في ضوء برنامج اوباما للإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ يزيد عن(600) مليار دولار، لتنشيط قطاعات الاقتصاد ولا سيّما القطاع الصناعي.

وتدرك الولايات المتحدة والرئيس أوباما أن بعض قطاعات الصناعة الأميركية تتعرض إلى منافسة قاسية وبخاصة الصناعة التحويلية، من جانب الصين وبعض دول التصنيع الحديث نتيجة ارتفاع التكاليف، وهو مما دفع باراك أوباما إلى مساندة عملية الاستثمار وتسريع الابتكار بالتصنيع في الولايات المتحدة الأميركية، بدعوته إلى إنشاء

(1) جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة .. . أزمة المنحدر المالي 2012، مرجع سابق، ص146.

(2) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، كانون الأول 2011، ص 158.

شبكة وطنية لصناعة الابتكار، وأصدر قانون الابتكار في كانون الأول 2014، والذي يخول وزارة التجارة الأميركية تنسيق هذه المبادرة[1].

وبما أن استثمارات الإدارة الأميركية الداخلية ساعدت على إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية، وأصبحت بمقتضاه الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط عام 2014، وكذلك في إنتاج الغاز الطبيعي، مما يعني تناقص الاعتماد على النفط المستورد وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الأميركية، وإلى إنقاذ صناعة السيارات التي انتهت أزمتها في ديسمبر 2014، إذ أصبحت صناعة السيارات الأميركية تسير على الطريق الصحيح، محققة إنتاج أقوى منذ عام 2005، وهو ما أدى إلى خلق حوالي نصف مليون فرصة عمل جديدة في قطاع إنتاج السيارات، فضلاً عن انتعاش حجم المبيعات منذ منتصف عام 2009[2].

ب. الاستثمار الأميركي في النفط:

تاريخياً تشكل الشركات النفطية الأميركية أحد أدوات بسط الهيمنة على مكامن النفط العالمي، إذ تقوم هذه الشركات في الاستثمار النفطي في أغلب مناطق العالم، وتعود بفائدة العوائد الهائلة إلى الولايات المتحدة، إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكبر الشركات النفطية في العالم تحمل الجنسية الأميركية، فمن بين أكبر ثماني شركات في العالم خمس منها أميركية[*]، وتعمل في ظروف تؤمن لها الربح الوافر على حساب الدول المستضيفة، وهو ما شكل نقطة قوة للتحكم في أسعار النفط العالمية.

(1) Fiscal year 2016 Budget of The Government Office of Management and Budget, OP.Cit, P.17.
(2) Ibid, P.15.

(*) وهي: شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي تحتل المرتبة الأولى عالمياً، وشركة غلف أويل تحتل المرتبة الثالثة عالمياً، تكساكو تحتل المرتبة الرابعة عالمياً، شركة موبيل أويل تحتل المرتبة الخامسة عالمياً، وشركة ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا التي تحتل المرتبة السادسة عالمياً).

أن الشركات النفطية الكبيرة تبدو مستقلة بعضها عن بعض على الأقل ظاهرياً، أما الحقيقة فإن سياساتها تخطط باتفاق مشترك سواء أكان ذلك في داخل الولايات المتحدة الأميركية، أم بين فروعها المنتشرة في العالم لاحقاً، إذ أصبح للشركات الأميركية نفوذ قوي في شركات عالمية أخرى عن طريق الحصص التي تمتلكها كشركة شل الهولندية-البريطانية، فالكثير من المواطنين الأميركيين ينظرون إلى صناعة النفط على أنها إبداع أميركي خالص. فمن الناحية التنظيمية والتكنولوجية وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة (تكنولوجيا الصناعة النفطية) يتم الاعتماد فيها على ما يتم إنتاجه من تقنيات جديدة في الولايات المتحدة، وينظر إلى أعمال هذه الشركات في العالم على أنها استعداد لوضع الخبرات الأميركية في هذا القطاع في خدمة دول العالم، بتوظيف الاستثمارات الضخمة لهذه الشركات في خدمة الشعوب التي ترغب في الاستفادة من هذه الخدمات[1].

لذلك ساهمت هذه الحقائق وغيرها في أن يكون قطاع الصناعة النفطية الأميركي من القطاعات الرائدة عالمياً، وهو ما جعله مرتكزاً أساساً للاقتصاد الأميركي، الذي يستهلك يومياً ما مقداره (30.3) مليون برميل يوماً، في حين تستهلك دول العالم الباقية (59.4) مليون برميل يومياً وفق إحصاءات 2012[2].

(1) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد(52)، ابريل 1982، ص 29.

(2) جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة.. ، مرجع سابق، ص 132.

2. **استثمارات الشركات متعدية الجنسية الأميركية:**

تشكل الشركات المتعدية الجنسيات[*] ظاهرة قانونية جديدة، فهي من الناحية القانونية تتعدى المفاهيم القانونية التقليدية وتتجاوزها، وتشير من القضايا والمشكلات ما تعجز الأدوات الفنية المستحدثة عن الإحاطة به، ومن ثم أصبحت الشركات المتعدية الجنسيات بمثابة الحكومة الكونية، وأخذت تلك الشركات تتحكم في الموارد الطبيعية الهائلة، وتسيطر مباشرةً على أهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم، وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي، وتمارس هذه الشركات دور كبيراً في الهيمنة الأميركية، عبر إدماج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة أي تحويل الرأسمالية بشكل تدريجي إلى نظام عالمي[1].

فتمثل الشركات المتعدية الجنسيات القناة التي يسلكها الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Director Investment - FDI)، إذ تمتلك هذه الشركات القدرة على تمويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم، إذ إن هذه الخاصية ناتجة عن كونها تنماز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك بعدها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي. فضلاً عما يوصفه (الفن توفلر) من أنها تُجزئ

(*) أن المعنى التقليدي والضيق للشركات متعدية الجنسية (Multinational Corporations) هو اقتصارها على الأنشطة المرتبطة بملكية أصول ثابتة في الخارج، أو على وجه التحديد بالاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment، ومن هنا فأن الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر يمثل المؤشر الأساس الذي يقاس عليه انتعاش النشاط الدولي للشركات متعدية الجنسية أو انكماشه، تتنوع صور النشاط الدولي للشركات متعدية الجنسية ومن الشائع أن تقسم هذه الأنشطة بين صور ترتبط بملكية أصول معينة في البلاد الأجنبية، وصوّر أخرى لا ترتبط ولا تحتوي على عنصر الملكية Non-Equity Forms، وتتميز الأخيرة بأنها لا تخلق التزاماً طويل المدى خارج البلاد الأم للشركات الكبرى، وان كانت تفرض درجة أو أخرى من الاهتمامات (الرقابية) والمتعلقة بتحصيل عائد، أو مراعاة حقوق هذه الشركات لدى الأطراف التي ترتبط بها خارج البلاد الأم. للمزيد ينظر: حمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص12.

(1) بوب غاريت، اثنى عشر مقدرة تنظيمية: تقويم الأفراد أثناء العمل، ترجمة: هاشم الدجاني، ط1، العبيكان، الرياض، 2004، ص207.

حلقات الإنتاج على عدة دول ثم يتم تجميعها في بلد ونقل عوائدها إلى بلد آخر، وتستند الشركات في انتشارها عالمياً إلى عوامل عدة منها: المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات، وارتفاع العائد على الاستثمارات، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة، والتي تتحقق عادة بانخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته، وتوافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات، والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

ولكن دور الولايات المتحدة الأميركية في العقد الأخير من القرن العشرين، كدولة مصدره للاستثمارات الأجنبية بدأ بالهبوط النسبي مع تنامي دورها كمستقبل لهذه الاستثمارات، وفي المقابل تحظى أوروبا بدور متزايد الأهمية كمصدر للاستثمارات وبمكانة عالية كمستورد لها، ففي عام 1992 كانت الاستثمارات الأميركية في الخارج تبلغ (2.331) مليار دولار، ارتفعت إلى (6.167) مليار دولار في عام 2000 بنسبة (264%)، أما الاستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة فقد كانت تبلغ (2.762) مليار دولار عام 1992، ارتفعت إلى (8.009) مليار دولار عام 2000 بنسبة زيادة بلغت (290%)[1].

إذ ارتفعت استدانة الشركات ارتفاعاً حاداً، ففي ظل حاجتها إلى تمويل استثماراتها استدانت الشركات بشكل واسع لتمويل عملية إعادة شراء أسهمها الخاصة على نطاق واسع، فإن ازدياد دين الشركات غير المالية بشكل مطرد، أدى إلى ازدياد قوة المؤسسات المالية، وانعكست آثارهما المهم على موارد الشركات المالية، وبما أن الشركات كانت ملزمة بالمحافظة على دفعات أرباح الأسهم المالية والفوائد معاً، فما أن بدأت الإيرادات المتحققة بالتراجع في نهاية مرحلة التوسع (التسعينات)، حتى اضطرت تلك

---

(1) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي ..، مرجع سابق، ص52.

الشركات إلى امتصاص خسائرها بنفسها، ما أدى إلى انهيار أرباح الشركات بين عامي 2000 و2001 والتسبب بالآتي[1]:

- تخفيض الاستثمار بشكل كبير.
- تسريح العمال مما أدى إلى ازدياد البطالة.

ويعود ضعف النمو الاقتصادي في قطاع الشركات إلى بداية عام 2002، نتيجة العبء الذي تركته سنوات التسعينات من القرن العشرين، فيما شكلت السنوات الأخيرة من القرن الماضي ازدهاراً اقتصادياً مشفوعاً بنمو اقتصادي وانتهاء فترة العجز في الموازنة، نتيجة السياسات الاقتصادية المعتمدة إبان مدة حكم (بيل كلنتون)، وهو ما ترتب عليه امتلاك العديد من القطاعات قدرة فائضة شكلت مادة أساسية لزيادة الاستثمار آنذاك ولكن بشكل متباطئ لا يتناسب مع متطلبات تحقيق نمو اقتصادي يعتد به، إذ ظلت العديد من الشركات تحاول التغلب على مشكلة الديون الواسعة المتراكمة من سنوات سابقة، وهو ما يعني إبداء ممانعة واضحة في المساهمة بتمويل مشروعات جديدة، ويرى بعض الباحثين أن الاقتصاد الأميركي بعد أحداث سبتمبر عام 2011، واحتلال أفغانستان، قد تعرض إلى دورة اقتصادية خفيفة، وهو ما دفعه إلى الاستعجال باحتلال العراق لحفز النمو الاقتصادي، نظراً لحساسية الاقتصاد الأميركي للحروب، وقد أظهر الاستثمار بوادر انتعاش في نهاية عام 2003، مع ما ترافق من زوال للكثير من عقبات التي كانت تحد من نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل سريع[2].

---

(1) فنسان الفريّب، مرجع سابق، ص135.

(2) المرجع السابق، ص 136.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت الشركات المتعدية الجنسية تسيطر على ثلث الإنتاج العالمي، و(70%) من التجارة الدولية، و(80%) من الاستثمارات الدولية، وأن أكبر (300) شركة متعدية للجنسية حول العالم ثلثها أميركي[1]. وأضحت الكثير من الشركات الأميركية العملاقة تمتلك سطوة كبيرة في عالم الأعمال العالمي، إذ ينفرد الكثير منها بمنتج معين سواء في بيعه أو مدخلاته الإنتاجية، وهو ما يدعم اتجاه تملك الولايات المتحدة نسبة (60%) من الشركات دولية النشاط، التي تنتشر في جميع أرجاء العالم، مستغلة ومتحكمة في ثلث الاقتصاد العالمي من حيث التوظيف والموارد والأسواق والإنتاج والتجارة[2].

وعلى نطاق ملكية الشركات المتعدية الجنسيات التي باتت اليوم إحدى القوى الفاعلة في صنع القرار الاقتصادي وحتى السياسي في العالم، فإن الولايات المتحدة الأميركية تحظى بأكبر عدد من الشركات المتعدية الجنسيات، وتتضح سطوتها تلك بوجود ست شركات أميركية عملاقة من بين أول عشر شركات كبرى على نطاق العالم، على حين تمتلك بريطانيا شركتين من تلك الشركات إحداهما بالاشتراك مع هولندا، وواحدة ايطالية وأخرى يابانية[3].

وتساهم هذه الشركات بتكريس هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على الاقتصاد العالمي، وتضمن لها تسويق المنتوجات الصناعية وتزويدها بالمواد الأولية، لا سيّما أن الولايات المتحدة الأميركية تحتكم على أطول شبكة للمواصلات في العالم، بجانب شبكة أنابيب البترول والغاز الطبيعي ونظم الاتصالات المتقدمة.

ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية بدأت تعاني من منافسة عالمية في الصناعات التقليدية، أدركت مبكراً ذلك وركزت على ولوج القطاعات التي تتوافر فيها معطيات

---

(1) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي..، مرجع سابق، ص51.

(2) محمد سليمان المشوخي، مرجع سابق، ص8.

(3) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي..، مرجع سابق، ص52.

شبه احتكارية، فهي تهيمن على أكبر الشركات في مجال تقنية البرامج والشبكات (مايكروسوفت وأبل وجوجل)، وتحتل قمة النظام العالمي في عدد الحواسيب الشخصية لكل (100) شخص والبالغة (74.2) لعام 2010، والمرتبة الثانية بعد اليابان في عدد مستخدمي الإنترنيت لكل (100) شخص إذ سجلت اليابان نسبة (77.6) وتلتها الولايات المتحدة مسجلة نسبة(74.2) لعام 2010[1].

ومارست الشركات مع الدولار دوراً تبادلياً في دعم الاقتصاد وتثبيت هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، فالشركات المتعدية الجنسيات باتت تشكل اقتصاداتها الخاصة التي تتجاوز أرباحها أو مبيعاتها في أحيان كثيرة الناتج المحلي لبعض البلدان، وتمارس بذلك دورها العالمي الداعم للدولار من حيث مبيعاتها أو تعاملاتها، وهو ما يوسع من قاعدة تداول الدولار وتثبيته كعملة للتسويات الدولية[2].

فضلاً عن أن الشركات متعدية الجنسية تنماز بمزايا احتكارية عديدة، تجعلها تسيطر بصورة شبه تامة على الأسواق خارج حدودها القومية، من مثل المزايا الاحتكارية التحولية بتمتعها بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ، فمثلاً شركة أكسون الأميركية Exxon يتكون رأسمالها من خمس شركات تشكل وحدة اقتصادية واحدة حوالي (366) مليار دولار، وكذلك المزايا الاحتكارية التقنية، إذ تمتلك الشركات متعدية الجنسية تقنية متطورة مقارنة بالشركات الوطنية، ناهيك عن المزايا الاحتكارية التسويقية، إذ إن تلك الشركات لديها القدرة على القيام بأبحاث التسويق، لتعرف ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المتمثلة على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي والتوزيعي[3].

---

(1) للمزيد ينظر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013، ص198.

(2) إبراهيم حسنين توفيق، العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، مجلد (28)، العدد(2)، 1999،ص68.

(3) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي: أرقام وحقائق، ط1، دار الأندلس الخضراء، المملكة العربية السعودية، 2001، ص212.

فالشركات المتعدية الجنسيات الأميركية تسعى بشكل حثيث لاكتشاف أفضل السبل لتحقيق النجاحات العالمية، فهي تخطط وتدرس مختلف الأساليب لغزو وفتح الأسواق وبخاصة الجديدة بإحداث تغييرات جديدة في أساليب البيع والخدمات والتسويق والدعاية واتخاذ القرارات الإنتاجية. وخير مثال على ذلك شركة جنرال الكتريك التي كانت تشترط الحصول على النسبة العظمى من حيث الملكية في المشاريع المشتركة في الخارج. غير أنها أدركت ما بين عامي 2004-2009، عندما كانت تراقب البراعة والثقة المتناميتين للشركات المحلية في الأسواق الناشئة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، بأن إستراتيجيتها ستبقيها بعيداً عن التواجد في الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم. وعلى هذا الأساس غيرت جنرال الكتريك إستراتيجيتها الاستثمارية. ويلخص مديرها التنفيذي جيفري إيملت ذلك بقوله: بالتأكيد، مازال في وسعنا شراء الشركات الصغيرة وتحويلها إلى جنرال الكتريك، لكننا تعلمنا بأنه من الأفضل لنا أن نتشارك مع الشركات رقم (3) التي تريد أن تصبح رقم (1)، بدلاً من أن نشتري شركة صغيرة أو من أن نقوم بالعمل وحدنا. وقد بينت صحيفة نيويورك تايمز مسوغات هذا التحول بكونه ابتعاد عن الامبريالية الإدارية، التي أصبحت ترفاً لا تستطيع جنرال الكتريك أن تتحمل عبء تكلفتها[1]. لا سيّما أن المنافسة التي تواجهها الشركات الأميركية أصبحت تنذر بتغير موازين القوى لغير صالح هذه الشركات، التي كانت تضع إستراتيجية التحكم والهجوم على ثروات العالم وثقافته، وتفرض استسلام الآخرين لها مهما كان نوع القوة[2].

كما وتمتلك الولايات المتحدة الأميركية أكبر مؤسسات إدارة الصناديق الاستثمارية العالية المخاطر (Hedge Funds) في العالم، إذ احتلت شركة (بريدجواتر أسوشيتس Bridgewater Associates) الأميركية المرتبة الأولى في حجم الأصول

(1) فريد زكريا، مرجع سابق، ص 217.

(2) أحمد حسن الفقرة، مرجع سابق، ص319.

المدارة والبالغة (77,6) مليار دولار في أكتوبر عـام 2011، ثـم تلتهـا في المرتبـة الثانيـة شركـة (مـان جروب Man Group) البريطانية، وبحجم أصول المدارة (64,5) مليار دولار، ثم ترجع شركة (جـي بي مورجان لإدارة الأصول JPMorgan Asset Management) الأميركية، لتحتل المركز الثالث عالمياً وبواقـع (46,6) مليـار دولار، أمـا المركـز الرابـع فمـن نصـيب شركـة (بريفـان هـاوارد لإدارة الأصولBrevan Howard Asset Management) البريطانيـة وبواقـع (32,6)، ثـم تحتـل شركـة (أوخ-زيف كابيتال مانجمنت جروب) الأميركية المرتبة الخامسة وبحجم أصول مـدارة تبلـغ (28,5) مليار دولار لنفس العام[1]. وبذلك نلحظ سيطرة ثلاث شركات أميركية من بين أكـبر خمـس شركـات إدارة الصناديق الاستثمارية العالية المخاطر (Hedge Funds) في العالم.

ثانياً: تأثير المعرفة التكنولوجيا العالية الأميركية في الاقتصاد العالمي

أن للولايات المتحدة العديد من المقومات التي تـنماز فيهـا في الميـدان التكنولـوجي، ولعـل الاهـتمام الأكـبر لصـانع القـرار الأمـيركي هـو بتسـخير التكنولوجيـا واسـتخدامها في الميـدان المـدني والعسكري على حد سواء، تعد من أكثر المؤشرات على رغبة الولايـات المتحـدة الرغبـة المسـتمرة في التطور والتقدم وتطوير القدرات البشريـة فيهـا، والتـأثير بالعـالم الخـارجي، وبنـاء جـيش محـترف، ليكون دليل على نجاح الأنموذج الأميركي العسكري.

1. خصائص المعرفة والتكنولوجيا الأميركية:

إن القدرات والإمكانيات التي تمتلكها الدولة ومسألة قوتها وضعفها كلهـا مرتبطـة ارتباطاً مباشراً بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وهـي مـن ثـم تعـد مـن المقومـات المهمـة للقوة الناعمة عبر التأثير بالآخرين دون استخدام القوة، إذ يؤكد (الفن توفلر) بأن القـوة في القرن الحادي والعشرين لا تكمن في المعايير الاقتصادية أو العسكرية التقليدية، ولكن عبر المعرفة والتكنولوجيا، والتي تعد جزءاً مهماً من القوة الناعمـة. لـذا أصـبحت الدولـة

(1) جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص80.

تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا بصورة مباشرة ما دامت تختصر فيها قوتها، والتي لا يمكن أن تفعل ذلك دون الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا، لا سيّما بعد أن دخلت التكنولوجيا في جميع مفاصل الحياة ولم تقتصر على الجوانب العسكرية والاقتصادية فقط، وإنما أخذت تدخل في الإعلام والثقافة، بحيث أصبحت التكنولوجيا المحرك لبقية القطاعات فمن دونها لا يمكن أن تكون الدولة متطورة وفاعلة على الصعد والمستويات كافة، وهذا ما سعت لتفعيله الولايات المتحدة الأميركية على اعتبار أن التكنولوجيا والمعرفة جزء مهم من القوة الناعمة، التي عن طريقها تستطيع التأثير بالآخرين وجذبهم من دون استخدام القوة المباشرة[1]. لذا سيمّكن الذي يمسك بالتكنولوجيا والمعرفة المتقدمة من اتخاذ موقع الصدارة في العالم[2]. وليس هنالك من عوامل مسيطرة، مثل عوامل القوة ومعاييرها، فقوة الدولة تنجح عبر مزيج مركب من مجموع المعايير والقدرة على تحويلها إلى أدوات فعالة، فهي سلسلة من الحلقات المترابطة.

ويمكن أن يعود التطور التكنولوجي الأميركي إلى مدى الاهتمام بالتعليم فيها، والذي يظهر بوضوح تام بكل مراحله منذ عام 1957، إذ شهد ولوج الاتحاد السوفيتي السابق مجال الفضاء، والذي كان بمثابة تثوير لإهتمام الولايات المتحدة بالتعليم بمراحله كلها. ولا سيّما في مجالي الإنفاق والنظم التعليمية، وهو ما وضع الجامعات الأميركية في المراتب الأولى من بين تسلسل الجامعات على المستوى العالمي، من حيث الرصانة العلمية وجودة الأداء وعدد المخرجات العلمية.

كما تتفوق الولايات المتحدة الأميركية في معظم عناصر التعليم والبحث والتطوير، وتحديداً تلك العناصر المرتبطة مباشرة بمكونات القوى الشاملة المرتبطة بالبحث العلمي والتعليم، ولا ينافسها في ذلك سوى اليابان التي تتفوق عليها بعدد براءات الاختراع والابتكارات، إذ سجلت اليابان (238.323) براءة اختراع لعام 2011

(1) نقلاً عن: غسان العزي، مرجع سابق، ص34.

(2) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد ...، مرجع سابق، ص29.

والتي أنتجت (1.76) ابتكار لكل مليون شخص، ثم تلتها الولايات المتحدة مسجلة (224.505) براءة اختراع للعام ذاته والتي تفوقها إنتاجاً إذ سجلت (707.6) ابتكار لكل مليون شخص. أما بالنسبة للإنفاق على البحث والتطوير (R&D) من (GDP) فيبرز الاتحاد الأوربي منافساً دولياً للولايات المتحدة الأميركية، إذ ينفق الاتحاد الأوربي نسبة (6.2) مقابل الإنفاق الأميركي والبالغ نسبة (5.40) لعام 2011، كذلك يسجل الاتحاد الأوربي تفوقاً في عدد أفضل الجامعات عالمياً إذ بلغ عددها لكلاً من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأميركية (165) و (83) على التوالي للعام 2011[1].

ومن دراسة مخصصات البحث العلمي في الموازنات الأميركية، يمكن معرفة مدى اهتمام الولايات المتحدة بتعزيز مكانتها التكنولوجية، فقد تجاوز الإنفاق الأميركي في ميدان البحث العلمي، وتطوير ميزانيات البحوث في عدد من الدول الكبرى مجتمعة، كاليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، كما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في مجال الصناعات التي تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا، إذ بلغت (40%) من مجمل الصناعات العالمية، وحافظت على موقع متقدم في ميدان الصناعات الدقيقة والثقيلة ذات الطابع التكنولوجي المتطور كالطائرات وأجهزة الحاسوب[2].

علاوة على ذلك، فإن لم تقتصر قدرات الاقتصاد الأميركي على الابتكار في قطاع تقنيات الحاسوب والمعلومات فحسب، بل في قطاعات متنوعة أيضاً شملت القطاع المالي، إذ تطورت (الهندسة المالية Financial Engineering)، من خلال ابتكارات ترتبط ب(المشتقات المالية Financial Derivatives).

---

(1) للمزيد ينظر: جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص58.

(2) رأفت رضوان، النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (12)، السنة الثانية، نوفمبر 2001، ص21.

2. مجالات التطور التكنولوجي الأميركي وتأثيره اقتصادياً:

اتبعت الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجية التفوق التكنولوجي منذ قيام الحرب الباردة، ولكنها مع مرور الوقت عملت على إجراء تغيرات على طريقة تطبيق هذا التفوق التكنولوجي، فقد أدى الانفجار التكنولوجي في أجهزة الكمبيوتر والاتصالات وأشباه الموصلات إلى مجموعة جديدة مذهلة من المنتجات التجارية لأغراض الصناعة ودوائر الأعمال والمدارس والمنازل، والإيرادات التجارية والاستثمارات التكنولوجية تتضاءل بجانبها نفقات الدفاع وميزانيات البحث والتطوير، وأصبح الدفاع ملزماً بأن يركب على أكتاف الصناعة التجارية الأميركية[1]. ويمكن أن نصنف وقع التطور التكنولوجي إلى نوعين، هما ما يتعلق بالجانب المدني وبالجانب العسكري.

أ. التطور التكنولوجي المدني الأميركي:

افتتح العالم القرن الحادي والعشرين ببلوغ الثورة الصناعية الثالثة أوجهاً، بما حملته من تغيرات تكنولوجية كبيرة وما رافق ذلك من مخرجات تمثلت بثورة الاتصالات والمعلوماتية، التي انعكست على طبيعة الحكومة والسيادة، وزيادة دور العناصر الفاعلة من غير الدول، وتعزيز أهمية القوة الناعمة الطرية في السياسة الخارجية، إذ كان هناك (610) مليار رسالة الكترونية و(2.1) مليار صفحة ساكنة على الشبكة العالمية (World Wide Web)، ونمو عدد الصفحات بمعدل (100%) سنوياً[2].

فأدركت الولايات المتحدة أن التطور التكنولوجي يترك الأثر المباشر والعميق في التوازن الدولي، بتأثيره على الرأي العام، الذي يلعب دوراً لا يستهان به في تقرير السياسات الخارجية للدول، فالتلفاز والإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى جعلت من

---

(1) موسى مخول، مرجع سابق، ص357.

(2) جوزيف س.ناي، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2003، ص95.

الصعوبة بمكان على أية سلطة سياسية، إخفاء الخبر المحلي عن الرأي العام المحلي بل العالمي[1].

إذ بدأت الثورة المعلوماتية تأخذ بعداً آخر بتطويرها عمل وتأثير وسائل الإعلام والدعاية الأميركية، وإذا كان إعلام القرن العشرين إعلام الكلمة المسموعة بحدودها المغلقة لاعتبارات تكنولوجية جغرافية، فإن إعلام القرن الحادي والعشرين بما يمتلك من خاصية التفرد بمزايا العلم والتكنولوجيا، والتفرد بالخصائص العالمية بالمعنى الشمولي، شكّل بما يحتويه من منطلقات فكرية ظاهرة حياتية بارزة تجمع عبرها ميادين الحياة بكل نظمها وتقاليدها تحت لافتة البناء الأيديولوجي. واتساقاً مع ما سبق أخذت الولايات المتحدة هذا الجانب في التوظيف السياسي للثورة المعلوماتية في عملية الغزو الإعلامي. إذ إن هذا الغزو في حقيقته لا يكاد يخرج عن كونه توجهاً استراتيجياً منظما له أساليبه وتكتيكاته، فهو ليس مجرد تدفقاً معلوماتياً وأفكاراً ومعتقدات فحسب، بل هو عملية مقصودة ترتبط بقوانين النظام السياسي واحتكاراته وتوجهاته، وهو يخضع إلى عمليات التطور العلمي في البحوث البيولوجية والسيكولوجية بقصد السيطرة على اتجاهات تفكير الناس، وملء أدمغتهم بكم هائل من المعلومات والأفكار لتنفيذ المخطط السياسي- النفسي- الثقافي المسوق للنموذج الأميركي في سبيل سعيها لتحقيق غاياتها للهيمنة[2].

ب. التطور التكنولوجي العسكري الأميركي:

تعتمد الإستراتيجية الأميركية العسكرية على الاستخدام الكامل لوضعها القيادي في التكنولوجيا، ولا سيّما ريادتها في تكنولوجيا المعلومات والفضاء. وقدمت إستراتيجية الحرب الباردة القائمة للولايات المتحدة إمكانية معادلة التفوق التكنولوجي وسيلة

---

(1) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2010، ص74.

(2)سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 165.

لمواجهة التفـوق العـددي للقـوات البريـة السـوفيتية. وفي حـرب عاصـفة الصـحراء كانـت القـوات الأميركية مزودة بمنظومات الأسلحة الجديدة التي تـم تطويرهـا في السـبعينات، ووضـعها في أيـدي القوات في الثمانينات، وهذه الأسلحة تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحديد موقع أهداف الخصـم في ساحة المعركة، وأجهزة الكمبيوتر لتوجيه الأسـلحة بدقـة إلى تلـك الأهـداف. وتكنولوجيـا طـائرة الشبح لتجنب (التعمية الرادارية) وعدم انكشـافها بـإزاء أسـلحة العـدو. لهـذا تحـرص إسـتراتيجية أميركا العسكرية للحفاظ على تفوقها الميداني على أية قوى دولية يحتمل أن تواجهها في صراع عـلى المدى القريب[1].

وتسعى وزارة الدفاع الأميركية وباستمرار لتطوير القـدرات العسـكرية الجديـدة، وتطبيقهـا ميدانياً لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الأمة في المسـتقبل، كتطـوير نظـم الاتصـالات والأقـمار الصناعية والرادارات المنصوبة في الفضاء أي (عسكرة الفضاء)[*] والأنظمة الإشعاعية[2].

ولدى القوات العسكرية للولايات المتحدة، أفضل برنامج واسع النطاق للتعلـيم والتـدريب، وهو متاح لأية قوة عسكرية ولأية شركة في العالم، إذ يبدأ بفرصة الحصول على تعلـيم جـامعي للأفـراد الموجودين في الخدمة الفعلية. وكل سلاح من الأسلحة يشجع أفراده عـلى حضـور الـدورات الدراسـية الجامعية، ويوفر المساعدة المالية لهم، ويقـوم في بعـض الأحيـان بتعـديل الجـدول حتـى يجعـل ذلـك ممكناً. ويكون ترتيب ذلك أسهل بالنسبة إلى الأفراد العسكريين المتمركـزين في الولايـات، ويـتم إعـداد برامج للدراسة الجامعية للأفراد الموجودين فيما وراء البحار. وتقوم جامعة (ماريلاند) بتنظيم البرنامج لصالح الفروع العسـكرية، وقـد أنشـأت مراكـز لتلقـي الدراسـة الجامعيـة في ألمانيـا واليابـان وكوريـا،

---

(1) موسى مخول، مرجع سابق، ص357.

(*) **عسكرة الفضاء:** هو مشروع أميركي، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأميركي، والذي تعـترض عليـة القـوى العظمـى الأخرى على رأسها روسيا والصين، إذ يمثل سباق التسلح الجديد في الفضاء ومشروع الدفاع المضاد للصـواريخ البالسـتية. للمزيد ينظر: فنسان الفريّب، مرجع سابق، ص88.

(2) عادل سليمان، مرجع سابق، ص 183.

إذ يتمركز معظم الأفراد الأميركيين الموجودين في الخارج. وقد عدت القوات المسلحة دراسات بالمراسلة لمن لا يستطيعون الوصول إلى الأماكن المعدة للدراسة. فالأسطول الأميركي أنشأ قاعات فيها أجهزة للكمبيوتر في كل سفينة حربية لمساعدة العاملين في الأسطول والبحرية على مواصلة دراستهم الجامعية في أثناء وجودهم في البحار[1].

فضلاً عن ذلك هناك برنامج واسع النطاق للتعليم وللحصول على شهادة في المجالات الفنية التي تهم القوات المسلحة، بما في ذلك مدرستان للدراسات العليا. المدرسة البحرية للدراسات العليا في (مونتيري في كالفورنيا)، ومعهد تكنولوجيا سلاح الطيران في (دايتون في أوهايو). وفي كل عام يتقدم الآلاف من العسكريين والمدنيين لهاتين المدرستين العسكريتين. وتقوم الجهات العسكرية الأميركية أيضاً بتنفيذ برنامج فريد من نوعه للتدريب على القيادة. فكل واحد من ضباط الصف قبل ترقيته إلى الدرجة الأعلى، يشترط عليه أن يتلقى دورة في القيادة تتولى الإعداد لتحديات الأزمة للدرجة الأعلى المراد الترقية إليها[2].

بما أن الولايات المتحدة الأميركية تقف في مقدمة الدول في الميدان التكنولوجي تبعاً لتعاظم وتطوراك قدراتها التكنولوجية، وهي تتصدر قائمة الدول التي دخلت في عصر ثورة المعلومات، أو ما يسمى عصر الموجة الثالثة وأصبحت بذلك رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، في شتى الميادين المدنية والعسكرية والاتصالات وميدان الفضاء. وهذا يعني، امتلاكها لأحد أهم عناصر القوة في العصر الحديث، وهي الأولى عالمياً على الصعيد التكنولوجي، خصوصاً بعد هيمنتها شبه المطلقة على ميدان البحث العلمي، في ما يخص الفضاء الخارجي، والذكاء الاصطناعي، والحاسبات الفائقة الذكاء، ومستويات التطور التقني في شتى مرافق الحياة المدنية[3].

(1) موسى مخول، مرجع سابق، ص358.

(2) المرجع السابق، المكان نفسه.

(3) الفن توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص585.

وتسعى الولايات المتحدة للإبقاء على الفجوة التكنولوجية التي تفصلها عن أقرب منافسيها بينها، وذلك عن طريق استمرار تطوير قدراتها التكنولوجية، والسعي لتقويض إمكانيات الأقطاب الدولية الأخرى في اللحاق بها، والولايات المتحدة ليس بمقدورها مطلقاً غلق الباب أمام الآخرين في البحث والتطوير وامتلاك ناصية العلم، وهي تدرك أن الجميع حتى دول المنظومة الرأسمالية (أوربا واليابان) يلجان ميدان السباق التكنولوجي من أجل اللحاق والمنافسة التكنولوجية في ميادين عدة، وهذا ما يهدد التفرد التكنولوجي للولايات المتحدة الأميركية مستقبلاً مما يؤثر حتماً في مكانتها الدولية[1].

وفي المدى المنظر لا تتوافر الإمكانات والقدرات خارج الولايات المتحدة الكافية لإزاحة سيادتها في مفاصل تكنولوجية متعددة، وهذا يشير إلى أن السيادة الأميركية (التكنولوجية) غير مرشحة للزوال أو التراجع في الأمد القصير[2]، وهو ما يسهم في تنفيذ جميع أبعاد ومظاهر الدور الاستراتيجي الأميركي في صورته الشاملة والحاسمة[3]. ومن شأنه أن يحافظ على مكانتها في النظام الدولي وديمومة تفوقها وتحقيق أهدافها في الهيمنة.

أما في ميدان التكنولوجيا الدقيقة (علم تطبيقي يتعلق بالتحكم بالمادة على المستوى الذري أو الجزئي)، كلياً فإن الولايات المتحدة الأميركية تهيمن بشكل شبه كلي، نظراً لما تملكه من المراكز البحثية الخاصة بهذا العلم مقارنة بالدول الثلاث، التي تأتي بعدها مباشرة (ألمانيا، والمملكة المتحدة، والصين) مجتمعة، والكثير من مراكزها الجديدة تركز على موضوعات ضيقة ذات إمكانية عالية لتحويلها إلى تطبيقات عملية تسويقية-

(1) جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، في العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 135.

(2) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2012، ص38.

(3) احمد عبد الرزاق شكارة، مرجع سابق، ص221.

من مثل مركز التكنولوجيا الدقيقة التابعة لجامعتي إيموري - جورجيا والخاص بعلم الأورام الجيني والتوقعي. ويعود هذا التفوق إلى توافر جوانب أساس هي:

- أن الجامعات ومراكز الأبحاث الأميركية ونمط الحياة هو الأكثر جذياً للعلماء والباحثين في العالم.
- سرعة تلقف الشركات لتحويل الاكتشافات والاختراعات والابتكارات إلى الميادين التطبيقية.
- حجم التمويل الذي تقدمه الحكومة الأميركية أو مؤسسات الأعمال، وبخاصة شركات المجمع الصناعي العسكري.

ومن المناسب الإشارة إلى أن التمويل الحكومي للأبحاث الخاصة بالتكنولوجيا الدقيقة في الولايات المتحدة، يبلغ نحو ضعف تمويل أقرب المنافسين إليها اليابان. وفي حين تساهم الصين واليابان وألمانيا في حصة لابأس بها من المقالات التي تتناول علم المواد الدقيقة والموضوعات الهندسية، وتتصدر الولايات المتحدة العالم في منح شهادات حقوق الابتكار في ميدان التكنولوجيا الدقيقة، بأكثر مما يصدره العالم بأسره، الأمر الذي يشير إلى القوة الاستثنائية لأميركا في تحويل البحوث العلمية النظرية إلى منتوجات عملية[1].

وأن الولايات المتحدة تهيمن على صناعة التكنولوجيا البيولوجية أيضاً، والتي تعني إنتاج منتوجات طبية وزراعية وصناعية. ففي عام 2005 تلقت شركات أميركية متخصصة في التكنولوجيا البيولوجية أكثر من (303) مليار دولار على شكل تمويل أبحاث، في حين تلقت الشركات الأوربية نصف هذا المبلغ فقط، ويؤدي تمويل التكنولوجيا الدقيقة من خلال الشركات دوراً في الحصول على الأرباح ومنافسة الشركات العالمية، وتشكل أرباح الصناعات البيو تكنولوجية ما نسبته (76%) من إجمالي

---

(1) فريد زكريا، مرجع سابق، ص178.

الأرباح العالمية، والتي تبلغ قيمتها نحو (50) مليار دولار في عام 2005، أي أكبر بخمسة أضعاف ما حصلت عليه أوربا مجتمعة[1].

وعليه إذا كانت الثورة الصناعية الثانية (الموجة الثانية) قد أسهمت في قيام "الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها، فإن الثورة المعلوماتية (الموجة الثالثة) فسحت المجال واسعاً لمن يقبض على شروطها وينجح في توظيفها للسيطرة على العالم إدارةً وموارد، وإذا كانت الثورة المعلوماتية تشير إلى جماعية الجهود المبذولة بهذا الاتجاه، فإن الواقع بدا مفصحاً عن أن المستفيد الأول هي الولايات المتحدة، التي لم تتوانَ عن توظيف مخرجات تلك الثورة لصالحها، مستمدة طاقتها المتجددة من التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار التي تعدها "أدوات تَشكُّل المستقبل"[2].

وبحكم هذا الأساس شهدت الولايات المتحدة تطوراً كبيراً في قدرتها التكنولوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دخلت ما يسمى بـ(الثورة الصناعية الثالثة) أو ثورة المعلومات، وهو ما أدى إلى أن تتبوأ الموقع الريادي في مجال التكنولوجيا الفائقة، وخاصة المجالات العسكرية والفضاء والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وغيرها، لذا تعد التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلومات من أهم ميادين القوة الأميركية المؤثرة في الأصعدة كافة[3].

وتبيّن الإحصائيات الدولية أن الولايات المتحدة تصنّف في المرتبة الأولى عالمياً في الكثير من الأصعدة، بعد سيطرتها على ميدان البحث العلمي والحاسبات الإلكترونية[4]، فوفقاً لإحصائيات عام 2005 أنفقت الولايات المتحدة ما مجموعه (335.2) مليار دولار على البحث والتطوير(Research & Development -

(1) المرجع السابق، ص179.

(2) جوزيف س.ناي، القوة الناعمة، مرجع سابق، ص59.

(3) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص165.

(4) ممدوح محمود، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ط1، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000،ص57.

R&D)، مقابل (836.4) مليار دولار أنفقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتـي تضـم (34) دولـة مـن كبريـات الـدول الأوروبيـة والعالميـة، و(31.2) مليـار دولار أنفقتهـا الصـين، و(140.5) مليار دولار أنفقتها اليابـان، مقابـل (1015.5) مليـار دولار أنفقتهـا دول العـالم، أي إنهـا أنفقت نحو (33%) من مجموع الإنفاق العالمي على البحث والتطوير[1].

ولذلك انبثق التنافس التكنولوجي نتيجة النمو السريـع للعامـل المعـرفي والاسـتثمار الهائـل فيه، وهذا السباق يعد بلا حدود وذا نهايات مفتوحة، يمكن أن يقود إلى تغيّر في الهرم الدولي كلّـه، بفعل إسهامه في تغير عناصر القوة التي تمتلكها الوحدات الدولية، وهذا ما اتجهـت إليـه الولايـات المتحدة من إنماء مشروع الدرع الصـاروخي(الـذي تـمّ تأجيـل الشروع بـه في عهـد الـرئيس ريغـان لأسباب تكنولوجية)، ففي مجال البرمجيات تعد الولايات المتحدة أكبر منتج للبرمجيات في العالم، إذ يتجاوز إنتاجها (45%) من حجم الإنتـاج العـالمي، يليهـا الاتحـاد الأوروبي بنسـبة (23%)، واليابـان والهند بنسبة (18%) لكل منهما، وأن الولايات المتحـدة تحتـل المركـز الأول في إنتـاج الإلكترونيـات بنسبة (40%) من الإنتاج العالمي مقابل(27%) لليابان[2]، فضلاً عن أنها الأولى في أنتـاج الحواسـيب وهي المركز الرئيس لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)[3].

لقد بات واضحاً تأثير الثورة التكنولوجية في تنامي إدراك الولايـات المتحـدة، بـأن العلم والمعرفـة التكنولوجيـة هـي العامـل الـرئيس في توجيـه نمـط الفهـم الاسـتراتيجي للصراعات المستقبلية والأدوات التـي تـؤمن إسـتراتيجية كفـوءة، لـذا حرصـت الولايـات

---

(1) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مجلـة قضـايا سياسـية، كليـة العلـوم السياسـية- جامعة النهرين، بغداد، العدد (25)، بغداد، 2012، ص181 .

(2) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص167.

(3) المرجع السابق، ص165.

المتحدة على توظيف التكنولوجيا لصيانة المنظومة الجيوبولتيكية التي هي امتداد لعمل مؤسساتها الأمنية[1].

ولا يقتصر الأمر على المرحلة الراهنة فحسب، فالولايات المتحدة تعد العدة لما هو قادم وتستعد لحروب في المستقبل (حروب المعلومات)[2]. فهي تمتلك العدد الأكبر من الأقمار الصناعية التي تدور في الفضاء الخارجي، منها ما هو مخصص للأغراض العسكرية وجمع المعلومات (التجسس)، ومنها ما هو مخصص للجانب المدني، وهذا ما يوفر لها القدرة على الوصول إلى أهدافها، إذ استطاعت الولايات المتحدة الاستفادة من الثورة التكنولوجية في الشؤون العسكرية عن طريق التوجه نحو إحداث تحولات جوهرية في آليات الحروب وعقائدها ونوعية التقنية المستخدمة فيها، والتي سوف توفر العديد من المزايا للولايات المتحدة من حيث المرونة والانتشار وسرعة الاستجابة والدقة في التنفيذ. وهذا يعني أن الثورة التكنولوجية سوف تفضي إلى خلق مؤسسة عسكرية متطورة، تسهم في تنفيذ الأهداف العليا للإستراتيجية العسكرية الأميركية.

وبذلك يمكن القول، إن القرن الحادي والعشرين يمتاز عن كل القرون التي مرت بها البشرية بخاصية التسارع التكنولوجي وزيادة قيمة المكون المعرفي، بحيث أصبحت وحدة الزمن محور التنافس، وبذلك يمكن عّد التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية واحدة من أهم مقومات القوة الأميركية المؤثرة في الأصعدة كافة وبخاصة بالاقتصاد العالمي.

---

(1) جميل حجاج، ملامح الإستراتيجية الامريكية في القرن المنصرم، السياسة الدولية، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (127)، 1997، ص 70.

(2) صباح مصطفى حسن(ترجمة)، عصر الثورة المعلوماتية: حرب المعلومات، سلسلة دراسات مترجمة، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، 2007، ص 148.

ثالثاً: تأثير القوة العسكرية الأميركية في الاقتصاد العالمي

تستند القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأميركيـة إلى أعتـى قـوة عسـكرية تقليديـة في التاريخ، ومزوده بأحدث المعدات التي تمكنها من التمتع بقدرات فائقة في مجال المناورة، وإمكانية عالية في الأداء في مختلف البيئات والظروف، مع توافر القدرة على خوض غمار حروب متعـددة في أماكن مختلفة من العالم وبالقدرة نفسها[1].

وشهدت الولايات المتحدة الأميركية زيـادة مطـردة في إنفاقهـا العسـكري مـذ عهـد الـرئيس جورج بوش (الابن)، إذ يقدر إنفاقهـا العسـكري (1464) مليـار دولار للعـام 2008، بزيـادة قـدرها (4%) بالأسعار الحقيقية مقارنة بإنفاق العالم 2007، وتشكل ذلـك مـا يقـارب (2.4%) مـن النـاتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا الارتفاع تأتى من خوض الولايات المتحدة لحـربين معـاً في أفغانسـتان والعراق[2]. والذي سيتم بحثه في الفصل السابع.

وتمتلك الولايات المتحدة الأميركية أكبر مجمع صناعي عسكري في العالم، مـن خـلال شركـات صناعية متخصصة بالإنتاج العسكري، ويستخدم هذا المجمع أحدث التكنولوجيـات المتاحـة لإنتـاج منظومات التسلح عالية الدقة، إلى جانب امتلاك الولايات المتحدة لوكالة فضـاء متخصصـة (ناسـا)، وهي تستحوذ على معظم النشاط العلمـي في الفضـاء الـذي أصـبح مسرحـاً للعمليـات العسـكرية الأميركية ومجالاً للتنافس ذي الطابع العلمي والتكنولـوجي، إذ تسـعى الولايـات المتحـدة لتحقيـق سيادة في مجال الفضاء عن طريق مشاريع عسكرة الفضاء ونشر الأقمار الصـناعية المعنيـة بالرصـد والتجسس والمراقبة[3].

---

(1) سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العـالمي الجديـد: دراسـة تحليليـة، دراسـات دوليـة، مركـز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (35)، كانون الثاني، 2008، ص99.

(2)سام بيرلو وأخرون، الاتفاق العسكري، في كتـاب: التسـلح ونـزع السـلاح والأمـن الـدولي2009، ط1، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص267.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، 1998، ص47.

وقد أولت وزارة الدفاع الأميركية أهمية خاصة على البحث العلمي والتـدريب والتطـوير في موازنتها، أجل ضمان استمرار التفوق الأميركي، إذ سجل ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2009 فبلـغ مقـداره (72.4) مليار دولار، مقارنة بإنفاق (69.4) مليار دولار عـام 2006[1]. وعمـدت الإدارة الأميركيـة إلى إتباع سلسة إجـراءات احترازيـة حتـى مـع حلفائهـا، مثـال ذلـك عـدم إشراك الحلفـاء في الأبحـاث العسكرية التقنية، فضلاً عن منع الدول الأخرى من تطوير أسلحة مماثلة للأسلحة الأميركية.

وقد دفع الانغماس الأميركي الواسع في الشؤون الدولية، إلى تعزيز الآلة العسكرية من خلال التطوير الدائم والمستمر لها، فالولايات المتحدة تسعى دائماً لاستمرار تفوقها في الميـدان العسـكري، الذي أصبح عامل حسم في أغلب القضايا الدولية.

إما فيما يتعلق بالإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة، فإن العقيدة العسكرية هي التـي تحدد أهدافها وانجازاتها القائمة، على أسس يمكن عدها من الثوابت في الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأميركية، وتمتع بتأثير عسكري فعال عبر نظام تحالف اسـتراتيجي عـالمي لا يـزال متماسـك حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فحلف الناتو يعد الآلية العسكرية التي بواسطتها تعبر الولايات المتحدة عن دورها العسكري على المستوى العالمي[2]. ودائماً ما تلوح بقوتها الصـلبة (العسـكرية) سعياً منها لترويض وتهديد الطرف المقابـل لتحقيـق أهـدافها، وبحسـب إحصـاءات كـانون الثـاني 2008، فإن مخزون الولايات المتحدة من الرؤوس النووية يبلغ (5004) رأس نـووي، وكـذلك تعـد الولايات المتحدة الأميركيـة الدولـة الأولى في العـالم مـن حيـث الإنفـاق العسـكري، وعملـت عـلى وضـع خطـط مسـتقبلية تمكنهـا مـن الحفـاظ عـلى قوتهـا العسـكرية المتفوقـة عالميـاً، ويمكـن

(1) للمزيد ينظر: عادل سليمان، توجهات ميزانية الدفاع الامريكية لعام 2006، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد(163)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير2006، ص185.

(2) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 169.

القول إن المقوم العسكري قد شهد تقيداً جوهرياً في مجال إعادة بناء الخطط العسكرية الجديدة من جانب، ومن جانب آخر شهد شكلاً جديداً في توظيف الخطط الجديدة لخدمة الإستراتيجية الشاملة للدولة، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول وما رافقها من أحداث وتغيرات على المستوى الدولي، جعل من الولايات المتحدة تولي الاهتمام بالمقوم العسكري إلى جانب المقومات الأخرى التي لا تقل أهمية وتأثير منه(1).

وإذا كانت الإستراتيجية الأميركية تسعى لتحقيق الأهداف القومية للدولة من خلال عملية معقدة للغاية، وعبر وضع الخطط الفعالة لضمان كفاءة ودقة وحشد وتعبئة واستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، فإن النظام الحربي للدولة هو الذي يوفر القوة العسكرية لمساندة باقي عناصر القوة الشاملة للدولة، وهو العنصر الحاسم الذي يتم الاعتماد عليه، عندما لا تتمكن باقي العناصر الأخرى من تحقيق الأهداف القومية المحددة، وتحدد الدولة طبيعة نظامها الحربي بناءً على فلسفتها السياسية التي تكون في أغلب الأحوال ذات دلالات قومية نابعة من القيم العقائدية، والاجتماعية وشكل البناء الاقتصادي للدولة. وتمزج الفلسفة السياسية بين المصادر البشرية والمادية والتوازن بينهما وتحدد لها اتجاه معيناً هو الإستراتيجية القومية، التي تشكل الأهداف القومية عناصرها الرئيسة بإتباع أسلوب توظيف القوة العسكرية، وتحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة للدولة، عبر الاستخدام المباشر للقوة أو التلويح باستخدامها لما تمثله من مفتاح للأمن والاستقرار(2).

وقد استثمرت الولايات المتحدة الأميركية التطور التكنولوجي والتقني في الجانب الصناعي العسكري، لا سيّما الذكاء الصناعي العسكري الذي ترتب عليه امتلاكها للأسلحة الذكية، والتي تعني تزويد السلاح بوسيلة تمنحه القدرة الذاتية للتعرف على

(1) United state nuclear forces, center for Defense information (CDi), 2008, published research on the international, information Network internet on the Following link: http://www.nuclear file.org.

(2)مارسيل ميرل، سيسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، بيروت، 1986،ص205.

الهدف، وتحديد المسار الآمن للوصول إليه، باستخدام الكومبيوتر وبرامجيات الحواسيب المتطورة، إن هذه الخاصية الأساسية لهذه الأسلحة تتميز بقدرتها على التحكم بمساحة العمليات عن بُعد، وإصابة أهداف عسكرية ميدانية (كنقاط تمركز العدو وحشوده العسكرية ومقرات القيادة والسيطرة ونقاط التموين والتجهيز)[1].

يزاد على ذلك الانتشار الواسع للقوات الأميركية وفي مختلف أرجاء العالم، فتكفي الإشارة إلى أن عدد الدول التي تمركزت فيها القوات الأميركية بلغ (130) دولة، شملت العالم كله عدا منطقة أميركا الشمالية، وبعدد قوات يبلغ (71889) ألف عسكري. وما يدعم تأثير الحجم الإجمالي للصنوف العسكرية الامريكية المختلفة هو حيازتها لأسلحة ذات نوعية متطورة تكنولوجياً، مقارنة بما عليه أسلحة الجيوش الأخرى التي تعد متقادمة الطراز بالمقارنة مع الجيش الأميركي.

لقد خدم المجمع الصناعي العسكري الأميركي (Military Industrial Complex) الإستراتيجية الأميركية للهيمنة على العالم، من خلال تعجيل دورة التقادم التكنولوجي للأسلحة من خلال البحث والتطوير في تكنولوجيا الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، وهو ما يجعل أسلحة الدول المتنافسة معها مقارنة بالأسلحة الأميركية، تتسم بالتخلف عنها جيل أو جيلين من التكنولوجيا، وكذلك يؤدي هذا إلى إرهاق موازنات الدول المتنافسة معها بسبب حجم الإنفاق العسكري والإنفاق على تطوير الأسلحة.

أن القدرة العسكرية الأميركية ليست هي سبب قوة الولايات المتحدة بل نتاجها. أما السبب فهو القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية للولايات المتحدة التي ظلت تتمتع بقوتها الكبيرة. ومما لا شّك فيه أن الولايات المتحدة تواجه تحديات أكبر وأعمق وأوسع مما سبق لها أن واجهته في تاريخها، إذ إن هناك عدداً من الدول تسعى لمنافسة الولايات المتحدة بدءاً من المقوم الاقتصادي من مثل الصين، وهذا من شأنه أن يكون على حساب القوة الاقتصادية الأميركية، لهذا نلحظ أن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص116.

الصناعي العالمي وحجم التجارة العالمية في تراجع، إلا أنه لا يصل إلى ما حدث لبريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين. عندما فقدت الريادة في الابتكار والطاقة والتصنيع[1].

إن القوة العسكرية التي يزعم البعض أنها النموذج المطلق للقوة في عالم السياسة، تحتاج إلى اقتصاد مزدهر. وسواء أكانت الموارد الاقتصادية أم العسكرية كفيلة بإنتاج المزيد من القوة في عالم اليوم، فالواقع أن العديد من القضايا المصيرية، مثل الاستقرار المالي أو تغير المناخ، غير قابلة ببساطة للتأثر بالقوة العسكرية[2].

وكذلك تسعى القوة العسكرية، مجازاً، توفر درجة من الأمان تشكل بالنسبة إلى النظام، كالأوكسجين بالنسبة إلى التنفس، إذ لا ننتبه إلى أهميتها إلا حين تصبح نادرة، وعند تلك النقطة فإن غيابها يهيمن على كل ما عداها، وبذلك لن تّشكل القوة العسكرية في القرن الحادي والعشرين بالنسبة إلى الدول نفس الأداة التي شكلتها في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكنها سوف تظل تشكل عنصراً حاسماً من عناصر القوة في السياسة العالمية[3].

فضلاً عن امتلاك الولايات المتحدة الأميركية لأفضل تقنية عسكرية في العالم، فإن جميع مؤشرات قياس القدرات العسكرية تشير إلى تفوقها الحاسم على باقي القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد، وأن أهم هذه المؤشرات يوضحها جدول (1) الآتي

---

(1) فريد زكريا، مرجع سابق، ص176.

(2) جوزيف ناي، هل تحل القوة الاقتصادية في محل القوة العسكرية؟ بروجيكت سنديميت، 6 حزيران2011، على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط:

http://www.project-syndicate.org/commentary/has-economic-power-replaced-military-might/ arabic.

(3) المرجع السابق.

جدول (1): أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية للقوى العالمية لعام 2012

القوى العالمية	الإنفاق الدفاعي كنسبة من GDP (%)	إجمالي القوة البشرية النظامية في القوات المسلحة	الترتيب العالمي لقوة النيران في القوات المسلحة	إجمالي عدد حاملات الطائرات	إجمالي عدد طائرات القتال	إجمالي عدد القطع البحرية الرئيسة	امتلاك قدرات فضائية عسكرية	امتلاك قدرات نووية عسكرية
أميركا	4.12	1,520,100	1	11	2851	173	+	+
روسيا	3.06	845,000	2	1	1372	96	+	+
الصين	1.24	2,285,000	3	1	1455	118	-	+
الاتحاد الأوربي	1.52	2,206,000	5	5	2618	670	-	+
الهند	1.98	1,325,000	4	1	618	43	+	+
البرازيل	1.45	318,500	10	1	234	24	-	-
اليابان	0.99	247,450	17	2	552	50	-	-

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص61.

أما الجيش الأميركي فإنه مسيطر على جميع المستويات البحر والأرض والجو والفضاء، وأنه مسؤول عن (50%) من الإنفاق العسكري العالمي، فهي تنفق على الأبحاث الدفاعية والتطوير أكثر مما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة[1]. إذ بلغ الإنفاق العسكري العالمي (1747) مليار دولار في عام 2013، ما يمثل (2,4%) من إجمالي الناتج المحلي العالميGDP، لكن الإنفاق الإجمالي تراجع عن نظيرة عام 2012 بنحو (1,9%) بالقيمة الحقيقية، ويمثل ذلك تراجعاً طفيفاً بدأ في عام 2012 بعد أكثر من عقد من الإنفاق المتزايد[2].

(1) فريد زكريا، مرجع سابق، ص175.

(2) سام بيرلو- فريدمان، الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة، في كتاب: التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص232.

وبقي نمط الزيادات والتخفيضات في الإنفاق العسكري عام 2013، كحاله في عـام 2012 أي بانخفاضه في الدول الغربية (أميركا الشمالية وأوربا الغربية والوسطى ودول الاوقيـانوس)، وتزايـده في بقية أنحاء العالم. فطرأت زيادات كبيرة على الخصـوص في أفريقيـا والشرق الأوسـط، فـيما بقـي وقع السياسات التقشفية ملموساً في أوربا. وتواصل انخفاض الإنفاق العسـكري الأمـيركي عـلى وقـع الأزمة المالية وانسحاب القوات الأميركية من العراق عام 2011. وسجل تراجع الإنفاق العسـكري في الولايات المتحدة وأوربا الغربية إلى انخفاض بلغت نسبته (4%) من المبيعات العسـكرية للشركـات المئة الكبرى في العالم باستثناء الصين في عام 2012[(1)] .

وبات جلياً الآن أن الإنفاق العسكري العالمي يتبـع اتجـاهين متباعـدين هـما: اتجـاه نـزولي مدفوع بإجراءات تقشفية، وجهود لضبط عجز الموازنات، وبانتهاء الحروب المديـدة في الغـرب مـن جهة، واتجاه ثاني صعودي في بقية دول العالم بسبب مزيج من نمو الاقتصادات والهـواجس الأمنيـة فضـلاً عـن الطموحـات جيوسياسـية للـدول. وإذا كـان الاتجـاه الأول سيسـاهم في تراجـع الإنفـاق العسكري بشكل طفيف في الأجل القصير، إلا أن الاتجاه الثـاني لا يُظهـر أيـة علامـات عـلى اعتـدال حدته[(2)] وهو ما يؤشر تنامي الإنفاق العسكري تبعاً لحالة التنافس والصراع والمشكلات التـي تطـال مختلف أقاليم العالم ولا سيّما الشرق الأوسط.

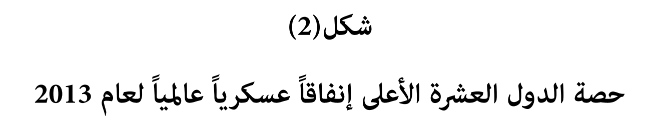
ويُعزى نحـو أربعـة أخـماس الإنفـاق العسـكري الإجـمالي في عـام 2013 إلى (15) دولة، فيما حافظت قائمة الـدول الــ15 الأكـثر إنفاقـاً عـلى السـلاح في العـالم أجمـع عـام 2012، على ترتيبها عـام 2013، والاخـتلاف الـذي حصـل هـو في موقـع المملكـة العربيـة السعودية التي انتقلت من الترتيب السـابع لأكـثر الـدول إنفاقـاً عسـكرياً عـام 2012 إلى

(1) المرجع السابق، ص230.

(2) سام بيرلو- فريدمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، في كتاب: التسلح ونـزع السلاح 2014، مرجع سابق، ص 230-231.

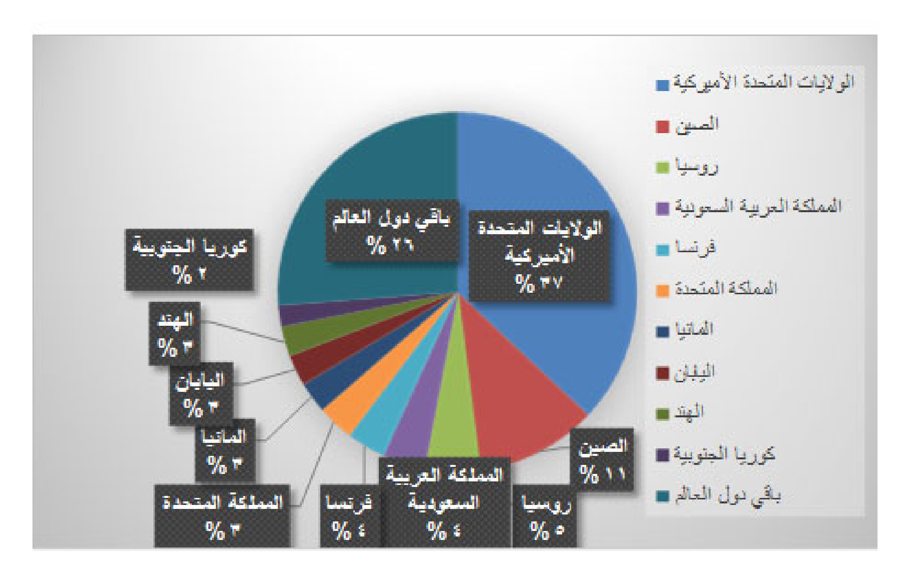
المرتبة الرابعة عام 2013، نتيجة ارتفاع إنفاقها العسكري بنسبة (14%) من الناتج المحلي الإجـمالي لعام 2013(*)، والشكل الآتي يوضح حصة البلدان الـعشر الأعـلى عالميـاً في الإنفـاق العسـكري لعـام 2013.

(*) ومع أن التوترات السعودية والإيرانية تفاقمت بسبب سورية وقضايا أخرى، ربما لا تكـون الرغبـة في امـتلاك قـدرة عسكرية أكبر للتصدي لتهديدات خطيرة أو متصورة، السبب الوحيـد لزيـادة الإنفـاق السـعودي. فـالقوات العسـكرية والقوات الأمنية شبه العسكرية الكثيرة تضطلع بدور أساس أيضاً في حماية النظام. وبات ضمان ولائهـا عظـيم الأهميـة غداة الربيع العربي. كما أن المملكـة شـهدت مظـاهرات كثـيرة في عـام 2011، لكـن القـوى الأمنيـة نجحـت في قمعهـا، وبالنظر إلى رقيّ مستويات التدريب، تم ذلك باستخدام العنف اللازم لقمع الاحتجاجات مـع الحـدّ مـن إراقـة الـدماء بالقدر الكافي لتجنب إدانة دولية شديدة، وكذلك اضطلعت المملكة بدور أكثر إثارة للجدل في تثبيت الوضـع في الـدول الخليجية المجاورة بتدخلها العسكري في المساعدة على قمـع الحركـة الاحتجاجيـة في البحـرين عـام 2011. سـام بيرلـو-فريدمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، في كتاب: التسلح ونـزع السـلاح 2014، مرجع سابق، ص241.



شكل(2)

حصة الدول العشرة الأعلى إنفاقاً عسكرياً عالمياً لعام 2013



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات **المصدر:** سام بيرلو- فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، في التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2014، ط1، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 242.

وتكمن أهمية المجمع الصناعي العسكري الأميركي على المستوى العالمي، في أن قائمة أفضل (100) شركة إنتاج الأسلحة أو الخدمات العسكرية، تحتضن (45) شركة أميركية، تليها المملكة المتحدة بواقع (10) شركات، ثم فرنسا (8) شركات، وروسيا واليابان وبواقع (6) شركات لكل منهما، وهناك (7) شركات أميركية تأتي في قائمة أفضل (10) شركات في العالم في المجال العسكري، ولكي نبين من هي هذه الشركات وما تحصلت عليه من أرباح لعام 2012، ومقدار العمالة التي تشتغل فيها الجدول (2) الآتي:

جدول (2): شركات أنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية العشرة الكبرى في العالم عام 2012 ومقدار مبيعاتها وأرباحها والعمالة فيها

(بملايين الدولارات)

المرتبة 2012	المرتبة 2011	الشركة	الجنسية	مبيعات الأسلحة 2012	مبيعات الأسلحة 2011	المبيعات الإجمالية	نسبة مبيعات الأسلحة من إجمالي المبيعات 2012 (%)	الأرباح الإجمالية 2012	العمالة الإجمالية 2012
1	1	لوكهيد مارتن	الولايات المتحدة	36000	36270	47182	76	2745	120000
2	2	بوينغ	الولايات المتحدة	27610	30560	81698	34	3900	174400
3	3	بي - آيه - إي سيستمز	المملكة المتحدة	26850	29160	28263	95	2599	88200
4	5	رايثيون	الولايات المتحدة	22500	22900	24414	92	1900	67800
5	4	جنرال داينمكس	الولايات المتحدة	20940	23330	31513	66	332-	92200
6	6	نورثروب غرومان	الولايات المتحدة	19400	20340	25218	77	1978	68100
7	7	إيادس	أوروبية	15400	16400	72596	21	1580	140000
8	10	يونايتد تكنولوجيز	الولايات المتحدة	13460	11640	62173	22	5200	218300
9	8	فينميكانيكا	إيطاليا	12530	14570	22131	57	1010-	67408
10	9	كومنيكيشن L.3	الولايات المتحدة	10840	12520	13146	82	782	51000

المصدر: سام بيرلو وبيتر د.ويزمان، شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية المئة الكبرى بحسب تصنيف (SIPRI)، في التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2014، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 284.

ويترتب على هذا التفوق أن تجاوزت مبيعات الأسلحة للشركات الأميركية جميع شركات السلاح المئة في العالم، للعامين 2011-2012، إذ بلغت قيمة مبيعات الشركات المئة (407,8- 395,2) مليار دولار للعامين على التوالي، في حين سجلت قيمة مبيعات الشركات الأميركية (241,1- 230) مليار دولار للعامين على التوالي، وبلغت قيم حصة مبيعاتها هذه الشركات لعامي2011 و2012 من إجمالي مبيعات الشركات

المئة في العالم ما نسبته (59.1%) (58.1%) على التوالي[1]، وهو ما يعني أن شركات السلاح الاميركية تستحوذ على حصة كبيرة من تجارة السلاح تتجاوز مـن (50%) مـن قيمـة هـذه التجـارة. وبـذلك تصبح موقعية المجمع الصناعي العسكري الأميركي أحد المصادر الدافعة لنمو الاقتصاد الأميركي.

أما من ناحية مبيعات الأسلحة فالولايات المتحدة تعد من أكبر مـورّدي الأسـلحة التقليديـة الرئيسة بين عامي (2009- 2013)، باستحواذها على (29%) من جميع صـادرات السـلاح في العـالم، وقد ارتفعت الصادرات الأميركية بنسبة (1%) بـين عـامي (2004- 2008) وعـامي (2009- 2013)، وتشير العقود الموقعة والصفقات المتفق عليها من حيث المبـدأ إلى أن الولايـات المتحـدة الأميركيـة ستحافظ على مركزهـا، كـأكبر مصـدر للأسـلحة في الأعـوام القادمـة[2]، وللاطـلاع عـلى أكـبر مـوردي الأسلحة في العالم ومقدار مبيعاتهم، يمكننا أن نبينها بالجدول (3) الآتي:

---

(1) للمزيد ينظر: سام بيرلو و بيتر د.ويزمان، شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية المئة الكبرى بحسب تصـنيف (SIPRI)، في التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2014، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سـيبري) بالتعـاون مـع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سـعيد الأيـوبي، ط1، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، 2014، ص 275.

(2) بول هولتوم وآخرون، التطورات التي شهدها نقل الأسلحة في سنة 2011، في التسلح ونـزع التسـلح والأمـن الـدولي 2012، مرجع سبق، ص357.

جدول (3): الموردون الخمسة الكبار للأسلحة التقليدية (2009-2013)

المرتبة		المورّد	حجم الصادرات (مؤشر قيمة الاتجاه، ملايين)		الحصة من الأسواق العالمية (%)	التغيير منذ 2004- 2008
2009- 2013	2004- 2008		2012	2008-2012		
1	1	الولايات المتحدة	6153	39080	29	11
2	2	روسيا	8283	36243	27	28
3	3	ألمانيا	972	8800	7	-24
4	8	الصين	1837	7379	6	212
5	4	فرنسا	1489	7211	5	-30

المصدر: سيمون ت. ويزمان وآخرون، التطورات التي شهدها نقل الأسلحة في سنة 2013، في التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2014، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014،ص346.

فكما نلحظ من الجدول (3) آنفاً، فقد ضمت قائمة الدول الموردة الخمس الكبرى للأسلحة الرئيسة بين أعوام (2009-2013) كلاً من الولايات المتحدة، وروسيا وألمانيا والصين وفرنسا، واستحوذت مجتمعة على (74%) من إجمالي حجم صادرات الأسلحة التقليدية العالمية، وتتربع الولايات المتحدة وروسيا على رأس قائمة كبرى الدول المصدرة بفارق قليل باستحواذها على (56%) منها. وأن تركيبة مجموعة الدول الموردة الكبرى الخمس تغيرت للمدة (2009-2013) إذ تخطت الصين فرنسا بفارق ضيق وحلت محلها في المرتبة الرابعة، وتراجعت فرنسا إلى المرتبة الخامسة فيما هبطت المملكة المتحدة إلى المرتبة السادسة، وهذا يقوي موقع الصين في مجموعة الدول الموردة.

وتبعاً لذلك أضحت موقعية المجمع الصناعي العسكري الأميركي في مجمل الإستراتيجية الامريكية المعتمدة على القوة الشاملة محورية واحد مرتكزاتها الكبيرة للحفاظ على هيمنتها ودورها في النظام العالمي، من خلال ما يوفره هذا القطاع من **ممكنات** وهي:

- أنه أحد المصادر الدافعة للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية.
- أنه يساهم مساهمة كبيرة في التوظيف وخلق فرص العمل.

●أنه يساهم بنسبة كبيرة من تخصيصات البحث والتطوير.

●أنه ينقل الكثير من التقنيات العسكرية المتقادمة إلى القطاع المدني.

●أنه يعد مدخلاً مناسباً للتأثير في صنع القرار السياسي في بعض البلدان التي تعتمد جيوشها على التسلح الأميركي.

ولا بّد من الإشارة هنا، ونحن بصدد الحديث عن المقومات التكنولوجية الأميركية بوصفها أحد مرتكزات القوة الحديثة، إلى أن التطور العسكري الأميركي المستند إلى نعمة التكنولوجيا اخذ يلقي بظلاله على السياسة الدولية بشكل واضح[1]. فالولايات المتحدة أحدثت تحولاً نوعياً واسع النطاق في أنظمة التسلح، وفي نوعية التقنية العسكرية المستخدمة في الحروب الحديثة، والتي سوف تدخل ميدان حروب المستقبل، إلى جانب أحداث تغيير شامل في أنظمة توزيع القوات والانتشار العسكري، وهذا ما تتطلبه إستراتيجية الولايات المتحدة الحديثة.

(1) مورتن هالبرين، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ترجمة: سليم شاكر الامامي، مكتبة النهضة، بغداد، 1998، ص22.



الفصل السادس

كوابح الدفع الاقتصادي

الفصل السادس

كوابح الدفع الاقتصادي

بالرغم من احتضان الولايات المتحدة الأميركية مصادر وممكنات قوة عديدة، أهلتها كيما تتبوأ مكانة عالمية مميزة منذ أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية وحتى الثقافية، إلا أن هذا لا يمكن أن يكون مع وجود نقاط ضعف في الجسد الأميركي، والتي تمارس دورها في كبح التطلع الأميركي الذي روج لهُ المحافظون الجدد، فعلى الصعيد الداخلي تعاني أميركا من اختلالات عميقة، ناتجة عن سياسات التوسع والانفتاح الاقتصادي التي تنوء بأعبائها الثقيلة على الاقتصاد الأميركي، إذ كان لهذا التوسع الخارجي أعباؤه وتناقضاته، فجلب معه آثاراً سلبية على اقتصادها، والتي نجمت عن مشكلات اقتصادية داخل بنية الاقتصاد الأساسية، والتي يمكن تشبيها بكرة الثلج التي تتزايد باستمرار عند تدحرجها.

أولاً: تأثير العجز المثلث على اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية

تعاني الولايات المتحدة الأميركية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين من وجود عجز مثلث مزمن في اقتصادها، والمتكون من (عجز الموازنة الفيدرالية، وعجز الميزان التجاري، وعجز الحساب الجاري)، وهو حالة باتت ملازمة للاقتصاد الأميركي في الأقل خلال أكثر من عقدين، ويرى فيها البعض من الاقتصاديين آلية للتصحيح[1]، إذ باتت أميركا تستخدمها لتخفيف مشكلاتها الاقتصادية، ولكن منطق الأشياء يقول لا توجد سياسة اقتصادية (منذ نشوء علم الاقتصاد وإلى الآن)، تكون صالحة لجميع الحالات وللزمن المفتوح[2].

---

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (47)، 1990، ص.

(2) عبد علي المعموري، الطوفان القادم ..، مرجع سابق، ص85.

وعليه سيتم توضيع هذه العجوزات الثلاث ومدى تأثيرها على الاقتصاد الأميركي؟، وماهي الإجراءات المعتمدة من قبل الولايات المتحدة للتقليل من مديات تأثيرها؟.

1. عجز الموازنة الأميركية وتأثيره:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة إحدى المشكلات والمظاهر الاقتصادية المعاصرة، والتي تنتاب معظم الاقتصادات، وهو ما دفع إلى ازدياد الجدل الاقتصادي بشأنها على مدى أكثر من نصف قرن، وتفاوتت الآراء حول مخاطرها وأثارها، لا سيّما بعدما أضحت تتساكن مع معظم الاقتصادات سواء أكانت متقدمة أم نامية، ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة على الاقتصاد بطرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، والسياسات المالية المعتمدة والظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلد.

أ. **ما المقصود بعجز الموازنة العامة وأنواعها:**

عدت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة السنوي بصورته الكمية **(نصاً لاهوتياً)**، وهدفاً يجب تحقيقه تحت شتى الظروف، أي أن تكون النفقات العامة في حدود الإيرادات العامة المتاحة، وأسست المدرسة الكلاسيكية لهذا المبدأ بالتنظير لدور ووظائف الدول، والتي حددتها في ثلاث وظائف أساسية يجب أن لا تتجاوزها وهي (حرس حدود لحماية الدولة- قاضي عدل لتطبيق القوانين- شرطي أمن لحفظ الأمن والاستقرار)، وأن تكون الدولة بمثابة (سكرتارية رجال الأعمال)، وعلى وفق هذا يجب أن يتم تقزيم دورها وعدم السماح بتضخمها، لأن إنفاقها في جله ذو طابع استهلاكي فهي في المنطق الكلاسيكي تتسم (بالتبذير)، ومن هنا انبثقت فكرة الموازنة المتوازنة كوسيلة وحيدة لتقييد السلوك الاقتصادي للدولة، طالما أن إيراداتها تأتي في الأغلب الأعم من مصدر أساس هي الضرائب، وهي غير مخولة بالاقتراض إلا في الحالات الاستثنائية.

وعلى وقع هذا الفهم مضت الحكومات في الدول الرأسمالية لأكثر من قرن، بما حملته من حروب لعل أبرزها الحرب العالمية الأولى التي كانت أوربية بامتياز، إلا أن أزمة الكساد الكبير (1929-1933) شكلت تحولاً كبيراً في أسس ومنهجية التفكير الاقتصادي ومن ثم السياسات الواجب اعتمادها، والتي ألزمت الحكومات الرأسمالية على وقع ما سمي آنذاك (الكساد العظيم) بجانب الحرب العالمية الثانية (1939-1945) التي تلتها، **وما ترتب عليهما لا سيّما في مجال التدمير الذي حل بالاقتصادات والذي تمظهر بالآتي:**

- تدمير الأصول الثابتة الإنتاجية – المعامل والمصانع.
- تدمير البنى التحتية (Infra-Structure) الطرق-الجسور-المستشفيات الخ.
- انخفاض الطاقات الإنتاجية – العرض الكلي.
- ارتفاع مستويات التضخم وانخفاض قيمة العملات المحلية.
- البطالة.
- هروب رأس المال من أوربا إلى الولايات المتحدة

على وقع هذه الأوضاع أضحى إعادة التفكير قائماً في أن تلج الدولة إلى مفاصل كثيرة والتدخل عن طريق برامج الإنفاق العام، وهو ما استلزم بالحتم تجاوز مبدأ الموازنة المتوازنة إلى الموازنة غير المتوازنة، ومن حيادية الدولة إلى الدولة المتدخلة، وهذا من شأنه أحداث عجوزات (متعمدة) في موازنات تلك الدول ساعدت في الخروج من هذه الأزمة، وبهذا تمهد السبيل للقبول بأسلوب عجز الموازنة واستخدامه كأداة في السياسات المالية، وهذا الفهم المختلف لدور الدولة وطبيعة موازنتها جاء مع ظهور النظرية الكينزية، إذ يرى (جون مينارد كينز) أن ليس من الضرورة بمكان أن تكون الموازنة العامة للدولة متوازنة إلا حسابياً، ولكن فعلياً يرتبط بأوضاع الاقتصاد وموقعه في الدورة الاقتصادية (Business Cycle)، وهو ما أطاح بالرؤية الكلاسيكية المقيدة للدولة وفتح المجال واسعاً بإزاء التنظير الاقتصادي بإطاره الكلي (Macro).

وانطلاقاً من هذه النظرية قدم وليم بيفرج نظريته حول العجز المقصود (المتعمد)، والتي تقول بأنه يمكن للدولة أن تحدث عجزاً مقصوداً في الموازنة العامة لتحقيق بعض الأهداف، كالتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وبعث الروح في النشاط الاقتصادي، مع خفض ذلك عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل، أو عندما يبدأ يلوح في الأفق شبح التضخم[1].

وفي ضوء تعاظم الأهمية التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصادات العالم، وتنامي الدور الذي أصبحت تؤديه الحكومات في النشاط الاقتصادي، فقد اتجه العجز إلى التزايد، واستطاعت كل من الدول المتقدمة والنامية تحمّل العجز الذي ظهر في الموازنة العامة حتى السبعينيات من القرن العشرين، لأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل والتوظيف كانت تفوق معدلات نمو العجز، ولهذا لم تسبب طرق تمويل العجز مشكلات أو اضطرابات مالية كبيرة، إلى أن ظهرت مجموعة من العوامل أعاقت عمل الآليات التي كان يسير عليها الاقتصاد الرأسمالي، لا سيّما انهيار نظام النقد الدولي القائم على وفق اتفاقية بريتون وودز عام 1971 (إبان عهد نيكسون)، عندما أعلنت الولايات المتحدة عن فك ارتباط الدولار بالذهب، وارتفاع أسعار النفط من خلال صدمتين سعريتين (1973- 1979)، ومن ثَمَّ ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والغذائية والوسيطة والاستثمارية، وكذلك شهدت الدول المتقدمة والنامية ظاهرة جديدة، هي: تزاوج البطالة مع التضخم والتي عرفت باسم الركود التضخمي (Stagflation)، وقد عجزت أدوات التحليل الكينزية عن تفسيرها، مما أدى إلى تزايد الانتقادات الموجهة

---

(1) إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (63-64)، صيف- خريف 2013، ص96.

لآراء كينز بهذا المجال نتيجة تفاقم العجوزات في الموازنات الحكومية، وما نجم عنها من آثار سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي الوطني[1].

ومع بواكير عقد الثمانينيات من القرن العشرين زادت حدة الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات الواجب إتباعها لتمويل العجز وعلاجه، وظهرت النظرية النقودية الحديثة على يد الاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان، والتي ترتكز على مبدأ العودة إلى الأصول والمنابع والمقصود بها الكلاسيكية الصافية، كما هي على يد أدم سميث، داعياً إلى تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كونها السبب في حدوث عجز الموازنة العامة نتيجة سياساتها المالية وتدخلها في النشاط الاقتصادي، والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوباً بالتضخم، معللة ذلك بأن السياسات المالية تأخذ مدة زمنية طويلة **(فترة أبطاء)** لبيان أثرها في المتغيرات الاقتصادية، بسبب من بطء فعالية التشريعات والقرارات الإدارية من جهة، واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت نجاح الأفكار الكينزية عن مثيلتها الحالية. وقد تألقت هذه الأفكار في البلدان الصناعية ولا سيّما بعد تبنّي صندوق النقد والبنك الدوليين لها لمعالجة الأزمات الناتجة من تفاقم العجز والبطالة والركود الاقتصادي[2].

(1) حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (63)، الكويت، آيار/ مايو 2007، ص6.

(2) نداء محمد الصوص وربى رشيد عبد الرحمن الجلبي، العجز المالي وآثره في الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد (29)، 2012، ص106.

أما أنواع عجز الموازنة، فتصنف إلى نوعين أساسيين، هما[1]:

- **العجز الدوري للموازنة العامة** (Cyclical Budget Deficits):

يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية (Business Cycle)، إذ إن معدلات البطالة تكون كبيرة جداً وهو ما يؤدي إلى تزايد النفقات العامة، على عكس (حالة الرواج) التي يكون فيها النشاط الاقتصادي في قمة الدورة التجارية، والتي يكون فيها حجم البطالة منخفضة مما يؤدي إلى خفض مستويات تمويل النفقات الاجتماعية عن الدولة.

- **العجز الهيكلي للموازنة العامة** (Structural Budget Deficits):

هذا النوع من العجز ليس راجعاً إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة نفسها، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب الضريبي.

ب. حجم العجز المسموح به، تبعاً لاتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي، وُضع مؤشر لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة، وهو في حدود (3%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وبرغم ذلك يرى الاقتصاديون أنه يمكن أن يتم تجاوز هذه النسبة بشرط أن يتم توجيه تمويل العجز إلى مشروعات إنتاجية، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل الحقيقية وزيادة إنتاج السلع والخدمات، أما في حالة توجيهه تمويل العجز إلى النفقات الجارية فإنه يؤدي إلى زيادة أعباء المديونية، ومن ثَمَّ تؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة بين العجز والمديونية[2].

---

(1) إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الثالث عشر، العدد (2)، آبريل 2012، ص6.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ومما لا شّك فيه أن مستوى العجز نفسه يمكن أن تنـتج عنـه آثـار اقتصـادية مختلفـة مـن دولة لأخرى، وذلك بحسب هيكل الإنفاق العـام والهيكـل الضريبـي والأسـاليب المختلفـة لتمويـل العجز، إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الطريقـة التـي يمـول بهـا العجـز والأهـداف الاقتصـادية التـي تسعى لها الحكومة.

وأن تحديد خطورة العجز من عدمـه تـرتبط أساسـاً بحالـة الاقتصـاد المحـلي وموقعـه مـن الدورة الاقتصادية، فإذا كانت اقتصـاد الدولـة في حالـة كسـاد، فـإن السـعي نحـو تحقيـق التـوازن المحاسبي في الموازنة، يعد هدفاً غير سليم من المنظور المجتمعي، إذ يسـهم في المزيـد مـن التبـاطؤ الاقتصادي، أي أن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية، حتـى ولـو جـاء على حساب التوازن المالي، إذ إن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليه من زيادة للقـوى الشرائيـة للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي تصبح أمراً مطلوباً، حتى لو تم ذلك على حساب المزيـد مـن الاقتراض. وهنا يرى كينز أن العبرة ليست بالتوازن الحسابي للموازنة، وإنمـا بـالتوازن المـالي في مـدة الدورة الاقتصـادية، فـالتوازن المحاسـبي لـيس مقدسـاً أو مهـماً في ظـل التـوازن المـالي عـلى المـدى البعيد[1].

ت. **طرق علاج عجز الموازنة،** توجد رؤيتان متناقضتان يمكن للدولـة أن تتـبعهما لمواجهـة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد، وهما:

أولاً: المنهج الانكماشي:

يقوم هذا المنهج عـلى رؤيـة صـندوق النقـد الـدولي التـي اسـتمدها مـن الأفكـار النيوكلاسيكية، التي ترى أن اخـتلال التـوازن الـداخلي (عجـز الموازنـة) والخـارجي (عجـز ميزان المدفوعات)، والذي تعاني منه الدول، إنما يعود في النهاية إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الـداخل. ولهـذا فـإن اسـتعادة التوازن الاقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض، بحزمة جاهزة من السياسات الماليـة

---

(1) حسن الحاج، مرجع سابق، ص3.

منها ما هو متعلق بخفض الإنفاق العام الجاري وحتى الإنفاق العام الاستثماري، وآخر متعلقة بزيادة الموارد المالية للدولة.

وتتمثل أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام بالآتي:

●إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية.

●خفض الأجور بشكل عام أو وضع حد أقصى لها أو تجميدها.

●تغيير سياسة الدولة تجاه قضية الاستخدام (التوظيف).

●التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، عن طريق تصفية هذه الوحدات، أو بيعها للقطاع الخاص.

●ضغط الإنفاق على التعليم والصحة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات.

●وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام.

أما في ما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد العامة، فإن أهمها يتمثل بالآتي[1]:

- زيادة أسعار الطاقة.
- زيادة رسوم الخدمات العامة.
- زيادة الضرائب غير المباشرة.
- استحداث ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

(1) حسن الحاج، مرجع سابق، ص11.

ثانياً: المنهج التوسعي:

يرتكز هذا المنهج على منظور التنمية المستقلة، إذ يـرى مشـايعو هـذا الاتجـاه، أن تحقيـق التنمية الوطنية المستقلة بالاعتماد على الذات، يشترط إعطاء الدولة الوطنية دوراً مهـماً في تحقيـق التنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية من دون استبعاد للقطاع الخاص الوطني المنتج، وإعادة توجيـه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجـات الأساسـية للسـكان، والاعـتماد عـلى الذات وتحرير الاقتصـاد مـن التبعيـة والسـيطرة بالابتعـاد مـن نمـاذج التنميـة المسـتوردة، وتبنـي استراتيجيات تنموية تتناسب مع الإمكانات المتاحة، كـيما يمكـن معـه تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة وبناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية.

ولذا يركز النموذج البديل على عدد من المبادئ التـي يسـعى نمـوذج الليبراليـة الاقتصـادية الجديدة إلى محوها، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج في فتح السوق الوطنية بـالتوازي مـع التقـدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية[1].

2. **عجز الموازنة الأميركية،** ظلت السيطرة العالمية تدين دوماً للدولـة القـادرة عـلى تقـديم الأموال لغيرها، وهذا حدث عندما كانـت الكثـير مـن البلـدان تحـت السـيطرة الإسـبانية في القـرن السادس عشر، ولهولندا في القرن السابع عشر ولبريطانيا في القرن التاسـع عشر، إلا أن هـذه الـدول فقدت نفوذها العالمي شيئاً فشيئاً بعد تراكم ديونها نتيجة للأعباء العسكرية المتزايدة، وكـان لزامـاً عليها فيما بعد أن تخضع لشروط الآخرين، سواء السياسية أو التجارية منها.

ونموذج تلك القوة الاقتصادية والماليـة في القـرنين العشريـن والواحـد والعشريـن هي الولايات المتحدة الأميركية، التي تقدم المؤشرات سواء الاقتصادية منهـا أو السياسـية أو الاجتماعية والثقافيـة، بأنهـا في وضـع اقتصـادي يـذهب رويـداً رويـداً نحـو التراجـع لعوامل داخلية نتيجة استهلاك الاقتصاد الأميركي لممكنات استمرار تربعه على قمة الهرم

(1) إيمان غسان شحرور، مرجع سابق، ص98-99.

الاقتصادي العالمي، وتأكل القدرات التنافسية الأميركية واشتداد المنافسة الاقتصادية في الخارج، وهو ما لا تعكسه المؤشرات المبثوثة نتيجة الفذلكة الرقمية التي تدفع بها الولايات المتحدة على نطاق واسع، لإخفاء الوجه الحقيقي للاقتصاد الأميركي[1].

وتستطيع الولايات المتحدة الأميركية عبر استحواذها على عملة التسويات الدولية (الدولار) وضلعي الهيمنة الرأسمالية (WB.IMF)، فضلاً عن نظامها المالي الراسخ، من تمويل عجزها بهذا الأسلوب أم ذاك، إلا أن ذلك لا يمكن أن يستقيم إلى مالا نهاية، ومن المؤكد أن ليس بمقدورها عبور النهر مرات عدة.

إن حصول العجز في الموازنات الحكومية سنوياً بات أمراً معتاداً، وإن الذهاب إلى المديونية يعد هو الآخر طبيعياً، ولكن الآثار التي يتركها ذلك عندما يكون مقترناً باستدانة داخلية أم خارجية، فالاستدانة من المصارف المحلية يعني حدوث تزاحم (Crowding out) مع القطاع الخاص، وهو ما ترفضه المدرسة النقودية، والاستدانة الخارجية بصورة مباشرة أم غير مباشرة (أذونات الخزينة المركزية الأميركية)، جميعها تحمل آثاراً ليست قليلة، لا سيّما مع الصين وهو ما يعزز من مركز الصين الاقتصادي والتفاوضي مع الولايات المتحدة. وهو ما ستسعى الصين لتوظيفه عندما تصبح الولايات المتحدة غير قادرة على سداد قيم السندات الحكومية، أو عندما تزداد نسبة تمويل العجز من مصادر خارجية[2].

والدين العام تكمن خطورته في نموه، عندما لا يكون بمقدور الدولة المستدينة الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، فيترتب عليه رفع فوائد الدين، ناهيك عما يسببه ذلك من مراكمة للدين ربما تستمر ليصل حجم الدين إلى نسب حرجة، مثلما حدث في بداية عام 2014، عندما وصل الدين الأميركي إلى نسب تجاوزت حجم الناتج المحلي الإجمالي.

---

(1) عبد علي المعموري، إنهيار الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص182.

(2) لستر ثرو، المتناطحون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص 217.

جدول (4)

العجز أو الفائض في موازنة الولايات المتحدة الأمريكية (2000-2014)

العام	فائض/ عجز(-)	العام	فائض/ عجز(-)	العام	فائض/ عجز(-)
2000	236.241	**2005**	(318.346)	**2010**	(1.294.373)
2001	128.236	**2006**	(248.181)	**2011**	(1.299.595)
2002	(157.758)	**2007**	(160.701)	**2012**	(1.086.963)
2003	(377.585)	**2008**	(458.553)	**2013**	(679.544)
2004	(412.727)	**2009**	(1.412.688)	**2014**	(484.602)

(*) الأرقام بين قوسين في الجدول سالبة.

Source: Fiscal year 2016 Budget of The Government Office of Management and Budget, Budget. Gov. (http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/ BUDGET-2016-BUD/pdf/ BUDGET-2016-BUD.pdf).

فكما نلحظ من الجدول (4) أعلاه، أن الولايات المتحدة الأميركية حققت فائضاً في ميزانيتها في عامي 2000 و2001، وهذا جاء مكللاً إدارة لجهود كلينتون وبرامجها الاقتصادية ساندها في ذلك بيئة اقتصادية دولية داعمة فقد شهد الاقتصاد الأميركي ظهور للعجوزات المركبة منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وتركت إدارة الرئيس (بوش الأب)، الموازنة العامة وهي تنوء تحت وطأة العجز والتراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وللمدة من عام 1994–2000، تراجع العجز وتحول إلى فائض مع معدل نمو اقتصادي، إذ ترك كلينتون للرئيس بوش الاقتصاد في وضع مثالي، وكان من المتوقع أن يزيد الفائض في الموازنة عن (3,2) تريليون دولار في عام 2001، والنابع من زيادة في الاستثمارات الداخلية في المجالات الأساسية، وهو من شأنه تحفيز النمو ودفعه قدماً،

ويبعد شبح الوقوع في فخ الركود[1]. ولكن عاد العجز مرة أخرى منذ ولاية بوش الابن أخذاً بالتزايد المستمر، إذ وصل في عام 2008 إلى (458553) مليون دولار.

فالعجز أضحى مستديماً في الموازنة ليبلغ حدوده القصوى، وباتت تزداد خطورته نظراً لترافقه مع الأزمة المالية في عام 2008، إذ بدأت المؤسسات المالية العالمية بالسؤال والبحث عن مدى قدرة الدولار الأميركي في المحافظة على قيمته، ومن ثم قيمة ما التزمت بدفعة الولايات المتحدة على ديونها، فالمسألة لم تعد في عدد الدولارات التي ستدفعها الحكومة الأميركية عن دينها، بل في حقيقة قيمتها[2].

2. عجز الميزان التجاري الأميركي:

يعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، ويقصد به الفرق بين قيمة واردات بلد ما وبين قيمة صادراته خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكيلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات.

ويذهب بعض المحللين إلى أن الدول التي تحصل على الجزء الأكبر من عوائد تجارة السلاح، تختلق النزاعات والحروب حتى تبقي تجارتها العسكرية رائجة، بفضل سيناريوهات مسنودة بأعمال مخابراتية، ففي عام 1998، انخفضت مبيعات السلاح مما أدى هذا إلى إشعال (40) صراعاً عبر العالم[3].

ويعد العجز المتزايد والمستمر في الميزان التجاري من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأميركي، والذي بدأ بالظهور منذ عام 1971، فلم يسجل الاقتصاد الأميركي على طول المدة الممتدة من عام 1971- 2015، فائضاً في ميزانه التجاري، إذ

(1) سمير التنير، مرجع سابق، ص100.

(2) لستر ثرو، المتناطحون...، ص217.

(3) عبد علي المعموري، الطوفان القادم..، مرجع سابق، ص85.

بلغ العجز التجاري الأميركي (375,7) مليـار دولار عـام 2000، ليصـل إلى (760,4) مليـار دولار عـام 2006، وهو أقصى عجز في العقد الأول مـن القـرن الحـادي والعشريـن، إلا أن معـدل العجـز شـهد انخفاضاً كبيراً في عام 2009 على وقع الأزمة المالية وتراجع الطلـب المحـلي، إذ بلـغ (390,1) مليـار دولار، بعد ذلك ارتفع في عام 2011 ليسجل (494,7) مليـار دولار، ليصـل إلى ذروتـه في عـام 2012 بواقع (671.5) مليار دولار، ومن ثم انخفض في عام 2013، ليصل إلى (459,1) مليار دولار، وفي عام 2014 سجل العجز التجاري ما قيمته (465,6) مليـار دولار[1]، وقـد عـد بعـض البـاحثين أن الإدارة الاقتصادية في الولايات المتحدة تعمد إلى خلق العجز في الموازين، كآلية تعديل مناسبة للإبقاء عـلى الحفز الاقتصادي المستمر.

ومع تزايد العجـز التجـاري وفشـل الإجـراءات لمعالجتـه بـدا التفكـير عنـد متخـذي القـرار الاقتصادي الأميركي ينضج باتجاه القبول باستمرارية حصول عجز في الميزان التجاري الأمـيركي، ولكـن يجب أن تتمحـور السياسـات التجاريـة حـول خفـض مسـتويات هـذا العجـز والقبـول بقـدر منـه وبحدود. وهذا ما دفع أميركا إلى بناء سلسلة اتفاقيات تجارة حـرة ثنائيـة مـع العديـد مـن بلـدان العالم، تهدف من ورائها استغلال هذا في الترويج لسلعها أو حجز أسواق لمنتجاتها، من خلال وسائل تعد في مظاهرها اقتصادية، ولكنها في حقيقة الأمر تتم تحت ضغط سياسي.

فيما تمارس الولايات المتحدة الأميركية الضغط باتجاه تعديل مستويات أسعار الصرف، مع أبرز شركائها التجاريين، والذين تحقق عجز مستديم معهـم، بغيـة رفـع أسـعار سـلعهم في السـوق الأميركي من أجل رفع قدرتها التنافسية.

(1) المرجع السابق، ص61. وكذلك:

- United States, Economic Indicators, (hpp:www.tradingecomics.com/united-states/ indicators).

إذ لا يمكن لأميركا أن تستطيع معالجة العجز التجاري المزمن الذي تعاني منه، بسب ضعف القدرة التنافسية للسلع الأميركية حتى في الداخل الأميركي، وهو ما اجبرها على اتخاذ قرارات وإجراءات منافية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهي أكبر الدعاة إلى تحرير التجارة الدولية، إذ تعود بين الفينة والأخرى لتستخدم المادة (301) أو ما يسمى بالقوانين الرمادية، بحجة أن هذه الإجراءات تحمي الأمن القومي الأميركي[1]، وبالفعل استخدمتها ضد الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوربي، إلا أنها عاجزة عن منافسة السلع الصينية نظراً لتدني تكلفة إنتاجها، وهو ما دفعها إلى اتهام الصين بالإغراق تارة، وتارة أخرى بأن سعر صرف اليوان غير حقيقي ولابد من رفعه، بغية رفع القدرة التنافسية للسلع الأميركية في الأسواق المحلية على الأقل، على أمل أن يجري خفض حجم العجز مع الصين[2].

لهذا تظل تسعى الولايات المتحدة الأميركية لإعادة هيكلة اقتصادها انطلاقاً من ظروف المنافسة المحتدمة، والتوجه صوب القطاعات التي تنخفض فيها المنافسة أو بالتعبير الاقتصادي التركيز على الصناعات ذات المزية التنافسية شبه المطلقة أو النسبية، في محاولة لتعويض النقص في الصادرات من السلع التي اكتسحتها البلدان ذات التنافسية العالية.

فضلاً عن وجود إجراء آخر اتخذته الولايات المتحدة الأميركية مع شركائها التجاريين، وهو خفض سعر الدولار الأميركي أمام عملات دولهم، في محاولة لدعم القدرة التنافسية للصادرات الأميركية، ولا سيّما مع الصادرات الصينية، بحسب الاعتقاد السائد بأن الدولار الضعيف سيفرض تعديلات قاسية في أماكن أخرى من العالم، مثل إجبار الاقتصاديات الآسيوية والأوربية على تبني إصلاحات واسعة، يترتب عليها تنشيط الاستهلاك في أسواقها وتقليل اعتمادها على التصدير إلى السوق الأميركية[3].

(1) للمزيد ينظر: فنسان الغريب، مرجع سابق.

(2) عبد علي المعموري، الطوفان القادم..، مرجع سابق، ص86.

(3) الياس سابا، الأزمة المالية العالمية (أسبابها وانعكاساتها)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(360)، شباط 2009، ص15.

من الثابت اقتصادياً أن العجوزات الخارجية تعد فجوة في الموارد (**فجوة الموارد الخارجيـة**)، وهي انعكاس لوجود فجوة في الموارد الداخليـة، أي إن هنـاك عجـزاً في الموازنـة العامـة للحكومـة، بمعنى أخر أن هناك شحاً في الإيرادات العامة للحكومة، أو عدم قدرتها على التناغم مع الارتفاعات المستمرة للنفقات العامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخـرى، فـإن هنـاك أيضـاً فجـوة متأتيـة مـن قصور الادخار المحلي على إشباع الاستثمار المتنامي، نتيجة القصور في معدل الادخـار نتيجـة ارتفـاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

وهو ما ينسجم تماماً مع الحالة الأميركية، فالدفع لرفع مستويات الاستهلاك العائلي يراد لـه إحداث التحفيز الدائم في الطلب الكلي المحلي لمعالجة القصور في القدرة الكلية لاستحثاث الطلب، بما يتواءم مع القدرة الكلية على الإنتاج، وهذا استعصاء تاريخي وبنيوي في الاقتصاد الرأسمالي، لـن يستطع أن يعالجه طوال الزمن الممتد من عـام (1928– 2008)، إذ أشـار إليـه تفصـيلاً الاقتصـادي البولندي كالتسيكي[1]، وهو ما يعبر عنه أيضاً بنقص الاستهلاك على وفق الأطروحة الماركسية، وهـذا يـرتبط بالأسـاس بفلسـفة النظـام الرأسـمالي الـذي يعظـم الإنتـاج والإربـاح عـلى حسـاب التوزيـع والاستهلاك، ومن ثم الطابع الإستغلالي وانتزاع الفائض لتعظيم الأربـاح عـلى حسـاب الأجـور التـي يجرى التعامل معها على أساس البواقي (Residual)، وبعد الأولويـة المطلقـة لـرأس المـال كعـنصر إنتاج رئيس في أية عملية إنتاجيـة، وفقـاً للفلسـفة الرأسـمالية التـي تعلـو كعـب رأس المـال أو مـا يسميه منتقدو هذا النظام (وثنية رأس المال)[2].

إن التهافت الاستهلاكي لدى الشـعب الأمـيركي لا يعـد حقيقيـاً أو هـو نتـاج آليـات اقتصـادية تتسـم بالثبـات، فمـن المعـروف أن الاسـتهلاك يعـد دالـة في الـدخل القابـل

---

(1) جون روبنسون وجون إيتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة: فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص151.

(2) للمزيد ينظر: كارل ماركس، رأس المال، ترجمة: فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم، موسكو، 1987.

للتصرف، وهذا الأخير لا يتناسب مع نمط الاستهلاك الذي يتسم به المجتمع، وجل ما هو فعلي يتأتى من التسهيلات المقررة والقائمة على التمويل الميسر، على وفق أسعار الفائدة تتناسب مع المقدرة على الدفع والزمن.

لقد كشفت أزمة 2008 هشاشة الأوضاع المالية للقطاع العائلي الأميركي، إذ اتضح بموجب نظم التمويل والإقراض والبيع، أن المواطن الأميركي ليست لديه القدرة العالية (كما يتم إشاعته)، على الاحتفاظ بنمط استهلاكه الحالي بالوسائل الحقيقية أي التناسب مابين مستوى الدخل والاستهلاك، إذ إن جزءاً مهماً من استهلاكه يتم بالتقسيط الائتماني وتيسير الاستدانة أو بالركون إلى متوسط دخله السنوي، الذي يعد من الدخول العالية على المستوى العالمي، ومخرجات الأزمة المالية 2008 ضربت بعمق في الاقتصاد الأميركي وطالت نمط حياة الأكثرية في المجتمع، وأفصحت عن أن المواطن في ظل الأزمة عاش إشكالية كبيرة، فقد خسر المسكن وسيارته ومستوى معيشته.

وعليه تتسم محفظته الاستثمارية بالهشاشة وغير الواقعية ومرتهنة إلى متغيرات خارج سلوكه، وبالضبط إلى عوامل سوقية تقف في مقدمتها أوضاع الشركات، حتى بات لا يملك البيت أو السيارة التي حصل عليها من خلال التسهيلات وسلسلة الإقراض الميسر، لذلك فهو غير متأكد من ضمان استمرار فرصة عمله أو الحصول عليها، ومن ثَمَّ فإن هاجس الخوف يبدو قد تعايش مع حياة المواطن، فقد أرهبته الإدارة السابقة (**بوش- تشيني**) بالعدو الذي يهدد وجوده في عقر داره[1]، على الرغم من هذه الآلة العسكرية الهائلة، وهذا الإنفاق العسكري الذي يماثل موازنة عشرات الدول النامية، وهو يعاني الخوف ذاته في وجوده الآخر كإنسان.

(1) منعم صاحي العمار، صناعة العدو في السياسة الأمريكية، دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (1)، 2007، ص3.

عندما تسلم جورج بوش الابن إدارة الولايات المتحدة كان الاقتصاد في أوج ازدهاره، إذ إن الإنتاجية زادت في مدة حكم كلينتون الثانية (6%)، وتم تسديد ديون البلاد كاملة، وعرفت الميزانية فائضاً كبيراً[1].

3. عجز الحساب الجاري الأميركي وتأثيره، ويقصد بالحساب الجاري: أن واردات الدولة من السلع والخدمات والتحويلات أكبر من صادراته منها، مما يجعل الدولة مديناً إلى العالم الخارجي. ويعد العجز في الحساب الجاري من المشكلات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الأميركي، إذ إن التخفيض في قيمة العملة لا يحدث على الدوام تحسناً في الاقتصاد، فقد يؤدي خفض العملة إلى تدهور ميزان الحساب الجاري، إذ إنه في حالة حدوث زيادة في صادرات الدول الأخرى في القطاع نفسه سيؤدي إلى هبوط الأسعار العالمية، مما يسبب الإضرار بالدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة العالمية كالولايات المتحدة الأميركية[2].

فشهدت الولايات المتحدة عجزاً متزايداً في حسابها الجاري، فمنذ عام 2002 تجاوز(480) مليار دولار، بعد أن كان (393) عام 2001، حيث وصل إلى أقصى حد له في عام 2006 ليسجل (788,1) مليار دولار، ثم شهد انخفاضاً في عام 2009 ليسجل(418) مليار دولار، معاوداً الارتفاع البسيط مقارنة بالارتفاعات السابقة، في عامي (2010-2011) على نحو (470.2) و(473.4) مليار دولار للعامين على التوالي[3].

(1) سمير التنر، مرجع سابق، ص100.

(2) جواد كاظم البكري، الأزمة الدولية في الاقتصاد الرأسمالي وأثرها على حاجة الاقتصاد الأمريكي للحرب، مجلة المستقبل العراقي، مركز العراق للأبحاث، بغداد، العدد (7)، 2006، ص132.

(3)Economic indicators, council of Economic Advisers, Washington, DC 2010, P. 32.

(http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=145&c=us&l=en)

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2007، ص281.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011، ص280.

وقد أدى العجز المتواصل في الحساب الجاري للولايات المتحدة إلى تراكم ديونها للدول الأخرى، مما جعل من اقتصادها أكثر عرضة لهزات مالية. والشرارة للاختلالات المالية قد تنشأ إذا ما قامت الحكومات في الدول المتقدمة مثل أمريكا وأوروبا بسن المزيد من القوانين والمعوقات التي تحد من حرية تدفق استثمارات صناديق الثروات السيادية، وقد يجد القائمون على هذه الصناديق أنفسهم مضطرين للتصرف بشكل دفاعي وإتباع إجراءات غير متوقعة تهدف إلى حماية مصالحهم، مما قد يؤدي إلى حدوث صدمات في الأسواق المالية العالمية.

ثانياً: تأثير مديونية الولايات المتحدة الأميركية على اقتصادها

يواجه الاقتصاد الأميركي خطراً كبيراً بسبب مشكلة الديون الداخلية والخارجية، فمن جهة يواجه مشكلة الديون الضخمة المستحقة للمستثمرين الأجانب الذين قاموا باستثمار أموالهم في الولايات المتحدة، ذات الاقتصاد المزدهر وسوق الأوراق المالية المفتوحة، وما شهده الاقتصاد الأميركي من تباطؤ النمو فيه وتدهور ربحية البورصات الأميركية، مما أدى إلى إيقاع الاقتصاد الأميركي أمام مأزق الديون.

فقد أدت الموازنات الحكومية المثقلة بالعجز وما يترتب عليه من تراكم للدين العام، دوراً ملموساً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. وقد تزايد الجدل في الأعوام القليلة الماضية بشأن الموازنات والاستدانة، وخاصة بعد الأزمة المالية العالية لعام 2008 نتيجة زيادة الأعباء المالية على حكومات الدول التي تأثرت سلبياً بها، وكنتيجة طبيعية للتوسع المفرط في الأنفاق الحكومي من أجل إنقاذ البنوك المنهارة وإعادة تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل لمواجهة تفاقم مشكلة البطالة، وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد حجم الدين العام إلى مستوى لم يشهد من قبل مما استدعى العودة إلى الكونغرس الأميركي لتعديل نسبة الدين إلى الناتج المحلي، وبدا واضحاً حجم المأزق المالي الأميركي والوصول إلى مرحلة إغلاق الحكومة (Government Shutdown) خلال المدة من

الأول حتى السادس عشر من تشرين الأول عام 2013[1]. والجدول (5) الآتي يبين نسبة الدين العـام الأميركي من ناتجها المحلي الاجمالي(GDP) لأعوام مختارة.

جدول (5): نسبة الدين العام الأميركي من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) (نسبة مئوية %)

العام	2004	2005	2007	2009	2010	2011
النسبة	65	64.7	60.8	53.5	58.9	67.7

Source: http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=143&c=us&l=en

فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركيـة، صـاحبة أكـبر ديـن حكـومي في العـالم مـن حيـث القيمة، الذي تخطى حاجز الـ(17) تريليون دولار لأول مرة في تاريخهـا في 17 تشريـن الأول 2013، فقد أدى تحول الوضع الصافي للميزانية الحكومية من فائض في عهد الـرئيس الأمـيركي الأسـبق بيـل كلنتون، بلغت نسبته إلى الناتج المحـلي الإجـمالي (1.5%) في عـام 2000 إلى عجـز في عهـد الـرئيس الأميركي السابق، جورج بوش الابن، وما صـاحبه مـن انفـلات في الأنفـاق العسـكري ضـمن التكلفـة الإجمالية للحربين في العراق وافغانستان، والتي قدرت كما سبقت الاشـارة بنحـو (4-6) تريليونـات دولار، بحيث بلغ العجز المالي الحكومي في نهاية تولية الحكم (-6,7%) من الناتج المحلي الإجـمالي في عام 2008، مما أدى إلى تصاعد المديونية الحكومية مـن (5.4) تريليـون دولار في العـام السـابق لتوليه الحكم عام 2000 إلى (10,8) تريليون دولار في نهاية مدة حكمه في عـام 2008[2]. والجـدول (6) الآتي يبين ذلك.

---

(1) جمال السويدي، مرجع سابق، ص 392-393.

(2) المرجع السابق، ص 394.

جدول (6): الدين الخارجي الأميركي (2000-2012)

(مليار دولار)

العام	الدين	العام	الدين	العام	الدين
2001	862	**2005**	1,400	**2009**	13,640
2002	862	**2006**	8,837	**2010**	13,450
2003	862	**2007**	10,040	**2011**	13,980
2004	1,400	**2008**	12,250	**2012**	14,710

Source: http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=94&c=us&l=en

وبعد تولي الرئيس الأميركي باراك أوباما الحكم في عام 2009، ومعاصرته تفاقم الأزمة المالية العالمية والتي بدأت من القطاع العقاري الأميركي في عام 2007، وامتدت إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مستوى العالم، ومع برامج الدعم الحكومي لهذه المؤسسات وللشركات الأميركية الأخرى التي تأثرت بالأزمة وما تبعها من ركود اقتصادي، ارتفعت المديونية الحكومية الأميركية إلى (17,6) تريليون دولار في عام 2013، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (108%)[1].

وعلى الرغم من المشكلات التي تصاعدت حول الميزانية الحكومية والدين العام في الولايات المتحدة الأميركية عام 2012، بما في ذلك ما أثير من ضجة حول الهاوية المالية (Fiscal Cliff)التي تدعو إلى اقتطاعات آلية في الميزانية حتى لا تتفاقم أزمة الدين، فإنه يلاحظ أن هذا الجانب والضجة المصاحبة له هما صراع سياسي بين الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة الأميركية- الجمهوري والديمقراطي- أكثر منها أزمة مالية حكومية فعلية.

أما بالنسبة إلى الصين، فعلى الرغم من أن وضع ميزانية الحكومية المركزية والدين العام، يبدو شديد الاعتدال، إذ تبلغ نسبة العجز المالي للحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي(-2,1%) في عام 2013، وتبلغ نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي

(1) المرجع السابق، ص 394.

(21,3%)، فإن مشكلة المالية الحكومية والدين تأخذ بعداً مختلفاً، إذ ترتبط بالدين الحكومي على مستوى الحكومات المحلية، وتثير العديد من الانتقادات، خاصة فيما يرتبط بالإنفاق الترفي للمسؤولين المحليين على أشياء مثل إنشاء مكاتبهم وتأثيثها. وجدير بالذكر أن أحدث تدقيق حكومي على مديونية (36) حكومة محلية في الصين، والذي أُجري في عام 2012 قد أظهر أن هذه الحكومات رفعت اقتراضها بنسبة (12,9%) في عامين فقط، ليصل إجمالي هذا الاقتراض إلى (624,6%) مليار دولار[1].

1. تأثير المديونية الداخلية للولايات المتحدة الأميركية، تبرز أهمية الناتج المحلي الإجمالي في أن الدولة تستطيع الاقتراض كما تشاء، فيما لو كان هذا الناتج مرتفعاً، ولكن على الدولة أن تدرك أهمية عدم الإفراط في الاقتراض، وإلا فإن النتائج ستكون وخيمة، والولايات المتحدة في بداية السبعينيات كانت تقترض بدون وجود مشكلات تُذكر، نتيجة لانخفاض حجم تلك القروض مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، ولكن المشكلات أخذت تظهر في الثمانينيات عندما بدأت تقترض أموالاً تزيد عن ناتجها، بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف في عقد الثمانينيات، ولكن الديون الحكومية قد تضاعفت أيضاً لمرات عدة[2].

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الديون الحكومية الأميركية المتراكمة، كانت تشكل (55%) من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي في عام 1960، وارتفعت لتشكل (57%) منه في عام 2000، فيما شكلت عام 2004 نسبة (51.7%)[3]، وهذا يعني أن هناك مشكلة حقيقية ومزمنة تاريخياً في الاقتصاد الأميركي. وفي عهد بوش ازدادت عجوزات

(1) المرجع السابق، ص 396.

(2) هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الإفلاس: الانهيار القادم لأميركا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995،ص82.

(3)Economic Report of the President, OP. Cit, P. 44.

الموازنة والميزان التجاري لتسجيل أرقاماً قياسية، وكانت البلاد تقترض (5) مليارات دولار يومياً لدعم الاستهلاك[1].

وكانت النتيجة تراجع الاستثمار في الموجودات الثابتة، مثل المصانع والمعدات التي تساعد على زيادة الثروة، مما أدى إلى الاعتماد على دول أخرى لتمويل ديون أميركا[2]، ودفع إغراق الأسواق بالسلع المستوردة إلى جعل الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم[3]. وهي نقطة الضعف التي يمكن أن نهز الثقة بالاقتصاد الأميركي[4].

2. تأثير المديونية الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، من المعروف أن الديون تنشأ عندما يكون حجم إيرادات الدولة أقل من حجم نفقاتها، وبذلك تلجأ الدولة إلى الاقتراض أما من الداخل بطرح الأسهم والسندات لغرض بيعها للجمهور أو الشركات أو المصارف، أو الاقتراض من الدول الأخرى والمؤسسات الدولية، ويقول بعض الاقتصاديين أن الولايات المتحدة ليست لديها مشكلة في هذا المجال، لكون الأمريكان يبيعون الديون بأنفسهم لأنفسهم، وبالرغم من عدم إنكار حقيقية أن المواطنين الأمريكان والمؤسسات الأميركية هي أكبر الفئات المشترية للديون الأميركية (الأسهم والسندات)، علينا أن لا نغفل حقيقة أن هناك جهات أجنبية تقوم بشراء الديون الحكومية الأميركية، وفي الواقع فقد زادت الديون المباعة إلى الجهات الأجنبية بشكل كبير، وبذلك كلما قلت نسبة الاستثمارات الأجنبية في داخل الدولة وزادت استثماراتها في الخارج زادت قوتها الاقتصادية، وتعد الدولة (مدينة) في حالة زيادة الاستثمارات الأجنبية في داخلها، على حين أنها تعد (دائنة) في حالة زيادة استثماراتها في الدول الأخرى، وقد كانت الولايات المتحدة تعد أكبر دولة (دائنة) في العالم حتى عام 1975، ولكنها أصبحت أكبر دولة

(1) سمير التنير، مرجع سابق، ص103.

(2) المرجع سابق، المكان نفسه.

(3) أحمد عبد الرزاق شكارة، مرجع سايق، ص211.

(4) سمير التنير، مرجع سابق، ص103.

(مدينة) منذ عـام 1986 وحتـى اللحظـة، إذ بلغـت نسـبة سـندات الـديون التـي باعتهـا الولايـات المتحدة إلى اليابان والسعودية وألمانيا وغيرهـا مـن الـدول الأخـرى حـوالي (3,12%)[1] مـن أجـمالي السندات المحررة من الخزينة، وتبدو أن هـذه النسـبة صـغيرة، ولكنهـا تعكـس مبلغـاً ضـخماً مـن النقود يصل إلى حوالي نصف ترليون دولار من أصل المبالغ المقترضة عـام 1997، وهنـا يجـب عـدم إغفال نسبة الفوائد التي تدفع على هذه الديون، فلو كانت نسبة الفائدة (8%) فإن على الولايـات المتحدة دفع مبلغ (42) مليار دولار سنوياً للأجانب. ومن المؤكد أن تزايد الديون الحكوميـة يـؤدي بشكل أو بآخر إلى ارتفاع نسب التضخم، **فلكي تستطيع الحكومـة سـداد الـديون فـإن لـديها عـلى الأغلب خيارين:**

- أما أن تقترض النقود عن طريق بيع سندات الديون إلى المستثمرين المحليين والأجانب.
- أو أن تحدد قيمة نقدية للديون، أي أن تصدر الحكومة المزيد من أوراق النقد مـن أجـل تغطية العجز.

وتستطيع الحكومة الأميركية الحصول على النقود عن طريق بيـع سـندات الـديون إلى بنـك الاحتياطي الفيدرالي، الذي يقوم بدوره بتسليمها شيكا يتم إيداعه في أي مركز مالي، وفي الواقع هذا الشيك لا يحمل أية قيمة نقدية، فالأمر برمته يعتمد على مدى ثقة البنك الذي تـم إيـداع الشـيك فيه، بقدرة بنك الاحتياطي الفيدرالي على التخلص من هذه المشكلات الصعبة.

وتكمن المشكلة في الولايات المتحدة في أن البنك التجاري يستطيع إقراض هذه النقـود إلى الـدائنين، تماماً كـما يحـدث لكـل المـدخرات الموجـودة لديـه - ومـن ثَـمَّ لـن تـؤدي الأوراق الجديدة التي تصدرها الحكومة الأميركية أية فائدة تُـذكر، وفي هـذه الحالـة سـترتفع

(1) هاري فيجي وجيرالد سوانسون، مرجع سابق، ص83.

الأسعار تلقائياً في حالة قلة المعروض وزيادة الطلب الناتج عن زيادة الأموال في أيدي المستهلكين وهذه هي علامات التضخم.

على الرغم من الميزة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأميركية في أن عملتها (أي الدولار)، تعد عملة الاحتياطي الأولى عالمياً، وأن سندات خزانتها تعد الأصل الاحتياطي الآمن للمستثمرين الماليين، دولاً أو مؤسسات مالية على حد سواء، والمستمدة من قوة اقتصادها وكبر حجمه النسبي على مستوى العالم، فضلاً عن تطور أسواقها ومؤسساتها المالية، إذ يتيح للحكومة الأميركية أن تمول عجز ميزانيتها، ولمصرفها المركز المعروف بالاحتياطي الفدرالي أن يقرر سياسته النقدية، في ظل ميزة الإقبال العالمي الكبير على الاستثمار في أدوات الدين الحكومي الأميركي، أي الأذون والسندات الحكومية الأميركية، والذي يؤدي إلى تقليص تكلفة الاقتراض للحكومة الأميركية إلى الحد الأدنى، كما يتيح لها التأثير في تحركات الأسواق العالمية من خلال تحركات سياستها النقدية على وجه الخصوص، ولكن الاقتراض بتكلفة منخفضة تؤدي أحياناً إلى زيادة الإنفاق الحكومي الأميركي، بما يؤدي إلى عجز مالي حكومي مصحوب بعجز في ميزانها التجاري وفي الحساب الجاري للمدفوعات[1].

وأن العجز المالي الحكومي المصاحب بعجز الحساب الجاري للمدفوعات، هو ما يطلق عليه اسم العجز المزدوج أو العجزين التوأمين (Twin Deficits)، ومن ثَمَّ فإن معالجة مثل هذه الظاهرة، ولتدعيم وضع الاقتصاد الأميركي في ظل النظام العالمي الجديد، يتطلب زيادة معدلات الادخار المحلي الأميركي، والدفع باتجاه تقليص العجز المالي الحكومي، بجانب تحفيز الادخار الخاص مما يعني خفض الاستهلاك العائلي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليص عجز الميزان التجاري الأميركي الذي بلغ في عام 2014 نحو (465.6) مليار دولار، وعجز الحساب الجاري الذي بلغ نحو (473.4) مليار دولار لعام 2011.

---

(1) جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص48.

وستكون المضاربة أخف وأكثر عقلانية وينضبط سلوك المتعاملين في أسواق المال، لأن عروض الشراء ليست ممولة بالوسائل المختلفة وجميع القروض مدعمة بادخارات حقيقية. فإن النظام يخلق التمويل من لا شيء ويفسح المجال لظهور المصالح الفاسدة، وعندما يمنع النظام الجديد الحكومات من تمويل إنفاقها بآليات خلق النقود والتضخم يضعف الاستعداد للحروب وشراستها[1].

فكما نلحظ مما سبق، ينتاب الوضع الأميركي اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً علائم قوية إيذاناً بدخول مرحلة جديدة، على خلفية عقدين ونصف من المخرجات الاقتصادية والسياسية التي راكمت العديد من مظاهر الوهن، على مختلف الأصعدة، مما يفتح المجال واسعاً لمراجعة شاملة لحصاد التهور والعنجهية الدولية والفشل في الإدارة على كافة المستويات، هذا الحصاد الذي تركته إدارة بوش إلى إدارة أوباما، لم تكن مثمرة للشعب الأميركي وشعوب العالم، بل كانت حزمة من المآسي الإنسانية والفقر والجوع ومشاكل اقتصادية وسياسية جداً معقدة.

وكمحصلة لما تقدم، أن تتحدد مكانة الدولة في النظام الدولي ترتهن إلى قيمة مقوماتها التي يمكن عن طريقها أن تؤدي أدواراً فاعلة فيه، وإنّ المقومات ما هي إلا بوابة للدخول إلى طبيعة الإدارة الأميركية للنظام الدولي، إذ أن هذه الإدارة لا بُدّ أن تستند إلى مجموعة مقومات تستطيع من خلالها الانطلاق إلى الفضاء الدولي، بجانب وجود مشكلات اقتصادية حادة قد تكون أحد الأسباب في تراجع مكانتها في قيادة العالم، بقي لنا أن نعرف ماهي السياسات الأميركية الخارجية التي اتخذتها بعد أحداث 11 أيلول 2001، ومدى تأثيرها على اقتصادها بشكل خاص وعلى مكانتها العالمية بشكل عام، وهل للبيئة الخارجية دوراً أخر في تراجع تلك المكانة؟.

---

(1) أحمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، دار الكتاب. موزعون ناشرون، كربلاء، آذار 2015، ص136



الفصل السابع

سحب الشيخوخة المبكرة

الفصل السابع

سحب الشيخوخة المبكرة

في 11 أيلول 2001 تم استخدام طائرات مدنيـة تابعـة لشركـة (أميركـان ايرلانـز) في تـدمير مباني مركز التجارة العالمي في (منهاتن) مـما أدى إلى تـدميره بشـكل كامـل، ومهاجمـة مبنـى وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، التي تمثل الهيبة العسكرية الأميركية، وقتل وفقـد مـا يقـارب (6964) فرداً[1]، وتسببت بخسائر فادحه للاقتصاد الأمـيركي. وهكـذا شـكلت أحـداث أيلـول تحـولاً بـارزاً في السياسة الخارجية الأميركية خاصةً، وفي مسار العلاقات الدولية عامةً، وتجاوزاً نهائيـاً لمسـار الحـرب الباردة، وانبلاج عصر الهيمنة الأميركية الأحادية، الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له الغطـاء الاستراتيجي والفاعلية الهجومية.

لقد أشاحت التوجهات الأميركية بوضوح عن انكشـاف الخلـل البنيـوي في النظـام الـدولي، وعجز ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتوافر مقتضيات النزوع إلى نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن هـذا لا يسـتبعد مطلقـاً الإدراك الأمـيركي ووعـي قادتـه بالأخطـار والتحديات القابلة والتي لا بد أن تهدد زعامتهم العالمية، لا سيّما مع علائـم ظهـور لاعبـين دوليـين جدد على الساحة الدولية، وهو ما أوجب عليهم البحث عن عدو جديـد يحـلّ محـل الإمبراطوريـة الشيوعية. وقد أتت هذه الأحداث لتؤشر خروج الولايات المتحدة عن الإطـار المتعـدد الأطـراف، كي تستفرد بالقرارات- خاصة العسكرية منهـا- تحقيقـاً لمصـالحها القوميـة، في محاولـة منهـا لمواجهـة أزمات النظام الدولي عبر تكريس الهيمنة الأحادية، أي مواجهـة التحـديات السياسـية والاقتصـادية بالقوة، وما ينتج من ذلك من اتساع رقعة الفوضى وانتشار الإرهاب بشكل أكبر.

---

(1) جاد طه، سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، ط1، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، 2003، ص92.

فعملت إدارة الرئيس الأميركي السابق بوش الابن، التي كان يسيطر عليها تيـار المحـافظين الجدد، على استغلال الأحداث وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأميركية على العالم، وإعادة صياغة النظـام العالمي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأميركية بالدرجة الأولى، كان أبرزها إعلان الحرب الوقائية(*) أو الاستباقية التي يمكـن للولايـات المتحـدة شـنها في أي مكـان مـن العالم، ترى فيه تهديداً لأمنها بحسب زعمها، واستخدام كـل الوسـائل بمـا فيهـا التـدخل العسـكري لتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث قيم أخلاقية تصنف الـدول عـلى أسـاس الخـير والشر، وتكريس قاعدة: "من ليس معنا فهو ضدنا"[1].

لذلك أريد للحرب على الإرهاب أن لا تكـون حربـاً أميركيـة، بـل وصـفت بــ"أنهـا معركـة العالم"، كما أشار الرئيس بوش في كلمته إلى الكونغرس والشـعب الأمـيركي (خطـاب حـال الأمـة)، أو "معركة الحضارة"، ونتيجة لذلك كان على كل أمة وكل حركة وكل مجموعة سياسية أن تختار: "إمـا أن تكون معنا أو مع الإرهابيين"[2]، وبهذا غيرت أحداث11 أيلول طبيعة الدبلوماسية الأميركية.

(*) **الحرب الوقائية أو الاستباقية:** هي الحرب التي تقوم في الأساس على التخمين والتنبؤ بخطـر مـا قـد يكـون مصـدر تهديد في المستقبل، وبذلك فأنها لا تملك من الشرعية شيئاً لتدفع طرفاً مـا للقيـام بهـا ضـد آخـر، لكونهـا تسـتند عـلى مجموعة "تخمينات" الأمر الذي لا يعطي الحق للقيام بها لأي كان. للمزيد ينظر: سيف نصرت توفيق الهرمزي، الحرب الأميركية على العراق: الدوافع الإسـتراتيجية والأبعـاد الاقتصـادية، ط1، دار روافـد للطباعـة والـنشر والتوزيـع، بـيروت، 2014، ص102.

(1) عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار النهضة العربيـة، القاهرة، 2010، ص43.

(2) نقلاً عن: أندرو باسيفيتش، الإمبراطوريـة الأميركيـة: حقـائق وعواقـب الدبلوماسـية الأميركيـة، ط1، الـدار العربيـة للعلوم، بيروت، 2004، ص292.

أولاً: حروب الولايات المتحدة الأميركية

هناك من عدّ أن أحداث أيلول وفرت لإدارة جورج بوش فرصة تجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة، ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاث ركائز أساس تتمثل في:

- التفوق العسكري
- الأصولية الدينية
- اقتصاد السوق

وقد استخدمت الإدارة الأميركية هذا الحدث لتمرير أجندتها وتبرير مضاعفة الإنفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري في الخارج[1]. فكانت الحرب التي بدأت في 11 أيلول 2001 حرباً للمحافظة والدفع بإستراتيجية الانفتاح إلى الأمام، وقد حرر هجوم القاعدة على الأراضي الأميركية، القيود التي كانت قد أعاقت المسؤولين الأميركيين في العقد الأخير من القرن العشرين، في سعيهم لتحقيق انفتاح أكبر وتوسيع الهيمنة الأميركية[2]. وما صاحب تلك المدة من حدوث أزمة مالية عصفت بالاقتصاد الأميركي، التي ألقت بظلالها على مكانة الولايات المتحدة الأميركية العالمية.

وتبعاً لهذا تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً- خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001- من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وفق تدابير معينة تتمثل أهمها في: إعادة تنشيط الصناعات العسكرية واليد العاملة الأميركية، لفتح أسواق جديدة أمام البضائع الأميركية عن طريق الغزو العسكري، وإيجاد مجالات استثمار

---

(1) السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص12.

(2) أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص292.

جديدة، في مجالي البنية التحتية والصناعة النفطية، في الأماكن التي تم غزوها، وكذلك منع الاقتصادات المنافسة وبطريقة غير مباشرة من التفوق على الاقتصاد الأميركي[1].

وعلية سيتم تناول الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول2001، من حيث معرفة طبيعة تلك الحروب، ومدى تأثيرها على اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية ومكانتها.

1. الحرب على افغانستان:

حولت أحداث 11 أيلول الولايات المتحدة من دولة استثنائية إلى دولة عادية، معرضة كغيرها من الدول للتهديدات والمخاطر نفسها، وأكدت أيضاً الهجمات للعالم أجمع أن مركز الإمبراطورية ليس في مأمن من المخاطر والتهديدات الجديدة، وأن الولايات المتحدة على الرغم من قوتها الفائقة، لا تستطيع أن تضمن أمنها بالاعتماد على قواها الذاتية وحدها، وإنما مضطرة أيضاً للتفاوض عليه مع قوى خارجية، وهي لا تستطيع أن تحقق أهدافها من دون تعاون الدول الأخرى والمجموعة الدولية[2].

وقد اعتمدت الإدارة الأميركية على عدد من الدراسات التي تتناول تفاصيل هذا الخطر، وتحليل احتمالاته المفزعة، القائمة إلى أن الإرهاب المدمر سينتهي إلى مخاطر من الدرجة الأولى، وآن الأوان للانتقال إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي له ومكافحته. فلا بّد لإستراتيجية الدفاع الأميركي أن تحافظ على القوات العسكرية القادرة على ردع المعتديين الإقليميين، والقادرة إذ فشل الردع على الانتصار السريع والحاسم بأقل خسائر ممكنة[3].

واتجهت الإستراتيجية الأميركية نحو القيام بعمل عسكري كبير، تتوافر له ضمانات تحقيق الانتصار بأقل تكلفة ممكنة، مع رسم صورة للعدو مبالغ فيها، وكانت

(1) فنسان الفريّب، مرجع سابق، ص89.

(2) المرجع السابق، ص91.

(3) موسى مخول، مرجع سابق، ص352.

أفغانستان هي الميدان المناسب لتلك العمليات العسكرية، التي كانت تهدف إلى تحقيق التماسك الداخلي خلف الإدارة الأميركية، وتأكيد أن المجتمع الأميركي في حالة حرب مع عدو خطير يهدد الحضارة والقيم الأميركية[1].

أ. **الأسباب والدوافع،** بدأت الحرب الافغانية من منطلق إجماع وطني- قومي وموافقة دولية، وآفاق قيام نظام دولي مستند إلى قواعد بدت مؤكدة، حين أقدم الناتو للمرة الأولى في تاريخه على تطبيق الفقرة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، والتي تنص على أن "أي هجوم ضد واحد أو أكثر من حلفاء الناتو في أوربا أو أميركا الشمالية سيُعد هجوماً عليهم جميعاً"، وبعد تسعة أيام من هجوم 11 أيلول أرسل الرئيس جورج دبليو بوش إنذاراً إلى سلطات أفغانستان الطالبانية الحاضنة للقاعدة آنذاك، قال فيه: سلموا سلطات الولايات المتحدة جميع قادة القاعدة المختبئين في بلادكم...، مكنوا الولايات المتحدة من الوصول إلى جميع معسكرات تدريب الإرهابيين، كي نطمئن إلى أنهم لم يعودوا قادرين على الحركة". وحين أخفق الطالبان في الامتثال، شنت الولايات المتحدة وحليفاتها حرباً وصفها بوش في 7 تشرين الأول بعبارات وجيزة: "هذه الأفعال ذات الأهداف المحددة بعناية، مخططة لإحباط استخدام أفغانستان قاعدة عمليات إرهابية، والهجوم على قدرة نظام الطالبان العسكرية"[2]. وقد سميت بـ(عملية الحرية الدائمة)، إذ أطاحت بحكم طالبان وفرضت حكومة مؤقتة برئاسة (حميد كرزاي)[3].

لذلك غلفت حرب القرن الواحد والعشرون بطابع الفوضى واستدامة الصراع والحرب، إذ لم تعد أفغانستان بأحسن حال، ولم تحظَ بالسلام والاستقرار والتنمية إلى الآن

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 414.

(2) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص310.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص152.

وبعد مضي (17) عاماً، فبينما جرت أحداث 11 أيلول لساعات، لم تستطع الولايات المتحدة والناتو من حسم الأوضاع فيها شأنها شأن العراق، مما يؤكد أن الهدف غير المعلن هو إدامة الاضطرابات وعدم الاستقرار. برغم ما أظهرته الولايات المتحدة من فائض قوة عسكرية مكنتها من احتلال العراق لاحقاً، وهو رفع من منسوب التشدد في طاقم الإدارة الأميركية للقيام بأفعال أحادية. لكون الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى بقية العالم أو للآليات القديمة المتعلقة بالشرعية والتعاون، لأنها الإمبراطورية العالمية الجديدة التي ستنتج واقعاً جديداً[1].

وعلى عهد الرئيس بوش الابن في دورته الأولى استحدث (17) جهازاً استخباراتياً تنضوي تحت إمرة رئيس المجموعة الاستخبارية، وأهم تلك الأجهزة:

- وكالة المخابرات المركزية.
- وكالة الأمن القومي.
- وكالة الدفاع والجيش والقوات الجوية والبحرية.
- مكتب التحقيق الفدرالي وغيرها.

وتتمتع الولايات المتحدة بدبلوماسية ناشطة وفاعلة، إذ ترى الدبلوماسيين يأتون من واشنطن وينضمون إلى السفراء في المناطق الساخنة ويتابعون أدق التفاصيل، ويمسكون بملفاتهم ويعالجونها بجدية ويحرصون على استمرارها عند كل تغيير للأشخاص المسؤولين[2].

وعلى الرغم من ذلك، وفي خضم الخسائر البشرية والمادية المرتفعة، وعجز إدارة بوش الابن عن التحكم بمسار الحروب التي أشعلتها، كان متوقعاً تصويت الأميركيين في الانتخابات الرئاسية إلى الحزب الديمقراطي (باراك أوباما)، لتصحيح الأخطاء وقيادة

---

(1) فريد زكريا، مرجع سابق، ص208.

(2) الياس فرحات، الوضع الاستراتيجي والعسكري الأميركي في العالم، مجلة تحولات مشرقية، مؤسسة سعادة للثقافة، بيروت، العدد (1)، حزيران 2013، ص142.

الولايات المتحدة للتصالح مع نفسها ومع العالم[1]. إذ عمل باراك اوباما منذ حملته الانتخابية حتى وصوله إلى البيت الأبيض، على إعادة الانضباط إلى السياسة الخارجية الأميركية، وكان واضحاً أنه يسعى جاهداً للاستفادة من أخطاء سلفه جورج ووكر بوش، فأول ما قام به هو إعادة تنظيم مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأميركية، سواء تم ذلك عن طريق إعادة هيكلة المناصب أو إعادة ترتيب الأولويات بين الإدارات المختلفة[2].

وكذلك عمل مبكراً على إعادة النظر في الإستراتيجية الأميركية في أفغانستان، فعمل على تغيير كل فريق الحرب آنذاك[3]. وبعد ثلاثة أشهر من الجدل والنقاش بين أركان الإدارة الأميركية في البيت الأبيض والقيادة العسكرية في البنتاجون، أعلن الرئيس باراك أوباما عن إستراتيجية جديدة فيها، وبمقتضى هذه الإستراتيجية زاد عديد القوات الأميركية هناك بنحو (30) ألف جندي في ستة أشهر بدءاً من مطلع عام 2010، ليرتفع بذلك عدد القوات الأميركية في أفغانستان إلى نحو(100) ألف جندي[4].

وآنذاك لم يكن هناك اتفاق على عدد القوات المسلحة، وقد أعدت هيئة الإدارة والموازنة تقريراً للرئيس أوباما، تقدر فيه أن إرسال (40) ألف جندي، فضلاً عن الجنود الموجودين، وجهود إعادة الأعمار، سوف يُكلف تريليون دولار للمدة من 2010 إلى 2020، وهو تقريباً المبلغ نفسه الذي يتوقع أن تكلفه خطته للرعاية الصحية. وبعد المزيد من المشاورات، أعرب أوباما عن استعداده لإرسال المزيد من القوات، إذا تم التوصل إلى استراتيجية لضمان ألا تكون هذه حرباً ممتدة أو التزاماً مفتوحاً، مشيراً إلى ضرورة هزيمة

(1) سمير التنير، مرجع سابق، ص135.

(2) أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص549.

(3) مارك مازّيتي، مرجع سابق، ص209.

(4) أحمد دياب، أوباما وإستراتيجية جديدة في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والاربعون، العدد (179)، يناير2010، ص88.

حركة طالبان. على هذا الأساس، صاغ وزير الدفاع روبرت جيتس خياراً يدعو إلى إرسال (30) ألف جندي، وهو ما يوفر للجنرال ماكريستال معظم ما طلب، مسوغاً ذلك بأن "الناتو" يمكنه أن يعوض الفارق[1].

من ناحية ثانية شكل موقف الرأي العام الأميركي تجاه الحرب في أفغانستان وضعاً سياسياً صعباً لأوباما، فالآراء بشأنها غير متماثلة. فحسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة "واشنطن بوست" و"إي بي سي نيوز" في أواخر كانون الأول 2009، ظهر أن (45%) من الأميركيين راضون عن إدارة أوباما للحرب في أفغانستان، بينما يرى (45%) أن الحرب لم تكن تستحق أن تخاض. ويتطابق هذا الاختلاف مع انقسام في التوجه السياسي، إذ أن أغلب من رأوا عدم فائدة الدخول في حرب أصلاً كانوا من الديمقراطيين، على حين أن هؤلاء الذين ساندوا إرسال مزيد من القوات كان معظمهم من الجمهوريين. ولكن من اللافت أن هناك إجماعاً على أن حكومة الرئيس حامد كرزاي، ليست شريكاً يمكن التعويل عليه. وقد تراجع تأييد الرأي العام لأوباما خلال شهور الجدل الدائر حول أفغانستان، فانخفض تأييد الديمقراطيين لنحو (10%) على حين عبر (21%) من الجمهوريين و(39%) من المستقلين عن رضاهم عن طريقة إدارته للحرب. ويمثل هذا تراجعاً بنحو (20%) بالنسبة للفريقين منذ تموز 2009. واللافت

---

(1) إذ تعهدت دول حلف الناتو بإرسال (7) آلاف من جنودها إلى أفغانستان، إلا إن فرنسا استبعدت إرسال تعزيزات إضافية إلى قواتها العاملة هناك (3300) جندي. وصرح وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، على هامش اجتماع وزراء خارجية دول الحلف في 4 كانون الأول 2009، بأنه حتى الآن لا تعزيز للقوات الفرنسية قبل مؤتمر لندن حول أفغانستان المقرر عقده في 28 كانون الثاني 2010. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد "ايفوب" معارضة (82%) من الفرنسيين "التزاماً عسكرياً إضافياً" لبلادهم في أفغانستان، مقابل تأييد (17%) له. وكان (55%) من الفرنسيين قد عارضوا في نيسان 2008 قرار الرئيس نيكولا ساركوزي إرسال (700) جندي إضافي إلى أفغانستان. هذا الموقف ينطبق على معظم دول الناتو (باستثناء بريطانيا وبعض دول شرق أوروبا) لتعرضها لضغوط سياسية داخلية قوية، حيث لا يرى الرأي العام فيها نتائج ملموسة لمشاركتها العسكرية في أفغانستان، وبدأ يضيق ذرعاً، ويطرح التساؤلات بشأن جدوى الحرب وحجم الخسائر البشرية والاقتصادية فيها.

أيضاً أن الآراء تغيرت بشكل دراماتيكي خلال هذه المدة. ففي تموز2009، قال (51%) من الأميركيين إنهم يعتقدون أن الحرب جديرة بأن تخاض. وتظهر الاستطلاعات أيضاً أن (49%) من المستقلين لديهم ثقة أكبر في قدرة الجمهوريين في الكونجرس على التعاطي مع حرب أفغانستان، الأمر الذي له دلالة مقلقة. بخصوص تداعيات ما بات يمثل قراراً مفصلياً بخصوص السياسة الخارجية على رئاسة أوباما، فمن ناحية أولى، يمكن أن يؤدي التزامه برفع عدد القوات في أفغانستان إلى تراجع دعم الديمقراطيين له. ولكن من ناحية أخرى، فإن عدم الاستجابة لطلب القادة العسكريين سيثير انتقادات الجمهوريين له، وسيتهمونه بالافتقار للشجاعة التي يجب أن يتحلى بها القائد الأعلى للقوات المسلحة[1].

إذا كان هدف الحرب تحقيق النصر، وليس الهدنة والمفاوضات التي عادةً ما تكون عقيمة، وطويلة الأمد، لذلك يجب أن يكون هدف النصر محدوداً ومقيداً بالمدة الزمنية التي يستطيع أن يتحملها الرأي العام الأميركي، وليست عملية مجمدة (Stalemate) بحيث لا تستطيع أن تنسحب أو تتراجع[2].

فكانت هناك مخاوف متعلقة بموعد الانسحاب المحدد في منتصف عام 2011، والذي رأى البعض أن القوات الأميركية هناك لن تكون قد استكملت المطلوب منها في ذلك الموعد، كما لمح أوباما إلى أن موعد تموز2011 ليس مؤكداً تماماً. مما دفع إلى طرح سؤال هنا: مادام هذا الموعد ليس حقيقياً، فما الذي دعا أوباما إلى تحديده أصلاً؟. الإجابة على هذا السؤال ترجح أن يكون تحديد قرار الانسحاب سياسياً بالدرجة الأولى، ويستهدف عودة القوات الأميركية التي دفعت بها الإدارة الجمهورية السابقة في تلك المناطق إلى الوطن مع بداية الحملة الانتخابية الرئاسية، خاصة أن انسحاب القوات

(1) أحمد دياب، مرجع سابق، ص90.

(2) حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما: الولايات المتحدة الأميركية والنظام الدولي، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، أيار 2013، ص180.

الأميركية من أفغانستان يتوافق تقريباً مع توقيت انسحاب القوات الأميركية من العراق، وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من فرص إعادة انتخاب أوباما للمرة ثانية[1].

أما على الصعيد الأفغاني، فإن نجاح إستراتيجية أوباما الجديدة في أفغانستان يتوقف إلى حد كبير على مصداقية القوات الأفغانية، عبر رفع كفاءتها وزيادة عددها من (92) ألف عنصر إلى (260) ألفاً عند منتصف عام 2011، وهي مهمة لم تستطع حكومة كرزاي الضعيفة والفقيرة من تحملها. والرئيس كرزاي الذي أعيد انتخابه لولاية ثانية، لا يؤخذ على محمل الجد من أوباما الذي لا يتوانى عن انتقاد فساد إدارته وانعدام فعاليتها سراً وجهراً. ولم يعد الهدف من الإستراتيجية الجديدة يتمثل في بناء مؤسسات وديمقراطية فاعلة في أفغانستان، بل بكل بساطة في مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين أسلوب الحكم ومحاربة الفساد، الذي يمثل عقبة رئيسية أمام نجاح إستراتيجية أوباما الجديدة، ويعد أحد الدوافع الرئيسة للتمرد على سلطة كرزاي. وظاهرة الفساد تتجاوز ممارسات الفساد التقليدي، التي عرفت بها الحكومات الأفغانية السابقة من محسوبية وتلقي رشاوي وغيرها. بل ما هو مستحدث بيع الأصول المملوكة للدولة ونهب المال العام، بما فيه الأموال الضخمة المخصصة من قبل المجتمع الدولي لإعادة إعمار أفغانستان، وتحويل تلك الموارد إلى الحسابات الخاصة المملوكة للأفراد في بنوك الخارج. وتعمل عصابات "أمراء الحرب" على تقويض ثقة الأفغان في حكومتهم[2].

أما الدوافع الأميركية الحقيقية لحرب افغانستان، فتكمن في وضع أفغانستان الجيو سياسي والاستراتيجي لأمن الطاقة الأميركي، إذ اختارت الولايات المتحدة الأميركية أفغانستان لتكون نقطة الارتكاز، وقاعدة أميركية لعملياتها العسكرية في أوراسيا لتشكل أحد أهم الفاعلين في تلك المنطقة، فنظراً إلى ما تمتلكه منطقة أوراسيا التي تعد غنية بالطاقة، فهي تضم (60%) من الناتج العالمي، (75%) من موارد الطاقة العالمية، ويقع

(1) أحمد دياب، مرجع سابق، ص91.

(2) المرجع السابق، ص92.

داخلها بحر قزوين الذي يحوي (33) مليار برميل من احتياطي مؤكد من النفط، و(600) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي[1].

إذ تمثل الثروات والموارد الطبيعية دوماً أحد أهم الأسباب للحروب والنزاعات الدولية، وكثيراً ما تختلط مع أسباب أخرى عرقية وقومية ودينية، وفي دراسة صدرت عام 2001 تظهر المشهد المتوقع لحرب القرن الجديد، إذ حدد (كلير في كتابة: الحرب على الموارد) سببين مهمين سيتصدران الحروب والصراعات المتوقعة في القرن الجديد، هما: النفط والماء، فمع ازدياد الطلب على النفط، وفي ظل وصول الإنتاج العالمي إلى الدورة وبدء مرحلة نضوب النفط، سيستمر الصراع للتحكم في فما تبقى من هذه الثروة الأساسية لنمو اقتصاد أي دولة، والنمو الاقتصادي هو العمود الفقري لأي اقتصاد صناعي[2].

لقد شكلت تكاليف الحرب المصحوبة بالأزمة المالية سبباً وجيهاً لقرار انسحاب القوات العسكرية الأميركية من العراق وأفغانستان، من دون إعادة انتشارها في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، وهو التحدي الأكبر لأوباما، إذ تميل الولايات المتحدة إلى تقليص تدخلها الخارجي، بسبب توسعها العسكري المفرط قياساً بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها، وتحقيقها الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة بعد اكتشاف مكامن غاز محلية جديدة، إلا أنه لا ينبغي أن يُفسر تبني التعددية والنأي عن الأحادية المتهورة على أنه نزعة انعزالية[3].

(1) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول 2014، ص121.

(2) سمير التنير، مرجع سابق، ص125.

(3) مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (1)، آذار/ مارس 2013، ص 57.

ب. تكاليف الحرب وتأثيرها في مكانة الولايات المتحدة الأميركية العالمية، مـن أجـل تلبيـة شهوات تلك الأسواق الرابحة والقاتلة، يتوجـب بـالضرورة حصـول نزاعـات عسـكرية بغيـة هيكلـة ودعم "اقتصاد حربي" يساهم بدورة في المحافظة على الهيمنة الأميركية على العالم، وضمان السيطرة على الموارد الطبيعية الرئيسـية في هـذا الكوكـب. ولهـذه الأسـباب كـان لجميـع الرؤسـاء والإدارات الأميركية حروبهم الخاصة وأحياناً غير واحدة. وإن العمل التجاري الضخم الذي يترتب على الإنفاق العسكري يأتي في إطار "مصالح الأمـن القـومي" التـي تحـددها كـل إدارة أميركيـة جديـدة تتسـلم السلطة، بموجب تلك التي تضعها الاستراتيجيات المعتمدة التـي تحـدد الأولويـات للتنفيـذ. فتحـت تلك العباءة يـتم ابتكـار الـذرائع للحـروب والصراعـات، وكـذلك تسـويغات الميزانيـات العسـكرية والأمنية الكبرى[1].

إن الاقتصاد الأميركي يعاني التباطؤ وتراجع القوة جراء الأزمة الاقتصادية العالميـة، التـي انفجرت في الولايات المتحدة في خريف عام 2008، إذ بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة أواخر تشرين الثاني 2009، نحو (10.2%)، وهي نسبة قياسية منـذ أكـثر مـن ربـع قـرن. لقـد أعلن البيت الأبيض أن كل زيادة تعدادها ألف جندي سوف تكلـف مليـار دولار إضـافي عـلى نفقات الحرب. في حين أن إجمالي الدين الأميركي الخارجي يزيـد عـن (12) تريليـون دولار عـام 2008، وكان هناك من يتنبأ بأنه سيصل إلى (21) تريليون دولار في غضون عشرة سنوات، علـماً بأن إجمالي الناتج القومي الأميركي بلغ نحو(14) تريليون دولار عام 2008. لقد أعلن بعض مـن أعضاء الكونجرس الديمقراطيين، أمثال: ديفيد أوبي وجون مورثا وتشارلز رانجيل، عزمهم تقـديم مشروع قانون يطالـب بزيـادة ضريبيـة إضـافية لتمويـل الحـرب. وهـو مـا يضـع ذلـك أوبامـا أمام خيارين كلاهما صعب: فإمـا أن يختـار بـين أولويـة الأمـن القـومي الـذي كثـيراً مـا اتهـم

(1) أليهاندرو كاسترو أسبين، إمبراطورية الإرهـاب: السياسـة الأميركيـة العـابرة للقـارات في الأمـن والاقتصـاد ومكافحـة الإرهاب، ط1، ترجمة: وفيقة إبراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص200.

الديمقراطيون بالضعف والعجز عن حمايتها، أو أن ينحازوا صوب تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية الفيدرالية للدفع بأجندة الإصلاح الداخلي والبرامج الاجتماعية الصحية والتعليمية. وذكرت صحيفة "النيويورك تايمز" في افتتاحيتها في اليوم التالي لخطاب أوباما، أن الأميركيين لديهم الحق في أن يكونوا متشائمين أو حتى يائسين فيما يتعلق بالحرب في أفغانستان، إذ استمرت الحرب لمدة ثماني سنوات، وكلفت الولايات المتحدة خسائر بشرية بلغت نحو (800) قتيل، وخسائر اقتصادية تقدر بأكثر من (200) مليار دولار[1]. وبذلك يمكن القول إن إحدى أهم الركائز التي دعمت التوجهات الخارجية للإمبراطورية الأميركية استخدام القوة العسكرية بشكل منهجي وتدريجي بدعم هائل ومتنام من الموازنة في قطاعي الدفاع والأمن على حساب المكلف الأميركي[2].

في حين نرى أن أوباما أبدى شجاعة سياسية، إذ اعترف بروح التشاؤم السائدة وباليأس من الموقف في أفغانستان، ولكنه قرر أن الولايات المتحدة لا تستطيع الانسحاب من أفغانستان في الوقت الراهن، لأن ذلك يمثل مخاطر إستراتيجية عظمى لاحتمال سيطرة حركة طالبان على باكستان وهي دولة نووية، وهو ما يشكل موقفاً بالغ الخطورة على الأمن القومي الأميركي. وعلى عكس سياسة إخفاء المعلومات التي اتبعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش فيما يتعلق بتكاليف الحرب في أفغانستان، فإن أوباما صرح في خطابه بأنها ستتكلف في عام 2010 نحو (30) مليار دولار، ووعد بأن يجعل الكونجرس يوافق على هذا المبلغ[3].

وهناك بند آخر من موازنة الحرب بلا حدود، خُصص للأبحاث وتطوير وتقويم الأسلحة، وقد بلغت كلفته (73,2) مليار دولار عام 2007، لما سمي (التحديث الاستراتيجي) من أجل تطوير أبحاث التكنولوجيا العسكرية والوسائل الحربية العسكرية،

(1) أحمد دياب، مرجع سابق، ص92.

(2) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص200.

(3) أحمد دياب، مرجع سابق، ص90.

اللازمة لتنفيذ حروب الإمبراطورية وغزواتها ولاستمرار التجارة الرابحة جداً في سباق التسلح[1]. إلا أن هذا اصطدم بالإدراك الأميركي للتكاليف الباهظة سواء البشرية منها أم المادية إذ قدرت خسارة الاقتصاد الأميركي بأكثر من (2) تريليون دولار أميركي[2].

2. **غزو العراق واحتلاله،** كان لأولى حروب الولايات المتحدة الأميركية في القرن الحادي والعشرين عدة مسارح، إذ كانت حروباً هجومية من دون حدود، فأعلن بوش حربه على الإرهاب ضد أعداء الولايات المتحدة، والهدف منها تطبيقاً لأجندته في الحرية، إلى استبدال الطغاة والإرهابيين بالحرية والديمقراطية. فكما نعلم أن الحرب استهدفت في مرحلتها الأولى القاعدة وطالبان في أفغانستان، لكن عين صقور إدارة بوش كانت مثبتة دائماً على العراق وأنظمة أخرى غير متعاونة[3].

فهنا كان الموقف مختلفاً عما في حربها مع أفغانستان، إذ تجاهلت في غزوها للعراق مواقف المنظمة الدولية وحلفائها الرئيسين، مما جعلها تقف شبه وحيدة وأدى ذلك إلى تدني صورتها الأخلاقية، وأصبح العراق يمثل مستنقعاً يماثل المستنقع الفيتنامي، ليس لدى الإدارة الأميركية تصور حول الخروج منه[4].

أ. **الأسباب والدوافع،** ظلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تؤكد أن العراق لن يمتثل لمضمون القرار1441[*] الصادر عام 2002، وبأنه سيواصل عمليات الخداع

---

(1) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص205.

(2) سوسن اسماعيل العساف، الحرب واستراتيجية الهيمنة الأمريكية- مستقبل الوجود الأمريكي، الراصد الدولي، بغداد، العدد (63)، 2002، ص3.

(3) فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي؟، ترجمة: محمد شيّا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/فبراير 2014، ص109.

(4) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والاربعون، العدد (179)، يناير2010، ص35.

(*) قرار 1441: هو صادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي اعتمد بالإجماع في 8 تشرين الثاني 2002، يمنح العراق فرصة أخيرة للامتثال بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، إذ حذر القرار العراق "أنه سيواجه عواقب خطيرة" إذا لم يمتثل لمقتضياته.

والإخفاء، لذا جاءت مطالبة التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأميركية لإسقاط نظام الحكم في العراق، واعتبرت من هذا المنظور الحلقة الأولى من مسار تطبيق إستراتيجية تقويض الشر ونشر القيم الأميركية، في منطقة تشكل في آن واحد فضاءً حيوياً للمصالح الأميركية ومركز العداء الراديكالي للنموذج الأميركي[1].

وقد كان أحد أقوى الداعمين للحرب على العراق ديك تشيني[*]، إذ أكد أن ما من شّك في أن العراق يمثل خطراً على الأرض الأميركية، وأن الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول لا يمكنها أن تبقى متساهلة في هذا الموضوع. وخصوصاً بعد النجاحات الأولى في غزو أفغانستان، غدا تشيني داعية بقوة للحرب على العراق[2].

ففي 19 آذار عام 2003، اجتاحت القوات الأميركية العراق تساندها القوات البريطانية، في عملية سميت (الحرية للعراق) وأطاحت بنظام صدام حسين، وشكلت فيما بعد حكومة مؤقتة عرفت بـ(مجلس الحكم الانتقالي العراقي)[3]. غير أن حرب العراق ألحقت ضرراً كبيراً بالموقف الأميركي في العالم، تمثلت بفقدان مصداقية الولايات المتحدة الأميركية العالمية، فقد كان العالم معتاداً حتى عام 2003 على تصديق كلام رئيس الولايات المتحدة. إلا أنه بعد شهرين من سقوط نظام صدام حسين، كان الرئيس الأميركي جورج ووكر بوش ما يزال يؤكد بشكل مطلق في مقابلة موجهة إلى الجمهور الأوروبي، بأننا: "عثرنا على أسلحة الدمار الشامل"، لذلك فأن قدرة الولايات المتحدة

---

(1) أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص71.

(*) نائب الرئيس بوش، وهو قومي- واقعي نائب رئيس شركة هاليبرتون التي استحوذت على اغلب العقود العسكرية للجيش الأميركي في العراق، يحتفظ بعلاقات وألفة وثيقتين مع حركة المحافظين الجدد، إذ اعتمد بوش كثيراً عليه وزير سابق للدفاع ويملك سنوات من الخبرة السياسية الخارجية التي تنقص بوش، لتنظيم وتنسيق فكرة مد الحرب العالمية على الإرهاب لتشمل العراق، وإقناع الجمهور الأميركي بالأمر.

(2) فواز جرجس، مرجع سابق، ص117.

(3) اندرو اوستن، الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، تحرير: برند هام، ترجمة: نور الأسعد، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص 95.

الأميركية على تقـديم ذريعـة تحظـى بالمصـداقية في قضـايا دوليـة مثـيرة للخـلاف مثـل البرنـامجين النوويين في إيران وكوريا الشمالية تضررت بشكل كبير[1].

ولم تجر أمور غزو العراق واحتلاله كما كـان يشـتهى بـوش وفريقـه، فقـد ظـن المحـافظون الجدد في البدء أن سقوط نظام صدام يجعلهم يفوزون بنصر سريع وكبير، وأن العـراقيين سـيرحبون بمحرريهم، ويؤيدون المهمة الخـيرة لأميركـا في إعـادة تكـوين الدولـة والمجتمـع العراقـي، فـانتهزت الإدارة الأميركية الفرصة لتظهر للقوى الأوربية التي عارضت الحـرب، مثـل فرنسـا وألمانيـا وروسـيا، نجاح الحرب الوقائية وجدواها[2].

فقد خيّبت الوقائع التي تحققت على الأرض آمال بوش والمحافظين الجدد الذين لم يمتلكـوا خططاً تفصيلية لمطلب إعادة تكوين السلطة فيما بعد الحـرب. وقـد أوصى مكتـب نائـب الـرئيس بتعيين بول برايمر[*] حاكماً على العراق. وطبق بريمر رؤيته الخاصة على بلد مزقتـه الحـرب مخالفـاً نصائح البنتاغون، فأنتهى به الأمر إلى الفشل الذريع. كما لم تضع إدارة بوش قبل الحرب مسـودات مشـاريع أو خارطـة طريـق واقعيـة لعـراق مـا بعـد الحـرب، وظنـت عـلى خطـأ أن التحـول إلى الديمقراطية سيكون سهلاً وسريعاً. وحين أوصى بأول وزارة الدفاع بأن تعهد إلى بعض أفضـل خـبراء وزارة الخارجية المختصين بالشؤون العراقية، وبإعادة البناء للمساعدة في رسـم مخططـات مـا بعـد الحرب، وقـد تجاهـل رامسـفيلد العـرض تكـراراً لأنـه كـان يشـك في تأييـدهم للحـرب. لقـد عمـل المحافظون الجدد كعصـبة متعصـبة متراصـة، فتجـاهلوا أفكـار الـواقعيين وبخاصـة مسـؤولي وزارة الخارجيـة وجماعـة الاسـتخبارات، واحتكـروا المسرح العراقـي عـلى حسـاب مطالـب إعـادة البنـاء والسياسة الخارجية الأميركية[3].

---

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية...، مرجع سابق، ص 153.

(2) فواز جرجس، مرجع سابق، ص119.

(*) الصديق القديم لسكوتر ليبي مدير مكتب تشيني.

(3) فواز جرجس، مرجع سابق، ص120.

وكان الارتفاع الكبير في أسعار النفط سببه الأساسي والواضح الحرب في العراق، إذ ارتفع سعر برميل النفط خمسة أضعاف عما كان علية قبل تلك الحرب، وبحسب التوقعات التي كان ينشرها مستشارو بوش قبيل الحرب، فإن النفقات ستسدد كاملة من عائدات نفط العراق، وستكون الحرب مربحة كما كانت حرب الخليج عام 1991. ليس هذا فقط بل كانوا يقولون أيضاً إن الحرب على العراق هي الطريقة المثلى لضمان أسعار نفط منخفضة، لكن ما حدث يشير إلى أن النتائج كانت بعكس ذلك على الإطلاق. إذ كان الخبراء الأميركيون حينذاك يتوقعون أن يستمر سعر برميل النفط بين (20-25) دولاراً في السنوات الثلاث التي تلت الحرب، وهم كانوا يتوقعون أيضاً أن يرتفع الطلب من الهند والصين، والذي سيتم تلبيته من زيادة الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الحرب على العراق أفسدت كل تلك الحسابات(1).

ويرجع سبب فوز باراك أوباما بترشيح الحزب الديمقراطي جزئياً على أساس قوة معارضته للحرب على العراق، وبعد توليه المنصب واصل انتقاده العلني لسلفه، واعتمد إستراتيجية لخروج أكثر من الإستراتيجية(2).

فمنذ العام الأول لأوباما بدأت الفجوة تتعمق بشكل كبير بين خطابه المبشر، الذي أسهم في جعل العالم أكثر هدوءً والولايات المتحدة أكثر مقبولية على المستوى الدولي، وبين سياسته الفعلية التي لم تحدث تغييراً جوهرياً في المنهج القائم على تأكيد القوة الأميركية، إلا أنها ابتعدت عن الفجاجة التي أتسم بها هذا المنهج من قبل، لا سيّما في ظل إدارتي جورج ووكر بوش(3). كما أصبح للقوة الناعمة دوراً أكبر في السياسة الخارجية الأميركية بشكل يفوق القوة الصلبة التي تميزت بها إدارة جورج ووكر بوش.

---

(1) سمير التنير، مرجع سابق، ص102.

(2) هنري كيسنجر، النظام العالمي...، مرجع سابق، ص319.

(3) وحيد عبد المجيد، مستقبل النموذج الأمريكي للحرية: اوباما .. وشروط تجديد الليبرالية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (4)، آذار2010، ص 43.

وأدرك الرئيس أوباما على خلاف من سبقه أن تقديم الديمقراطية والعلم والحداثة للعالم، لا يمكن أن يحصل بالإكراه والتهديد والوعيد وبدعم أنظمة ديكتاتورية أو عنصرية، إنما بالإقناع وتقوية دور المؤسسات الديمقراطية وتنشيط برامج التنمية ومحاربة الفقر والحرمان والمجاعة في العالم، والوقوف مع العقلانيين في مختلف الدول التي لم يتعاون المحافظين الجدد معهم، وليس من الصواب بسبب قتل إرهابي يتم التضحية بعشرات الأبرياء، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفريخ مئات الإرهابيين كحالة ثأر ورد فعل سيكولوجية[1].

إذ إن فكرة فرض الديمقراطية والمساعي الأميركية قصيرة المدى لتعزيزها في العراق، أدت إلى اشتداد النزاع والتوتر إذ يصطدم الطرفان اللذان يتبادلان عدم التسامح بشكل عنيف، لكونها مجتمعات تقليدية غير معرضة للتوسع المطرد لحقوق الإنسان والظهور التدريجي لحكم القانون، وبذلك لم تعزز النتيجة احتمالات الاستقرار بل شددت التوترات الاجتماعية. وبذلك القول أن المشروع الديمقراطي الأميركي في العراق فشل ولم يفرض إصلاحاً بل انتهى إلى حدوث فوضى[2].

كما يرى أوباما أن الدبلوماسية والإستراتيجية هما صنوان لا ينفصلان ويجب التعامل معهما كوحدة قائمة بحد ذاتها، وليس على أساس أنهما واحدة تلي الأخرى. وعلى الإدارة أن تحدد دور وسلطة الاثنين معاً (الدبلوماسية والإستراتيجية). ويجب أن يتركز الحوار على العقلانية، وأن يصب في وحدة المجتمع الأميركي ويكون حلم العالم. الحلم الذي توخاه الآباء المؤسسون وليس حلم المحافظين الجدد وإدارة الرئيس جورج ووكر بوش[3].

---

(1) حسين كنعان، مرجع سابق، ص177.

(2) اياد سكرية، إيران والشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2010، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2015، ص203.

(3) حسين كنعان، مرجع سابق، ص180.

ب. **تكاليف الحرب وتأثيرها على مكانة الولايات المتحدة العالميـة**، إن للبعـد الاقتصـادي الأميركي دوراً مهماً في احتلال للعراق، إذ سعت عن طريقه لتعزيز هيمنتها عـلى العـالم، لكـن لغـة الأرقام تشير إلى أن الخسائر العسكرية لا سـيّما الماديـة منهـا التـي منيـت بهـا الولايـات المتحـدة،، ناهيك عن الخسائر البشرية لا تبشر بالوصول إلى أهدافها الاقتصادية بشكل كامـل، إذ وصـل عـدد القتلى في العراق حتى نهاية تموز 2009 إلى أكثر من (4500) جندي أميركي وأكثر من (60000) ألف جـريح ومصـاب بمـرض خطـير، وعـاد أكـثر مـن (100) ألـف جنـدي أمـيركي يعـانون مـن أمـراض واضطرابات نفسية، مما يفرض على وزارة الدفاع دفع تكلفة علاجهم بما يمليه عليهم قانون الضمان الاجتماعي والصحي[1]. إذ انفقت الولايات المتحدة الأميركيـة حـوالي (1) تريليـون دولار في العـراق، وليس أقل من (700) مليار دولار قدمها البنتاغون كـل سـنة كموازنـة لهـا، وأن الإنفـاق العسـكري يصل إلى أكثر من (3) مليار دولار أسبوعياً، مما جعـل المشـاركة في تلـك الحـروب السـبب الـرئيس لعجز الموازنة[2].

إذ تشير التقديرات غـير الحكوميـة إلى أن الكلفـة الإجماليـة للحـرب قـد وصـلت إلى (2,7) تريليون دولار، هذا ناهيك عن الخسائر في أفغانسـتان، وهـذا يتجـاوز كثـيراً تقـديرات إدارة بـوش والبالغة (645) مليار دولار[3].

وعلى الرغم من الخسائر التـي تكبـدتها الولايـات المتحـدة مـن جـراء تلـك الحـرب، وارتفاع تكلفتها المالية والبشرية، راهن الكثير على الـنفط العراقـي، وعـلى دوره في تحسـين أوضاع الاقتصاد الأميركي، إذ أشار المحللون إلى أن هبوط سـعر برميـل الـنفط بمقـدار دولار

---

(1) جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز، حرب الثلاث تريليونـات دولار: الكلفـة الحقيقيـة لحـرب العـراق، ترجمـة: سـامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص12.

(2)Joseph Stiglitz and Linda J. Bilmes, How the Wars Are Sinking the Economy, Oct 26, 2010, 9:40 PM EDT, P.1.

(3) جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز، مرجع سابق، ص12.

واحد يعني توفير ما يقرب (4) مليار دولار في الخزينة الأميركية، هـذا فضـلاً عـن تقليـل احـتمالات تعرض واشنطن لأية أزمة نفطية مقبلة[1].

ولكن كلفة الحرب في العراق (وبدرجة أقل في أفغانستان) قد أدت إلى خسـائر كبـيرة سـواء بشرية ومادية، إذ قدرت الكلفة قبيل نشوب الحرب بأكثر مـن (200) مليـار دولار، ولكنهـا تعـدت (500) مليار دولار، في حـين الكلفـة الحقيقيـة تقـدر بـأكثر مـن (2) تريليـون دولار. ويقـر مكتـب الموازنة التابع للكونغرس أن إجمالي النفقـات هـو أكـثر مـن ضـعف الإنفـاق عـلى العمليـات. إذ لا تشمل الأرقام الرسمية نفقات أخرى ذات صلة مخفية في الموازنة الدفاعية مثل التكـاليف المرتفعـة للتجنيد، وكـذلك نفقـات الرعايـة الصـحية التـي يحتاجهـا عشرات الآلاف مـن المحـاربين المصـابين، وأكثرهم يعاني من إصابات فادحة في الدماغ والعمود الفقري، ولا تشمل أيضاً نفقات المعدات التي استُعملت في الحرب والتي يجب استبدالها[2].

وأن تأثير الحرب في الاستثمار يؤدي لا محالة إلى الركود، وتعاني الشركات الأميركية في الخارج من تبعات انهيار سمعة الولايات المتحدة وزيادة الكراهية لها. أمـا الرابحـون الكبـار الوحيـدون في الحـرب فكـانوا شركـات الـنفط الأميركيـة وشركـات المجمـع الصـناعي- العسـكري وشركـات الأمـن الخاصة[3].

فهناك أمثلة عديدة على الشركات المتعاقدة مع وزارة الدفاع من بينهـا لوكيـد مـارتن (LOCKEED MARTIN)، بوويـنـغ (BOEING) ونـورثروب غرومـان(NORTHROP GRUMMAN)، وهما من بين أهم الشركات المسـتفيدة مـن عمليـات الإنفـاق العسـكري الضـخم مـن موازنـة الفيدراليـة الأميركيـة، التـي بلغـت خـلال عهـدي إدارة جـورج دبليـو بـوش، (4,7) مليـار دولار، أي مـا يمثـل (34%) مـن النـاتج الخـام للولايـات المتحـدة عـام

(1) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة...، مرجع سابق، ص126.

(2) سمير التنير، مرجع سابق، ص101.

(3) المرجع السابق، ص102.

2008، الذي قدر بـ(13,8) مليار دولار وكجزء من تجارة الحرب الرابحة في العراق وخصخصة العمليات الأمنية، برزت المؤسسة العسكرية الأميركية الخاص (BLACK WATER) بلاك ووتر، وقد تحولت من خلال مرتزقتها إلى الحرب الإمبراطورية لإدارة بوش، وقد اشتهرت في وسائل الإعلام الدولية بمجزرة ساحة النسور في بغداد، حيث أقدم في 16 أيلول 2007، عدد من موظفيها الأميركيين على إطلاق النار عشوائياً في وجه المواطنين العراقيين المدنيين، وكانت نتيجة الجريمة المروعة سبعة عشر قتيلاً وأكثر من عشرين جريحاً[1].

وصممت تلك المؤسسة لتوفير خدمات عسكرية وأمنية، مقرها الرئيس في كارولينا الشمالية، إذ لديها مجمع للتدريب التكتيكي المتخصص. وتملك أسطولاً جوياً خاصاً مؤلفاً من عشرين طائرة، بما في ذلك طائرات هليكوبتر حربية وطائرات مراقبة بدون طيار. إذ أقامت تلك الشركات الكبرى، لضمان مصالحها، نظاماً فعالاً للتأثير السياسي، يتكون من مجموعات من اللوبي ومن مراكز الفكر والدراسات[2].

وعندما كانت الإدارات الأميركية تدعو للديمقراطية، كانت تروجها كدبلوماسية عامة تعزز "القوة الناعمة" للولايات المتحدة، تعمل على تسويقها كسلعة جاهزة متوفرة لدى وزارة الخارجية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAD) والمنظمات غير الحكومية من مثل معهد الديمقراطية (NDI)، بغية تشييدها على أنقاض السيادة الوطنية. ولكنها من ناحية أخرى، سرعان ما أثبت غزو أفغانستان والعراق واحتلالهما، أن اللجوء إلى "القوة الصلبة"، عن طريق شن الحروب في سبيل تعميم الديمقراطية

(1) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص200. وكذلك للمزيد ينظر: حكمت شبر، السيادة العراقية وشركة بلاك ووتر، كراسات إستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد(6)، 2010.

(2) للمزيد ينظر: أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص201.

الأميركية، مما نتج عنها إرباك في الإدارة الأميركية على أثـر التكـاليف التـي تكبـدتها مـن جـراء نشر الديمقراطية بنسختها الأميركية[1].

فالولايات المتحدة توصـف بأنهـا سـيدة البحـار مـن دون منـازع جـدي، والدولـة الوحيـدة القادرة على التدخل العسكري السريع في جميع أنحاء العالم، هي اليوم أمـام تحـديات إسـتراتيجية لانتشارها المفرط بالمسـاحة كتحـديات عسـكرية أبرزهـا الحـرب غـير المتماثلـة، التـي لجـأت إليهـا الشعوب في أفغانستان والعراق، والتي فرضت عليها الانسحاب من دون تحقيـق أهـداف الحـروب في تلك البلدان أو انتشـارها[2]. وبـذلك أوقعـت الولايـات المتحـدة نفسـها في حـربين تقليـديتين في أفغانستان والعراق استنزفتا مواردها وأمكانياتها العسكرية والاقتصادية.

فاستراتيجياً، خلق غزو العراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة الأميركيـة أعـداء وإرهـابيين أكـثر، أي مـما عـدها الـبعض بكونهـا نكسـة[3]، إذ كـان يعتقـد أن حـرب العـراق ستشـكل إحـدى الخطوات الرئيسة في ترسيخ موقع أميركا كقوى عظمى وحيدة في العـالم، وسيصـبح القـرن الحـادي والعشرون قرناً أميركياً بامتياز. لكن المحافظين الجدد نسوا أمراً بالغ الأهمية هو مقاومـة الشـعوب التي تعرضت للغزو الأميركي. ومـا الانسـحاب الأمـيركي التـام مـن العـراق إلا هزيمـة مدويـة لـذلك المشروع الفاقد لكل عقلانية[4].

شكل قرار الولايات المتحدة الانسحاب من العراق في نهاية 2011 والانسحاب مـن أفغانستان نهاية 2014 شبه هزيمة عسكرية وسياسـية، وقـد أملـت المعطيـات السياسـية والاقتصادية على الإدارة اتخاذ هذا القرار ووافق علية الكونجرس بسـبب تفهمـه للكلفـة العالية للحربيين، تمتد إستراتيجية الولايات المتحدة إلى مختلف مجالات السياسـة والأمـن

(1) مروان بشارة، مرجع سابق، ص47.

(2) الياس فرحات، مرجع سابق، ص141.

(3) فواز جرجس، مرجع سابق، ص122.

(4) سمير التنير، مرجع سابق، ص151.

والدفاع والاقتصاد والثقافة وغيرها، وما يهمنا هو إستراتيجية الأمـن لأنهـا الأسـاس في المواجهـة مـع الهيمنة الأميركية[1].

وعلى حد تعبير أحد الكتاب الأميركيين وهو (لي هدسون تسلك Lee Hudson Teslik)، أن تكلفة الحرب في العراق وأفغانستان تحرق الاقتصاد الأمـيركي، فضـلاً عـن المخـاطر الجيوسـتراتيجية فالحرب لها تأثير مباشر وسلبي في الاقتصاد الأميركي، رغـم أن الإدارة الأميركيـة كانـت تطمـح وأن لم تعلن ذلك، بأن هذه الحروب ستؤثر إيجابياً على الاقتصاد الأميركي وتعمل على تطويره[2].

فكما نلحظ، أن الاقتصاد الأميركي المأزوم لـن يتحمـل مثـل هـذه الحـروب، فبعـد انسـحاب القوة العسكرية الأميركية من العراق وأفغانستان تغيرت قواعـد اللعبـة، إذ لم يكـن هنالـك تـدخل عسكري جديداً للولايات المتحدة على نمط التـدخل في العـراق وأفغانسـتان، ويـحضر المثـل الليبـي للتدخل عن بعد باستخدام التكنولوجيا في الطيران الحربي الحديث، وربما صواريخ كروز التي تطلق من الغواصات أو السفن الحربية لكن أمكانية مواكبتها بعمليات برية لم تعد واردة، لـذلك تحـرص الولايات المتحدة على عدم الزج بقواتها البرية في مناطق النزاع الجديدة[3].

إذ إن الإنفاق العسكري الأميركي ازداد من (300) مليار دولار سنوياً في حقبة بـوش الأب إلى ما يزيد (439) مليار سنوياً عام 2006، وهذا من دون ذكر (200) مليار دولار التي رصـدت كحالـة طوارئ للحرب في العراق وأفغانستان[4].

---

(1) الياس فرحات، مرجع سابق، ص143.

(2) Lee Hudson Teslik, Iraq, Afghanistan and The US. Economy, 11 March 2008, P.1.

(3) الياس فرحات، مرجع سابق، ص151.

(4) William Hartung, Prelist of War The Fruits of the Permanent Military industrial Compiled, Multinational Monitor, January/February, 2005, P.4.

كما ارتفاع الدين العام الأميركي من حرب العراق وأفغانستان بـين عـامي2003 و2008 - أي قبل الأزمة المالية- من (6,4) تريليون دولار إلى (10) تريليـون دولار، إذ إن هـذه الزيـادة المطـردة تأتي بالدرجة الأولى من الإنفاق في العراق تليها أفغانستان[1].

وأخيراً، لجأت الولايات المتحدة إلى نوع جديد من الحرب وهو الحرب الناعمة، أي استخدام السياسة والدبلوماسية والاقتصاد والمال والإعلام والاستخبارات والعمليات السرية، من أجل القضـاء على النظام الحاكم في الدولة المعارضة وتقويض اللاعبين من غير الدول. هذه الحـرب جاريـة حاليـاً وتخوضها الولايات المتحدة بكل إمكانياتها وقدراتها الذكية وعلى جميع الجبهات. إذ إنها تسـتهدف نقاط الضعف البنيوية في الـدول المعارضـة مـن تركيبتهـا الاثنيـة والدينيـة والمذهبيـة والقبليـة إلى إمكاناتهـا الاقتصـادية والمـوارد الضروريـة والطاقـة والأوضـاع الماليـة إلى العلاقـات السياسـية والدبلوماسية مع المجتمع الدولي ودول الإقليم وأوضاع الحريـات والديمقراطيـة والثقافـات وحتـى الأوضاع الاجتماعية. إذ إن الحرب الناعمة تنعش وتعمق الانقسـامات المجتمعيـة، وتسـتحضر مـن التاريخ الوقائع والحروب والنزاعات التي تلهب الحماس، فيما تغيـب أطـول مراحـل التـأريخ التـي شهدت تعايشاً وسلاماً بين مختلف الفئات. لو عـدنا عقـدين مـن الـزمن للخلـف نـرى أن الاتحـاد السوفيتي أنهزم في حرب كهذه وسقط وتفكك، ولم تحن لهُ الفرصـة لاسـتخدام السـلاح النـووي ولا التقليدي للدفاع عن نفسه. واليوم تشكل الحرب على سوريا نموذجاً للحرب الناعمـة، فقـد شـهدنا استخدام سلاح الإعلام والسياسة والدبلوماسية والاقتصاد بشكل علني وفاضح ضد سوريا. فتختلـف الحرب الناعمة عن الحرب الباردة لأن الأخيرة كانت تعتمد حروباً اقليمية طاحنـة وثـورات وقلـب أنظمة بديلاً عن المواجهـة بـين القـوتين العظميـين نفسـهما. في حـين تتميـز الحـرب الناعمـة بأنهـا غير مكلفة مثل الحـرب العسـكرية، كـما لا تلفـت انتبـاه المـواطن الأمـيركي الـذي يتحسـس لمقتـل

---

(1) Joseph Stiglitz and Linda J. Bilmes, OP.cit, P. 2.

الجنود وخسارة مئات المليارات من الـدولارات، وهـذا لا يحصـل في الحـرب الناعمـة حيـث تكـون الكلفة المالية محدودة ويسهل تحملها[1].

ثانياً: أزمة الرهن العقاري

إن البداية الفعلية للأزمـة الماليـة العالميـة كانـت في قطـاع العقـارات في الولايـات المتحـدة الأميركية، وسرعان ما لحقت به باقي القطاعات الأميركية الأخرى، ولم يتوقف أمر تأثيرها على أميركا فحسب، بل امتدت الأزمة لتشمل دول العالم المختلفة، وبذلك عجزت الولايات المتحـدة عـن حلهـا وإيقـاف تأثيراتهـا الخارجيـة، وعليـه سـيتم معرفـة الأسـباب الكامنـة وراء حـدوث الأزمـة وآثارهـا الداخلية والخارجية، وماهي نتائج حلول الولايات المتحدة الأميركية لتلكم الأزمة، ومدى تأثيرهـا في مكانتها العالمية؟.

1. أسباب الأزمة وآثارها، تعود أسباب حدوث الأزمة الماليـة إلى أزمـة الـرهن العقـاري (Mortgage) Crisis، إذ شجع الازدهار الكبير الذي عرفتـه سـوق العقـارات الأميركيـة للمـدة من 2001-2006، البنوك وشركات الإقراض على منح القروض العقاريـة المرتفعـة المخـاطر، مـن خلال تقديم قروض ضخمة إلى مقترضين لدى الكثير منهم سجل ائتماني ضعيف أو غير موجـود أصلاً، وبالتوازي توسعت المؤسسـات الماليـة في إعطـاء قـروض للمؤسسـات العقاريـة وشركـات المقاولات بمبالغ تجاوزت (700) مليار دولار أميركي، مما أدى إلى ارتفاع معدل الفائدة العام إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأميركية، تمثل في انخفاض أسعار المساكن، وهـو مـا قلـص مـن حجم ضمانات البنوك، ومن هنا بدأ فتيل الأزمة بالاشتعال، إذ توجب على الكثير من المقترضـين سـداد قروضـهم، وأصـبحت المؤسسـات الماليـة وشركـات الإقـراض تعـاني تـداعيات القـروض

(1) الياس فرحات، مرجع سابق، ص152.

الضخمة والمتراكمة، وقد أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية في الدول الصناعية والناشئة بالسوق الأميركية إلى تأثرها بالأزمة[1].

إذ ازداد الطلب على شراء العقارات باعتبارها سلعة مضاربة في ظل سهولة الحصول على الائتمان، مقارنة بصعوبة الحصول عليه في مجالات الاستثمار الأخرى الزراعية والصناعية، والتي تحسن من الاقتصاد الحقيقي، وبالغت البنوك في منح التسهيلات للمقترضين دون توفر شروط الملاءة المالية. وفعلت البنوك ذلك بسبب زيادة حدة المنافسة، وبدافع تحقيق مكاسب كبيرة في ظل تنامي وجاذبية الرواج الذي شهده قطاع العقارات، فضلاً عن قوة الدولار كعملة رئيسة للتسويات الدولية وسيطرته على نحو (70%) من المعاملات بعد خروج معظم دول العالم عن قاعدة الذهب. وهو ما جعل الفوائض المالية تتدفق من العالم أجمع إلى الولايات المتحدة، وبذلك تراكمت فوائض مالية لدى المصارف الأميركية، كما أن قرارات خفض سعر الفائدة على الإقراض في الولايات المتحدة، أدى إلى التساهل في منح القروض العقارية ذات التصنيف الائتماني المنخفض، وتخطى حجم القروض التي منحتها البنوك والمؤسسات المالية الأميركية ما لديها من الاحتياطيات النقدية الضرورية للوفاء بالتزاماتها[2].

وبعد مدة قصيرة، وتحديداً في عامي 2006 و2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع على غير المتوقع، مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل، إذ ارتفعت أعباء قروض العقارات التي التزموا بها، فضلاً عن القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات بالتهاوي [3].

---

(1) عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأميركية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (46)، ربيع 2009، ص11.

(2) أحمد عبد السلام سليم، استراتيجيات التعامل مع أبعاد الأزمة المالية العالمية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العدد (26)، 2012، ص232.

(3) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي...، مرجع سابق، ص123.

ففي عام 2007 انخفضت قيمة العقارات بصورة غير مسبوقة، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد التزاماتهم المالية تجاه البنوك حتى بعد بيع العقارات المرهونة. وبدأت تهبط أسعار أسهم البنوك العقارية في البورصة، وأعلنت بعض الشركات العقارية إفلاسها. ونتيجة لذلك هبطت بشدة أسعار الأسهم ليس فقط في قطاع العقارات، ولكن في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد استمرت ظاهرة إفلاس البنوك الأميركية حتى الربع الأول من عام 2010[(1)].

أما فقاعة بيع الديون جاءت عن طريق التوريق[(*)] أو تسنيد تلك الرهون العقارية، وذلك بتجميع الديون العقارية الأميركية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق سوق الأوراق المالية العالمية، الأمر الذي نتج عنه زيادة في معدلات عدم الإيفاء بالديون الرديئة، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأميركية بأكثر من (70%)[(2)].

وشكلت الديون العقارية مقدار (6.6) تريليون دولار، من مجموع الديون الفردية والبالغة (9.2) تريليون دولار، فأسهمت الديون العقارية إسهاماً كبيراً في زيادة تفاقم حدة الأزمة المالية، وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ (18.4) تريليون دولار، وبذلك

---

(1) أحمد عبد السلام سليم، مرجع سابق، ص232.

(*) عملية التوريق: وهي عملية مالية قامت بها المصارف وشركات العقار عن طريق بيع ديون المواطنين على شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، إذ تم تحويل ضمانات القروض إلى أوراق مالية للحصول على قروض جديدة.

(2) علي عبد الكريم الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد (20- ب)، 2009، ص350.

فإن الولايات المتحدة الأميركية بإمكانها أن تستمر في ادعاء زعامة العالم، غير أنها تعرف أن رفاهيتها وعظمتها قائمة على أموال غيرها، أي عن طريق الديون المتراكمة[1].

وبذلك كانت بداية الأزمة المالية في أوائل 2007، عندما بدأت أسعار العقارات وبعض الأوراق المالية تنخفض، الأمر الذي اضطر المؤسسات المرهقة بهذه الأصول إلى زيادة أموالها الخاصة، وإلى اللجوء أيضاً إلى الصناديق السيادية التابعة لدول صديقة، فانفجرت الأزمة في نهاية صيف 2008 في الولايات المتحدة الأميركية، وامتدت تداعياتها إلى باقي الأسواق المالية، وبذلك بدأت بوادرها تظهر منذ أكثر من عام ونصف، لكن السلطات المعنية لم تقم بما هو مطلوب لمعالجة الأسباب الجذرية وراء الأزمة، إما بسبب جهل المسؤولين بعمق الأزمة وخطورة النتائج المترتبة عليها، وهو جهل غير مسوغ في أية حال ويستوجب المساءلة والمحاسبة، وأما بسبب رغبة هؤلاء المسؤولين في عدم الإعلان عن الأزمة، خوفاً من تحميلهم بعض المسؤولية عنها خاصة خلال العام الأخيرة للإدارة القائمة، مع الأمل أن تنفجر في وجه الإدارة القادمة، أو للسببين معاً، خاصة أن تأجيل المعالجة الجذرية كان ممكناً في مراحل الأزمة الأولى بتأمين السيولة الإضافية عبر المزيد من السياسات المالية (التسليفية)، وهو ما حصل، وعبر اللجوء إلى الأصدقاء والحلفاء من دول ومؤسسات وأفراد والاستعانة بهم لا سيما الصناديق السيادية الخليجية، وهكذا فإن التغاضي عن الاعتراف بالمشكلة وبالأسباب الفعلية للأزمة، وعدم التصدي الجدي لها، والاكتفاء بالمعالجات السطحية التخديرية المؤقتة، هي التي جعلتها تستمر إلى أن انفجرت أخيراً بهذا الكم من الارتدادات السلبية على العالم كلهُ[2].

---

(1) نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه: كحل للأزمة المالية العالمية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص138.

(2) الياس سابا، امرجع سابق، ص16. وكذلك ينظر: بول كروغمان، العودة إلى الكساد العظيم.. أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2010، ص189.

وأن أحد أسباب الأزمة المالية التي يعيشها الاقتصاد الأميركي، والتي ألقيت بظلالها على دول العالم أجمع، ترجع إلى أن (90%) من الأرباح التي تم جنيها في أعوام ما بعد 2002، ذهبت إلى (1%) من الأميركيين، وهم أصحاب المصالح المسيطرين على قطاع الإنتاج الصناعي- العسكري والاتصالات والخدمات المالية، وهي تمثل جوهر إستراتيجية الجماعات الاحتكارية التي تسعى إلى خطف الأرباح الاحتكارية الناتجة عن الاستثمارات المالية[1].

وشكل الكونغرس الأميركي في عام 2009 لجنة للبحث في أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الأميركية، إذ عمل على الاستماع إلى أكثر من (700) شاهد، وتم فحص ملايين صفحات الوثائق، وعُقدت جلسات استماع مكثفة للوصول إلى استنتاجات في شأن المسؤولية عن الأزمة المالية التي بدأت بوادرها في عام 2007، وخلصت اللجنة إلى أن الإخفاق التنظيمي يشكل السبب الأول للأزمة، وحملت الاحتياطي الفيدرالي مسؤولية هذا الإخفاق، من خلال إعلانها تقريراً مفصلاً، والمتضمن أكثر من خمسمئة صفحة لبيان إخفاقات الاحتياطي الفدرالي التنظيمية بالتفاصيل الدقيقة[2].

أما آثار الأزمة المالية العالمية، لقد واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي كشفت عن هشاشة النظام النقدي العالمي الذي يقوده الدولار كعملة تسويات دولية، فضلاً عن هشاشة وسائل الضبط المالي والنقدي وفقاً لمعايير (بازل1 و بازل 2)، والتي تمثلت مظاهرها بحدوث أزمة في السيولة النقدية في أكبر اقتصاد في العالم، بجانب عدم توافر الضمانات المفترضة لمنح الرهونات العقارية نتيجة التساهل من قبل المصارف الأميركية في منح الكثير من عمليات الإقراض غير

---

(1) عبد علي كاظم المعموري وعطارد عوض عبد الحميد، دور ظاهرة التمييل (الأميلة) في تفاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العددان (21-22)، 2010، ص30.

(2) للمزيد ينظر: جايمس ريكاردز، حروب العملات: افتعال الأزمة العالمية الجديدة، ترجمة: إنطوان باسيل، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014، ص228.

المضمون، مما أدى إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وانتهاءً بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة.

وبذلك فإن خطر الأزمة المالية لعام 2008 يكمن في سرعة انتشارها بين مختلف دول العالم، وانتقالها من أزمة مالية بحتة إلى أزمة اقتصادية تهدد الاقتصاد الحقيقي بالركود، بالنظر للارتباط الوثيق بين السوق المالي والاقتصاد الحقيقي، ولم يقتصر تأثيرها في الاقتصاد الأميركي فقط، بل امتدت آثارها لتشمل الاقتصاد العالمي بدءاً بالدول المتقدمة وانتهاءً بالدول النامية.

ومن بين الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية الأميركية على المستوى الاقتصاد الأميركي من جهة وعلى مكانة الولايات المتحدة الأميركية من جهة ثانية، يمكن إجمالها بالآتي[(1)]:

أ. **سعر الفائدة:** استنفذ البنك الفيدرالي الأميركي أحد أهم أدوات السياسة النقدية المعتمدة في السياسات النقدية، عن طريق خفض سعر الفائدة على الاقتراض لتسع مرات خلال المدة الممتدة من تموز إلى كانون الأول من عام 2007، إلى أن وصل إلى الفائدة السلبية، إذ كان سعر الفائدة الأميركية (4,2%) ونسبة التضخم (3,2%) مطلع عام 2007، مما يعني أن السعر الحقيقي للفائدة[(*)] إيجابي قدره (1%)، أما في منتصف عام 2008 وبسبب الأزمة المالية، إذ انخفض سعر الفائدة إلى (3%) وارتفع معدل التضخم إلى (4,1%) ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سالباً وبمقدار (1,1%).

ب. **قطاع الإسكان:** ويعد من بين أكثر القطاعات تضرراً في الولايات المتحدة الأميركية، بعده الحاضن للأزمة المالية، إذ زاد عدد المنازل المعروضة للبيع ما نسبته (75%) في عام 2008 مقارنة بعام 2007، فبلغ عدد المنازل المعروضة للبيع (2,2)

---

(1) للمزيد ينظر: جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي..، مرجع سابق. وكذلك: عبد علي المعموري، انهيار الإمبراطورية الأميركية، مرجع سابق.

(*) السعر الحقيقي لفائدة = السعر الاسمي– نسبة التضخم.

مليون منزلاً في عام 2008، وهـو مـا يمثـل نحـو (1%) مـن عـدد المسـاكن الأميركيـة، بالمقارنـة مـع (0,6%) عام 2006، أي ما يقرب من الضعف، مع انخفاض قيمة العقـارات الأميركيـة بمقـدار (1,2) تريليون دولار في عـام 2008، ويعـود السـبب في ذلـك إلى عجـز أصـحاب تلـك المنـازل عـن سـداد القروض، مما يؤدي إلى بيعها بالمزاد العلني.

ت. **القطاع المصرفي:** وهو أكبر المتضررين جراء الأزمة المالية، كونه كان السبب والنتيجـة في آن واحد، ومن بين كبريات حالات الـتضرر تلـك التـي عـانى منهـا مصرف لـيمان بـراذرز Leman(*) Brothers، الذي كان رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة قبل الأزمة، وقد تسبب إفـلاس المصرف بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالميـة، فـأدى إلى تراجـع الأسـواق الرئيسـة بالعـالم، وعـدّ المتخصصون الاقتصاديون إفلاسه أشـهر حالـة في وول سـتريت منـذ انهيـار مؤسسـة دركسـل برنـام لامبرت المتخصصة بالسندات عاليـة المخـاطر عـام 1990، مـما اضـطر مصرف لـيمان بـراذرز لإسـقاط أصول مالية بقيمة (5,6) مليار دولار في الربع الثالث من عام 2007، وأعلن عن خسـارة بلغـت (3,9) مليار دولار للربع الثاني من عام 2008، وأخيراً أعلـن افـلاس المصرف في 15 أيلـول 2008، عقـب فشـل الجهود التي بُذلت من طرف إدارة المصرف لإنقاذه. كما أن توقف عدد كبير من المقترضين عـن سـداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، أدى إلى تكبد أكبر مؤسستين للـرهن العقـاري في أميركـا وهـما: فـاني ماي وفريدي ماك، خسائر بالغة جعلت وزارة الخزانة الأميركية تضطر لإنقـاذهما في بـادرة هـي الأولى من نوعها، والتي كانتا تتعاملان بمبلغ (6) تريليون دولار، وهو ما يعادل ستة أمثـال حجـم اقتصـادات الدول العربيـة مجتمعـة. فـيما لجـأت سـلطات مراقبـة المصـارف الأميركيـة في تمـوز 2008 إلى إغـلاق

(*) مصرف ليمان براذرز: هو مصرف استثماري أميركي، أسس عام 1850، بمشاركة ثلاثة مهاجرين المـان كـانوا يتـاجرون بالقطن سابقاً، ويعمل لدى المصرف (25935) موظفاً بشتى أنحاء العالم، أما رئيسه التنفيـذي فكـان ريتشـارد فولـد، إذ وصف بأنه رائد الخبراء الماليين في مجاله.

مصرف فيرست ناشيونال أوف نيفادا بفروعه الخمسة والعشرين، وأغلقت أيضاً مصرف فيرست هيريتج بنك بفروعه الثلاثة، وبيعت أصول المصرفين المملوكين لشركة فيرست ناشيونال بنك القابضة إلى فروع مصرف أوماها، وبلغت قيمة أصول المصرفين (3,6) مليار دولار في نهاية حزيران 2008، بعد أن كانت قيمتها (4,1) مليار دولار قبل ستة أشهر من التاريخ السابق.

ث. قطاع صناعة السيارات: ظهرت أزمة صناعة السيارات الأميركية في تشرين الأول 2008، إذ تكبدت أكبر ثلاث شركات فيها وهي: (جنرال موتورز، فورد، كرايسلر) خسائر كبيرة تجاوزت ستة مليار دولار لكل واحدة منها، مما دفعها إلى طلب المعونة من الحكومة الأميركية في كانون الأول 2008 وبقيمة (50) مليار دولار، والتي رفضت تقديمها إليها بوصفها عديمة الجدوى في حينها، أما عند مجيء باراك أوباما فقد وافقت الإدارة الأميركية على دفع نصف المبلغ المطلوب من الشركات أي (25) مليار دولار فقط. كما أوقفت شركة فورد يوم 24 كانون الأول 2008 مصنعها في روسيا لمدة شهر واحد، وذلك على خلفية تراجع مبيعات الشركة جراء الأزمة المالية العالمية، مما دفعها إلى تقليص إنتاج المصنع الروسي، وكذلك تقليص أجور موظفيها إلى الثلث في هذا الشهر. أما شركة كرايزلر فقد أعلنت إغلاق جميع مصانعها لمدة شهر ابتداءً من كانون الأول 2008 بسبب النقص الحاد في الطلب على منتجاتها سواء من المستهلك المحلي أو الأجنبي، مما جعل هذه الشركات تكون على حافة الانهيار.

ج. البطالة: إذ وصلت معدلات البطالة إلى (6,1%) أيلول 2008، وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات، ففي 2008 قام أصحاب العمل بالاستغناء عما يقرب من (605) ألف وظيفة منذ بداية الشهر الأول من العام نفسه.

ح. **قطاع الإعلام:** واجه هذا القطاع مشاكل جمة من بينها، إذ رفعت شركة تربيون الإعلامية الأميركية[*]، وهي ثالثة مجموعة إعلامية أميركية تملك صحيفتي شيكاغو تريبيون ولوس أنجلس تايمز، قضية إفلاس في محاولة للخروج من أزمة الدين الذي بذمتها، وهو يزيد (13) مليار دولار، وجاء إعلان الإفلاس بسبب معاناتها من آثار انحسار مداخيل الإعلانات في الصحف في عام 2007 وصعوداً.

خ. **إعادة توطين الاستثمارات خارج الولايات المتحدة الأميركية:**

تسببت الأزمة بتغيير نظرة وسلوك الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاد الأميركي لا سيّما تلك المرتبطة بصناديق الثروة السيادية تجاه دخول الأسواق الغربية، من أجل إعادة توطين الاستثمارات، لتستفيد من الفرص المتاحة في الأسواق الناشئة التي تقدم للمستثمرين فرصاً استثمارية أقل مخاطرة مقارنة بالفرص المتوافرة في أميركا.

فتعمقت الأزمة المالية بفعل تحولها إلى أزمة اقتصادية طالت الاقتصاد الحقيقي بفعل التباطؤ الاقتصادي والكساد وانخفاض الواردات، الذي بدأ يظهر في عدد من الاقتصاديات الكبيرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وما لذلك من انعكاسات على الدول المصدرة لتلك البلدان، إذ تتقلص الطاقات الإنتاجية في الدول المصدرة، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض دخول الأفراد في تلك الدول. على سبيل المثال انخفض حجم التجارة الدولية بنسبة (11%)، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.5%)، فالولايات المتحدة التي اهتز اقتصادها بعنف إبان هذه الأزمة هي أكبر مستورد في العالم. وأصبح اقتصادها يعاني من عجزاً تجارياً وعجز في الميزانية وتضخم في المديونية الحكومية وغيرها، مثل زيادة نسبة العاطلين عن العمل. وهكذا بدا واضحاً آثار الأزمة على العديد من المؤشرات بما في ذلك زيادة معدلات الفقر، والتراجع عن حرية التجارة والاتجاه نحو الحماية[1].

(*) العائدة للملياردير سام زيل، أحد أباطرة العقارات في الولايات المتحدة الأميركية.

(1) أحمد عبد السلام سليم، مرجع سابق، ص 235.

وبذلك فإن الأزمة المالية العالمية التي أضعفت وتضعف الاقتصاد الأميركي ومن ثم أثرت على قوتها في العالم، فهي تجد منبعها في الولايات المتحدة في بلد أخذ يواجه عجزاً مرتفعاً في الموازنة وديناً خارجياً لا يتوانى عن التعاظم وعجزاً اقتصادياً مستمراً، فإن الاقتصاد الأميركي ومنذ 2005، أي منذ عشر أعوام، لم يعد محركه النمو العائد إلى الإنتاج الحقيقي بل أصبح توسع الدين والريع النقدي الناتجين عن الهيمنة العالمية للدولار. إن الدين الإجمالي (الدين العام+ دين العائدات+ دين المؤسسات) يمثل (13) ألف مليار دولار، وبذلك فإن الأزمة الاقتصادية ستستمر مع ركود في الولايات المتحدة، وتباطؤ شديد في أوربا، مما يؤدي إلى ارتفاع في البطالة، وانخفاض كبير في الأرباح والذي ينعكس حتماً على أسواق وأسعار البورصة[1].

ولم تقتصر تأثيرات الأزمة في الولايات المتحدة فحسب، والتي أصابت كل أميركي في أعماله وممتلكاته، بل انتقلت إلى أوربا وأسيا ودول الشرق الأوسط، إذ أن الولايات المتحدة استطاعت تصدير الأزمة لغيرها من الدول، فامتدت الأزمة إلى الدول المرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد الأميركي، وظهرت أزمة سيولة حادة لدى العديد من المصارف والبورصات. مما دفع التفكير بالعمل على الوصول إلى نظام مالي جديد، أكثر عدلاً وبعيداً عن نظام القطب الاقتصادي الواحد، وعليه فالدعوات كثيرة من قبل روسيا والبرازيل وفرنسا وألمانيا وغيرها، لإعادة بناء المؤسسة المالية الدولية على أسس مالية جديدة بالكامل، حتى تتمكن الأسرة الدولية من تجنب الأزمات في المستقبل.

ب. فشل الولايات المتحدة الأميركية في حل الأزمة، لقد أوضحت الأزمة المالية العالمية أن هناك إخفاقاً في إدارة السياسات والقواعد والإجراءات اللازمة للتعامل مع المخاطر الجديدة، وعدم قدرة الدول على التعامل مع الأزمة المالية، وبطء الدول في إدراك المشاكل الطارئة في النظام المالي، وضعف وسوء المعايير التي تستند إليها البنوك والمؤسسات، والافتقاد إلى الشفافية في التقييم، والافتقار إلى معايير واضحة وحديثة

(1) اياد سكرية، مرجع سابق، ص199.

للرقابة، والقصور في ممارسات إدارة المخاطر، وعدم اتساق القواعد والإجراءات بين الدول والحاجة إلى قواعد جديدة. كما ألقت الأزمة العديد من الأسئلة حول دور وفعالية المؤسسات الدولية والسلطات النقدية والحكومات، وشركات التصنيف الائتماني، والبنوك والمؤسسات المالية، وشركات الأوراق المالية[1].

لكن الاحتياطي الفدرالي عمل على إنقاذ البنوك الفاقدة للملاءة عبر صناديق برنامج إغاثة الأصول المتعثرة، ليستمر حاملو السندات وإدارة البنوك في جني الفائدة والأرباح والعلاوات على حساب دافعي الضرائب، وبذلك فأنه وفر سيولة لها بدلاً من إغلاقها، مما دلّ على أنه لا يعرف إلا القليل نسبياً عن الفنون البنكية الكلاسيكية[2].

إذ تركزت الاستراتيجيات المالية والنقدية المطروحة للخروج من الأزمة على: تحريك الطلب الفعال، وتحفيز الاقتصاد عن طريق برامج الدعم والإنفاق العام والدين العام، وتخفيض الضرائب وتقليص أسعار الفائدة للمساعدة على خلق الوظائف والحد من البطالة والركود الاقتصادي، على سبيل المثال ضخت الإدارة الأميركية في عهد بوش مئات المليارات من الدولارات. والحقيقة أن ما قامت به إدارة جورج ووكر بوش والكونجرس الأميركي في هذه المدة من إنفاق لحماية البنوك والقدرة على الوفاء بالمديونية فشل في وقف النزيف الاقتصادي، حيث قامت العديد من المؤسسات المالية الرئيسية بادخار جزء كبير من هذه الأموال السائلة، واستخدمت هذا التمويل في استمرار سياساتها الخاصة بالاستيلاء على البنوك، ودفع مرتبات عالية للتنفيذيين[3]. وبالمثل اتخذت الدول الأوروبية والأسيوية إجراءات مشابهة ووضعت خططاً عاجلة لإنقاذ اقتصادياتها وتجنب الذهاب لما هو أسوء.

(1) Dick K. Nanto, The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Applications, Congress Research service. CRS report for Congress, 2 July 2009, P.26.

(2) للمزيد ينظر: جايمس ريكاردز، مرجع سابق، ص226.

(3) أحمد عبد السلام سليم، مرجع سابق، ص234.

وقد تضمنت خطة الإنقاذ الأميركية مجموعة من الإجراءات، تمثلت في الآتي[1]:

1. تقديم مساعدات إلى العوائل، للتقليل من ارتفاع حالات عدم القدرة على التسديد.

2. اعتماد سياسة نقدية مرنة، عن طريق ضخ السيولة بالتأثير في معدل الفائدة، إذ عمل الاحتياطي الفدرالي على تخفيض سعر الفائدة للوصول به إلى نسبة (1%)، من أجل عدم توقف المستثمرين عن طلب الائتمان، مما يكرس ذلك حالة من الركود الاقتصادي.

3. تدخل الاحتياطي الفدرالي للقيام بدور مقرض الملاذ الأخير، ومن الخزانة الأميركية للقيام بدور المشتري الأخير.

4. تخفيض الضرائب على الشركات والطبقات المتوسطة، وضمان الدولة لودائع زبائن البنوك بمقدار (100-250) ألف دولار.

واتسمت خطط الإنقاذ بكونها ممتدة لعدة أعوام ولن تنفق فوراً، وأنها موجهة نحو حماية المؤسسات المصرفية، وليست نحو خدمة احتياجات الناس والمجتمعات، وقد بدأت إدارة أوباما بتنفيذ خطة إنقاذ تقدر بحوالي(787) مليار دولار، إلا أن خروج الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي من الأزمة الراهنة لن تكون سهلة، ذلك أن المديونية الفردية الأميركية المرتبطة بالأزمة بلغت (6.6) تريليون دولار، فضلاً عن أنها طالت الاقتصاد الحقيقي، ولقد أشارت البيانات الصادرة عن بنك التسويات الدولية إلى أن المديونية العامة للولايات المتحدة بلغت في عام 2008 مبلغ (8.9) تريليون دولار وهو ما يشكل (64%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ عجز الميزانية عام 2008 مبلغ (420) مليار دولار[2].

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص14.

(2) أحمد عبد السلام سليم، مرجع سابق، ص235.

مما دفع تعرض خطة الإنقاذ هذه لمعارضة (50) خبيراً اقتصادياً، منهم بول كروغمان[*]، إذ اعتبروها مجرد تدشين لمرحلة جديدة من الأزمة وليست حلاً، ولقد بدأت الأسواق المالية فعلاً بالتحول من مرحلة التأثير في الانهيارات المالية العالمية إلى مرحلة التأثير في تراجع أداء الاقتصاد الحقيقي. ولم تسلم الخطة من التعديل حتى قبل دخولها حيز التنفيذ، إذ تمت مراجعتها بتخصيص(50) مليارا لمساعدة شركات بطاقات الائتمان والقروض للطلاب والتأجير للسيارات[1].

وقد اعتمدت الولايات المتحدة مجموعة ثانية من الاستراتيجيات تركزت على إصلاح الأنظمة المالية والاقتصادية العالمية وأنظمة الرقابة والضبط والإحكام وتنظيف المصارف من الأصول السامة، والإدارة الجيدة للمخاطر، وحوكمة البنوك والمؤسسات لمنع حدوث أزمات مستقبلية. واتسمت الاستراتيجيات المطروحة آنذاك بأنها مجتزأة وتتعامل مع الأعراض المتمثلة في انهيار المؤسسات والبورصات والآثار الاقتصادية للأزمة مثل الكساد، ولذا هناك حاجة لمجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة للتعامل مع جذور الأزمة. وبسبب عالمية الأزمة، يجب أن تكون الحلول عالمية، خاصة أن تداعيات الأزمة أظهرت عدم قدرة الدول منفردة على التعامل معها، وبطء الدول في إدراك المشاكل الطارئة التي تواجه النظام المالي[2].

وأثار تدخل الخزانة الأميركية ومصرف الاحتياطي الفدرالي في الأسواق المالية، تحت مسوغ تجنب انهيار كبير للنظام المالي، نقاشاً كبيراً بدافع الخوف من السيطرة الحكومية على التعاملات المالية، **إذ يقدر لهذا التدخل توليد مخاطر كثيرة أبرزها**[3]:

(*) وهو اقتصادي أميركي، حائز على جائزة نوبل لعام 2008 في العلوم الاقتصادية، وذلك لمساهماته في نظرية جديدة للتجارة والجغرافيا الاقتصادية.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص15.

(2) أحمد عبد السلام سليم، مرجع سابق، ص236.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص14.

1. قد يجد دافعو الضرائب أنفسهم مطالبين بتحمل أعباء بمئات المليارات (حجم خطة الإنقاذ) للتكفل بالخسائر الناتجة عن التأمينات المختلفة والتعهدات الحكومية الأخرى.

2. يثير التأمين الكامل لسوق المال في البنوك الاستثمارية مخاطر معنوية جادة، ذلك أنه من غير المرجح أن يكون ذلك التأمين مؤقتاً فقط، إذ لدى هذه البنوك الحافز للقيام بمخاطر أكبر في استثماراتها، لأن التزاماتها القصيرة الأجل في أموال المودعين في أسواق المال تتمتع بحماية حكومية كاملة.

3. هناك تأثيرات بعيدة الأمد للتدخل الحكومي، يمكن أن تبقى لمدة جيل كامل، لأن إضعاف الأسواق المالية من أجل التخفيف من الاضطرابات لا يؤشر على بعد نظر.

4. أن مصدر أموال خطة الإنقاذ الأميركية متأتية من الاقتصاد الحقيقي، أي من دخول دافعي الضرائب، وهو ما يجعل الاقتصاد الحقيقي ضحية للاقتصاد الرمزي مرة أخرى.

فكما نلحظ، فقد تولى باراك اوباما الرئاسة بعد أن ورث إحدى أسوأ التركات الرئاسية، إذ تقلد منصبه في وقت تشوهت فيه صورة أميركا لدى الرأي العام العالمي، وهو يواجه حربين جاريتين في أفغانستان والعراق، كما يواجه أزمة مالية وعالمية دولية تتحمل الولايات المتحدة الأميركية جانباً كبيراً منها ومن تبعاتها[1].

وقد أشارت هيلاري كلينتون (وزيرة الخارجية الأميركية السابقة) إلى أنه مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الداخل الأميركي ودخول العراق وأفغانستان في المدة الانتقالية تدعو بعض القوة السياسية الأميركية الإدارة للعودة إلى الداخل الأميركي، وتسعى لتخفيض حجم القوة العسكرية المنتشرة في الخارج وزيادة الاهتمام بالشؤون الداخلية. واعتبرت أنه يمكن تفهم هواجس هؤلاء، لكنهم ليس بالضرورة على حق، أن مفتاح

(1) Anthony H. Cordesman, The Obama administration and us strategy: the first 100 days, center for strategic & international studies, Washington, 2009, P. 3.

الأمن والازدهار الأميركي هو توسيع الاهتمامات الخارجية، من خلق أسواق جديدة، إلى السيطرة على الانتشار النووي، إلى المحافظة على حرية الملاحة والتجارة[1].

لقد أدرك أوباما حاجة البلاد إلى استعادة التوازن في السياسات المحلية والدولية، فبعد تجربة حرب بوش المكلفة على الإرهاب، وصدمة الأزمة المالية، وأزمة الارتفاع الضخم في الدين الفدرالي، أشتاق الشعب الأميركي إلى خفض صوت العسكرة، وقبل أي شيء آخر إلى إعادة تركيز الجهود على المسائل الاساسية في جبهة الداخل، وليس على سلوك الحكام المستبدين في أراضاً بعيدة. فقد أضر تفرد بوش والإرث المتأتي عن تصرفاته المنفردة بموقع البلاد في العالم، ويعترف معظم الأميركيين أن كلفة عقيدة بوش كانت أضخم من أن تحتمل[2].

وبسبب افتقار أوباما التام لأي خبرة عسكرية سابقة وانشغاله بالأزمة الاقتصادية العالمية، وبخطته الخاصة بإصلاح نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، فإن أوباما وجد نفسه في الموقع الذي أراده له تماماً التيار الغالب في وزارة الدفاع، مع العلم بأنه تيار يحظى بتأييد حركة المحافظين الجدد الصاعدة داخل أروقة الوزارة. وبالنسبة إلى ممثلي هذه الحركة اليمينية المحافظة، فإن الحرب الأفغانية ليست فرصة متاحة لخوضها ميدانياً في ظرفها الزماني فحسب، وإنما هي أيضاً فرصة للثأر لبلادهم بأثر رجعي من حرب فيتنام. وكانت الصيغة التقليدية للتكتيك الحربي الذي يتبناه دعاة هذا التيار هي "الصدمة والرعب"، وتقوم هذه الصيغة على تكتيك زيادة القوات وتنظيف المناطق الواحدة تلو الأخرى من عصابات ومليشيات التمرد، ثم فرض السيطرة عليها بالاستعانة بالقوات المحلية، بقصد منع عودة المتمردين إليها مرة أخرى. ويمثل الجنرالان بترايوس وماكريستال، إلى جانب المنظر الحربي الاسترالي ديفيد كيلكولين، أهم عناصر هذا التيار

---

(1) الياس فرحات، مرجع سابق، ص157.

(2) فواز جرجس، مرجع سابق، ص130.

اليميني المؤيد للإستراتيجية الجديدة في أفغانستان، قياساً على نجاح الإستراتيجية المماثلة التي تم تطبيقها في العراق عام 2007[1].

أما إذا كان بقاء أميركا مرهوناً بالقوة العسكرية، ومن ثم مرهوناً بالقوة الناعمة وبالحرب الناعمة، فإن التغييرات العالمية الحاصلة على صعيد البيئة الخارجية من زلازل في المواقع الاقتصادية الحساسة، التي تشكل مراكز دعم أساسية للأميركي مثل زلزال طوكيو عام 2012، وأعاصير تضرب المناطق الداخلية في الولايات المتحدة، وهزائم منيت بها في العراق وأفغانستان وغيرهما في عهد بوش الابن، حيث كبدت الخزينة (60) تريليون دولار، وثورات عربية مفاجئة في مناطق النفط، ورأي عام متنام، ووعي الشعوب، وظهور حركات المقاومة في العالم، لا سيّما في لبنان والعراق وفلسطين واليمن، والتغييرات الاجتماعية الحاصلة على صعيد البيئة الداخلية لها، هو الذي سيؤثر على تبادل مواقع القوى في العالم، كالصين وإيران في آسيا. والحديث نفسه عن الاستمرارية كقوة عالمية، أنما يحمل في طياته بذور الضعف ومؤشرات التراجع[2].

أفصحت ظروف احتلال العراق- أفغانستان عن أن اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية غير قادر على تحمل أعباء الحروب بوجهها الاقتصادي والعسكري والاجتماعي، التي ترتبت على إستراتيجية فرض الإمبراطورية الأميركية عنوة على العالم كله، استناداً إلى معطيات تراها الإدارات الأميركية المختلفة كفيلة بمنحها فرض ذلك على العالم وعلى حلفائها، **ووفقاً لرؤية زيغنو بريجنسكي وآخرين، تتمثل بالآتي[3]:**

- القوة العسكرية المتفوقة.
- الاقتصاد الضخم المبني على التفوق العلمي- التكنولوجي.

---

(1) أحمد دياب، مرجع سابق، ص91.

(2) محمد حمدان، القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بعد، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، شباط 2013، ص51.

(3) عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم...، مرجع سابق، ص148.

● الجاذبية الثقافية.

فإن الولايات المتحدة في طور التراجع الذي يجعلها تلحق بغيرها من القوى الكبرى والحضارات العظمى، التي سبق وأن فرضت هيمنتها على العالم وشكلته، ثم تراجعت واندثرت خاصة مع تآكل الديمقراطية الأميركية، وإنهاك اقتصادها بالحروب غير المسوغة، وتعرضه لأزمات عاصفة في العقد الأخير، وهو ما أدى لعدم قدرة واشنطن على التحكم في مسارات الأمور، ومجريات الأحداث في العالم مع تساقط حلفائها في مختلف مناطق العالم، وبروز قوى أخرى تتنافس على دورها.



الفصل الثامن

الأعداء المتربصون

الفصل الثامن

الأعداء المتربصون

تواجه الولايات المتحدة الأميركية تحديات خارجية تتمثل في منافسة الفواعل الدولية لها، من أجل محاولة إعادة تشكيل النظام الدولي، وأن أهم ما يقلق أميركا هو التحدي الاقتصادي، فالتنامي الاقتصادي المضطرد للدول المتطلعة للمشاركة في النظام العالمي من جهة، مقابل تلكؤ وتراجع الاقتصاد الأميركي من جهة أخرى، يمثل تحدياً اقتصادياً لها، هذا فضلاً عن دورها السياسي في قضايا القرن الحادي والعشرين.

ولعل وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأميركية الصادرة عام 2010، تعبر عن مدى التغيير الذي شهدته السياسة الأميركية في ظل إدارة باراك اوباما، والمتمثلة بإعلان انتهاء حالة الحرب التي أعلن عنها جورج ووكر بوش. وأكدت على تجديد القيادة الأميركية للعالم، حتى تتمكن من تحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك على مسارين:

الأول: يركز على بناء قوتها الداخلية. **أما الثاني:** فيتمثل في العمل على صوغ نظام دولي بإمكانه مواجهة التحديات الدولية. وهذا يأتي تماشياً مع تعامل اوباما مع النظام الدولي كما هو وليس من زاوية ما يجب أن يكون عليه، والتي سيطرت على إستراتيجية الأمن القومي لعامي 2002 و2006، فالولايات المتحدة الأميركية لم تعد هي القوة العظمى الوحيدة في ظل صعود منافسين على المسرح الدولي[1]. وتعزز ذلك بشكل جلي في مقدمة الوثيقة التي نصت على: "في فجر القرن 21، الولايات المتحدة الأميركية تواجه مجموعة واسعة ومعقدة من التحديات لأمنها القومي، وكما ساعدت

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص121.

الولايات المتحدة على تحديد مسار القرن العشرين، يجب علينا المساعدة في تشكيل نظام دولي قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"[1].

أولاً: تأثير الصين على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الصين إحدى أهم القوى الصاعدة في القرن الحادي والعشرين، وهناك من ذهب للحديث عن انتقال القوة من الغرب إلى الشرق أي إلى أسيا تحديداً، مستنداً في ذلك على الأزمات الاقتصادية التي أصابت الدول الرأسمالية، مما أدى إلى تراجع نموها مقابل تقدم وازدهار دول أسيا الاقتصادي، وهناك من ذكر بأن قيادة النظام العالمي ستكون وفق ظروف مناسبة لأسيا عموماً وللصين خصوصاً، وللوصول إلى حقيقة الأمر المنبثق بين تيارين: الأول يراه خطراً، والأخر يعده أمراً طبيعياً في ظل تطور أية دولة. وعليه سيتم الوقوف على مقومات الصين المتنوعة، ومدى تأثير تلك المقومات على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً في القرن الحادي والعشرين.

1. مقومات الصين: تقع الصين في شرق آسيا، إذ تبلغ مساحتها (9.640.821) مليونكم^2، فهي ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا[2]، كما تحتل المرتبة الأولى من حيث التعداد السكاني في العالم والبالغ (1.388.82) مليار نسمة عام 2014، وبنسبة تغيير (0,52%) عن عام 2013[3].

أ. **القوة العسكرية الصينية:** تمتلك الصين قدرات عالية من ناحية القوة العسكرية، إذ تتطلع إلى الارتقاء بقدراتها العسكرية إلى المستوى الذي يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد يشن ضدها من قبل قوى خارجية، لكنها لا تسعى من ناحية أخرى، إلى توظيف التفوق العسكري كأداة للضغط والمساومة من أجل الحصول على

(1) The National Security Strategy of the United State of America 2010, the White House, Washington, P.1.

(2) خليل حسين، الجغرافية السياسية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص121.

(3) http://www.indexmundi.com/china/population.html

مكاسب سياسية ذات أبعاد ومضامين عالمية، حيث بقي التوظيف السياسي لقدراتها محصوراً بإطار أمنها الوطني ومصالحها الإقليمية. من جانب آخر، وعلى صعيد السياسات العسكرية الصينية، لا تتوقع القيادة الصينية أن يكون معدل نمو القوة العسكرية للصين في الخمسة عشر عاماً القادمة، أكبر من معدل النمو الاقتصادي الذي يحظى بأولوية في هذا المجال[1]. **ويمكن تقسيم القدرات العسكرية الصينية إلى:**

- **القوة التقليدية:** تمتلك الصين قوة عسكرية بشرية كبيرة، إذ يصل عدد أفراد القوات المسلحة فيها إلى (2.5) مليون جندي، موزعين على ثلاثة أصناف رئيسه وهي: القوات البرية والبحرية والجوية، وبذلك فهي لديها أكبر جيش في العالم من حيث العدد[2]، كما أنها تتجه إلى تطوير قدراتها العسكرية عبر التركيز على التقنية العسكرية بدلاً من الكمية.

وقد عملت على إقامة وتطوير نظم دفاعية بحرية مسلحة، عن طريق بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات، وقامت بإعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك في جنوب وشرق الصين، فضلاً على مد نفوذها في البحار والمحيطات، وذكر تقرير لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، أن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على الصعيد الدولي[3].

- **القدرات النووية:** تمتلك الصين قوة نووية مقدرة بحوالي (250) رأساً نووياً وذلك وفقاً لإحصاءات كانون الثاني 2014، وهي بذلك تحتل خامس دولة نووية في

(1) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، ط2، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (42)، أبو ظبي، 2014، ص50.

(2) كرار أنور ناصر البديري، الصين.. بزوغ القوة من الشرق، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، كانون الثاني 2015، ص36.

(3) Robert D. Kaplan, Center Stage for the 21st Century, Foreign Affairs, March/April 2009, Volume 88, Number 2.

العالم بعد كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وبريطانيا وفرنسا[1]، إذ تتألف ترسانة القذائف النووية ذات القواعد البرية من (140) رأساً نووياً، و(48) رأساً نووياً تطلق من الغواصات، و(40) رأساً نووياً من الطائرات، فضلاً عن الرؤوس قيد التخزين[2].

إذ لا توجد قوة نووية في قارة آسيا تضاهي قوة الصين، وقد أجرت الصين أول تجربة نووية لها منذ عام 1964، ويحتفظ فوج المدفعية الثاني في جيش التحرير الشعبي الصيني بالسيطرة على ترسانة الصين النووية والقذائف المعتمدة على قواعد برية عن طريق نظم إدارة مركزية، فالوحدات الصاروخية موزعة على ستة مراكز متباعدة جغرافياً ومنشأة تخزين واحدة[3].

●**حجم الإنفاق العسكري**: تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً من حيث حجم الإنفاق العسكري، إذ يقدر إنفاقها بحوالي(188) مليار دولار عام 2013، وبنسبة نمو تبلغ (7.4%) عن عام 2012، وهو يمثل (11%) من الإنفاق العسكري العالمي، والبالغ (2%) من إجمالي الناتج المحلي الصيني[4]. فهو أكثر من مثلي الإنفاق الروسي، وإن بقي أقل من ثلث الإنفاق الأميركي.

وفي ضوء القدرات العسكرية الصينية السابقة، فيمكن القول إن الصين تمثل قوة قادرة على ممارسة الردعين التقليدي والنووي ضمن محيطها الإقليمي، وإذا ما استمرت

---

(1) شانون ن.كايل وهانز م.كريستنسن، القوات النووية في العالم، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص393.

(2) فيليب باتون شل وهانز م. كريستنسن، القوات النووية الصينية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص434.

(3) المرجع السابق، ص436.

(4) سام بيرلو-فريمان، الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص242.

في تحديث قدراتها العسكرية بهذا الشكل السريع، فإنها ستصبح الدولة الوحيدة القادرة على تحدي قوة الولايات المتحدة الأميركية في شرق آسيا[1].

ب. **القوة الاقتصادية الصينية:** أدى توجه الصين منذ عام 1978 نحو الإصلاح الاقتصادي إلى تلافي التحلل والانهيار فيها، إذ أن محاولات الصين في أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة وبارزة على الساحة الدولية بدأت منذ نهاية عام 1978، عن طريق إدخال الإصلاحات بصورة تدريجية، بعد أن تم التخلي عن أيديولوجية الثورة الثقافية التي أعلنها الزعيم الصيني ماو تسي تونج عام 1965، وتبني سياسة الانفتاح والإصلاح التي أعلنها الزعيم دنج هسياو بينج[*] الذي أعطى الأولوية للنمو الاقتصادي وعده متقدماً على الاعتبارات الأيديولوجية، إذ كان يرى أنه من الضروري الانفتاح على أسواق العالم وتطوراته وأساليبه التقنية، بهدف تحديث الاقتصاد والصناعات الصينية، والارتقاء بها إلى مكانة متقدمة[2].

فعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني لا يزال يعتمد على القطاعات الاقتصادية التقليدية مثل الصناعة الثقيلة والخفيفة، والزراعة على سبيل المثال، وأنه يعتمد بصورة كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه إلى التصدير والاعتماد عليه، وهذه الجوانب تمثل نقاط ضعف رئيسة، إذ إن ارتفاع مستوى المعيشة والدخول في الصين يمكن أن يفقدها مع مرور الوقت مزايا نسبية أمام المنافسين الأرخص في التكلفة بالنسبة إلى أسواق التصدير، مثل فيتنام والفلبين، كما أن الصين عُرضة أيضاً للخسارة بسبب التوجه الراهن للتكتلات الاقتصادية لمواجهة سيطرة الصين على أسواق التصدير، مثل التوجه الذي أعلن في عام 2013 بإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي. وكذلك تواجه الصين مشكلات أخرى، مثل الحاجة على

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص54.

(*) الذي قاد الصين بين عامي 1978-1992.

(2) المرجع السابق، ص56.

فتح أسواقها المالية، والتوجه إلى جعل قيمة عملتها اليوان، التي يطلق عليها رسمياً الريمنبي، تعكس الواقع بدرجة أكبر[1].

لكن الصين تعد صاحبة أعلى معدل للنمو في العالم في الـ30 عاماً الماضية، إذ استطاعت في المرحلة الممتدة فقط من العام 2004 إلى 2010 تجاوز كل من الاقتصاد الفرنسي والبريطاني والألماني لتحتل مكان اليابان في منتصف العام 2010، وقد تواصل هذا الصعود بشكل لافت للنظر ومثير للإعجاب في ظل الأزمة المالية وما بعدها، إذ نجحت الصين في أن تحتل موقع ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأميركية. وقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني في هذه المدة من (1,9) تريليون دولار إلى (5,4) تريليون دولار، علماً بأنه كان يبلغ (202,458) مليار دولار فقط عام 1980[2]. وكما أن الصين اليوم أكبر دولة مُصدرة وأكبر دولة تجارية وثاني أكبر مستورد في العالم، إذ عملت على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 2001 لتوثيق الترابط مع الاقتصاد العالمي، فهي الدولة الأولى في العالم من حيث تحقيق فائض تجاري، وفي تحقيق أكبر احتياطي نقدي، إذ نما من (167) مليون دولار العام 1978 إلى أكثر من (2) تريليون دولار نهاية العام 2009[3].

- **الناتج القومي الإجمالي ومعدل دخل الفرد:** يشهد الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للصين، ارتفاعاً متواصلاً إذ بلغ (10,3) تريليون دولار عام 2014، بعد أن كان (9,4) تريليون دولار عام 2013، و(8,4) تريليون دولار عام 2012[4].

---

(1) جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 357.

(2) كرار أنور ناصر البديري، مرجع سابق، ص219.

(3) علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، الدوحة، ابريل 2011، ص6.

(4)http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/CN?display =default.

أي بلغت نسبة نموه (7,4%) عام 2014، و(7,7%) و(7,8%) للعامين 2013 و2012 على التوالي[1].

وبذلك يمكن للصين أن تتأهل كقوة عالمية مادام حجم اقتصادها ومعدلات نموه يتيحان توجيه نسبة مهمة من إجمالي الناتج المحلي نحو تحديث وتوسيع قواتها المسلحة، بما في ذلك تعزيز ترسانتها النووية الإستراتيجية[2].

أما معدل دخل الفرد الصيني، فشهد كذلك تزايد مستمر فبلغ (7.593$) عام 2014، بعد أن كان (6.991$) و(6.264$) للعامين 2013 و2012 على التوالي[3]. مما يتيح قدرة شرائية كبيرة للفرد الصيني ومما تجعل الاقتصاد في نمو مستمر.

- **معدل النمو الاقتصادي:** أما بالنسبة إلى الصين، فإن الأداء القوي للنمو الاقتصادي الذي استمر خلال العقد الأخير من القرن العشرين، في ظل عملية إصلاح وتطوير مستمرة وتدريجية يتم تطبيقها على مراحل، وأنها تتحرك تدريجياً نحو نظام مزيج من التخطيط واقتصاد السوق وهو ما يطلق عليه (نظام السوق الاشتراكي)، مما أدى إلى صعود الاقتصاد الصيني الباهر والتي وصلت بفضله إلى المرتبة الثانية عالمياً عام 2013[4].

- **مدى مساهمة التجارة الصينية بالتجارة العالمية:** تعد الصين من أبرز اللاعبين الدوليين في بعض الصناعات، وخصوصاً تلك التي ترتكز على القوى العاملة، فتنتج

---

(1)http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/CN?display =default.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى.. الأولوية الأميركية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، ط3، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص199.

(3)http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD/countries/CN?display= default

(4) International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

المصانع الصينية (70%) من الألعاب والدمى في العالم، و(60%) من الدراجات الهوائية، وكذلك تنشط الصين في مجالات إنتاج اللعب التقنية، فلا تكون كلفة اليد العاملة هي العامل الرئيس في كلفة الإنتاج، فهي تنتج نصف إنتاج العالم من أفران المايكروويف، وثلث إنتاج العالم من التلفزيونات ومكيفات الهواء، وربع الإنتاج العالمي من الغسالات، وخمس إنتاجه من البرادات, وهذه المنتجات تشكل الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين[1].

ولا بّد أن ينظر إلى التصنيع الصيني في سياق الاقتصاد العالمي، كجزء مهم من سلسلة الدول المزودة للأسواق العالمية، وبالمقابل بات التصنيع التقليدي يبتعد بشكل تدريجي عن الولايات المتحدة، مما يحول اقتصادها إلى اقتصاد خدمات، وهذا بدوره يشكل قلقاً للأمريكان والأوربيين معاً[2].

2. مدى تأثير الصين على مكانة الولايات المتحدة الأميركية عالمياً:

تعد الصين أبرز خصم استراتيجي للولايات المتحدة الأميركية وأقواها في القرن الحادي والعشرين، سواء بالنسبة إلى طاقته وفاعليته الإنتاج، أو بالنسبة إلى اتساع وحيوية سوقه الداخلية وسيطرته واستيعابه تطور التكنولوجيا العالية وقدرنه على المنافسة المتزايدة في الصادرات، وهو ما أكسب الصين دوراً هاماً كقوة صاعدة في النظام العالمي عند مطلع الألفية الثالثة. إن هذا كله قد اكتسب أولويةً خاصةً في رسم إستراتيجية الأمن القومي في إدارة المحافظين الجدد[3].

إذ تنهض الصين لتلعب دورها الحقيقي على مسرح الاقتصاد العالمي والساحة الدولية، وتفرض شروطها في التحالفات تارة وتتقبل شروطاً تارة أخرى، كجزء من لعبة هادئة ومتقنة تعزز تنامي دورها كقوى عظمى مستقبلاً. وتتبلور إستراتيجية في ربط دول

(1) أوديد شينكار، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك، ترجمة: سعيد الحسنيه، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص23.

(2) فريد زكريا، مرجع سابق، ص179.

(3) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص99.

عالمية عدة وتحالفات مشتركة تهدد الهيمنة الأميركية والغربية، كإفريقيا مثالاً لا حصراً، والتعاون مع الغرب في مجالات أخرى كالبيئة والاقتصاد، لتعكس أهمية الصين كعملاق قادم[1].

تعد الصين المنافس الاقتصادي الأول للولايات المتحدة الأميركية، إذ تجاوزت من حيث الترتيب في إجمالي الإنتاج القومي اليابان التي احتلت المرتبة الثانية لمدة طويلة، ومن المتوقع خلال عقد إلى عقد ونص أن يصبح الاقتصاد الصيني أكبر حجماً على مستوى العالم[2].

فبتخطي اليابان، واحتلالها المرتبة الثانية بين أكبر اقتصادات العالم، تبدو الصين مستعدة لمنافسة الولايات المتحدة لتبوء المرتبة الأولى خلال العقود القليلة المقبلة، بل يذهب العديد من الاقتصاديين إلى القول بتفوقها لتصبح أكبر اقتصاد في العالم في غضون (20-25) عاماً، وحتى لو تباطء اقتصادها، فستبقى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقوة عالمية لعقود عدة، مما يدفعها إلى أن يكون لها دوراً مؤثراً دبلوماسياً وجيو سياسياً في الساحة الدولية[3].

فإن الصين قد زادت بشكل ملحوظ من تأثيرها الدولي عبر توسعها الاقتصادي والاستثماري والتجاري، وهي تمرّ في مرحلة من التصنيع والتحضير السريع، معتمدةً على جهوزية واسعة لقوة العمل والرأسمال والاستهلاك المتزايد، المدعوم بعملية استثمار داخلي وتنافس كبير مع شركائها[4].

---

(1) نجاح كاظم، الصين: القوة العملاقة الجديدة، ط1، لارسا للنشر، لندن، 2010، ص5.

(2) حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الحادية والخمسون، العدد (202)، أكتوبر 2015، ص57.

(3) مارتن جيسكس و مينكسن باي، مستقبل الصين في النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثانية، العدد (8)، نوفمبر/ ديسمبر 2010، ص45.

(4) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص111.

أما بالنسبة إلى العلاقات التجارية للصين ومنافستها للولايات المتحدة الأميركية، فقد ازدهرت وتضاعفت بشكل سريع، إذ تؤدي الصين دوراً قيادياً في أميركا الجنوبية، باعتبارها المستهلك للمواد الخام والمستثمر على حد سواء، ويزداد نفوذها بسرعة وقد تجاوز نفوذ الولايات المتحدة في بعض الدول الغنية بالموارد. كما أنها تعد أكبر مستورد لنفط الشرق الأوسط وأكبر مصدر للمنطقة، بحيث حلت محل الولايات المتحدة[1].

إذ تزايد اعتماد الصين على النفط والغاز المستوردين، خاصة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتغطية الاستهلاك المحلي، مع الأداء القوي للنمو الاقتصادي منذ بداية الألفية الثالثة، ومع تصاعد متوسط دخل الفرد الذي صاحبه بالتبعية تصاعد متوسط استهلاك الطاقة، فقد أصبحت الصين تعتمد بصورة متزايدة على النفط والغاز المستوردين، حيث ارتفع اعتمادها على النفط المستورد من نحو (32%) في عام 2001 إلى (58%) في عام 2011، مع توقع أن ترتفع النسبة إلى نحو (80%) بحلول عام 2035[2].

أما بالنسبة إلى الغاز، فقد تحولت الصين من فائض إنتاج (10.6%) في عام 2001 إلى صافي استيراد بنسبة (21.6%) في عام 2011، مع توقع تصاعد النسبة إلى ما يفوق (40%) بحلول عام 2035[3]. فمن المؤكد أن تزايد اعتماد الصين على النفط والغاز من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يعني مزيداً من الاهتمام الصيني بالمنطقة الخليجية وأمنها واستقرارها، كما يوفر في المقابل هامش مناورة سياسياً لدول المجلس في تحركاتها الدولية.

---

(1) نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل: الاحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص215-216.

(2)U.S. Energy Information Administration (EIA), “China: Analysis”.

(http://www.eia.gov/countries/cab.efm?fips=CH).

(3) Ibid.

فضلاً عن كون الصين تعمل على توطيد علاقاتها مع معظم دول آسيا الوسطى، عـن طريـق بحث العديد من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، إذ تمكنت الصين من مـد خط أنابيب نفط بينها وبين كازاخستان، علـماً بـان خطـاً مماثـلاً للغـاز يجـري إنشـاؤه حاليـاً بـين الدولتين، لأن الصين تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكنها مـن خـوض تجربـة المنافسة في السوق العالمية[1].

وبذلك تعمل الصين على تنويع مصادر وارداتها من النفط والغاز، إذ إن ثلث واردات الصين من النفط تقريباً يأتي من أفريقيا، والثلث الآخر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، على حين تمثل الواردات من دول الاتحاد السوفيتي وإيران معاً نحو (22%)[2].

وتحاول الصين مواجهة مشكلة الاعتماد على النفط والغاز الخارجي، عن طريـق التوجـه إلى الخارج لإنشاء شركات اقتصـادية مـع دول غنيـة بـالنفط، خاصـة في القـارة الأفريقيـة وبعـض دول الشرق الأوسط[3]، إضافة إلى محاولات بعض شركاتها الحصول عـلى أسرار الابتكـارات التقنيـة في مجـال استخراج النفط والغاز الصخري، عن طريق القرصنة الالكترونية التي تستهدف شركات أميركية، فهـذه الشركات هي الأكثر تعرضاً للهجمات الالكترونية من الصين[4]. ففي تموز2013 تم في الولايـات المتحـدة الأميركية اتهمت جهات خارجية بالتآمر للقيـام بقرصـنة الكترونيـة عـلى المسـتوى العـالمي، والحصـول

---

(1) مهند حميد رشيد، هل القون الحالي باسفيكي؟ نظام دولي جديد ثلاثي الأقطـاب، مجلـة حمـورابي للدراسـات، مركـز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الثانية، العدد(8)، كانون الأول 2013، ص79.

(2)U.S. Energy Information Administration (EIA), “China: Analysis” .
(http://www.eia.gov/countries/cab.efm?fips=CH).

(3) أيان تايلر، دبلوماسية الصـين النفطيـة في إفريقيـا، سلسـلة دراسـات عالميـة، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد(63)، 2007، ص16.

(4)“Difference Engine: Hackers’ paradise,” The Economist, March 11, 2013.
(http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/crimeware?fsrc=scn/tw/te/bl/differenceengine hackersparadise).

على بيانات بصورة غير قانونية بما في ذلك من شركات أميركيـة مثـل ناسـداك NASDAQ، وسـفن-إليفين 7-Eleven، وفيزا VISA، وديسكفري للخـدمات الماليـة Discovery Financial Services، وجي سي بيني J.C.Penney، وداو جـونز DOW Jones، التـي تسـببت في خسـائر تقـدر بمئـات الملايين من الدولارات، ما يجعلها القضية الكبرى في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية[1].

ونتيجة لسياسات واستراتيجيات الصين الجيوسياسية الخاصة لتأمين موارد الطاقة، تدفع بأن تكون الولايات المتحدة الأميركية من أكثر الدول شعوراً بالقلق كونهـا الدولـة العظمـى الوحيـدة في العالم، ولديها مصالح اقتصادية وسياسـية وأمنيـة واسـعة في منـاطق مختلفـة مـن العـالم، وأن أي انتشار للمصالح الصينية في هذه المناطق بدافع أمن الطاقة قد تشكل تحـدياً للمصـالح الأميركيـة ولمكانتها ولأهداف سياستها الخارجية، فضلاً عن أن أميركا تستهلك ربع كميـة الاسـتهلاك العـالمي كل يوم، إذ تعمل الصين على استخدام أو التهديد باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، تجاه أي عقوبات تفرض على إيران بسبب برنامجها النووي مثلاً، أو بمحاولة التخفيف من العقوبـات عـلى السودان، فإيران تزود الصين بنسبة (14%) من وارداتها النفطية و(5%) بالنسـبة إلى السـودان[2]. وهذا ما عرضها لنقـد بسـبب تعاملاتهـا مـع أنظمـة ترفضـها الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوربي على حد سواء، وأن التحـاق الصـين "بمنظمـة شـنغهاي للتعـاون" التـي تطـورت إلى منتـدى يركـز

---

(1)Jennifer Booton, "Major Corporations attacked in Historic Hacking Case", Fox Business, July 25, 2013. (www.foxbusiness.com/technology/2013/07/25/major-companies-victims-in-biggest-hacking-case).

(2) نان لي، الجغرافية السياسـية وقـوى السـوق: العواقـب السياسـية لمحدوديـة الامـدادات، في كتـاب: الصـين والهنـد والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبـي، 2008، ص149.

على الطاقة، بعضوية كلاً من روسيا وايران واوزبكستان وكازاخستان المنتجين للنفط في آسيا الوسطى التي تشكل محور التنافس والصراع النابع من الأهمية القصوى للطاقة[1].

أما العلاقات الصينية- الروسية فتجتاز مرحلة جيدة في إطار منظمة التعاون في شنغهاي، إذ تبحث عن استعادة فضائها الجيو استراتيجي في المنطقة الأورو- آسيوية، وزيادة قدرتها على التأثير وتجنب انضمام بلدان أخرى إلى سياسة الاحتواء الأميركية، و تسعى لتنشيط التعاون التجاري والاقتصادي لتحقيق سلسلة من المشاريع التي تزيد من فاعلية التبادل في مجالات عدة. ويبرز في هذا المجال الاتفاق الذي تم التوصل إليه للتحديد والاعتراف المتبادل بينها وبين القسم الشرقي من الحدود، نتيجة للمفاوضات المستمرة منذ سنوات وانعكاساً للشراكة الإستراتيجية بين الدولتين[2].

فالأميركيون من جانبهم ينظرون إلى القوة في الصين المتزايدة بحذر، فلم يعد يمكن الاطمئنان كما كان في سنوات الحرب الباردة، إلا أن قوة الصين تعتبر موازية لقوات السوفييت العسكرية، ولا بد من تقييم الصين نفسها. شريكاً أو خصماً، ويجب التسليم بالحقيقة القائلة: إن صعود الصين السريع كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية يمثل بالضرورة تحدياً للدول الأخرى في المنطقة، ولا سيّما الولايات المتحدة واليابان وتحالفهما الأمني، وقد وفر هذا التحالف وما صاحبه من نشر للقوات الأميركية، الأمن والاستقرار اللذين كانا أساسي النمو الاقتصادي الباهر في الثلث الأخير من القرن العشرين في منطقة آسيا والمحيط الهادي[3].

---

(1) شايتيح باجبايي، البحث عن الطاقة: دور الحكومات المستهلكة وشركات النفط الوطنية، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة، مرجع سابق، ص112.

(2) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص112.

(3) موسى مخول، ،مرجع سابق، ص340.

مما سبق يمكن القول، إن الصين تتمتع حقاً بإمكانية تحولها إلى الند العالمي للولايات المتحدة، وفي مقدورها تعقيد الإستراتيجية الأميركية في مناطق مختلفة[1]. إذ إن اقتصادها يبعث على الثقة والتفاؤل، الناتج من تواصل معدل نمو اقتصادها عما يزيد على (10%) وعلى مدى نحو عقد كامل، واحتياطي كبير من العملات الصعبة، أي تزايد فوائض الصين المالية والبالغة (2,5) تريليون دولار، فهو يعطي مؤشراً إلى قوة مالية ضخمة، ومن ثَمّ قدرتها على تطوير صناعة السلاح المستقلة وضخمة وعالية التقنية، ولكي تكون الصين قادرة على قيادة العالم، يجب عليها تبني سياسة أكثر انفتاحاً على المستوى الدولي، وتطوير قوتها الناعمة لتكون مؤهلة لهذه القيادة [2]. فإن مكانة الصين الإقليمية وطبيعة سياساتها الاقتصادية والتنموية، فضلاً عن دورها السياسي- الأمني بالتعاون مع روسيا الاتحادية في إطار القارة الآسيوية، كل ذلك يمهد أمام الصين أن تكون قطباً دولياً في القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: تأثير روسيا في مكانة الولايات المتحدة الأميركية عالمياً

تحتل روسيا أهمية خاصة، ليس فقط لأنها لا تزال قوة عالمية عظمى بقدراتها العسكرية، وبعنصر المساحة والموارد الاقتصادية، والقدرات الكامنة العلمية والتكنولوجية، ولكن نظرا لما شهدته منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، أي منذ تولي فلاديمير بوتين رئاستها عام 2000، من خطوات جادة للعودة إلى مسرح السياسة العالمية بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وظهور بوادر خطر من احتمال التجزئة، وانفصال جمهوريات ومناطق عن جسد الدولة الروسية نفسها. مما يجعلها تشكل تحدياً للولايات المتحدة الأميركية من جهة وللدول المتنافسة معها على الصعيد العالمي من جهة أخرى، وعليه سنوضح المرتكزات أو المقومات التي تقوم عليها روسيا الاتحادية، ومدى

---

(1) أحمد حسن الفقرة، أضواء على القرن الواحد والعشرين، ط1، نور للدراسات والنشر والترجمة، سوريا، 2009،ص232.

(2) مارتن جيسكس و مينكسن باي، مرجع سابق، ص45.

تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها أكثر المنافسين تأثيراً في مكانتها العالمية.

1. **مقومات القوة الروسية:**

تقع روسيا الاتحادية في مركز أو منطقة قلب اليابسة في العالم القديم، بمعنى أن موقعها الجغرافي هو موقع قاري بكل ما يحمله من مبررات أو أسباب للقوة أو للضعف، فموقعها منيع يوفر لها مزايا إستراتيجية مهمة، إلا أنه مع ذلك ليس بالموقع المثالي، لأنه موقع محروم من التأثير المهم في البحار والموانئ الجيدة، التي يتيح إمكانية الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق تلك البحار[1].

وتقدر مساحة روسيا الاتحادية بـ(17,075,400) كم^2، فهي بمساحتها الواسعة هذه تشكل (12%) من مساحة العالم، وتشتمل على (16) جمهورية و(6) أقاليم و(49) مقاطعة و(10) دوائر ذات حكم ذاتي[2]. ومن الناحية الديموغرافية فيبلغ عدد سكانها (142,4) مليون نسمة وفقاً لإحصاءات عام 2014[3]، فتحتل المرتبة السابعة بين دول العالم، ويتركز أحد عشر مليون من سكانها في العاصمة الروسية موسكو[4]. ويمكن تقسيم مقومات القوة الروسية إلى:

أ. **القوة العسكرية الروسية،** مع تولي الرئيس "بوتين" السلطة في عام 2000، وبعد انقضاء عقد كامل من انكفاء روسيا عن ممارسة دورها واستحقاقها الدولي،

---

(1) نوار محمد ربيع الخيري، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور (اقليمياً ودولياً)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العددان (21-22)، 2010، ص109.

(2) المرجع السابق، ص100.

(3)http://www.indexmundi.com/russia/population.html.

(4) رستم محمود، العرب وروسيا، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(128)، شتاء – ربيع 2008، ص27.

وبالنتائج المحققة من هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على العالم، وإفراطها في ممارسة القوة في أي موقع في العالم[1].

وفي ظل هذه الظروف الدولية التي مست المصالح الروسية، أصدر الرئيس الروسي "بوتين" وثيقة "مفهوم الأمن القومي الروسي"[*] في نيسان 2000، التي عُدّت الوثيقة الثانية التي تخص العقيدة العسكرية الروسية وإصلاحات الجيش، وقد دخلت حيز التنفيذ مع بداية عام 2003، ومع احتلال العراق في 9 نيسان 2003، وما شكّله من تغير في موازين القوة على المستوى الإقليمي والدولي، أصدرت روسيا الاتحادية في تشرين الأول 2003، (الكتاب الأبيض للدفاع)[*]، وهو يمثل الرؤية للبيئة

---

(1) نيكولاي زلوين ، الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2006، ص137.

(*) **أهم ما تضمنته وثيقة "مفهوم الأمن القومي الروسي" لعام 2000، هو:-**

1. التأكيد على إمكانية استخدام جميع أنواع القوات المسلحة داخل روسيا ذاتها لحفظ الأمن وفق القانون ولضمان حماية الأرواح وضمن وحدة التراب الوطني وحماية الدستور، وإعادة بناء المجتمع الصناعي العسكري وتحسين عمل أجهزة مكافحة التجسس.
2. إصلاح القوات المسلحة إذ تكون أقل عدداً وأكثر كفاءة، وقد ركزت عملية الإصلاح على عدة محاور يأتي في مقدمتها خفض حجم القوات المسلحة وإدخال تحسينات جوهرية في التسليح والتدريب وتزويد الجيش بأسلحة متطورة وفعالة.
3. الاهتمام الكبير بمحاولات بعض الدول والمنظمات الدولية تحجيم دور روسيا الاتحادية وإضعافها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عن طريق تقوية الأحلاف السياسية ـ العسكرية، وتوسيع حلف الناتو شرقاً، وإقامة قواعد عسكرية على حدود روسية الاتحادية، وكذلك ضرب المصالح الروسية في دول (الخارج القريب) دول آسيا الوسطى.
4. وهي الأكثر أهمية، السماح باستخدام الأسلحة النووية في حالات حدوث عدوان واسع النطاق باستخدام القوات التقليدية في ظروف تُعدّ حرجة للأمن القومي الروسي.

للمزيد ينظر: وثيقة الأمن القومي الروسي، ترجمة: داليا أبو بكر، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (140)، أبريل/نيسان 2000.

(*) وهو يتضمن (74) صفحة.

الإستراتيجية ومهمات القوات المسلحة وأولويات الإصلاحات في مجال الدفاع والالتزامات الروسية المتعددة، والتي تشمل التزاماتها داخل منظمة حلف الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلةCollective Security Treaty Organization "CSTO" of CIS، ودراسة انتكاسة القوة الأميركية في العراق وضياع مشروعها فيه(1).

وفي 5 شباط 2010 أصدر الرئيس الروسي "ديمتري مديفيديف" المرسوم الرئاسي الخاص بالتصديق على وثيقة العقيدة العسكرية(*) الجديدة لروسيا الاتحادية (2010- 2020)، وتُعدّ هذه الوثيقة هي الثالثة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي(*)، وهي تمثل امتداداً للوثيقة السابقة مع بعض التعديلات في ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية الدولية المحيطة بروسيا، والتي عكست التوجهات العامة لمرحلة جديدة في سياسة روسيا الاتحادية الخارجية والدفاعية على نحو واضح، **والتي تحمل في طياتها إضافات، والتي يمكن بيانها بالآتي(2):**

---

(1) روبرت سميث، مرجع سابق، ص216.

(*) **العقيدة العسكرية:** إذ يعرفها الجنرال جارييف رئيس أكاديمية العلوم العسكرية بوزارة الدفاع الروسية، بأنها: الإعلان حول سياسة الدولة في مجال الدفاع إذ تتضمن منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولة ما والترتيبات الواجبة لمواجهة التهديدات وضمان الأمن ومنع الحروب والنزاعات المسلحة، وكذلك آلية تحضير البلاد والقوات المسلحة للدفاع عن الوطن.

(*) ففي 2 تشرين الثاني 1993، صدرت العقيدة العسكرية الأولى خلال حقبة حكم الرئيس "يلتسن"، ثم العقيدة العسكرية الثانية التي أصدرها الرئيس "بوتين" في 21 نيسان 2000، **وتتألف الوثيقة الثالثة من:** مقدمة توضيحية للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة وثلاثة أقسام رئيسة، وقد تضمن القسم الأول الإشارة إلى المخاطر والتهديدات العسكرية الداخلية والخارجية الحالية والمتوقعة، أما القسم الثاني أشار إلى أن السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية في مواجهة التهديدات السابقة، وقد خصص القسم الثالث للدعم الاقتصادي والعسكري والتقني لمستلزمات الدفاع وتحسين المجمع الصناعي العسكري وتزويد القوات المسلحة بأسلحة حديثة وتقنيات عسكرية متقدمة. نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (181)، تموز/يوليو 2010، ص172.

(2) محمد بن سعيد الفطيسي، رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية، المعهد العربي للبحوث الإستراتيجية، بيروت، 2010، ص6.

1. إضافة معايير استثنائية ومنها دراسة التطورات العقائدية العسكرية للدول الأخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

2. إنَّ الوثيقة لا تستبعد إمكانية القيام بالسبق في توجيه ضربة نووية أولى عند الضرورة.

3. تأكيد القيادة الروسية على أهمية إعادة التركيز على مكانة روسيا الجيوسياسية والجيوستراتيجية في العقد القادم من الحادي والعشرين.

4. التوجه العسكري الجديد القائم على عامل الترهيب وزرع الخوف في نفوس أعدائها التقليديين والمتمردين على نفوذها في جوارها القريب.

وتأكيداً على هذا التطور والتحديث الذي تشهده الصناعات الحربية الروسية، أعلن وزير الدفاع الروسي "أناتولي سيردوكوف"، أن روسيا الاتحادية أنتجت مؤخراً منظومة صاروخية جديدة، ينظر إليها الخبراء الاستراتيجيون والعسكريون على أنها قد تغير من توازن القوى العسكرية في العالم، وأعربت الولايات المتحدة الأميركية عن خشيتها وقلقها إزاء هذه المنظومة الصاروخية الروسية الجديدة، وتخشى وزارة الدفاع الأميركية، بأن يغير مجمع (Club – K)[*] الصاروخي الروسي توازن القوى العسكرية، لأن بوسعه إطلاق صواريخ بالستية بشكل غير متوقع من أي سفينة أو سيارة شحن أو منصة للسكك الحديدية، كما أن هذا المجمع يمكن أن يموه ويبدو وكأنه (حاوية) عادية، ويرى "روبن جونسون"[*]: "أن هذه المنظومة تجعل الصواريخ البالستية تنتشر على

(*) وهذا المجمع الصاروخي عبارة عن منظومة من الصواريخ مزود بأربعة صواريخ بالستية مجنحة بحرية كانت أو برية، ومنظومة هذه الصواريخ عبارة عن حاوية شحن يبلغ طولها (12م)، وتستخدم في النقل البحري وبفضل التمويه من هذا النوع لا يمكن اكتشافها ما لم يطلق صاروخ منها، ويخشى العسكريون والاستراتيجيون الأميركيون أن تمتلك هذه الصواريخ دولاً مثل (إيران، فنزويلا)، ولقد أطلق المصممون على هذه المنظومة تسمية (السلاح الاستراتيجي السهل)، وذكرت صحيفة (الغارديان) البريطانية أنه لو توفرت لدى العراق مثل هذه المنظومة الصاروخية لما تعرض للغزو الأميركي عام 2003، لأن أي سفينة شحن تبحر في مياه الخليج كان بإمكانها أن تشكل خطراً كامناً على القوات الأميركية.

(*) مستشار البنتاغون لشؤون الدفاع.

نطاق واسع لم يسبق له مثيل، وسيكون من الصعب تمييز الهدف ورصده بسهولة كما هو الحال في السابق كمنصة لإطلاق الصواريخ، وإذ سيلاحظ في اللحظة الأولى سفينة شحن عادية، أما فيما بعد فستجدون أهدافكم العسكرية مدمرة بضرب الصواريخ المنطلقة من هذه السفينة". **وتمتاز منظومة الصواريخ هذه بكونها[1]:**

1. إمكانية استخدام المجمع في أية منصات برية أو بحرية.
2. سهولة إيصالها إلى مواقع الإطلاق.
3. إمكانية تدمير الأهداف البرية والبحرية على حد سواء.
4. إمكانية تطوير هذه المنظومة وزيادة عدد الصواريخ المستخدمة.

●**القوة التقليدية:** إذ يبلغ حجم القوات المسلحة الروسية (1.354.202)[2]، فهي تعتمد على نظام التجنيد الإلزامي في تكوين جيشها، لمن هم بعمر يتراوح بين(18-24) عاماً، مما يسمح لها أن تجمع حوال (7) ملايين مقاتل في أوقات الحروب، من دون أن يتعرض وضعها الاقتصادي إلى الخلل أو التقصير، وهو بذلك يعد من أقوى جيوش العالم من حيث القدرة الاستنفارية التي يتمتع بها الجيش الروسي[3]. فضلاً عن كون روسيا تقوم بتصميم قطار مخصص لحمل وإطلاق صواريخ حربية في الأول من شهر يناير 2014، وقد اعتبر هذا المشروع رداً روسيا محتملاً على المشروع الأميركي "الضربة الأميركية الخاطفة" الذي يتضمن صواريخ سريعة للغاية[4].

---

(1) ريتشارد ماس ـ مارتن أنديك ـ ووالتر راسل ميد، عصر أوباما سياسة أمريكية جديدة للشرق الأوسط، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص306.

(2) http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id= Russia

(3) وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (20) خريف 2008، ص37.

(4) مصطفى علوي، قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (195)، يناير 2014، ص 156.

● **القدرات النووية:** تمتلك روسيا (4300) رأساً نووياً وفقاً لإحصاءات كانون الثاني 2014، منها(2300) رأساً حربياً استراتيجياً، موزعة بين (1600) رأس مركب على قذائف بالستية وفي قواعد القاذفات، و(700) رأس قيد التخزين مخصصة للقاذفات والغواصات. فضلاً عن (2000) رأس نووي غير استراتيجي أي تكتيكي، و يوجد (3700) رأس حربي إضافي أُخرج من الخدمة وينتظر تفكيكه، أي المخزون الإجمالي يقارب (8000) رأساً حربياً[1].

● **حجم الإنفاق العسكري:** عُني الروس بإعادة القوة العسكرية إلى هيبتها السابقة، كرد فعل لعدة تطورات عدتها روسيا تهديداً استراتيجياً، ويأتي في مقدمة هذه التطورات اقتصاد روسيا الاتحادية، فضلاً عما كانت تشكله دول أوربا الشرقية من حائط الصد الاستراتيجي تجاه الغرب، وكذلك انضمام بعض هذه الدول إلى حلف الناتو مثل التشيك، هذا فضلاً عن الفجوة الكبيرة في مستوى التسليح الروسي بالمقارنة مع الأميركي، وكذلك ظهور الصين كقوة ناشئة كبرى لها حدود طويلة مع روسيا، ولا بد من تحقيق التوازن الاستراتيجي معها، لذلك لجأت روسيا ولا سيّما في عام 2007 إلى تطوير نظام التسليح بشكل عام والسلاح الجوي بشكل خاص، وعليه ازدادت نسبة الإنفاق العسكري الروسي في عام 2007 ليبلغ نحو (822) مليار روبل أي حوالي (28) مليار دولار[2].

(1) هانز م. كرسيتنسن، القوات النووية الروسية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص411.

(2)عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (170)، أكتوبر/ تشرين الأول 2007، ص97.

وجاءت خطة التسلح الروسية للسنوات 2011-2020، لتحدد تكاليف نفقاتها بـ(700) مليار دولار[1].

واحتلت روسيا المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق العسكري عالمياً، بعد كل من الولايات المتحدة والصين وفقاً لإحصاءات عام 2013، والبالغة (87.8) مليار دولار، أي (5%) من مجموع الإنفاق العالمي[2] .

● **مبيعات الأسلحة:** لقد أعلنت روسيا الاتحادية أن حجم مبيعاتها من الأسلحة المختلفة في عام 2007، وصل إلى (6.5) مليار دولار أي نحو (195) مليار روبل وهو حجم مبيعات لم تصل إليه من قبل، ويُعدّ معرض آذار 2007، الذي نظمته روسيا الاتحادية في موسكو وعرضت خلاله أحدث إنتاجها من الأسلحة بمختلف أنواعها وأبرمت صفقات مع أكثر من (40) دولة بلغت إيراداته أكثر من (40) مليار دولار[3]. وهذا يُعدّ إشارة على توجه روسيا الاتحادية نحو المنافسة عالمياً في سوق الأسلحة العالمي.

فأصبحت روسيا تمتلك (6) شركات لإنتاج الأسلحة[*] ضمن قائمة الشركات المئة الكبرى لعام 2012، وازداد إجمالي مبيعات الأسلحة التي أبرمتها الشركات الروسية بنسبة (28%) بالقيمة الحقيقية، ليصل إلى (19,5) مليار دولار، أي ما يعادل (5%) من إجمالي مبيعات الشركات المئة الكبرى، وشكلت نسبة زيادة مبيعات جميع هذه الشركات

---

(1) سام بيرلو- فريمان . بيتر د. ويزمان، شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية المئة الكبرى بحسب تصنيف سيبري 2012، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص278.

(2) سام بيرلو- فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص242.

(3) عبد المنعم سعيد كاطو، مرجع سابق، ص97.

(*) الشركات الروسية الستة وتسلسلها عالمياً، هي: شركة الماز أنتي(14)، شركة يونايتد إيركرافت (18)، فيرتوليتي روسي(25)، سوخوي (يونايتد إيركرافت) (36)، شركة يونايتد إنجن (أوبورنبروم)(38)، شركة يونايتد شيبيلدينغ(46).

أكثر من (20%) عن عام 2011، باستثناء شركة يونايتد إيركرافت، وأن ارتفعت شركة ألماز أنتي إلى المرتبة الـ(14) يرجع إلى زيادة مبيعاتها بنسبة (41%)[1].

ب. القوة الاقتصادية الروسية:

على الرغم من الأزمة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 19 آب 1991، وعدم حدوث التحول الاقتصادي من نظام اقتصادي قائم على التخطيط المركزي إلى نظام السوق بصورة سلسة وسط مشكلات كبيرة ارتبطت بها عملية التحول. مثل الفساد في عمليات خصخصة الشركات التي كانت مملوكة للدولة وتصاعد الأنشطة غير الشرعية من جريمة منظمة بمفهومها التقليدي والحديث المرتبط بجرائم الانترنيت، فقد استطاعت روسيا في الأعوام الخمسة عشر الماضية على وجه الخصوص، تحقيق استقرار ونمو اقتصادي جيد نسبياً. إذ شكلت المدة الرئاسية الثانية "لبوتين" التي بدأت منذ عام 2004، تحولاً رئيساً وذلك لعدة عوامل منها عودة القوة للاقتصاد الروسي الذي حقق احتياطياً يقدر نحو (200) مليار دولار عام 2006، ليضاعف عام 2007، وكذلك فإن عجلة الإنتاج والتحديث في روسيا الاتحادية انطلقت معتمدة على إمكانياتها في الطاقة أي النفط والغاز[2].

فضلاً عن أن الزراعة تُعدّ من أساسيات الاقتصاد الروسي، إذ تمتلك روسيا الاتحادية مساحة شاسعة من الأراضي فيها أكثر من (220) مليون هكتار صالح للزراعة، ويسير فيها أكثر من (129) ألف نهر، مما يجعل مقومات الزراعة ناجحة ومؤثرة فيها[3].

---

(1) سام بيرلو- فريمان . بيتر د. ويزمان، شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية المئة الكبرى بحسب تصنيف سيبري 2012، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص278 و ص784.

(2) عبد المنعم سعيد كاطو، مرجع سابق، ص97.

(3) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الآنكلو مصرية، القاهرة، 2003، ص371.

بينما يعد **قطاع الطاقة** في روسيا قاطرة النمو التي دفعت الاقتصاد الروسي للازدهار، إذ إن روسيا تعد من الدول العملاقة في ميدان الطاقة، إذ تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج العربي وفنزويلا، ويصل احتياطيها من الزيت الخام ما يقارب (60) مليار برميل أي (4,6%) من الاحتياطي العالمي، وفي ميدان احتياطات الغاز الطبيعي تعد روسيا أكبر دول العالم والذي يصل لما يقارب (1.7) كوادريليون أي (27.5%) من الاحتياطي العالمي، فبذلك يكون النفط قد أسهم بما يقارب (13%) من إجمالي الناتج المحلي الروسي. أما الصادرات السلعية من النفط والغاز الطبيعي والمعادن فتصل إلى ما يقارب (80%) من إجمالي الصادرات الروسية[1].

فلدى روسيا أسطول لناقلات النفط إذ يبلغ عدد سفن النقل الدولية الروسية (139) سفينة بحمولة إجمالية تصل إلى (6391,1) ألف طن فتمثل بذلك المرتبة الثانية عشر عالمياً، فضلاً عن ذلك فإنها قامت ببناء (73) سفينة جديدة بحمولة إجمالية تصل إلى أكثر من (4012) ألف طن من النفط الخام ما بين2002-2010، علماً أن روسيا تصدر النفط عن طريق البحر الأسود وبحر البلطيق إلى جانب تصدير نفط منطقة القطب الشمالي[2].

مما يجعل من قطاع الطاقة الدعامة الأساسية للأمن القومي الروسي، وأداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، بوصفه يؤدي دوراً محورياً في سوق النفط والطاقة العالمية، فالسياسة الروسية أكدت وفي مواقف كثيرة أنها اعتمدت على النفط والغاز الطبيعي لتحقيق أهدافها باستعادة دورها الإقليمي والدولي، ولا سيما في دول

(1) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الاورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعين، العدد (170) أكتوبر 2007، ص47.

(2) نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوربي صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعين، العدد(164) أبريل 2006، ص65.

أوربا وهذا ما أكدته أزمة الغاز الطبيعي مع أوكرانيا، وكذلك اعتماد (دول البلطيق)(*) بصورة كبيرة على الغاز الطبيعي(1).

فشهدت روسيا تحولاً ملموساً لمصلحتها فيما يتعلق بمستقبلية الغاز، فقد تصاعدت نصيبها من الاحتياطات العالمية المؤكدة للغاز من (30.2%) في عام 2001 إلى (35.8%) في عام 2011، على حين تراجع نصيبها في الإنتاج العالمي من (26.5%) إلى (23.7%)، بما يتوقع معه إطالة أمد الإنتاج والتصدير(2).

فروسيا تعتبر قوة عظمى على مستوى الطاقة، فضلاً عن إمكاناتها للنفط والغاز، إذ تمتلك (13%) من الاحتياطات العالمية المعروفة من الزيت، ونسبة (36%) من احتياطات الغاز الطبيعي، ونسبة (20%) من احتياطات الفحم، وأنها تملك أكبر شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم، وأنها تتفوق على فرنسا وبريطانيا وإيطاليا في حجم الإنتاج الصناعي، إذ تأتي في المرتبة السادسة عالمياً بنسبة (20%) من حجم الإنتاج الصناعي الأميركي، والثانية على المستوى الأوروبي بعد ألمانيا، وإذا نظرنا إلى روسيا ضمن مجموعة البريكس BRICS التي تتكون من البرازيل وروسيا والصين والهند وإفريقيا الجنوبية، فإن العديد من التقارير الدولية تعتبر دول هذه المجموعة مفتاحاً لمستقبل الاقتصاد العالمي، إذ سيتجاوز حجم اقتصاداتها إجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى مجتمعة بحلول عام 2035. فضلاً عن ذلك تتوفر روسيا على إمكانيات هائلة في مجال الصناعات الروسية، ولازال الجيش الروسي هو أقوى جيش من الناحية البرية في العالم من حيث عدد المدرعات، ويمتلك أكبر عدد من الدبابات والمدرعات في

(*) دول البلطيق: تضم كلاً من (ليتوانيا ـ لاتفيا ـ أستونيا) أما (مولدفيا) وهي أقرب إلى رومانيا.

(1) مغاوري شلبي، أوبك ومستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعين، العدد (164)، نيسان 2006، ص72ـ

(2) BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013.
(www.bp.com/statisticalreview).

العالم كذلك، و يملك أحدثها في مجال التدريع والقوة النارية وتساوي مدرعاته قدرة المدرعات الأميركية، و يوازيها حجماً على مستوى الجيوش بالرغم من تفوق الأميركيين على مستوى الخبرة والمستوى القتالي والتدريبي، وأن الجيش الروسي يمتاز على مستوى الاتصالات بقدرة مميزة على التواصل المستمر مع الجنود على أرض المعركة من أجل إعطاء الأوامر والمعلومات[1].

ويمكننا القول، إنه في مدة حكم "بوتين" (2000-2008)، استطاع الاقتصاد الروسي أن يحقق معدلات نمو مرتفعة سنوياً ولا سيّما في الأربع سنوات (2004-2008)، من (6%) إلى (8%) وهو ما انعكس في ارتفاع الدخل الفردي ومن ثم انتعاش حركة التجارة وارتفاع احتياطي البلد من الذهب والنقد الأجنبي، حتى أصبحت روسيا الاتحادية في المرتبة الثالثة في حجم احتياطي النقد والعملات، وبدأت روسيا الاتحادية بسداد ديونها الخارجية حتى قبل أن يحين موعد سدادها[2].

ولكن عند مقارنة الاقتصاد الروسي بالاقتصادات الأميركية والصينية والأوربية، فنلحظ أنه لا يزال صغيراً نسبياً، إذ يمثل حجم الاقتصاد الروسي أقل من (14%) من الاقتصاد الأميركي، ونحو (25%) من الاقتصاد الصيني وأقل من (13%) من الاقتصاد الأوربي[3].

وتحاول روسيا ألا تعتمد فقط على القوة الاقتصادية التقليدية في تصاعد مكانتها النسبية في النظام العالمي الجديد، بل تسعى للاعتماد بدرجة أكبر على الابتكار والتقنية، والاستفادة من موقعة القريب من الأسواق الأسيوية والأوربية الرئيسة.

---

(1) هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله وكوريا الشمالية-أسرار عسكرية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2000، ص 134.

(2) وليم نصار، روسيا والنظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (20)، خريف 2008، ص34.

(3)International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

2. مدى تأثير روسيا على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً:

إن روسيا تحث الخطى بقوة لكي يكون لها دوراً عالمياً عن طريق استذكارها للمكانة الجيوسياسية السابقة، إذ إن المؤسسة السياسية الروسية متيقنة من أن: (روسيا لا يمكنها إلا أن تكون قوة عظمى، كونها ببساطة تحتل مكانة فريدة في البنية الجيوسياسية العالمية)[1].

إذ تشهد روسيا عمليات تنمية اقتصادية متسارعة، كما أنها تبذل جهوداً مضاعفة في تطوير صناعاتها العسكرية، فتعمل على تقليل الفوارق التكنولوجية مع الصناعات الأميركية في مجال الصواريخ، والطائرات الحربية متعددة المهام، والدبابات ذات القدرات والتسليح العالية، والغواصات التقليدية والنووية، وتوظيف إمكاناتها الهائلة في مجال الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي والنفط على مستوى العالم ككل[2].

ومما لا يرقى إليه الشك، أن العملاق الروسي استمر عبر أجندة دبلوماسية مكثفة وحوافز مختلفة، في توسيع نفوذه، في مجالات جديدة مستعيداً حضوره، بعد أن تراجع وحل الغرب مكانه في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي. فالروس زادوا من نشاطهم يحدوهم الأمل في إعادة بناء تحالفات سياسية واجتماعية- اقتصادية. لاتزال موسكو تحافظ على إستراتيجية التسلح الشامل، إذ أنفقت ما بين 2009 و2011 ما مجموعه (130) مليار دولار أميركي لتطوير مجمعها العسكري الصناعي وتحديثه، وفتح آفاق في السوق العالمية للتسلح وتزويد قواتها المسلحة بتقنيات حديثة للمعركة. فاستمرت في عملية إعادة بناء القطاعات العسكرية، معلنةً تحسينات تكنولوجية في التسلح وموطدة أكثر إعادة بناء المؤسسة العسكرية[3].

(1) نيكولاي زلوبن، مرجع سابق، ص31.

(2) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص57.

(3) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص117.

إلا أن الوضع الروسي تغير بدرجة كبيرة بعدما تولى فلاديمير بوتين الحكم والسلطة في روسيا بداية عام 2000، إذ سعى لاستعادة مكانة روسيا دولياً وإقليمياً بعد إصلاحها داخلياً، فقام بالتشريع في إتباع إستراتيجية روسية جديدة تقوم على إعادة البناء الروسي الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية الشاملة، وإعادة الثقة للاقتصاد الروسي عبر محاولة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الداخلية بتقديم الدعم لصغار ومتوسطي رجال الأعمال عن طريق خفض الرسوم والضرائب، ليتم بذلك إنعاش القطاعين الزراعي والتجاري وكفالة ودعم الحكومة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للطبقة الوسطى، وأعاد دور الدولة في التحكم في قطاعات الطاقة والصناعات العسكرية كآلية أساسية لصيانة الاقتصاد الوطني، من أجل تعزيز دور الدولة في المجتمع ودعم إستراتيجية المفضية إلى استعادة دور روسيا في النظام الدولي[1].

تأتي من رؤية "بوتين" لاستعادة دور روسيا وترتيبها الدولي، والحفاظ على الأمن القومي الروسي في الوقت ذاته، من أجل بناء روسيا بشكل قوي وموحد ومؤثر، فجاءت سياسته جامعه للصلاحيات والسلطات في مؤسسة الرئاسة أو الكرملين في روسيا الاتحادية ومحددة لصلاحيات ومسؤوليات المؤسسات السياسية الأخرى في إدارة شؤون الدولة مدنياً وعسكرياً وعلى الصعيد الداخلي والخارجي، إذ أدت تلك السياسة إلى تطورات داخلية كالتغير في موازين القوى الداخلية بين الأقطاب المتنافسة داخل مؤسسات النظام السياسي، وعلى الصعيد الخارجي دفعت نجاحات وتغييرات بوتين إلى أن يحدث خطابه السياسي حالة من التشابك والتصادم مع الغرب مستنداً في ذلك إلى الدعوة لإعادة الهيبة الروسية ورفض أن يكون التعامل الخارجي أو الدولي مع روسيا

---

(1) مغاوري شلبي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، العدد (170)، أكتوبر 2007، ص57.

على أنها طرف ضعيف، لذا رأى أن مواجهته للغرب تتطلب أن يكون متمتعاً معها بصلاحيات واسعة يمكن معها وصفه بأنه رجل دولة قوي[1].

وما ساعد على إنجاح إصلاحات "فلاديمير بوتين" هو أن روسيا دولة غنية بالموارد، ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتماداً على مواردها الذاتية، بمعنى أن الطريق الذي سار عليه، أي حتى عند اختياره طريق رأسمالية الدولة، اختار معها أولاً الاعتماد وبشكل أساسي على الموارد الطبيعية كنقطة انطلاق[2]. ومن نتائج تلك الإصلاحات، تحسين الوضع الاقتصادي الروسي وانتقال روسيا إلى مرحلة اقتصادية جديدة وقوية نسبياً، إذ غادرت معها حالة الكساد والفساد والتأزم الاقتصادي بكل أشكاله.

المحاولات الروسية لاحتلال مكانة متميزة ومتصدرة بين الدول المصدرة للطاقة، انطلاقاً من تقدير وضعها المميز كقوة عظمى للطاقة، عقدت روسيا اتفاقيات مع بلدان أخرى، لتطوير شبكة أنابيب للنفط والغاز إلى أوربا والمراكز الاقتصادية والديموغرافية في آسيا الشرقية. إن الأهمية الإستراتيجية تكمن في أن احتياطيها من النفط والغاز هو الأكبر، خارج المثلث غير الثابت للبحر الأسود- بحر قزوين- الخليج الفارسي، ما يمنحها وضعاً استثنائياً من الأمن والثقة بإمداداتها[3].

أما موقف روسيا من القضايا الدولية، فكما نلحظ أنها تسعى لأن تكون حاضرة في الخريطة السياسية الدولية بشكل عام، فهي بمثابة فرصة لها لاختبار قدراتها التي تعمل على تنميتها، ولكن بشكل تدريجي وذلك عن طريق زج نفسها في تفاعلات الدائرة

---

(1) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية 2000-2008، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الحادية والثلاثون، العدد (358)، كانون الأول 2008، ص78.

(2) جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الثامنة والعشرون، العدد (323)، كانون الثاني 2006، ص47.

(3) أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص115.

الإقليمية والدولية لإثبات مكانتها ودورها وتأثيرهـا، وهـذا ماسـيتم تناولـه وفقـاً لأهـم القضـايا في الشرق الأوسط والعالم في الفصل التاسع.

ففي عام 2003، كان للروس موقف من القضية العراقية والذي يمكـن وصـفة بالمعتـدل، إذ تم اقترح تمديد الوقت لفرق المفتشين للتحقق من الاتهامات التي تسوقها واشـنطن بشـأن الـبرامج المزعومة للأسلحة العراقية غير التقليدية، وأبدت روسيا استعدادها لاستعمال حـق الـنقض ضـد أي قرار يشرع الخيار الحربي، والذي اعتمدته ثـلاث دول مـن أصـل خمـس، أعضـاء دائمـين في مجلـس الأمن (روسيا، الصين وفرنسا). فبدأت العلاقات الروسـية- الأميركيـة، الأخـذ بـالتراجع بعـد العمليـة العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية وبعض الحلفاء ضـد العـراق، متجاهلـةً بـذلك الرفض القاطع للمجتمع الدولي، المعبّر عنه في إطار الأمم المتحدة[1].

وسيتحدد المسار الروسي وبشكل أكـثر وضـوح في ضـوء تحديـده لأنمـاط السـلوك السـياسي الخارجي وعن طريق استثماره للكثير من العوامل التي تشكل مصادر لتعزيز قـوة روسـيا سـواء في الجانـب السـياسي أو الاقتصـادي أو العسـكري بـل حتـى الجيوبـولتيكي وعـلى الصـعيد الـداخلي والخارجي، إلى جانب إدراكها لمستوى قوتها وموقعها الجديد، ولكن لا يعني أن بدء استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها في النظـام الـدولي، هـو أن تعـود لتفكـر مبـاشرة بـدور وموقـع القـوة العظمـى السابقة، بمعنى أن على روسيا الاتحاديـة أن تكـون واعيـة ومدركـة لكـل عوامـل أو نقـاط ضـعفها ومتيقنة من قدرتها على التعامل الخارجي إقليمياً ودولياً، لكي تكون أكـثر ثباتـاً وقـدرةً عـلى إثبـات مكانتها ودورها كلاعب مؤثر في النظام الدولي.

(1) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركـز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2013، ص174.

هذا التنوع في الاهتمام الخارجي، كان ولا يزال يوازيه تنوع في تدبير مختلف القضـايا التـي حاولت القيادة الروسية الحالية، أن تجعل منها مداخل لاستعادة دورها العـالمي، بخطـوات بطيئـة لكنها ثابتة، مما يساعد روسيا في أن تنجح بالمهام الدوليـة الجديـدة التـي حـددتها لنفسـها ضـمن السياق العالمي الجديد. هذه الريادة ما كانت لتتحقق لروسيا لولا مساحتها ومواردهـا الاقتصـادية وقدراتها العلمية والتكنولوجية، والواقع أنـه لا يمكـن التغـاضي عـن دورهـا الجديـد عـلى السـاحة الدولية منذ وصول الرئيس بوتين إلى سدة الحكم سنة 2000، ولقد ساعدها هذا الحدث في محاولة إعادة دورها من جديد بعد خفوت اضطراري خلال العشرية الأخـيرة، وهـو مـا أكـده دور قيادتهـا الجديدة في استعادة تلك المكانة التي كانت توشك على الانهيار.

لهذا تسعى روسيا بكل ما أوتيت من قوة وبالتعاون مع الصين ودول أخـرى للـدفع باتجـاه إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب مع خصوم الولايات المتحدة الأميركية، عـن طريـق إيجـاد نقـاط المصالح المشـتركة مـع تلـك الـدول، سـواء بشـكل فـردي أو جماعـي أو شراكي أو تحـالفي لتحقيـق التعاون الدولي, فكل ذلك يوصل إلى نتيجة مفادها أن روسيا ترى ضرورة أن يكـون النظـام الـدولي نظاماً تعددياً، تهدف عن طريقـه إلى ترسـيخ سياسـتها الخارجيـة بشـكل مسـتقل، ومتـوازن وبنـاء وعملي يراعي مصالحها ومصالح غيرها من الدول[1]، أي تسعى لأن تكـون قـوة عظمـى ولكـن مـع إعطاء الدور لبقية القوى الدولية الأخرى.

فهذا السلوك السياسي الروسي مـرتبط بسـعيها لأن تصـبح شريكـاً أو حليفـاً دوليـاً مكافئاً وموازياً للولايـات المتحـدة الأميركيـة، وأن روسـيا مدركـة لقـدرات ودور الولايـات المتحدة الأميركية في قيادة النظـام الـدولي، بشرط مـن دون تفـرد أو اسـتبداد، ولكنهـا في

(1) السيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسـيا: الأهـداف والتحـديات، مجلـة السياسـة الدوليـة، مركـز الأهـرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، العدد (170) أكتوبر 2007، ص87.

الوقت نفسه ترفض إبقاء النظام الدولي أحادي القطبية بشكل مستمر وتسعى لإيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب يكون لها فيه موقعاً أكثر تأثيراً وانسجاماً[1].

وأخيراً يمكن القول، لم تعد روسيا إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن فحسب، بل أصبحت إحدى القوى الدولية المؤثرة والتي تنافس الولايات المتحدة الأميركية على مقعد رئاسة مجلس إدارة العالم.

ثالثاً: تأثير الاتحاد الأوربي في مكانة الولايات المتحدة الأميركية عالمياً

تمكنت أوربا أن تحصل على مكانة متميزة في النظام الدولي الجديد، والتي يمكن إرجاعها إلى الخطوات المتقدمة التي عملت على تحقيقها ضمن إطار منظومة الاتحاد الأوربي، باعتباره أكبر تكتل في العالم، فقد حقق تقدماً في المجال السياسي والاقتصادي خاصة بعد توحيد العملة بين أغلبية أعضاؤه، فضلاً عن توسيع نطاق عضويته من أثر كبير في تعزيز عناصر قوته، فما تمتلكه هذه المنظومة من مقومات قوة أهلتها إلى أن تكتسب مكانة وتأثير في مواقع الدول الكبرى.

1. مقومات الاتحاد الأوربي: نشأت منظمة الاتحاد الأوربي على أثر توقيع معاهدة ماستريخت في هولندا بتاريخ 1992/2/7، إذ تعود جذورها التكوينية إلى مطلع خمسينات القرن الماضي[*]، وقد وصل عدد دوله بعد توسعه إلى (28) دولة بعد انضمام

(1) أيمن طلال يوسف، مرجع سابق، ص84.

(*) إذ نشأت المجموعة الأوربية للفحم والفولاذ في عام 1951، والتي ضمت كلاً من (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ)، ثم وقعت معاهدة روما عام 1957 بين الدول الست السابقة لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1958، وفي عام 1962 بدء تنفيذ الوحدة الزراعية المتضمنة في عناصرها: حرية تبادل المنتجات الزراعية، توحيد الأسعار، الدعم المالي وحق الأفضلية، في حين بدأ العمل بالمؤسسات الدستورية عام 1967، فقد أزداد عدد الدول المنضوية تحت لواءها، ففي عام 1974 وصل إلى (9) بانضمام (المملكة المتحدة، إيرلندا، الدنمارك)، أما اليونان فقد انضمت عام 1981 وبهذا فهي تعد العضو العاشر، ثم إلى (12) دولة عام 1986 بعد انضمام (أسبانيا والبرتغال) إليها، في حين انضمت كل من النمسا والسويد وفنلندا عام 1995 لتصل إلى (15) عضواً في حينها، ثم أصبح يضم (25) دولة بعد انضمام مجموعة الدول الاشتراكية إليها وهي: (استونيا، لتوانيا، لاتفيا، بولندا،

كرواتيا إليه في 1 تموز 2013[1]، فهو يمتد على مساحة(4.493.712) كم^2، ويبلغ عدد سكانه (508) مليون نسمة عام 2015، أي حوالي (11%) من سكان الأرض[2]. وقد أدى الامتداد الجغرافي والتنوع الثقافي لأوربا إلى أن تتميز بخاصية جيواستراتيجية مهمة تفتقر إليها الولايات المتحدة، وهي سهولة الانطلاق إلى العالم والتأثير فيه، وذلك لأنها تقع في وسطه تقريباً مما جعلها أقرب من سواها إلى القارات الأخرى، ومن ثم أكثر تفاعلاً وإياها اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وسياسياً[3].

أ. المقومات الاقتصادية، يتمتع الاتحاد الأوربي بموارد متعددة زراعية وصناعية ومالية متميزة بحكم أتساع مساحته وتنوعها، والتي تنعكس بدورها على اقتصاده، فأن عمل الاتحاد الأوروبي مجموعة سياسات منها: سياسات للتجارة المشتركة وسياسات للزراعة ولصيد السمك.

ففي المجال الزراعي، إذ تعد السياسة الزراعية إحدى أهم السياسات المشتركة في الاتحاد الأوروبي وتستوعب حوالي نصف ميزانية الاتحاد وتهدف إلى توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوروبي بأسعار معقولة والحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارعين الأوروبيين، ويتم تمويل السياسة الزراعية (CAP) عن طريق ما يعرف

تشيكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، مالطا، هنغاريا) عام 2004. ثم انضمت كلاً من (بلغاريا ورومانيا) ليصل إلى (27) عضواً عام 2007. للمزيد ينظر: غسان محمد رشاد حداد، الاتحاد الأوربي وأفاق تكامل اقتصادي عربي، مجلة أفاق إستراتيجية، عمان، العدد (2)، نيسان 2001، ص140.

(1) علي شكر، الاتحاد الأوربي عملاق قدماه من طين، مجلة معلومات، مؤسسة السفير، بيروت، العدد(114)، ايار2013، ص91.

(2) http://ec.europa.eu/eurostat/guip/themeAction.do.

(3) مازن إسماعيل الرمضاني، الصراع الدولي على أفريقيا، مجلة الأمن والجماهير، بغداد، العدد (12)، 1985،ص143.

بالصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعي (EAGGF) ويعـد الاتحـاد الأوروبي مـن أكـثر الـدول دعماً لمزارعيه ولصادراته الزراعية[1].

وقد أدى نجاح السياسات الزراعيـة لأوربـا إلى زيـادة القـدرة الإنتاجيـة لهـذه البلـدان، بمـا يتجاوز كثيراً أسواقها الداخلية على الاستيعاب، إذ يمتلك ثاني قوة فلاحية في العالم، مما جعلته يلعب دوراً مهماً في تصدير فائض إنتاجها الزراعي بفضل ترتيبـات منظمـة التجـارة العالميـة التـي تجعـل أسواق الجنوب مفتوحة أمامها[2].

وفي المجال التجاري فإن الاتحاد الأوربي يمثل أحد الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي، فهو أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية من حيـث القـدرة الإنتاجيـة الاسـتيعابية في التبـادل الـدولي، لكونه سوقاً عالمية ضخمة ومتطورة[3]. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يضم بـين حـدوده سـوى (20%) من سكان العالم، ولا ينتج سوى (30%) من ثروة القارات الخمس، ويعـود سـبب ذلـك إلى اتساع سوقه الداخلية وقوة وكثافة شبكة المواصـلات[4]. كـما يوجـد في الاتحـاد الأوروبي (27) مقـراً لعلامات تجارية من بين أكبر(100) علامة تجارية عالمية[5].

(1) محمد مصطفى كمال و فـؤاد نهـرا، صـنع القـرار في الاتحـاد الأوروبي والعلاقـات العربيـة – الأوروبيـة، ط1، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 2001، ص31.

(2) أحمد حسن الفقرة، مرجع سابق، ص100.

(3) خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009،ص364.

(4) بيير بيارنيس، القرن 21 لن يكون أمريكياً، ترجمة: مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بـيروت، 2003، ص72.

(5) صالح الراشد، سورية والاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار، دار الصديق للطباعة والـنشر والتوزيـع، دمشـق، 2005، ص41.

●**الناتج المحلي الإجمالي:** إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي (15.85) تريليون دولار لعام 2013، بعد أن كان (15.83) تريليون دولار عام 2012، و(15.89) تريليون دولار عام 2011[1]. أي بمعدل نمو يبلغ (0.1%) عام 2013، و(-0.3%) عام 2012، و(1.7%) عام 2011[2].

●**التطور التكنولوجي والصناعي**: بما أن الاتحاد الأوربي يمتاز بأنه أكبر كتلة سكانية من حيث الكثافة والنوع، إذ تنماز شعوب دوله بارتفاع نسبة المتعلمين فيه، إذ بلغت (98%) معتمداً أرفع الاختبارات، فالأمية في الاتحاد الأوربي لا تعني الذين لا يقرؤون أو يكتبون، وإنما تعتمد معيار القدرة المعرفية والمعلوماتية في استخدام الحاسوب والانترنيت[3]. كما أن قاعدة الانطلاق الرئيسة للنهوض التكنولوجي الأوروبي هي عن طريق رفع الاهتمام المكثف في مجال البحث والتطوير التكنولوجي ونظم المعلومات، ولا سيّما في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحياتية والبيئة، وقد **انتهجت المجموعة الأوروبية** ومنذ وقت مبكر إستراتيجية تكنولوجية تقوم على[4]:

1. أقامة برنامج للأبحاث في الميادين الصناعية كافة.
2. أنجاز أبحاث علمية في مجال الالكترونيات والحاسبات.
3. محاولة تطوير أي برنامج خاص بالفضاء الخارجي وقدرته على منافسة الدول الكبرى.
4. تنسيق الجهود الأوروبية كافة في مجال البحث العلمي وتخصيص مبالغ لذلك.

(1) http://www.indexmundi.com/european_union/gdp_(purchasing_power_parity).html.

(2) http://www.indexmundi.com/european_union/gdp_real_growth_rate.html.

(3) خالد المعيني، مرجع سابق، ص365.

(4) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص139.

وتحتل أربعة من أعضاء الاتحاد الأوربي مواقع مهمة من بين الدول الصناعية الثمانية (G-8) وهي: (ألمانيا، وبريطانيا، إيطاليا، فرنسا)، إذ إنها تنماز في مجال إنتاج السيارات والصلب والمعادن والإسمنت والبضائع الهندسية والتقنية والفضاء وغيرها.

أما صادرات الاتحاد الأوربي، فشهدت ارتفاعاً متواصلاً منذ عام 2008، إذ بلغت (2173) مليار دولار عام 2012، بعد أن كانت (2170) و(1791) مليار دولار للعامين 2011 و2010 على التوالي[1]. إذ تشكل التجارة الصناعية نسبة (85%) من صادراته، أما وارداته فتذبذبت منذ عام 2008، إذ بلغت(2312) مليار دولار، بعد أن كانت (2.000) مليار دولار[2].

● **العملة الموحدة (اليورو):** أقر الاتحاد الأوربي اعتماد العملة الموحدة (اليورو) في إحدى عشرة دولة[*] في 1/1/ 1999[2]. كما أن أعلن عن أنشاء "مجلس اليورو" الذي اقترحته ألمانيا وفرنسا بعده هيئة غير رسمية ولا تملك سلطة إصدار القرار ولكنه يشرف على إجراءات تطبيق الوحدة النقدية وجميع المسائل المتعلقة بإدارة (اليورو) خاصة علاقة الصرف بين اليورو والعملات الأخرى[3]، وقد تم أنشاء البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت بألمانيا، وعن طريقه يتم التحكم في إصدار العملة، وكذلك يعمل على وضع السياسات النقدية، فضلاً عن بنك الاستثمار الأوروبي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة للدول الأعضاء عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية[4]، وأن

---

(1) http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=85&c=ee&l=en.

(2) http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=89&c=ee&l=en.

(*) هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ، ايرلندا، أسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا.

(2) صبحي حسون، الاتحاد الأوربي: انبثاق عملة جديدة وأثارها المحتملة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الأول، ربيع 1999، ص89.

(1) عبد الفتاح الجبالي، مأزق العملة الأوروبية "اليورو"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (37)، يناير 1998، ص3.

(4) ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (157)، يوليو 2004، ص101.

الهدف من إصدار العملة الموحدة (اليورو) هو للحد من تذبذبات أسعار الصرف وسهولة وسرعة انتقال المدفوعات الأوربية بين الدول الأعضاء، وبدرجة عالية من الدقة والأمان، وقد استمهلت بريطانيا والسويد والدنمارك ثلاث سنوات لاستخدام العملة الموحدة، أما اليونان فقد انضمت عام 2001، بعد أن حققت الشروط الضرورية للمشاركة والتي تم تحديدها في معاهدة ماسترخت[*]. فمنذ عام 2002 انطلق اليورو عملة دولية في التعاملات الدولية إلى جانب الدولار الأميركي، فقد تم إصدار الفئات والمسكوكات النقدية لها، بعد أن كانت تستعمل فقط كوحدة حساب مصرفي لأغراض الودائع وبقية العمليات المالية المصرفية[1].

وفي كانون الثاني 2002 تم اعتماد الأوراق المصرفية والقطع النقدية لليورو في (12) دولة من دول الاتحاد الأوربي، ولم يقتصر التعامل باليورو على تلك الدول، بل انضمت إليها فيما بعد دول أخرى وهي اليونان وكل من قبرص ومالطا واستونيا ولاتيفيا في كانون الثاني 2008، وتبعتها سلوفاكيا ولتوانيا في كانون الثاني 2009، وبهذا وصل عدد دول الاتحاد الأوربي المعتمدة للعملة الموحدة أي اليورو إلى (18) دولة[2]، إذ تسهم العملة الأوروبية الموحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين أعضائها

(*) شروط المعاهدة أربعة هي:

1. يجب أن لا تزيد نسبة التضخم عن (15.%) من نسبة التضخم في أفضل ثلاث دول أعضاء.
2. يجب أن لا يزيد العجز الحكومي عن (3 %) من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، وألا يزيد الدين العام عن (60%) من الناتج المحلي الإجمالي.
3. يجب أن تظل العملة الوطنية في إطار هامش تقلب بنسبة (2.25%) لمدة سنتين على الأقل.
4. يجب أن لا يزيد معدل سعر الفائدة عن (3%) مقارنة بأفضل ثلاث دول أعضاء في هذا المجال.

- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهروا، مرجع سابق، ص36.

(1) عبد المنعم رشيد، وحدة النقد الأوربي (EURO) الواقع والمنظور المستقبلي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (1)، ربيع 1999، ص79.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، أوربا مستقبل الاندماج الاقتصادي وتحدياته: الدروس المستفادة، الاسكوا، نيويورك، 2012، ص55.

عن طريق محاربة التضخم وضبط العجز في الموازنة العامة والتحكم في أسعار الفائدة واستقرار أسعار الصرف، ففي ظل اليورو سيتحول الدين الحكومي للدول الأعضاء نحو اليورو ومما سيؤمن سيولة نقدية للأسواق المالية الأوروبية أكبر من السيولة المتوافرة سابقاً، كما أن حجم الأسهم الأوروبية سيتعدى مثيلته اليابانية والأميركية[1].

وقد بلغ الناتج القومي الإجمالي لمجموعة اليورو (4) ترليون دولار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فهو ثاني عملة بعد الدولة من حيث التداول في العالم، مما جعله العملة المنافسة للدولار، بل إن اليورو كقيمة نقدية متداولة أعلى من الدولار في أسواق المال[2].

وأن لليورو آثاراً على المستوى العالمي، فله دور حاسم في زيادة السيولة النقدية الدولية، مما يجعل كلفة الاقراض منخفضة ومن ثم زيادة فرص الاستثمار ونمو الاقتصاد الأوربي، مما يعزز الثقة باليورو كعملة دولية مستقرة ومكافئ حقيقي للدولار الأميركي ومنافس له، مما ينهي الميزة المطلقة التي انفردت بها الولايات المتحدة واحتكرتها مدة طويلة بكونها البنك لجميع دول العالم بحكم كون الدولار الأميركي، كونه عملة الاحتياطات الدولية الرئيسة والكافية للإيفاء بمتطلبات التبادل والاحتياطي الدولي[3].

يمتلك الاتحاد الأوروبي اكبر البنوك العالمية وشركات التامين والبيوت المالية، اذ يوجد في الاتحاد الأوروبي (440) مقر لأكبر (1000) بنك للأصول في العالم ويضم

(1) ناصر حامد، مرجع سابق، ص 102.

(2) بشارة خضر، عملية الاندماج الأوربي: النشأة- العقبات- التحديات المستقبلية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دراسات إستراتيجية، العدد (151)، 2010، ص20.

(3) توفيق المراياتي، اليورو: العملة الأوربية الموحدة وآثارها على الاقتصاد الأوربي والعالمي والاقتصادات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (4)، العدد (16)، كانون الأول 2005،ص159.

(350) مقراً وعلى وفق رأس المال، كما أن التدّفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي تشكل (60%) من تدفقات الاستثمار العالمية[1].

ب. المقومات العسكرية:

للاتحاد الأوربي قدرة عسكرية نظامية مجهزه بأحدث الأسلحة، مما يجعله ثالث أكبر جيش في العالم بعد كل من الصين وروسيا، وتمتلك أوربا ألوفاً من الطائرات المقاتلة ومئات السفن الحربية والغواصات وعشرات الآلاف من الدبابات والمدافع، فضلاً عن امتلاك بعض أعضائه قدرات نووية كفرنسا وبريطانيا وأنظمة إطلاق متطورة قادرة على الردع والدفاع عن القارة الأوربية إن لزم الأمر.

فعلى الرغم مما جاءت به معاهدة ماسترخت من قرارات، إذ بدأ التوجه نحو إقامة سياسة خارجية موحدة، دفاع وأمن مشترك منذ عام 1998[2]، ولكن التباين في المواقف والاتجاهات داخل أعضاء الاتحاد الأوربي كانت السبب وراء ضعف الاتحاد الأوربي بشكل عام في الإسهام في وضع دفاعية وأمنية، بمعنى آخر أن الانجازات الدفاعية والعسكرية الأوربية لم تصل إلى مستوى الطموح في الاستقلال والخروج عن المظلة الأميركية وحلف الناتو، لأن ضعف ومحدودية وجود سياسة دفاعية وعسكرية مشتركة ينتهجها الاتحاد الأوربي، لا يعني انعدامها بالكامل، ولكن الاتحاد الأوربي يسير نحو تحقيق أهداف في التكامل والاندماج وأنه يخطو بخطوات بطيئة جداً على وفق الأولويات التي رسمها لنفسه[3].

(1) صالح الراشد، مرجع سابق، ص41.

(2) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهروا، مرجع سابق، ص28.

(3) محمد أحمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (157)، تموز/يوليو 2004، ص10.

ومن بين المشـاريع العسـكرية المشـتركة للإتحـاد الأوربي، هـو الاتفـاق عـلى إنشـاء مشروع لتصنيع الصواريخ والطائرات المقاتلة عن طريق مشروعين كبيرين هما[1]:

- إنشاء طائرة النقل العسكرية Airbus-M 8400.
- تصنيع صاروخ جو – جو للمسافات البعيدة.

وبالرغم من التحمس الفرنسي والألماني والبريطاني للمشروع وإنفاق مليارات اليورو عليه، إلا أن المشروع قد توقف بسبب المعارضة الأميركيـة لـه لأنهـا تـرى في المشروعـين خطـراً عليهـا، وعـلى أعضاء الاتحاد الأوربي ضرورة الالتزام بالتعاون عبر حلف الناتو[2]، كـما دخلـت صـناعة الأسـلحة في الاتحاد الأوروبي مرحلة متقدمة، لذلك نشهد اليوم مزيداً من البرامج التي سوف تنجـز عـن طريـق التعاون في إطار شركات أوروبية متنوعة تجسدها دول معينة مع Arianespace و Airbus اللتـين تتأهبان لصناعة طائرات عسكرية ومدنية[3].

أما الإنفاق العسكري، إذ تعتمد القـدرات العسـكرية للاتحـاد الأوروبي سـواء فـيما يتعلـق بالتعـاون أم التسـلح عـلى مقـدار الإنفـاق أعضـاءه، إذ شـهد الاتحـاد الأوربي انخفاضـاً في إنفاقهـا العسكري، إذ بلغ (278) مليار دولار عام 2013 بعد أن كانت (287) عام 2012[4].

إذ أن الاتحاد الأوروبي لم يعطي الجانـب العسـكري أهميـة كـالتي منحهـا للجانـب الاقتصادي، لـذا فـأن القـدرات العسـكرية الأوروبيـة لا تتناسـب مـع مسـتواه الاقتصـادي،

(1) سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القـاهرة، 2005، ص83.

(2) المرجع السابق، ص84

(3) بيير بيارنيس، مرجع سابق، ص96.

(4) سام بيرلو- فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، في كتـاب: التسـلح ونـزع السلاح والأمن الدولي 2014، مرجع سابق، ص235.

فالاتحاد الأوروبي يريد طريقاً نحو بناء قوة عسكرية فاعلة إلا أنه في الوقت نفسه غير مستعد للإنفاق، والتي يمكن إرجاعها إلى أسباب سياسية وثقافية ومالية.

وفضلاً عن ذلك، عمل الاتحاد الأوربي لنفسه دور موحد في السياسة الخارجية سواء بالجوانب الاقتصادية أم السياسية، والتي تتمثل في انضمامه لمنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية(G-8) والأمم المتحدة، وأما دور الاتحاد في القضاء والقوانين الداخلية للدول الأعضاء فعمل نظام موحد لجوازات السفر وإلغاء الفيزا بين أعضائه، وأن أهم المؤسسات لتدعيم عمل الاتحاد هي: البرلمان الأوربي، محكمة العدل الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، المجلس الأوروبي، مجلس الاتحاد الأوروبي[1].

2. مدى تأثير الاتحاد الأوربي على مكانة الولايات المتحدة الأميركية العالمية:

إن برامج التكامل الأوربي التي تستند على قاعدة سكانية ومالية واقتصادية كبيرة وصلبة، وهذا من شأنه أن يعزز جوانب الاستقرار في جميع دول أوربا. ووفقاً للتحليل الاقتصادي الكلي يعد الاستقرار هو جوهر الإصلاح السياسي ووسيلة لدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، وبدون ذلك تصبح مواجهة العقبات والمشكلات أمراً أكثر تعقيداً على الدولة[2].

فكما نلحظ بأن الاتحاد الأوربي يتمتع بمصادر قوة عديدة، والمتمثلة في رأس المال والبنية التحتية الملائمة ومستوى الحياة المرتفع لأعضائه، مما يجعله كتنظيم أو كتجمع اقتصادي- سياسي واحد من أعظم ثلاثة مراكز للقوة الاقتصادية والتقنية والسياسية، فهو قوة عالمية مؤثرة في التفاعلات الدولية.

---

(1) للمزيد ينظر: عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

(2) Benn Steil and Susan L – wood work, European “New Deal“ For the Balkans, Foreign Affairs, Volume 78, No. 6, November / December 1999, P. 98.

ويحـاول الاتحـاد الأوروبي أن يوظـف القـدرات التكنولوجيـة بمـا يتناسـب مـع قدراتـه الاقتصادية، ليتمكن من المنافسة الدولية مع القوى الأخـرى لاسـيّما في المجـال التكنولـوجي، والتـي ستنعكس على تأثيره السياسي الدولي.

على الرغم من اعتماد الاتحاد الأوربي على النفط والغاز الروسي بشكل كبير، مما يشكل أحد أهم التحديات التي تواجهه، إذ تستخدم روسيا الطاقة كعنصر ضغط للتأكيد على أهداف سياسـتها الخارجية، مما يجعله بمثابة خطراً أمنياً للاتحاد الأوربي، مما دفعها إلى التوجه الحـالي نحـو المصـادر الجنوبية، إذ تستطيع كلاً من قطر والجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر من تـوفير الكميـات الكافية من الغاز لمحاولة التقليل من الاعتماد على الغاز الروسي[1].

وبالرغم مما وصفت أوروبا أبطأ لاعب في القرن العشرين، فأنهـا تبـدو الأقـوى اقتصـادياً في القرن الحادي والعشرين، فقد استطاعت أن تدمج المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتقيم اقتصـاد لا يجاريه اقتصاد أي دولة أخرى ليشغل بذلك مكانة عالمية فاعلة ومـؤثرة في السياسـة الدوليـة، مـما سينعكس على مستوى تأثيره السياسي الدولي.

كما على الرغم من التفوق في حجم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمـيركي عـلى نظـيره في الاتحـاد الأوروبي، إلا إن دول الاتحـاد الأوربي كقـوة تجاريـة تتفـوق كثـيراً عـلى الولايـات المتحـدة واليابان، علماً بأن القوة التجارية للدولة تعد عاملاً أكثر أهمية في مكانة الدولـة وتأثيرهـا السـياسي الدولي.

وعليه فإن بروز الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية فاعلة ومؤثرة يعتمد على قدرته على منافسة عمن سواه من القوى في البيئة الدولية للقرن الحادي والعشرين، **وعلى أساس ذلـك يمكـن تسـجيل الملاحظات الآتية:**

- افتقـار الاتحـاد الأوروبي سياسـة عسـكرية مسـتقلة بسـبب انقيـاد القـوات العسـكرية الأوروبية للخطة الأميركية وحلف الناتو.

---

(1) بشارة خضر، مرجع سابق، ص48.

●أن قضية بناء جيش أوروبي فاعلاً ومؤثراً على الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين مازال يتأرجح بين الاستقلال الذي يتطلب زيادة نسبة الإنفاق لبناء قوات عسكرية فاعلة ومؤثرة الانقياد للمظلة الأمريكية لان الدفاع عن أوروبا هو جزء من الإستراتيجية الأميركية وفي صميم عمل الناتو.

وأن البيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي سواء أكانت اقتصادية أو تكنولوجية أم عسكرية قد شكلت فرصة أمامه للحركة في البيئة الدولية ليكون قطباً فاعلاً ومؤثراً، كما أنها تمثل وبالوقت نفسه كابحاً لحركته الخارجية طيلة مدة تطوره، إلا أنه استطاع تجاوز كثير منها في سبيل أن يكون الاتحاد الأوروبي إحدى القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين.

إذ أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز بنيانه الداخلي أي ترتيب البيت الأوروبي عن طريق التركيز على عناصر القوة التي يمتلكها، فهو لديه قدرات اقتصادية كبيرة ولكن هو بحاجة إلى تطوير قدراته التكنولوجية والعسكرية وتوظيفها بالشكل الصحيح لأخذ موقع الصدارة كقوة فاعلة ومؤثرة.

نستخلص مما سبق، يعد التغير السمة الأساس التي تطرأ على الأنظمة الدولية، فلا تكاد تمر حقبة زمنية إلا وتميزت بنظام دولي معين يهيمن فيه بعض القوى، وتتفاعل معه أخرى. إذ كشفت الأحداث الأخيرة على الساحة الدولية، عن بداية نهاية انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي وتشكل نظام دولي متعدد الأقطاب.

وإن سعة التهتك بالمنظومة الدولية على خلفية القطبية المتفردة، واستفحال الدفع السياسي المغذي للتطلعات الما فوق إمبريالية، من قبل أدارة جورج بوش (الابن)، قد حملت في ثناياها، شيئاً من الغلواء على حساب الواقعية والعقلانية، لذلك نلحظ طوال الأعوام الممتدة من عام 2002 إلى 2008، تصاعد الأنفاق العسكري الأميركي، وعسكرة غير مسبوقة للعالم، لا يمكن حدوثها إلا في ظل حرب عالمية، وهو ما حمل

الاقتصاد الأميركي أعباء كبيرة، بدا من غير الممكن أن ينهض بهـا، في ظـل تنـافس شـديد مـن القـوى التي تتصاعد قدراتها باستمرار.

كما وتذهب اغلب التحليلات إلى قشور الأزمة وليس إلى لبها، فالأزمة تظل تطـال الاقتصـاد الرأسمالي باستمرار ومن دون انقطاع، وهي قد تقصر زمنها أو تنتقل ما بين هذا المفصل الاقتصادي إلى سواه، تتم معالجتها تارة بالوسائل المالية والأخرى بالنقدية، تارة تتـدخل الدولـة بقـوة وأخـرى تنسحب، ولكن الثابت في كل ذلك، إن هذا الاقتصاد بآليات العرض والطلب (ميكانزمات الأسـواق) وبريادية القطاع الخاص، قد فشلت مرات عدة في ضبط إيقاع الاقتصـادات المنتميـة لهـذا النظـام، وبالتالي العجز عن المعالجة من دون إستدعاء الدولة، بقدرتها كونها السوق الأعظم على حد التعبير الخلدوني، في أن تتحمل فشل وعنف السوق والغلـو في الاعـتماد عـلى قـرارات الأفـراد والمؤسسـات الخاصة، وهمجية رأس المال الاحتكاري المعولم في استجلاب الأرباح، حتى وأن تـم ذلـك بوجـه غـير أنساني، ناهيك عن حالة التضليل التي تعتمدها الكثير من الشركات الرأسمالية تجاه حاملي الأسـهم والسندات، مما يـؤشر مـن دون أي لـبس أن الترتيبـات المعتمـدة تجـاه الأنشـطة الماليـة في الـدول الرأسمالية بما فيها قلعة الرأسمالية(أميركا)، غير شـفافة وتضـليلية ومنفلتـة، وتـدفع شـعوب العـالم فاتورة هذا الانحلال المؤسساتي في دولة المؤسسات.

فعسكرة الاقتصاد الأميركي ترك أثاره على مكانتها، إذ شـكل الإنفـاق العسـكري (37%) مـن إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام 2013، وهو مـا تجـاوز ضـعف الإنفـاق العسـكري لمنـافسي الولايات المتحدة الأميركية (روسيا والصين)، وفي المقابل تؤشر هذه النسبة على مشكلة أخرى وهــي أن حلفاء الولايات المتحدة يعتمدون بشكل كبير على القدرة الدفاعية الأميركية والتي يطلق علـيهم (الراكبون المجانيون Free Riders)، **والتي انعكست بدورها على تـدهور الاقتصـاد الأمـيركي الـذي يتضح من خلال المؤشرات الآتية:**

- بلغ الدين الأميركي (17.6) تريليـون دولار عـام 2013، أي بنسـبة (108%) مـن النـاتج المحلي الإجمالي لها، بعد ما كان يمثل (57.2%) عام 2000، وهـي اقـل نسـبة سـجلها خـلال العقـد الأخير من القرن العشرين.

- بلغ العجز في الميزانية الأميركية أكثر مـن (484) مليـار دولار عـام 2014، بعـد أن كـان يسجل فائضاً يتجاوز (128) مليار دولار عام 2001.

- تعاني الولايات المتحدة الأميركية من وجود (34) مليون مواطن بلا ضمان صحي، و(11) مليون بلا مساكن. فضلاً عن وجود التميـز العـنصري، إذ أن الأقليـات وخاصـة السـود أكـثر عرضـة للبطالة والفقر.

ونعتقد أن الفكر السياسي الأميركي مثلما عـبر عـن وهنـه الواضـح، في إقنـاع العـالم بأحجيـة الخروج الأميركي في بدايات القرن الحادي والعشرين بوحشية قل نظيرها، فأن التخطيط الاستراتيجي الأميركي يبدو أنه هو الآخر وقع في فخ الإفراط المتفائل، إذ لا يمكن أن تكون هناك قوة قـادرة عـلى فرض هيمنتها الامبريالية وتضع العالم تحت سيطرة قـوة واحـدة، بـل أن وضـع العـالم بعـد إنكفـاء القطب المعادل للقوة الأميركية يعد أكثر تعقيداً. وهذا يتبين في مواقف القوى الدولية مـن القضـايا التي سادت في نهائيات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سواء على مستوى الشرق الأوسط أو العالم، وبجانبيها الاقتصادي والسياسي، والتي يمكـن أن تكـون دلـيلاً لرسـم المشـاهد المسـتقبلية لمكانة الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما سيتم بحثه في الفصل القادم.



الفصل التاسع:

المزاحمة أينما أشرقت الشمس

الفصل التاسع

المزاحمة أينما أشرقت الشمس

تعد التغييرات التي حصلت بعد انتهاء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سواء على المستوى الشرق أوسطي أو على المستوى العالمي، كانت لها تأثيراتها على تشكيل النظام الدولي بشكل عام، وعلى مصالح القوى الدولية الفاعلة فيه. إذ أن القوى الكبرى قد ساهمت بهذا القدر أم ذاك بما حدث ويحدث في المنطقة العربية، مستخدمة مختلف الوسائل وبما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، والتي تتراوح بين (التدخل المباشر) في بعضها أم عبر الوكلاء.

إذ تشير الأحداث الرئيسة في الشرق الأوسط والتي عدت مفصليه في تاريخ المنطقة، والتي أسست إلى نهاية نظم سياسية وبدايات لتشكل نظم أخرى مختلفة، ومع كل هذه الإحداث أعيد توزيع أدوار القوى الكبرى فيها، وهو ما يجعلها تعتمد مواقف مختلفة من الإحداث القائمة تبعاً لمصالحها وإستراتيجيتها وهو ما أفرز مواقف متباينة فيما بينها بإزاء كل حالة، وهو ما أشعل أوار التوترات بين أبرز القوى الدولية الفاعلة التي تدرك أهمية منطقة الشرق الأوسط، لا سيّما بين معسكر روسيا والصين وإيران وحلفائهم من جهة وأميركا ومحورها من جهة أخرى، لا سيما فيما يخص الحراك الشعبي (الربيع العربي)، الذي أدت إلى زيادة الاصطفاف بين الدول ونشوب صراعات من نوع مختلف وجديد في المنطقة، إذ بدا واضحاً أن المنطقة مقبله على صراعات طوائف وعرقيات، وظهر النظام العربي الرسمي وجامعته العربية عاجزاً تماماً حتى عن الدفاع عن المكونات (الدول القطرية) التي نتجت عن هذا النظام، فيما ظلت المؤسسة الدولية تبدو مسلوبة الإرادة عن ضمان الأمن الإنساني للدول المنضوية تحت لواءها وهو الهدف الأساس التي أقيمت عليه الشرعة الدولية.

وعلية سيتم تناول أهم تلك الأحداث وأكثرها تـأثيراً في الشرق الأوسـط، مـن حيـث معرفـة طبيعتها وأسباب قيامها، وما هو موقف كلاً من الدول الإقليمية والدولية منها ومـدى تأثيرهـا عـلى مكانة تلك الدول في سلم النظام الدولي.

أولاً: الموقف من الثورات العربية

اجتاحت أعاصير الموجة الرابعة للديمقراطية سواحل العرب المتوسطية، مدشنة عهداً جديداً ومفصلياً، عهد تطلع الشعوب للانعتاق من ربقة الديكتاتوريات التي تكلست بفعل الدعم الأميركي والمال البترو دولاري، وما بين الحراك الشعبي والثورة أضحت منطقة الشرق الأوسـط تمـوج بـالكثير من التحركات الشعبية في أخريات العقد الأول من القرن الحـادي والعشريـن، إذ بـدأت شرارتهـا في تونس 17 كانون الأول 2010، ومن ثم انتقلت إلى مصر بقيام ثورة 25 كانون الثـاني 2011، والـيمن في 11 شباط 2011، وليبيا 17 شباط 2011، فضلاً عما شـهدته بلـدان أخـرى مـن قيـام التظـاهرات والاحتجاجات، كالبحرين والمغـرب والأردن والسـعودية وجيبـوتي والسـودان وموريتانيـا والكويـت وسلطنة عمان والعراق ولبنان، ولكنها لم تنتهي إلى حدوث تغييرات حاسمة في نظمها السياسية.

وقد كانت هناك أسباب ودوافع شـعبية وراء قيـام تلـك الحراكـات أو كـما يحلـو للـبعض تسميتها بالثورات وما نتج عنهما في البلدان العربية، والتي اتسمت بالتعدد والاختلاف من بلـدٍ إلى أخر، سواء في دوافعها المباشرة أم في طبيعة القوى التـي قادتهـا وسـاهمت بهـا، بـرغم مـن الطـابع الشعبوي الذي هيمن عليها، إلا أن ما يمكـن الوقـوف عنـده هـو الطبيعـة الشـبابية لهـذا الحـراك وصعود للمنظمات غير الحكومية فيه، إلا أنها جميعا تتمفصـل حـول قضـايا الحريـات والتهمـيش السياسي والحقوق وتداول السلطة، وأخرى اقتصادية صرف تتمحـور حـول البطالـة وتراجـع الأمـن الاقتصادي للشرائح والفئات الاجتماعية، وهذه كانت جوامـع لكـل القـوى عـلى اخـتلاف مشـاربها ورؤاها السياسية وكان حضور قوى الإسلام السياسي فيها محسوساً، التي استطاعت توظيف الشرائح

المحرومة والمهمشة اجتماعياً واقتصادياً إلى دائرة الاحتجاج[1]. وعليه سيتم التناول مواقف القوى الدولية والإقليمية من تلك الثورات.

1. **مواقف القوى الإقليمية من الثورات العربية**

أ. الموقف السعودي:

أن المطالب الشعبية التي أطاحت بالعديد من الأنظمة العربية دفعت المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر ثراءً في منطقة الشرق الأوسط، إلى تبني سياسة تكسير أمواج الديمقراطية والتغيير على رمال صحراء المملكة، ولتبدي قلقاً واضحاً من إمكانية وصولها إليها، وبدت منحازة إلى انتقائيتها في معارضة التغيير في بلد وتشجيعه وإسناده في بلد أخر، طبقا لدوافع سياسية ودينية وأخرى بمضامين حتى شخصية كما في ليبيا وسوريا، إلا أن الفيصل فيها كان المال النفطي الذي عصب تثبيت النظم الحاكمة أو تغذية الإطاحة بها، وشكل الدعم الرسمي وغير الرسمي (الجمعيات الإسلامية الخيرية)، مجالاً رحباً لتمويل المجموعات المسلحة لا سيّما في ليبيا وسوريا والعراق، برضى وغض الطرف من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لدوافع إستراتيجية إعادة تشكيل النظام الإقليمي كيما تكون فيه السعودية لاعباً كبيراً، وهو أمراً ليس بجديد[*]، فضلاً عن الاستثمار السعودي في الدين من اجل تصدير مذهباً إسلامياً محدداً

(1) حسن بهشتي بور، جذور التحولات في الشرق الأوسط: دراسة على ضوء نظرية الفوضى، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013-2014)، مرجع سابق، ص127. كذلك: عبد المنعم المشاط، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (189)، يوليو 2012، ص29.

(*) ففي الثمانينات من القرن الماضي، تعاونت الولايات المتحدة الأميركية مع المملكة العربية السعودية وباكستان لمحاربة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان.

يرتكز على عقيدة التطرف وعدم القبول بـالمختلف[1]. لهـذا اعتمـدت المملكـة العربيـة السـعودية ثلاث استراتيجيات في تعاملها مع الحراك الشعبي والتغيير وهي[2]:

- التدخل الناعم عبر إطلاق مبادرات استباقية لجهة نقل السلطة من حليـف إلى آخـر كـما حصل في اليمن.

- تشجيع أحد الأطراف للحصول على السلطة كـما حصـل في مصر بإسـقاط حكـم الإخـوان بعد ثورة 30 حزيران 2013.

- التدخل العسكري المباشر لدعم نظام الحكم القائم كـما في البحـرين، أو تمويـل وتـدريب وتسليح الجماعات المسلحة لإسقاط النظام كما حصل في ليبيا وسوريا.

ب. الموقف الإيراني:

يعد الاتفاق النووي الغربي– الإيراني ذا دلالات تفوق كونه اتفاق ينحصر في الملـف النـووي، فمما لا شـكّ فيـه أنّ الملـف النـووي الإيـراني يطـرح مشـكلات سياسـية لهـا علاقـة بالـدور الحـالي والمستقبلي لإيران في المنطقة وموقفها من الغرب، ومن الطبيعي أن التوصـل إلى اتفـاق مـع الـدول الغربية وأميركا في الميدان النووي، سيفتح شهية التفاوض والعلاقات الجديدة إلى الولوج إلى ميادين التنافر الأخرى، ولعل أبرزها الموقف من إسرائيل الذي تعد أحدى أهم المتبنيات الأميركية في إرسـاء العلاقات بينها وبين الدول في المنطقة، ونعتقد أن إيران تظل تبحـث عـن توسـعه حقيقيـة لمجالهـا الحيوي، وتريد الاعتراف من القـوى الكـبرى بأنهـا دولـة إقليميـة فاعلـة ومركزيـة لا يمكـن أن يـتم تجاوزها في أية ترتيبات للمنطقة، وهو ما ينعكس على الوضع الجيوسياسي للمنطقة[3].

---

(1) محمد ميرندي، أصابع واشنطن، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدوليـة (2013-2014)، مرجع سابق، ص140.

(2) فؤاد إبراهيم، السعودية: الرؤية والخيـارات، في التقريـر الاسـتراتيجي: أحـداث العـالم العـربي وتفاعلاتهـا الإقليميـة والدولية (2013-2014)، مرجع سابق، ص120.

(3) ادريس هاني، مستقبل الدور التركي في ظل تغير موازين القوى في المنطقة، مجلة حمورابي للبحوث، مركـز حمـورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الثانية، العدد (8)، كانون أول/ديسمبر 2013، ص74.

ت. الموقف التركي:

يعد التغيير العربي هو اللحظة المفصلية في التنافس والصراع التركي الجديد على إقليم الشرق الأوسط، إذ اعتمدت تركيا مع بدء الثورات العربية على خيار التحالف مع الغرب[1]، ففي ظل عدم اكتمال النضج في السياسة الخارجية التركية الجديدة التي مازالت في طور الإنفعال والتجاذب والتكوين، كان الربيع العربي التحدي الأبرز، كما ظهر من تخبط تركيا منذ أحداث تونس ومصر والتي بلغت الذروة في موقفها من الثورة الليبية، إذ وقعت تركيا في فخ التناقض بين خطابها المثالي ومصالحها الاقتصادية مع النظام القذافي[2]. لأنّ تركيا لن تكن مستفيدة اقتصادياً مما يحدث في ليبيا، بل على العكس بات مهدداً للكثير من مصالحها الاقتصادية وشّركاتها العاملة في ليبيا[3].

فقد مثل الموقف التركي من القضية الليبية الامتحان الأول لها، عندما أُتخذ قرار الإطاحة بنظام القذّافي، إذ اتسم موقف "رجب طيب أردوغان" بعدم الموافقة مبدئياً، وهو موقف نابع عن ارتباط المصالح، ولكن رغم هذا التردد إلا أن تركيا شاركت في حملة حلف شمال الأطلسي على ليبيا، برغم أن قرارات مجلس الأمن لم تجيز استخدام القوة هناك[4].

كما أن تركيا تحتاج إلى أن تدخل في عهد جيوسياسي جديد على إثر الاتفاق بين طهران والغرب، إذ تدرك تركيا أن طهران دولة كبرى في المنطقة، وإن مصالحها مع طهران تفوق مصالحها مع الخليج و"إسرائيل"، ولا يمكن لتركيا أن تضحّي بمصالحها مع إيران في القوقاز لصالح موقف ملتبس في الشّرق الأوسط، يضاف إلى ذلك أنّ المعارضة

---

(1) محمد نور الدين، الأتراك والعرب: حسابات مركبة وملتبسة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد (2)، آذار/ مارس 2012، ص145.

(2) حسام مطر، تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد (144)، شتاء 2013، ص165.

(3) ادريس هاني، مرجع سابق، ص73.

(4) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص152.

في الدّاخل التركي هي أقوى مما سبق، وتدرك حكومة أردوغان أن الحكومة التركية لو مضت في سياستها تلك في المنطقة فستكون هي الخاسر السياسي، مما يجعلها تواجه صعوبات كثيرة في المستقبل. وهذا من شأنه أن يجعل تركيا في وضع مختلف ستطوى معه سياسة بكاملها. وتدرك تركيا أنّ علاقاتها التجارية والاقتصادية مع طهران يعطي أملاً بتبديد كل الخلافات مع طهران بخصوص قضايا إقليمية، لا سيّما في الشرق الأوسط، وتخشى تركيا اللحظة التي يمكن للقوى التي تمانع إعادة ترتيب أوضاع المنطقة قد استرجعت قوتها وإمكاناتها، كما ستجد نفسها في منطقة نفوذ كل من روسيا وإيران. كما سيظل ملف الأكراد ملحّاً على السياسة التركية إلى أمد بعيد، وهو ما يشكل مصدر قلق مستدام وتوتر مع الجار العراقي[1]. فضلاً عن إن الاستقطاب الحاد في الخطاب السياسي التركي، لصالح الانخراط في السياسات الغربية لا يتيح استمرار التحسن في النظرة المتبادلة بين العرب والأتراك[2].

وبذلك فيمكن القول، أن تركيا اتبعت سياسات مركبة وذات أوجه متعددة تجاه الثورات العربية، فلكل بلد حالة مستقلة عن الأخر والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات العربية في العالم العربي، إنها ترى في نفسها لاعباً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، وأنها تسدي النصح لا الأملاء، بل أن أردوغان اعتبر ما يجري في سوريا مثلاً جزءاً من السياسة الداخلية التركية، وليس من سياستها الخارجية[3].

ث. الموقف "الإسرائيلي":

تشكل الحقائق الجيوسياسية الجديدة والتي تتمثل بالحراكات الشعبية والتغييرات في النظم السياسية العربية وبخاصة سوريا ومصر، مثار قلق الكيان الصهيوني وبخاصة مع دخول منافسين دوليين جدد على الساحة، كما أن الأداء الأميركي المرتبك في الحالة

---

(1) ادريس هاني، مرجع سابق، ص75.

(2) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص149.

(3) المرجع السابق، ص151.

التونسية أولاً، والحالة المصرية ثانياً، والتخلي الأميركي عن الحلفاء (بن علي- مبارك) وعدم دعمهما كما ترغب "إسرائيل"، نتج عنه عدم رضى وقلق "إسرائيلي" وانتقادات طالت موقف أميركا في داخلها وخارجها وبث التحسب والتخوف بين حلفائها[1].

ويمكن رصد خمسة توجهات أو تحركات إسرائيلية لمواجهة التحديات التي أسفرت عنها الثورات العربية[2]:

أولاً: إتخاذ موقف ضبابي بالنسبة للثورات العربية، بناء على القاعدة القائلة بأن أي تدخل أو دعم "إسرائيلي" لأي قوة سياسية سيكون عقبة أمامها.

ثانياً: استمرار الاعتقاد بأن المعاهدة السلمية مع مصر كنز استراتيجي، حيث لا يوجد سيناريو "إسرائيلي" جدير بالثقة يتصور إلغاء معاهدة كامب ديفيد أو حدوث مواجهة عسكرية مع مصر، وقد سمح ذلك "لإسرائيل" بشن حربين في لبنان والقيام بعمليتين واسعتين في الأراضي الفلسطينية، هما: الدرع الدفاعي عام 2002 وعملية الرصاص المصبوب عام 2008 و2009، لإدراكها أن مصر لن ترد عسكرياً، إضافة إلى ذلك، ظلت الميزانية العسكرية بالأسعار الفعلية ثابتة بشكل أو بأخر منذ عام 1974، وبسبب ذلك زاد الناتج القومي الإسرائيلي منذ ذلك الحين، كما أن الاحتياجات الأمنية انخفضت من (30%) من إجمالي الناتج القومي عام 1974 إلى أقل من (7%) عام 2010، وعلى الرغم من أن العبء الأمني "الإسرائيلي" مازال باهظاً بالمعايير الأوروبية، لكن تقليص هذا العبء بصورة كبيرة خلال هذه المدة كان أحد الأسباب الرئيسة لازدهار الاقتصاد "الإسرائيلي".

(1) سيف دعنا، "إسرائيل" في مواجهة العاصفة: مجاور القلق الإستراتيجي، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013- 2014)، مرجع سابق، ص168.

(2) يسري العزباوي، (إسرائيل) والتغييرات في المنطقة العربية: التوظيف والتحرك، مجلة حمورابي للبحوث، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الثانية، العدد (8)، كانون أول/ديسمبر 2013، ص31.

ثالثاً: محاولات الحكومة "الإسرائيلية" تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية، عن طريق الوصول إلى تفاهمات مع الرئيس أوباما على خلفية احتياجه إلى الدعم اليهودي في الانتخابات التي جرت في عام 2012.

رابعاً: التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في المدة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم، والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.

خامساً: استمرار توسيع رقعة التأثير "الإسرائيلية" في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة، وعلى رأسها دول شرق جنوب آسيا، والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية التي تصرح "إسرائيل" أنها تتشارك معها في الكثير لا سيّما الديمقراطية والثقافة.

2. مواقف القوى الدولية من الثورات العربية

أ. الموقف الأميركي:

شهدت الولايات المتحدة الأميركية مواقف مختلفة من الثورات العربية، إذ تدخلت في البعض منها، محاولة التأثير في مسار تلك الثورات للمحافظة على مصالحها، فعلى الصعيد المصري، حاولت توجيه ثورة 25 كانون الثاني2011 عن طريق محاولة الإبقاء على نظام حكم مبارك قدر استطاعتها، باعتباره موالياً لمصالحها، ثم تدعيم المجلس العسكري استمراراً في مرحلة ما بعد مبارك، وهو ما خلق حالة من التوتر والصراع المباشر مع القوى الثورية التي رأت في المجلس العسكري استمراراً للحالة السياسية السابقة للحراك، كما فتحت قنوات اتصال مع أكثر الجماعات تنظيماً في المجتمع المصري وهي جماعة الإخوان المسلمين، إذ دعمت صعودها للسلطة مقابل الحفاظ على مصالحها

في المنطقة، ولم يستمر الأمر إذ حدث صراع بين النظام الحاكم والقوى والحركات المدنيـة، وهـي في مجملها تقف ضد السياسات الأميركية[1].

ولم يقتصر التدخل الأميركي على مصر فحسب، بل اتخذ منحى أكـثر صـلابة في التعامـل مـع ليبيا، وذلك عن طريق عمليات عسكرية خارجية شنتها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لإسقاط نظام القذافي، إذ تدخلت فيها الولايـات المتحـدة بـدون غطـاء شرعـي بحجـة المسـاعدات الإنسـانية، ولم تتوقف إلا بعد سقوط النظام، حتى إنها رفضت كافة مبادرات وقف إطلاق النار، من أجل محاولـة التوصل لحلول سلمية للأزمة، والتي قبلها القذافي قبل سقوطه، مـما أدى إلى تحـول الثـورة الليبيـة السلمية إلى حرب أهلية بين النظام والحركات الثوريـة، وخلـق أشـكالاً مـن الصراعـات في المجتمـع الليبي لم تنته حتى بعد سقوط النظام[2]. وكذلك تسديد ضربـات جويـة لمواقـع يمنيـة عـن طريـق طائرات دون طيار دون تدخل بـرى عسـكري، ثـم قيـادة تحـالف عسـكري ضـد تنظـيم "داعـش" وتوجيه ضربات عسكرية لعدة مواقع بالعراق وبصورة أقل في سوريا.

مما يعكس هذا عدم انغماس قـوي أو شـديد في تلـك الأحـداث التـي سـادت في المنطقـة، أي بمعنى تراجع الانخراط الأمـيركي في الشرق الأوسـط الـذي هـو نتـاج للتراجـع الأمـيركي العـام، وكنتيجـة للاستجابة لهذا التراجع، كما أنه نتاج للتحولات العميقة التي بدأت تشهدها المنطقة منذ مـدة، والتـي بلغت أوجها مع إندلاع الثورة التونسية ثم المصرية، وتحمل في طياتها بذور إعادة تشـكيل للمنظومـة الإقليمية. كما أن التراجع الأميركي في الشرق الأوسط أو في أي منطقة بالعالم، ليس ذاتيـاً بحتـاً فحسـب، بل مرتبط بما يجري في المنطقة أيضاً وبتحولات موازين القوى المحلية، مما قد يعجل أو يؤخر في سرعة التراجع والإنخراط في شؤون المناطق المختلفـة في العـالم، بمعنـى أن الولايـات المتحـدة الأميركيـة يمكـن

(1) داليا رشدي، البعد المنسي: تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الانتقالية للثورات، اتجاهات نظرية في تحليـل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (190)، أكتوبر2012، ص19.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أن تسير في طريق التأقلم مع حالة ذاتية متراجعة وعالم متغير وحقائق جيوسياسية جديدة[1].

فإن ما حصل من أحداث في الدول العربية منذ عام 2010، لها أثارها على الولايات المتحدة الأميركية، فهناك من يرى أن انتشار حكومات في الشرق الأوسط أقل فساداً وأكثر ديمقراطية تعود بالفائدة القصوى على الولايات المتحدة، فحالة تميزها بالاعتدال وابتعادها عن التطرف، غير أنه ليس من الضروري أن تفضي هذه التحولات إلى أنظمة ديمقراطية، إذ أن العديد منها بدأ بشكل جيد وانتهى بشكل سيء، كحالة ليبيا التي ينطبق عليها ما يسمى "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي"، فعلى الرغم من وجود دستور ضامن للديمقراطية نظرياً، إلا أنها غير ممكنة التطبيق في الممارسة، إذ تعاني من عدم قدرة المؤسسات من القيام بمهامها، فضلاً عن الصراعات المناطقية والقبلية فيها[2].

فما جرى ويجري في العالم العربي يشير إلى عملية توظيف للجماعات المتطرفة، من أجل أهداف إستراتيجية في دول مثل أفغانستان وليبيا واليمن وسوريا والعراق وعموم المنطقة، وربما هي جزء من القوة الناعمة التي بدت تتحول إليها الولايات المتحدة وصولاً إلى خلق الفوضى من خلال فراغ القوة والسلطة[3].

أما في مصر فالإخوان المسلمون لم ينجحوا في تطوير النموذج من السياسة التشاركية القادرة على التكيف مع حاجات الشعب، مما دفع الشعب المصري الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 3 تموز 2013[4].

---

(1) سيف دعنا، مرجع سابق، ص168.

(2) زايد عبيد الله مصباح، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (403)، أيلول 2012، ص84.

(3) عبدعلي كاظم المعموري، تحطيم الدولة وآليات صنع الفراغ في العراق وسوريا، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدارسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الرابعة، العدد (14)، ربيع 2015، ص22.

(4) محمد ميرندي، مرجع سابق، ص140.

ب. الموقف الروسي:

إتسم الموقف الروسي حيال الثورات العربية، بالتماشي مع الحافظ على مصالحها القومية، وأبرز مواقفها كان من القضية الليبية، إذ وافقت روسيا على التفويض الدولي (مجلس الأمن) إلى حلف شمال الأطلسي (NATO) بحماية المدنيين إلى عملية لإسقاط النظام، ولاحقاً اعتبرته الحكومة الروسية بمثابة خدعة من قبل الغرب لها، وأنها لن توافق على أي قرارات أخرى في مجلس الأمن لفرض عقوبات أو القيام بعمليات عسكرية ضد الدول، وهذا ما نراه في موقفها من القضية السورية، كما انضمت الصين الشعبية للموقف الروسي وفقاً لاعتبارات تكتيكية.

ومنذ الحرب على ليبيا أدركت روسيا أن الدور الذي مارسته في عدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع وامتناعها عن التصويت في مجلس الأمن ضد قرار التدخل في ليبيا، أفقدها الكثير من المكاسب الجيوستراتيجية المرتبطة بالهيبة والمكانة الدولية. مما حتم على روسيا تبني إستراتيجية جديدة تنسجم مع الواقع الذي ساهمت في خلقه، وفق إستراتيجية متوازنة تقوم على الواقع الدولي الحالي ومتطلباته الأمنية والسياسية[1]. وهذا ما أثبتته في موقفها من الأزمة السورية التي سيتم تناولها تالياً.

فعلى الرغم من أن بعض المواقف الروسية لا تزال تغازل البعض في مجلس الأمن، إلا أنها تبنت مواقف في سياستها الخارجية أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم. فكانت خطوات ومواقف السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط تحديداً لافتة، فمع استمرار دعمها للنظام السوري منذ عام 2011، وأخيراً دعمها للتغيرات الأخيرة في مصر بعد أحداث 30 حزيران، و3 تموز. والتي تعكس مقومات وأبعاد وحدود الدور الروسي ومدى تأثيره على مكانة الولايات المتحدة الأميركية.

---

(1) إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، كانون الثاني/ يناير 2005، ص111.

وإجمالاً يمكن القول، إن مصالح مصر وروسيا تطابقتا بشكل واضح بعد ثورة 30 حزيران 2015، أولاً عن طريق سعي مصر لتجاوز التعاون مع أميركا، وثانياً لكون روسيا بقيادة بوتين تعمل جاهدة لاستعادة دورها على المسرح العالمي، الذي تشكل مصر إحدى الشخصيات المهمة فيه، فنتيجة لالتقاء مصالح البلدين والذي ساهم بدوره في قراءة جديدة للبعد العسكري ولموقع البلدين ووزنهما.

فنلحظ مما تقدم، إن طبيعة التوجه الأميركي في المنطقة تمحور في فرض ترتيبات إقليمية جديدة تتوائم ومصالحها، وعلى الرغم من أن أكثر المؤشرات تبيّن عدم تورط الولايات المتحدة في موجة الربيع العربي، لكنها (جيّرت) نتائجه بما يخدم مصالحها، وحاولت أن تستفيد منه في سياساتها الرامية إلى التدخل في شؤون المنطقة.

ثانياً: الموقف الإقليمي والدولي من القضية السورية

لقد شهدت الأزمة السورية وضع مغاير عما في البلدان الثورات العربية، إذ تعدى مرحلة الاحتجاج والتظاهر والمطالب الشعبية بالحقوق المشروعة، والتي انطلقت في درعا السورية في 15 آذار 2011، ليصل إلى مرحلة الصراع العسكري، وحرباً أهلية وطائفية بين مكونات الشعب استمدت عناصرها من الجوار الإقليمي والدولي على حد سواء، مما جعلت منها ساحة لصراع القوى الإقليمية والدولية ومحاور واستراتيجيات.

فيعد ملف الأزمة السورية من الملفات المعقدة والمهمة جداً في الشرق الأوسط، والشائكة في الوقت نفسه لكون هذه البقعة من الأرض وبما تحمله من تنوع أثني وثقافي وموقع جغرافي مهم، شكلت منطقة صراع دولي وإقليمي، وبذلك تحولت الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية، ثم لتتطور إلى أزمة دولية اشتركت فيها الدول الكبرى، وأدّت الأزمة إلى ظهور اتجاهين مختلفين، يتمثلان في:

الاتجاه الأول: الممانع لتغيير النظام السياسي السوري، والمتمثلة بروسيا والصين يضاف إليهما دولة إقليمية وهي إيران.

الاتجاه الثاني: المساند لتغيير النظام السياسي السوري، بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وبمساعدة الدول الإقليمية كلاً من تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر.

وعليه سيتم تبيان مواقف تلك الدول الإقليمية والدولية وفق الاتجاهين المانع والمساند للتغيير في سوريا، وما ستؤشره من تغييرات في تشكيل النظام الدولي ومكانه الولايات المتحدة الأميركية فيه.

1. **الاتجاه المانع لتغيير النظام السياسي السوري**، أن الموقف الروسي في بداية الأزمة السورية تمثل بالاكتفاء بالتصريحات الروتينية المطالبة للجهات الحاكمة فيها بالإصلاحات من جهة، والرافضة للعنف من قبل أي طرف مشترك في هذه الأحداث من جهة أخرى، وأن حقيقة السياسة الروسية تجاه سوريا تتمثل في الآتي[1]:

● توجيه إشارة صارمة بأنها لا تقبل التأويل للوقف الفوري للعنف والجلوس إلى طاولة الحوار، الذي يجب أن يشمل جميع أطراف النزاع، وليس بوسع أي فريق من المعرضة التحدث باسم الشعب السوري، وروسيا مستعدة لاستضافة الحوار السوري- السوري على أراضيها.

● تطبيق إصلاحات فورية وشاملة بدأ النظام ينفذها برغم ما اعتراها من تأخير، فضلاً عما ارتكبته الحكومة من الأخطاء ولا يجوز تجاهل ما تم من إصلاحات. كما لا يجوز تجاهل ما ارتكبته العناصر المسلحة من جرائم وتدمير لمؤسسات الدولة.

● رفض التدخل العسكري الخارجي لعدم تكرار السيناريو الليبي، ورفض العقوبات أحادية الجانب، وهذا ما أكد عليه الرئيس بوتين فقد أشار: "أن تغيير السلطة في سوريا ممكن فقط في أطار الدستور، معلنا ان "لا أحد يملك الحق في أن يقرر نيابة عن

(1) فصيح بدرخان، روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013-2014)، ط1، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، نيسان 2015،ص196-197.

الشعوب الأخرى ومن يجب أن يأتي إلى السلطة ومن يجب أن يذهب". وعدم قبول النداءات الموجهة إلى الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة، لأن رحيله لا يعني حل للمشاكل بل دعوة إلى سفك الدم والرئيس مستعد للحوار، وفي الوقت نفسه لا تعتبر روسيا وجود الأسد في السلطة شرطاً للحل وهي لا تدافع عن النظام، والشعب السوري هو الذي يقرر من سيكون في السلطة بالاختيار الديمقراطي، والأسد لم يصغ إلى كل النصائح الروسية، ولم يفعل الشيء المطلوب في الوقت اللازم لكنه صادق على قوانين مفيدة.

وروسيا تدرك مع حليفتها إيران أن المطالبة بتنحي الأسد هو غطاء للتخلص من كل النظام، بحكم علاقته الإستراتيجية مع إيران ومع حزب الله، وأن ما تدفعه أميركا وحلفائها من أسباب حول الديكتاتورية والحرية والديمقراطية، لا يستقيم مع وضع حلفائها، فالسعودية من أكثر النظم هتكاً لحقوق الإنسان، بجانب طبيعة نظامها السياسي بذلك تعد روسيا أحد الأطراف الرئيسة الداعمة للنظام الحاكم في سوريا، فالروس يعدّون سوريا هي مفتاح منطقة الشرق الأوسط وليس العراق، والتغيير الجيوسياسي لم يتحقق في المنطقة عبر بغداد (كما توقع وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول)، فهذا التغيير يحصل فقط من البوابة الدمشقية، وهذه الاعتبارات وغيرها كانت خلف ظنون روسيا بأن القضية السورية هي فرصتها الوحيدة لاستعادة دورها في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]. فالقناعة الروسية تتضمن أن سوريا تقع في قلب إقليم الشرق الأوسط، وهو إقليم مركزي يمثل نقطة تلاقي أو تقاطع مصالح مختلف الدول الكبرى الرئيسة في النظام الدولي الراهن مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي،

(1) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الكبير حتى فلاديمير بوتين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص296.

فضلاً عن الدور التاريخي الذي قامت به بعض أزمات الشرق الأوسط في الكشف عن انتقال النظام الدولي (أزمة السويس 1956، وحرب الخليج الثانية 1991)[1].

أما بالنسبة للموقف الروسي على المستوى الشعبي والبرلماني والحزبي، فإنه يعد موقفاً موحداً، بالرغم من وجود خلافات بين الأحزاب السياسية الروسية على مستوى السياسة الداخلي، فعلى سبيل المثال أثناء التصويت على بيان للبرلمان الروسي بخصوص سوريا صوت في صالح البيان، الذي جاء متوافقاً مع المواقف الرسمية (445) عضواً من أصل (450) عضواً وامتنع اثنان منهم، **ولخص البيان الموقف في ثلاث بنود هي**[2]:

أولاً: الأزمة داخلية ويجب حلها داخلاً.

ثانياً: يجب ألا يكون مجلس الأمن والأمم المتحدة حلفاء لأحد الأطراف.

ثالثاً: التدخل الإنساني عادة ما يؤدي إلى نتائج غير إنسانية.

فإن الانغماس الروسي في الأزمة السورية له مبررات كثيرة في النظام السياسي الدولي، فروسيا التي استعادت عافيتها نسبياً منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة تفهم أن الطموحات الأميركية تتضمن تأدية دوراً مهيمناً في السياسة الدولية، ولما كانت روسيا تريد أن تغيّر هذا الواقع بجعل النظام الدولي متعدد الأقطاب على أقل تقدير، لذلك لزاماً عليها أن تدافع عن مصالحها الحيوية والإستراتيجية حول العالم وبكل قوتها في كل الأقاليم من دون استثناء[3]، لذلك ترى القيادة الروسية أن تغيير النظام في سوريا معناه تهديد بحرمانها من موطئ القدم في المنطقة.

فالمصالح الروسية في سوريا تقترن بالبعد الجيوستراتيجي، فالمكانة الروسية ومحاولة روسيا تحقيق دور فاعل في التفاعلات الدولية يتطلب الدفاع عن مناطق نفوذها

(1) محمد فايز فرحات، السلوك الصيني ـ الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (1)، آذار / مارس2013، ص35.

(2) فصيح بدرخان، مرجع سابق، ص197.

(3) موريال ميراك-فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002، ط1، شركة المطبوعات العربية للتوزيع والنشر، بيروت، 2014، ص188.

التقليدية، فبالإضافة إلى البعد الجيوستراتيجي فأن لروسيا مصالح عسكرية في سوريا، والتي مثلتها العقيدة العسكرية الروسية لعام 2001، والتي أوجزت أهداف السياسة البحرية الروسية حتى عام 2020، فوفقاً لهذه العقيدة يُنظر إلى البحر المتوسط على أنه منطقة مهمة إستراتيجياً، تهدف روسيا إلى تأمين وجودها البحري فيها، وقد بدأت التقارير والتصريحات للمسؤولين الروس تكشف عن الهدف النهائي للنشاطات البحرية التي تصاعدت في المنطقة خلال الأعوام (2000-2010)[1]، ويتمثّل هذا الهدف بخطط لتأسيس قاعدة روسية متطورة في طرطوس لاستيعاب معظم أسطول البحر الأسود الروسي فيها[*]، فالروس يعدّون قاعدة طرطوس بوابةً إستراتيجية ليس للبحر المتوسط فحسب، وإنما للمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق والبحر الأحمر والقرن الأفريقي عبر قناة السويس[2].

فإن أي محاولة لتغيير نظام الحكم في سوريا سوف يمس المصالح الروسية العليا، ويزيد من عزلة روسيا ويحصر وجودها ونفوذها العسكري في مناطق محددة، كما أنها تدرك أن عملية التغيير التي يحاول الكثير من الأطراف تجربتها في سوريا، قد لا تقف عند تغيير نظام الحكم وإنما يتعدى ذلك إلى إنهاء المصالح الروسية بشكل كامل، ومحاولة لإيجاد نظام حكم موالي لهذه الأطراف.

فضلاً عن أن سوريا تعد شريكاً اقتصادياً مهم لروسيا في مجالي الطاقة والسلاح، إذ أن هناك العديد من الشركات النفطية الروسية تعمل في الأرض السورية، ومن أهمها

---

(1) ديريك لوتريبك وجورجي انغلبريت، الغرب وروسيا في البحر المتوسط نحو تنافس متوسط، ط1، سلسلة دراسات عالمية 93، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص20.

(*) كانت هذه الإستراتيجية قبل أن يتم ضم شبه جزيرة القِرم إلى روسيا في آذار 2014.

(2) المرجع السابق، ص21.

شركة "غاز بروم"، فضلاً عن تسليح الجيش السوري بالكامل يعتمد على المنظومة الروسية[1].

وقد دفع الوضع القائم في سوريا إلى أن تتدخل روسيا بشكل مباشر في العمليات العسكرية، بمساندة الأطراف الإقليمية الأخرى الداعمة لهذا الاتجاه الممانع، من أجل تحقيق ما يأتي:

1. مواجهة تزايد نفوذ تنظيم داعش الإرهابي في سوريا، يرافقه تراجع قوة ونفوذ الفصائل المسلحة الأخرى.
2. منع وجود حكومة جديدة بديلة عن حكومة بشار الأسد في سوريا للإبقاء على المصالح الروسية في سوريا.
3. مساندة القطعات البرية في المعارك على الأرض عن طريق استخدام السلاح الجوي الروسي لإسناد القطعات البرية، مما دفع إلى تزايد مؤشرات الوجود العسكري الروسي في سوريا.
4. مواجهة التهديد الحقيقي للمصالح الروسية في سوريا، نتيجة سعي الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها أضعاف روسيا ومحاولة إنهاء وجودها العسكري المباشر في المنطقة.
5. وأخيراً، إذ عملت روسيا على تزايد تدخلها العسكري بعد ما ربطت مكانتها وسمعتها الدولية ببقاء النظام السوري الحالي، فإذا تراجعت روسيا عن ذلك فأنه سوف يؤثر على سمعتها ومكانتها الدولية، ويؤدي إلى زعزعة ثقة حلفاء روسيا بإمكانية حمايتهم في المستقبل.

---

(1) محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية (الثورة السورية إنموذجاً)، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، المجلد (31)، العدد(10)، 2013، ص38.

كما أن روسيا ترفض تماماً سياسة العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية ودول أوربا على دول أخرى حين تختلف المصالح أو الرؤى معها، وترى في هذه السياسة ابتزازاً وانتهاكاً لسيادة الدول ولميثاق الأمم المتحدة[1].

إذ تعلمت روسيا من خسارة العراق عن طريق الأحداث الجارية في سوريا، إذ وقفت فيها روسيا كقطب دولي مؤثر في مجلس الأمن، عن طريق استخدامها حق النقض (الفيتو) ولأكثر من مرة، لتثبت لدول مجلس الأمن أنها قادرة على التدخل من جانب، ومن الجانب الآخر فسوريا غدت تمثل آخر حليف استراتيجي لروسيا في المنطقة.

من خلال ما تقدم، يمكننا فهم طبيعة السلوك السياسي الخارجي الروسي تجاه سوريا، وماهية العوامل التي تؤثر فيه وتدفعه باتجاه تقديم الدعم للنظام السياسي فيها، بغية عدم التفريط فيه والوقوف بوجه أي محاولة لتغييره على وفق النموذج الليبي عام 2011.

أما فيما يخص الصين وطبيعة أهدافها في سوريا، فالصين تركّز في علاقاتها بدول منطقة الشرق الأوسط على الجوانب التجارية والاقتصادية، دون أن تركّز على الجوانب السياسية بشكل كبير، وسعت إلى تطوير العلاقات وتقديمها عبر هاتين القناتين، علماً منها بحساسية المنطقة سياسياً، وكذلك لطبيعة علاقاتها مع إسرائيل المعتمدة على نقل وتطوير التكنولوجيا إليها، بعد امتناع أقطاب التكنولوجيا العالميين عن تزويدها بما تحتاج إليه.

فإن الموقف الصيني من الأزمة في سوريا جاء نتيجة لتنامي التنسيق الصيني ـــ الروسي في المواقف بسبب المصالح المشتركة بينهما، على العكس مما جرى أبان الأزمة الروسية- الجورجية التي غاب عنها الحضور الواضح للصين، فإن الأزمة السورية كشفت بما لا يدعو مجالاً للشك التنسيق القوي بين هاتين الدولتين، وبهذا فأن هذه الأزمة بيّنت

(1) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص57.

وبشكل كبير اختباراً جدياً لمدى صلابة هذا المحور[1]، وجديته في الوقوف مستقبلاً بوجه أي تحرك أميركي في أي مكان في العالم. فالأزمة وعلى لسان وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) في مقالة له في جريدة (هفنجتون بوست Huffington Post) في 15 حزيران 2012، التي أشار فيها صراحة إلى هذا الجانب بقوله: "جنباً إلى جنب مع مظاهر الأزمة في الاقتصاد العالمي، فقد أثبتت أحداث الشرق الأوسط بوضوح أن عملية ستقود إلى ظهور نظام دولي جديد قد دخلت منطقة الاضطرابات، وأن السعي إلى تغيير النظام في دمشق ليس سوى حلقة ضمن لعبة جيوسياسية إقليمية كبيرة"[2].

لذلك فإن الإدراك الصيني للأحداث يرى بأن التغيير في هذه المنطقة سيفضي إلى تغيّرات أخرى لاحقة، لذلك لزاماً عليها أن تثبّت موقفها، ولا تقف موقف المتفرج من هذه الأحداث، وعليها أن تكون فاعلة أكثر ومؤثرة في الوقت ذاته، لذلك يجب أن تختار الجانب الذي يؤمّن لها مصالحها، وبالنظر لطبيعة العلاقات التي تجمعها بروسيا، اختارت أن تكون حليفاً لروسيا في هذه الأزمة.

أما الموقف الإيراني من الأزمة السورية: فان الدعم الإيراني لسوريا بات يشكل تحدّياً كبيراً لتركيا، التي أدركت أنها غير قادرة أن تجاري طهران في لعبة الشرق الأوسط، فسبق أن شهد الموقف التركي تراجعاً عن متبنيات لغته الحادة بشأن إسقاط النظام تبعاً لتطور الموقف ودرجته لا سيّما في ظل المؤشرات التي تؤكد على أنّ إيران وكذلك روسيا لن تسمحا بسقوط سوريا، كما تلقت تركيا إشارات كثيرة من قبل روسيا، فحادث إسقاط المقاتلة التركية في الأجواء الإقليمية السورية من قبل الدفاعات السوري هو في الحقيقة رسالة من روسيا للناتو دفعت فيه تركيا الثّمن[3].

---

(1) محمد فايز فرحات، مصدر سبق، ص36.

(2) نقلاً عن: المرجع السابق، ص37.

(3) هاني ادريس، مرجع سابق، ص74.

وهو ما أظهر لتركيا أنّ التحرش بسوريا هذه المرة لن يكون أمراً مقبولاً ومسكوتاً عنه، إذ بدأ إرهاصات تراجع تركيا في موضوع سوريا، عندما تم سحب صواريخ باتريوت من تركيا بطلب من ألمانيا، فضلاً عن قرار نشر بطاريات لصواريخ المضادة للطائرات ستينغر على الحدود التركية- السورية، وقد جاء هذا على إثر تزويد روسيا لسوريا بصواريخ إستراتيجية وتعزيز منظومتها الدفاعية، وكان ذلك مؤشّرا على بداية شكل من الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو.

التراجع في الموقف التركي واندفاعاته السابقة أعاد شيء من العقلانية إلى الدبلوماسية التركية في تعاملها مع أوضاع المنطقة، فبينما بدأت تركيا تتقارب مع طهران على خلفية الحل السياسي في سوريا، بدأت إسرائيل تنزع نحو بلدان الخليج لا سيّما بعد أن أسفرت المفاوضات بين السداسية وطهران عن اتفاق شامل لبرنامجها النووي لم تكن فيه إيران خاسرة، وهو ما ستكون انعكاساته جلية في المستقبل على مكانة إيران في المنطقة، لقد أصبح مؤكّداً أنّ تركيا أدركت أنّ تداعيات الوضع في سوريا سينعكس عليها بشكل مباشر، وهو يفرض تحدّياً على الأمن التركي، مما جعل تركيا تتصدّى للجماعات المسلحة في على الحدود السورية- التركية وتغلق الحدود في وجهها[1].

2. **الاتجاه المساند لتغيير النظام السياسي السوري**، لقد أعلنت الولايات المتحدة الأميركية منذ بداية الأزمة السورية موقفها المعادي للنظام ولرئيسه، والمؤكد على وجوب تغيير النظام السياسي وإسقاط الدولة السورية، وإن موقفها هذا يجسد استمرارية السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط في الإمعان بنشر الفوضى فيه وتفكيك دوله القطرية، واستهداف سوريا ظل أمراً قائماً خلال مختلف المراحل لتحقيق المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل كون سوريا هي الدولة الوحيدة التي لم تطبع علاقاتها مع إسرائيل، فلجأت أميركا وبالتعاون مع حلفائها الإقليميين والدوليين إلى مجموعة من الأدوات لفرض إرادتها السياسية على سوريا، ومن أبرزها:

---

(1) المرجع السابق، المكان نفسه.

- العقوبات الاقتصادية.
- الهجمة الإعلامية.

وتشكلان كلاهما ركيزتين في الحرب الأميركيـة سـواء أكانـت مبـاشرة أم غـير مبـاشرة، وعـلى الأرض أدارت القوى الغربية حربـاً منظمـة بالإنابـة تهـدف إلى إسـقاط الدولـة السـورية، وأوكلـت خلالها مهمة العمل العسكري إلى مجموعات قتل ومنظمات إرهابية ترعاها إلى جهـات اسـتخبارية ودول حليفه وشبكات معقدة من الدعم المالي[1].

وتعد الحرب بالإنابة من أبرز أدوات وأشكال سياسة التدخل في مرحلة التدخل غير المبـاشر، بغية صنع فراغ القوة والسلطة والسماح لهـذه المجموعـات مِلئـه لحـين إعـداد ترتيبـات الولايـات المتحدة لتوظيف ذلك لصالح مشروع تفتيت الدول المستهدفة على وفق معطى اثني وطائفي وهو ما يؤدي إلى لخلق وقائع جديدة تخدم مشروع التدخل وأهدافه[2].

أما عن طبيعة الأهمية الإستراتيجية لسـوريا للأطـراف المسـاندة لاتجـاه التغيـير فيهـا، فلهـا أهدافٌ أخرى تختلف جداً عن الاتجاه الممانع، فهم ليسوا بحاجة إلى موطئ قدم في المنطقة، فتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، كما أن القواعد الأميركيـة منـتشرة في المنطقـة سـواء في دول الخلـيج العربي أو الأردن، كذلك هناك حليف استراتيجي مهم وهو إسرائيل في المنطقة ويجب الحفاظ عـلى مصالحها وأمنها. ومن هنا ننطلق لتبيان أهمية سوريا للولايات المتحدة.

إذ تنظر الولايات المتحدة إلى النظام في سوريا من منظار استراتيجي بأنه حلقة في عِقْـد يمتد من إيران مـروراً بـالعراق وصـولاً إلى سـوريا وانتهـاءً بجنـوب لبنـان حيـث حـزب اللـــه اللبناني، وعلى وفق ما وصفه ملك الأردن عبد اللـــه بـن الحسـين بــ(الهلال الشـيعي)، هـذا

(1) بهاء عدنان الرقماني، الجيل الجديد من الحروب الامبريالية الجديدة (داعش) و (النصرة) أنموذجـاً، مجلـة حمـورابي للبحوث، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الثانية، العـدد(8)، كـانون أول/ديسـمبر 2013، ص90.

(2) المرجع السابق، ص92.

الهلال يعد محور الممانعة في المنطقـة، ويجـب أن تـتم تجزئتـه إلى عـدة حلقـات يسـهل السـيطرة عليها، فالمعروف أن سوريا هي الحلقة الأهـم في الأذرع الإيرانيـة في المنطقـة، وهـي حلقـة الـربط الكبرى بين إيران وحزب الـلـه اللبناني وحتى حركة حماس الفلسطينية.

فالولايات المتحدة تحاول أن تستفيد من التوترات المذهبيـة في المنطقـة، بغـض النظـر عـن تداعيات ذلك على المنطقـة وعـلى اسـتقرارها في المـدى الطويـل، ووفقـاً لصـحيفة نيويـورك تـايمز، فالولايات المتحدة و"إسرائيل" تحاولان أن تستفيدا من صعود الطوئفة في عموم المنطقـة وتوظيـف ذلك في الحلتين السورية والعراقية، لكونها وجـدت في ذلـك فرصـة في مواجهـة إيـران وحلفائهـا في المنطقة. وعلى الرغم من أن النعرات المذهبية العابرة للحدود الإقليمية، أثبتت أنهـا الخطـر الأكـبر الذي يواجه المنطقة، إلا أن إدارة الرئيس اوباما مستعدّة لفرضها أو استغلالها عـلى أقـل تقـدير، إذ قامت الولايات المتحدة بدعم دولاً من مثل المملكة العربية السعودية في مواجهة إيران على الـرغم من الإيحاءات المذهبية في هذا الصراع[1].

كما تعد الأزمة السورية بالدرجة الأولى من بين أهم القضايا العالقة ما بين روسـيا والغـرب، من ضمن المواقف من الأحداث العربية، فعلى الرغم من بدء عمليـة إعـادة إطـلاق العلاقـات بـين الولايات المتحدة وروسيا مع وصـول أوبامـا للبيـت الأبـيض، لكـن ذلـك جـرى ويجـري بصـعوبة بسبب الموقف المتشدد تجاه روسيا من قبل الجمهوريين، وأزداد الخلاف بعد أن بدأت الأحـداث السورية، إذ أن المكون السوري في العلاقات الروسية- الأميركية كان لهُ تأثير سلبي بينهما[2]. فهـي ميداناً جديداً لبحث الهيمنة والتغطرس الأميركي، وكذلك إثبات الذات والوجود والوقوف موقـف الند لمخططات الطرف الروسي، وفي حين يـرى الطـرف الأمـيركي أنـه يـدافع عـن حقـوق الإنسـان وإزاحة نظام سياسي دكتـاتوري، وغيرهـا مـن الحجـج التـي سـاقوها لتبريـر مـواقفهم، ولكـن في

(1) مروان بشارة، مرجع سابق، ص56-57.

(2) فصيح بدرخان، مرجع سابق، ص194.

الحقيقة أن الصراع هنا هو صراع قوى تريد أن تغيّر طبيعـة التـوازن في المنطقـة لصـالحها وتثبيـت حدود لهذه المصالح قبل القبول الأميركي بجماعية القرار الدولي.

ولذلك سعياً إلى إنهاء نفوذ القوى الأخرى حاولت الولايات المتحـدة اسـتغلال هـذه الأزمـة بغية إخراج روسيا من الأرض السورية، اعتماداً على عدم القبول والمعارضة التي يحظى بها الوجـود الروسي بسبب دعمه للنظام الحاكم في سوريا، والدور الذي تلعبه روسـيا في المنطقـة، بغيـة إحكـام تطويقها من كل الجهات، وهذه السياسة تعد صفحة أخرى مستمرة مع صـفحة التطويـق في شرق أوروبا، فيما تحاول روسيا أحدث ثقب في جدار الطوق الذي تحاول أميركا لفه عليها.

وبما إن الفعل لدى الدول يتقيد بمقدار القوة المتاحـة، وفي هـذا الصـدد تشـير التقـارير إلى تبلور مذهب جديد للحرب في ظل إدارة أوباما، فرضته الضـغوط الاقتصـادية الخانقـة التـي تعـاني منها الولايات المتحدة والتي بدورها شكلت قيداً على الإنفاق العسكري الأميركي[1].

لقد فرضت السياسات المالية الجديدة على الإدارة الأميركية إنتهـاج اسـتراتيجيات عسـكرية بديلة، تتلاءم مع قيود الأزمة المالية وتسد الفراغ الناتج عن خفض الإنفاق العسكري. وكان الإعـلان عن (مذهب أوباما العسكري Obama Doctrine) لمحدودية التدخل العسـكري الأمـيركي في بقـاع العالم، ويمكن تلخيص هذا المذهب بالآتي: "أثر خفيف للتدخل الأميركي، ولا إرسال للجنـود إلى أرض المعارك"A Light Foot Print, Not Involving Boots on The Ground". ويـأتي تأكيـد أوبامـا أنه لن يزج الولايات المتحدة في حروب خارجية طويلـة الأمـد، محـدداً للـدور الأمـيركي في مواجهـة المتغيرات في الشرق الأوسط، ويشير إلى موقف إدارته المبدئي والمعـارض للتـدخل العسـكري المبـاشر اتجـاه عـدد مـن أبـرز القضـايا في المنطقـة كـالملف النـووي الإيـراني والأزمـة السـورية. ولكنـه في

(1) بهاء عدنان الرقماني، مرجع سابق، ص91.

ذات الوقت يعزز من لجوء واشنطن إلى أدوات التدخل البديلة غير المباشرة (القوى الناعمة) لمتابعة تنفيذ سياساتها وإستراتيجيتها الخارجية[1].

أما عن الأهمية التي تمثله سوريا لأوروبا، فأوروبا ارتبطت بعلاقات سياسية واقتصادية قديمة بهذه المنطقة تعود إلى أيام اتفاقية (سايكس-بيكو) وتقاسم النفوذ في المشرق العربي آنذاك، وخصوصاً فرنسا التي تعد نفسها إلى الآن وصية على أرض الشام بكاملها (سوريا ولبنان)، ولا يخفى على أحد الدور الفرنسي في لبنان، وكذلك محاولتها الاستفادة من هذا النفوذ لتمتد إلى سوريا.

فمثلاً دعم الرئيس الأسبق جاك شيراك وصول الرئيس السوري بشار الأسد إلى السلطة عام 2000، بعد وفاة والده حافظ الأسد، معتقداً بذلك أنه فرض وصايته عليه واقنعه بسحب قواته الموجودة في لبنان وقطع علاقته مع إيران، إلا أن الرئيس السوري لم ينفذ أياً من هذا، لا بل أن المسألة وصلت بردّ السوريين على قرار مجلس الأمن المرقم (1559)، بدعم التمديد للرئيس اللبناني الأسبق أميل لحّود لثلاث سنوات، وإقالة رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري وحل محله عُمر كرّامي المقرّب من سوريا[2].

وبناءاً على ذلك وجدت فرنسا نفسها بإزاء التزام وضعت نفسها فيه، وهو إلزامية دعم القوى السياسية المقربة منها من جهة، وتعديل أوتار عملها بما يتناسب والنغمة الموجودة في المنطقة، ووجدت هذه المصالح تتناغم والتوجه الأميركي، وبعد تجربة ناجحة في إسقاط نظام معمر القذافي، لم تجد فرنسا وأوروبا بشكل عام حرجاً في أن تنسق مواقفها مع الولايات المتحدة، ودعمها للقوى المعارضة لنظام الرئيس بشار الأسد.

أما الموقف التركي من الأزمة السورية، فقد تبنت تركيا مخطط الحرب على سوريا استناداً لما فضله أردوغان، فتحولت تركيا إلى معبر للمقاتلين وقادة الإخوان المسلمين، بل أصبحت بعد شهور قليلة من اندلاع الحرب في سوريا هي العمق الإستراتيجي للمقاتلين

---

(1) المرجع السابق، ص92.

(2) موريال ميراك ـ فايسباخ وجمال واكيم، مصدر سبق، ص182.

داخل سوريا، مما نتج عن هذا الموقف المناوئ للأزمة السورية تداعيات كبيرة في هذه الظرفية الاستثنائية، مما آثار على تركيا موقفاً معادياً من طهران وروسيا والكثير من القوى الداخلة في المنظومة الممانعة[1].

فنلحظ مما سبق، بالرغم من أن التحالف الثاني أكبر فضائياً من التحالف الأول، إلا أن الأول أثبت أنه أقوى أرضياً من الثاني.

أما فيما بعد انعقاد مؤتمر جنيف 2[*]، الذي يفترض أن تضع نتائجه حداً نهائياً للأزمة السورية، وأن يشكل منعطفاً حاسماً في صراع جيوستراتيجي مرير في المنطقة، كما يعد كونه مرحلة فطام جيو سياسي كبير لقوى إقليمية غير قادرة على الاندماج والتأقلم مع المناخ الجديد السائد في تلك المنطقة. فاستطاع الحراك الداخلي التركي أن يلجم حكومة أردوغان عن المضي في تلك المغامرة مما جعل الحكومة، وخوفاً من الاستحقاقات القادمة أن تتراجع بحثاً عن صيغة للاندماج في اللعبة السياسية القادمة. وبذلك وفي ضوء المؤشرات الجديدة على التحولات التي شهدتها المنطقة تبدو تركيا على محك الاندماج في السياسة الجديدة لما بعد جنيف2[2].

فقد وجدت تركيا في طهران وسيطاً مناسباً لمساعدتها على الانتقال إلى المرحلة الجديدة، كما تجد طهران فيها عنصراً مهماً يستطيع أن يؤدي دوراً في تهيئة المجال لقيام مؤتمر جنيف2، وليس أمام تركيا في هذا المجال سوى طهران، فطي الملف السوري هو

---

(1) ادريس هاني، مرجع سابق، ص73.

(*) **مؤتمر جنيف 2**: عقد في سويسرا بتاريخ 10 شباط 2014، وبحضور الأطراف في الأزمة السورية (ما عدا إيران)، وقد أُقيم على هامش المؤتمر في 12 شباط إجتماع ثلاثي ضم كل من ممثل الحكومة السورية ووفد من المعارضة السورية فضلاً عن الأخضر الإبراهيمي المبعوث الاممي، وتضمن هذا الإجتماع طرح العديد من النقاط حول آلية إنتقال السلطة وهيئة الحكم الإنتقالي وغيرها، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل، ولم تحقق النتائج المرجوة منه. للمزيد ينظر: صافيناز محمد احمد، الإرادة الغائبة: آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف 2، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، نيسان/ أبريل2014، ص115.

(2) ادريس هاني، مرجع سابق، ص76.

قرار جيوستراتيجي لا يمكن أن تقف تركيا ضده، وستقتضي مصلحة تركيا الإقليمية والدولية أن تتماشى مع هذا القرار أن حدث.

وقد وجدت تركيا نفسها منذ مرور عامين على الأزمة السورية هي الخاسر الأكبر، إذ انعكست الأزمة على الداخل التركي الذي افتقد الكثير من الامتيازات الاقتصادية مع سوريا، فضلاً عن المشاكل التي تطورت في الأعوام الأخيرة بخصوص اللاجئين السوريين وتدفق المسلحين من سوريا على تركيا مما يهدد الأمن التركي، إن فشل المخطط الأميركي وتوابعه في المنطقة بتحقيق مشروع الإطاحة بالنظام السوري جعل الأزمة تنتقل إلى تركيا لا سيّما بعد الأحداث التي عرفتها تقسيم بعض المناطق التركية، وهو ما جعل تركيا في وضعية حرجة[1].

فكما نلحظ مما سبق، بدأ الصراع السياسي بحرب المواقف بين الأطراف الدولية، فكل طرف متمسك بموقفة من الأزمة وحاول أن يفرض نفسه ودوره وحضوره، فبينما وقفت روسيا والصين إلى جانب النظام الحاكم في سوريا في السر والعلن على حدٍ سواء، في حين وقفت القوى الغربية ضد الرئيس بشار الأسد ودَعته إلى ترك الحكم، وفي مقدمة هذه الدول فرنسا وبريطانيا وبدرجة أقل الولايات المتحدة في بداية الأزمة، التي أخذت جانب التروّي في دعوتها للرئيس بالتنحي عن السلطة، مما دفع ببعضهم إلى التشكيك في نوايا الولايات المتحدة بإطالة أمد الصراع في سوريا لتدمير القوة السورية العسكرية، وتفتيت الدولة بأكملها لما له من فائدة لـ"إسرائيل"، وقد عبر عن ذلك الكاتب الروسي الكسندر شيميلين بقوله: إن موسكو تنتظر أن تحاورها واشنطن لترتيب حل للأزمة السورية، لكن واشنطن لم تُقدم على ذلك[2].

(1) المرجع السابق، ص74.

(2) ناصر زيدان، مصدر سبق، ص302.

إذ تحاول الولايات المتحدة بسط النفوذ على المنطقة بالكامل، وسحب البساط من تحت أقدام القوى الدولية فيها وخصوصاً روسيا، وذلك أما منفردة أو عبر حلفاء لها على المستوى الأوروبي وخصوصاً فرنسا.

ونلحظ مما سبق، على الرغم من أن التحالف الثاني (الأميركي، الاتحاد الأوربي، إسرائيل، التركي، السعودي، القطري) أكبر فضائياً من التحالف الأول (الروسي، الصيني، الإيراني)، فإن الأول أقوى أرضياً من الثاني، كما من الممكن أن يوصف الموقف الأميركي من الأزمة السورية بكونه موقفاً غامضاً مرتبكاً متردداً، على عكس الموقف الروسي- الصيني من الأزمة، كان وما يزال وربما سيبقى موقفاً يتصف بالثبات والوضوح[1].

وكمحصلة لما تقدم لم يأخذ الصراع الجانب السياسي، وإنما الجانب العسكري، فلجأ الطرفان إلى استخدام وسيلة المساعدات العسكرية كآلية في هذا الصراع وبأشكال مختلفة، إذ أن الصراع العسكري بين الأطراف بلغ أوجه، مما حول الصراع الداخلي في سوريا هي حرب بالإنابة لتنفيذ أجندات القوى الكبرى، ولكن تعد الكفة الروسية في هذا الجانب من الصراع هي الأرجح والأقوى، وذلك يعود لجديتها في تقديم الدعم للحكومة السورية، وثانياً عدها الصراع الدائر هناك يستهدفها في المقام الأول.

---

(1) عامر حسن فياض وآخرون، ولايات الشر المتأسلم، ط1، دار العرب للنشر والتوزيع (عمان)، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، 2015، ص126.



الفصل العاشر

رؤى الصاعدون الجدد

الفصل العاشر

رؤى الصاعدون الجدد

شكل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحولاً واسعاً في السياسة والاقتصاد العالميين، وهو ما دفع باتجاه صعود عسكرة العالم، وتشريع استخدام القوة في العلاقات الدولية تحت شعار الحرب على الإرهاب، بعد حصول اعتداء القاعدة على الولايات المتحدة في أحداث 11 أيلول 2001، والتي أدت إلى وقوع حربين كبيرتين ضد أفغانستان والعراق، وحرب عالمية ضد الإرهاب والتي تتسم بالاستمرارية وذات أشكال مختلفة.

وعليه سيتم تناول أهم تلك المشكلات ومواقف القوى الكبرى منها، من حيث معرفة طبيعتها ومدى تأثيرها على مكانة تلك الدول في سلم النظام الدولي.

أولاً: المشكلات السياسية

1. **الموقف من الديمقراطية وتداول السلطة:** قبل التطرق إلى مواقف الدول الكبرى من قضايا الديمقراطية والسلطة، لابّد من معرفة أنواع الديمقراطية والتي تتمثل في: الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية التشاركية، والديمقراطية المباشر(*)، إذ نجحت

(*) **الديمقراطية التمثيلية:** النظام الديمقراطي الذي يقوم على مؤسسات حكم تتشكل من خلال الاقتراع العام. كالمجالس النيابية والبرلمانات وما يوازيها من مجلس تحمل تسميات مختلفة، فهي هيئة تشريعية من حيث الوظيفة وتمثيلية من حيث طبيعة تكوينها.

الديمقراطية التشاركية: تعني أن العملية الديمقراطية تهدف إلى ضمان المشاركة الوطنية والشعبية على أفضل وجه ممكن، والتي لا تقتصر على عملية المشاركة المواطنية في يوم الانتخابات فقط، بل إنشاء أطر وآليات للمشاركة مكملة لعمل المؤسسات الدستورية الرئيسة في النظام السياسي. والديمقراطية التشاركية تعد مكملة للديمقراطية التمثيلية.

الديمقراطية المباشرة: تعني المشاركة المواطنية المباشرة في إدارة الشأن العام. وتعد الانتخابات العامة الشكل الأكثر أهمية لممارسة الديمقراطية المباشرة في اختيار ممثلي الشعب، كما تشكل الفعاليات الشعبية للموطنين التي يقومون بها في الشارع، أي خارج المؤسسات لكن لا خارج القانون، مثل الإضرابات والتظاهرات والاعتصامات، هي تجليات للديمقراطية المباشرة أيضاً. ونعتبر الثورات التي تشكل تغييرا للمؤسسات والقوانين، حالة استثنائية من الديمقراطي المباشرة التي تتجاوز القوانين والآليات القائمة، والتي يكون في وضع نأزم يعطل عملها، أو يصيبه بخلل أو شلل يجعل

الديمقراطية الأوربية في مأسسة ديمقراطيتها التمثيلية وترسيخها، وبقيت منفتحة على أشكال الديمقراطية التشاركية وأنشأت لها مؤسسات لذلك، كما وضعت أطراً لممارسة الديمقراطية المباشرة من خلال القانون، وعن طريق استمرار تأثير الرأي العام على السياسات، الأمر الذي لا تهمله النظم الديمقراطية العريقة، كما لا تستطيع تجاوزه، ولكن المؤسسات والقوانين في الأساس في هذا الفكر السياسي.

في المقابل ركزت منظمات الأمم المتحدة على الديمقراطية التشاركية بشكل خاص بدلاً عن، وتجنباً لطرح ضرورة التغيير السياسي الديمقراطي، بحكم طبيعة عملها ومهامها غير السياسية. أما الديمقراطية المباشر فهي في النظرية السياسية التقليدية المعاصرة، من بقايا الماضي، ولا معنى لها إلا ضمن الأطر التي حددتها القوانين المعاصرة، كالاستفتاءات، فضلاً عن سلطة الرأي العام المعنوية[1].

فيمكن القول، أتسمت مواقف الدول العظمى باختلافها من الديمقراطية والسلطة على حد سواء، فهناك تناقض بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي بشكل عام، في مجال التعارض بين التقاليد الثقافية السياسية في كلتا الطرفين، فإذا استطاعت الشعوب الأوربية أن تصل إلى فرض أشكال من السلطة الديمقراطية الأصلية، وأن تحد من الهيمنة الأحادية لرأس المال على مجتمعاتها، مما يمكننا من فتح فصل جديد من فصول تطور النظام العالمي، وبذلك تتجاوز الرأسمالية الهرمية[2].

كما أن رفض الأوربيين الدستور الموحد في الاستفتاء الذي جرى عام 2005، عد خطوة إلى الوراء في مسيرته نحو الوحدة السياسية، مما لن يأخذ الاتحاد الأوربي دوره وموقعه عالمياً، فيمكن إرجاعها إلى تنوع شعوبها ذو الأعراق واللغات المختلفة، مما

الإصلاح أو التغيير من داخلها متعذراً، فيقع التغيير بشكل ثوري. للمزيد ينظر: أديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، ط1، دار الفارابي، بيروت، أيار 2014، ص321.

(1) أديب نعمة، مرجع سابق، ص323.

(2) سمير أمين، شيخوخة الرأسمالية، ترجمة: منى طلبة، في سلسلة كتاب: قضايا فكرية، تحدياً للهيمنة الأمريكية الطريق إلى عولمة بديلة ديمقراطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، يناير 2005، ص97.

يجعلها بعيدة عن الاتحاد السياسي والاتحاد العسكري، ومن دون سياسة خارجية وقوة عسكرية موحدة[1].

وقد انتهجت الولايات المتحدة الأميركية منذ الحرب الباردة سياسة الهيمنة محاولة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إسقاط الأنظمة المختلفة ما يؤدي إلى تعقيد العلاقات الدولية[2].

وبالرغم من التحالف الاستراتيجي الأميركي-الفرنسي، فإن فرنسا بدورها تفضل المحافظة على استقلالية معينة في إدارة سياستها الخارجية، بما يؤثر مباشرة على جوهر تحالفها مع الولايات المتحدة[3].

في حين أن التهديد الحقيقي الذي تضغط به الصين على القوة الناعمة الأميركية، والغربية على نطاق واسع، هو بروز نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف، يسميه الأميركيون رأسمالية الدولة، والذي يستند إلى نجاحات التي تحققت على مدى ثلاثون عاماً من الإصلاحات في بناء قوة عالمية، **هذا النموذج يقوم على ثلاثة مميزات رئيسة هي**[4]:

1. نظام سياسي مستبد يسيطر عليه حزب وحيد.
2. اقتصاد سوق تشرف عليه الدولة.
3. حرية فردية واسعة للمواطنين، تتمثل في حرية النقاش في حلقات صغيرة وحرية الحركة والاختيار في الحياة المهنية، مقترنة بغياب التعبير الجمعي كالنقابات والجمعيات والصحف.

---

(1) فيصل حميد، مرجع سابق، ص180.

(2) فصيح بدرخان، مرجع سابق، ص190.

(3) أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأميركية، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2011، ص112.

(4) ليونيل فيرون، أميركا- الصين: آفاق إستراتيجية، ترجمة: صالح الأشمر، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013-2014)، مرجع سابق، ص 226.

أما بالنسبة إلى روسيا، فتعد النظرية الجديدة التي تقوم على التوجه نحو التطوير الداخلي في بناء المجتمع الديمقراطي، وهي استمراراً منطقياً للنظرية السابقة التي تم اتخاذها في عام 2008، كما ركزت نظرية السياسة الخارجية الروسية في صيغتها الأخيرة والتي صادق عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 12 شباط 2013، بأنها تهدف إلى أن يكون جيران البلاد غير عدائيين لروسيا وأن تضمن السياسة الخارجية الشروط اللازمة للتطوير الداخلي، وضمان النمو المتألق للبلاد وموقعها على المسرح العالمي ودورها في القضايا الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتلاحقة في الوضع الدولي ونمو الصراع على الزعامة الدولية من قبل الولايات المتحدة والصين[1].

وتؤكد هذه النظرية على استمرار الحضور الروسي الهام في العالم ليس بوسائل الهيمنة، ولكن عن طريق التعاون مع العالم الخارجي على أساس مبادئ العدالة والمساواة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، واستخدام القوة الناعمة، وعدم النظر إلى أي دولة من خلال الأعداء أو على أساس أنها منافسة لها. وتتضمن النظرية الاتجاه نحو تعددية الأقطاب في السياسة الخارجية، وتضفي أهمية خاصة على الأمن الاستراتيجي الدولي وعدم التوسع وأمن الطاقة والتحديات الجديدة المعاصرة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف. فقد يكون صعباً تنفيذ هذه النظرية لارتباطها مع الاقتصاد العالمي والأزمات[2]. واقتصاد السوق المتوجه نحو خدمة المجتمع مع ضمان الشروط الخارجية للتطوير الداخلي.

2. **الموقف من الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية:**

أن شمول التحول الأمني العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، والمتمثل في فرض مشروطية متجددة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص، تحت شعار مكافحة الإرهاب، إذ فرضت سياسات وإجراءات

(1) فصيح بدرخان، مرجع سابق، ص189.

(2) المرجع السابق، المكان نفسه.

معينة على تلك الدول والتي كانت شديدة الضرر عليها وأشد ضرراً في المنطقة العربية التي جمعت بين العربية والإسلامية. مما اتخذ ذلك شكل التضييق على حركة القوى العاملة والهجرة، وعلى التحويلات المالية. كما فرضت شروط سياسية على المساعدات التنموية على مستوى البلدان، وصولاً إلى فرض هذه الشروط على عمل منظمات المجتمع المدني، إذ أصبح التعاون مشروطاً بالتوقيع على ضمانات بعدم التعامل مع أي جهة توصف بأنها "إرهابية". كما تم الضغط المباشر أو غير المباشر للحيلولة دون دخول بعض الاستثمارات العربية إلى بعض الميادين الحساسة وأفشلت بعض الصفقات الكبرى (شركة دبي للمرافئ وعقد تأهيل مرافئ في الولايات المتحدة). كما قيدت العمليات المصرفية تحت شعار مكافحة تبييض الأموال وتجفيف منابع تمويل الإرهاب، وهذا باب لتدخلات وضغوط على المصارف الوطنية قابل للاستخدام في أي لحظة لاعتبارات سياسية[1].

وبذلك فإن التركيز الأساس على الإرهاب جذاب سياسياً، إذ يتميز بالبساطة وبتضخيم عدو مجهول، لكن الاعتماد على ذلك كإستراتيجية يفتقر إلى القوة المستمرة، ويمكنه أن يولد جواً من عدم التسامح مع الأخريين، فهو يخدم كنقطة انطلاق لوصف أميركا للدول الأخرى بكونها "خارجة عن القانون"[2].

كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولتا إلى بؤرة للإرهاب والتطرف العنيف، مما أدى إلى اجتياحاً أوربياً كبيراً للمهاجرين غير الشرعيين، فالإرهاب والمهاجرين غير الشرعيين هما نتاج السياسات الغربية وتعنتها في محاولة الحفاظ على هيمنته على الشؤون الدولية، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة[3].

(1) أديب نعمة، مرجع سابق، ص62.

(2) إياد سكرية، مرجع سابق، ص191.

(3) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص57.

ثانياً: المشكلات الاقتصادية

1. **الموقف من مشكلات الاقتصاد العالمي:** لقد انتهى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسلسلة أزمات بين عامي 2007-2008، وهو ما عرف بالأزمة المثلثة[1]:

- أزمة ارتفاع أسعار الغذاء.
- أزمة ارتفاع أسعار الطاقة والنفط بالذات.
- الأزمة المالية-الاقتصادية العالمية خريف 2008 والتي لاتزال ارتداداتها مستمرة.

من ضمن هذه الأزمات ذات المصدر المشترك، أزمة الديون السيادية في أوربا، وأزمة الديون الأميركية عام 2011، ثم عام 2013، والتي تتكرر بشكل دوري كما بلغت الديون الأميركية السقف المحدد لها، وشبح ارتدادها على البورصات العالمية التي تثير قلقاً جدياً، إذ أصبحت أزمات الاقتصاد الأميركي مصدراً لأزمات الاقتصاد العالمي كله.

كما نعلم أن هيمنة الولايات المتحدة الأميركية لا تقوم على أساس تفوق أكيد لنظامها الاقتصادي، خصوصاً بعد ما افرزته الأزمة المالية لعام 2008، فتفوقها نابع من قدراتها العسكرية، مما يساعدها على تجاوز العجز المالي الخاص بوضعها الطفيلي في النظام العالمي[2].

وقد اعتمد أوباما إستراتيجية الانتقال من سياسات القوة إلى سياسة الانفتاح والشراكة، على النطاق الدولي، وتغيير السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية، والتي تحققت

(1) أديب نعمة، مرجع سابق، ص60.

(2) سمير أمين، شيخوخة الرأسمالية، مرجع سابق، ص97.

جزئياً باعتماد الكونغرس خطة التحفيز الاقتصادي البالغة أكثر من (870) مليار دولار[1].

كما أصبحت الصين أكبر مصدر للسلع في العالم عام 2009، ومنتجاً للسيارات وبلداً صناعياً على العموم، كما أنها حققت تميزاً واضحاً في التفوق على الولايات المتحدة الأميركية في انبعاثات الكاربون لتصبح القائد العالمي في هذا المجال. ولا يزال نموها أعلى بصورة ملحوظة من نمو الولايات المتحدة، بنحو يفوق (7%) سنوياً، مع أنه أبطأ مما كان عليه قبل الأزمة، وبذلك المعدل فإن الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي ستتراجع إلى النصف في غضون عشر أعوام. كما أنه من المرجح أن تصبح الصين في ربع القرن الحادي والعشرين الاقتصاد المسيطر في أسيا، ومن المرجح أن يصبح اقتصاد أسيا أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة[2].

وأن الوزن النسبي للاقتصاد الصيني نما على المستوى العالمي، على نحو أسهم في تغيير كثير من التوازنات العالمية، فإن هناك مبررات قوية للتنبؤ بأن صعود الصين سيستمر برغم الانتكاسات والعقبات التي تعترض سبيل هذا التطور، فإذا كانت التكاملية بين الاقتصادين الأميركي والصيني برزت بصفتها من الظواهر المؤثرة في منع حدوث استقطاب بين الدولتين، مما جعل من الصين تحاول أن تنوع اقتصادها بتقليل الاعتماد على أسوق وسندات الخزامة الأميركية، ولكنها تعاني صعوبة في إيجاد البديل للولايات المتحدة[3].

---

(1) سمير التنير، مرجع سابق، ص165.

(2) جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر: أميركا، والأسواق الحرّة، وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011، ص277.

(3) بن سيمفندورفر، صعودها يحدد مستقبل الاقتصاد العالمي: الصين مرتبطة مالياً بالولايات المتحدة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثانية، العدد (8)، نوفمبر/ديسمبر 2010، ص60.

أدى نجاح الصين في مواجهة الركود واستمرار المشاكل في أوربا والولايات المتحدة إلى منح إحساس جديد بالثقة للبلدان الآسيوية، ونفوذاً جديداً فيما تبقى من العالم، وهكذا فإن الجهات الرقابية الآسيوية توضح بفخر كيف منعت الإساءات التي تفشت في الولايات المتحدة وأوربا[1].

وقد تراجعت أهمية الولايات المتحدة الأميركية بالنسبة إلى الصين، إذ أن نسبة استيراد الأولى من الثانية قل أي أصبح (23%) عام 2010، بعد أن كان (29%) عام 2000، بسبب زيادة الصادرات الصينية إلى الأسواق الناشئة وأوربا، فأصبحتا الشريكان التجاريان الأكبر للصين. رغم أن محاولة فك الارتباط بالاقتصاد الأميركي هذا لا يعني الاستقلالية التامة عن تأثيراته، لا بل أن تأثيراته أقل بكثير مما كانت علية في القرن العشرين[2].

مما سبق يمكن القول، أن الصعود الصيني سيسهم في انتقال مراكز الجذب الاقتصادي في العالم، إذ يصعد الشرق من جديد بعد سيطرة الغرب لمدة طويلة، وبالتأكيد لن يكون صعودها في مسار مستقيم، إذ تتزايد التحديات بعد تحقيق أسهل المكاسب من الإصلاح الاقتصادي، ولكن البلاد ستستمر في وضع معالم الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة إلى تأثير مالية الحكومة والدين العام على هيكلية النفوذ والقوة العالمية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، أن الصين تعتبر أحد أكبر المستثمرين الخارجيين في السندات الأميركية. ويبدو أن العلاقة التجارية والمالية بين الدولتين تتمثل في تحقيق الصين فائضاً تجارياً، بينما تتكبد الولايات المتحدة الأميركية عجزاً مزدوجاً، مالياً وتجارياً[3].

---

(1) جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر...، مرجع سابق، ص387.

(2) بن سيمفندورفر، مرجع سابق، ص61.

(3) جمال السويدي، مرجع سابق، ص397.

ونتيجة للفائض التجاري الكبير الذي تحققه الصين في علاقتها التجارية مع العالم الخارجي، يتراكم لديها الكثير من الفوائض المالية التي تقوم بإقراض جزء ملموس منها للولايات المتحدة الأميركية عن طريق مشترياتها من السندات الحكومية. ويبدو أن هذه العلاقة بين القوتين الاقتصاديتين الأولى والثانية عالمياً ستستمر في المستقبل في ظل النظام العالمي الجديد، طالما اعتمدت الصين على الصادرات كمحرك أساس للاقتصاد، واعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على ميزة أن عملتها هي العملة الاحتياطية الرئيسة للعالم، ما يعطيها ميزة فريدة تتأتى من إمكانية الاقتراض الحكومي من دون أن يترك ذلك أثراً قوياً في مستويات الأسعار المحلية بالدرجة ذاتها التي قد تتأثر بها دول أخرى[1].

أما بالنسبة إلى روسيا فإن طموح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" المتمثل في إعادة بناء الاتحاد السوفيتي قد أعاقته الإمكانيات المحدودة لقوه بلاده الاقتصادية. ومن أجل بناء كتلة آوراسيا حقيقية، مثلما يحلم بوتين بفعله، فإن على روسيا أن تدفع فواتير جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة: وهو أمر لا تقوى على تحمل كلفته واعباءه[2].

كما أن بوتين قرر أن يلعب في الملعب الصيني، أي ملعب الاقتصاد، فلا الرؤوس النووية ولا المساحة القارية لروسيا ستجعلانها قوى عظمى، فيرون بدون امتلاك أسباب القدرة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ستبقى روسيا مهمشة في العالم. مما جعل من بوتين التوجه بالسعي للدخول في منظمة التجارة العالمية، واستقدام استثمارات أميركية، وحسن التحول نحو اقتصاد السوق[3].

(1) المرجع السابق، ص398.

(2) والتر رسل ميد، عودة الجيوبوليتيكس انتقام القوى التقليدية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (58)، تموز 2014، ص305.

(3) برهان غليون وآخرون، مرجع سابق، ص222.

فعلى الرغم من صعود الصين السريع، فأنها ليس لديها أجندة عالمية طموحة، إذ تبقى تركز اهتمامها صوب الداخل، إلا وهو المحافظة على حكم الحزب. ولدى بعض المفكرين والشخصيات السياسية الصينية أمثال "يان شويتونغ" و "زهو تشينغو"(*) طموحات لأهداف تعديلية، إذ يرون النظام الغربي بوصفه تهديداً، وينتظرون اليوم الذي تستطيع فيه الصين إعادة هيكلة النظام الدولي[1].

2. **الموقف من مشكلة الطاقة:**

يهدف الانتشار العسكري الأميركي الواسع إلى تحقيق غايات متعددة منها، التحكم بالاقتصاد العالمي وإعطاء دور جديد للجيش الأميركي، فبدأت الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ إستراتيجيتها باحتلال أفغانستان، لأن ذلك البلد يقع في منطقة حساسة جغرافياً تقع في مواجهة كل من روسيا والصين والهند وإيران، وكذلك للسيطرة على نفط بحر قزوين. أما احتلال العراق فقد كان يهدف إلى تعزيز وجودها العسكري في الخليج العربي والسيطرة على النفط العربي، ولإحكام السيطرة على (قوس النفط)، مما يجعل لها الموقع الأقوى في وجه خصومها الاقتصاديين، الاتحاد الأوربي والصين وروسيا. وقد استدعت تلك الحروب زيادة كبيرة جداً في موازنة وزارة الدفاع، من أجل شراء أسلحة الحرب من شركات الأسلحة، التي فقدت موقعها ونفوذها بعد نهاية الحرب الباردة، ولفتح الأسواق العالمية للمنتجات الأميركية[2].

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأميركية التلاعب بالرأي العام وتزوير الحقائق من أجل تسويغ الحروب الدولية، والذي يشكل البعد الاقتصادي (النفطي) أحد أكثر أسبابها أهمية، إذ استخدمت الحرب الأميركية-البريطانية احتلالها العراق 2003 دون موافقة مجلس الأمن في حينه، من أجل إحكام السيطرة على النفط العراقي، وإحكام

(*) يان شويتونغ: مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغهوا. أما، زهو تشينغو: عميد جامعة الدفاع الوطني الصينية.

(1) جي. جون ايكينبري وجورج ايستمان، مرجع سابق، ص322.

(2) سمير التنير، مرجع سابق، ص169.

السيطرة السياسية على المنطقة وتعزيز الموقع القيادي للولايات المتحدة الأميركية في العالم. **وقد تم استخدام هذه الحرب اقتصادياً بشكل مباشر بثلاثة أشكال**[1]:

●التحكم في استخراج النفط العراقي والاتجار به لتعزيز موقع الولايات المتحدة في مواجهة أوربا واليابان الأكثر اعتماداً على النفط العراقي.

●استخدام الاحتلال المباشر للعراق من أجل فرض قيود إعادة الإعمار وعقود استثمارية أخرى لمصلحة الشركات الأميركية والتحكم في توزيع الاستثمارات على الشركاء الآخرين من موقع المقرر.

●النهب المباشر والمعمم للثروة العراقية من خلال آليات الفساد المنظم، وكذلك عن طريق التحكم السياسي والإداري والأمني بالعراق.

وأصبح واضحاً بعد المحاولات الأميركية لانتهاج سياسة القطب العالمي الوحيد، أن السلاح النووي والسيطرة على الجو والفضاء يشكلان العامل الوحيد في الحفاظ على الاستقلال الحقيقي لأي دولة. أضف إلى ذلك أن الصين أصبحت من أهم الدول المستهلكة للطاقة الروسية، ما يعتبر عاملاً سياسياً هاماً بالنسبة لروسيا في الضغط على أوربا والغرب عموماً، والأهم من ذلك كلهُ هو أنه لا يمكن الوقوف أمام الوجود العسكري الأميركي في القارة الآسيوية، من دون التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين والدول الهامة الأخرى في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا لتقاربها مع الصين لا ترغب في الظروف الحالية التهيؤ للمخاطرة في تمرين جديد على حرب باردة، بالرغم من أن عدداً من المفكرين الاستراتيجيين الروس يطرحون تحالفاً حضارياً مع الشرق بالدرجة الأولى مع الصين والعالم الإسلامي. ومن الطبيعي أن تكون القيادة الروسية الحالية ماضية باتجاه إعادة التوازن الدولي على أساس موازين القوى المتشكلة في العالم، وإذا تطلب الأمر التحالف الحضاري الذي تطرحه المجموعة ذات الانتماء

(1) أديب نعمة، مرجع سابق، ص60.

الشرقي في الفكر الروسي فأن تحالفات مثل هذه ليست بالبساطة التي يتمناها هؤلاء المفكرون[1].

أما روسيا، فتسير القيادة الروسية سياستها عبر منظومات وخطط عمل، عن طريق إستراتيجية الأمن القومي الروسي وعقيدة سياستها الخارجية، إذ تشير إستراتيجيتها حتى عام 2020 في بندها 11 إلى أن اهتمام السياسة الدولية على المدى البعيد سيكون منصباً على امتلاك مصادر الطاقة. فتعد علاقتها بالعراق والتي تنماز بحالة استثنائية إذ لا تواجه روسيا عوائق فيه، مثلما تواجهها مع إيران، **ففي العراق عملت على تعزيز وجودها عن طريق**[2]:

1. حصل شركة لوكويل أورفرسيز عام 2009 على مناقصة لتطوير حقل القرنة 2، الذي يعد أكبر حقلاً في العالم.
2. وقعت عقداً للدخول كونسوريوم بحصة (56.25%) في عام 2010.
3. كما ارتفعت حصة شركة لوكايل لتصل إلى (75%) من المشروع في أيار 2012 وبعد انسحاب شركة نرويجية.
4. كما تعمل شركة لوكايل في مناطق أخرى مع شركات يابانية وصينية بعد إخراج الشركات الأوربية والأميركية.

أما الصين، فتدرك قيادتها أن الانطلاق نحو العالمية والإسهام الفعال في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لا بّد من أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكازية أساسية، ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، لذلك أصبحت إستراتيجيتها الأمنية تعتمد على أقامه علاقة صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، كما انعكس ذلك على الإستراتيجية العسكرية

(1) فصيح بدرخان، مرجع سابق، ص192.

(2) ليونيد سافين، روسيا ومصادر الطاقة، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013-2014)، مرجع سابق، ص206.

الصينية، فأصبحت تعتمد على مبدأ الاعتماد على النفس، بدلاً من اعتماد مبدأ السعي وراء العدو واللحاق به الذي كان متبعاً في الماضي، فضلاً عن اهتمام الصين بعلاقات التعاون الأمني الثنائي مع الدول المجاورة، فأنها تسعى لكي توسع من نطاق اهتمامها بآليات التعاون الأمني متعدد الأطراف[1].

فإن الصين حريصة على توسع التعاون مع مختلف الدول المنتجة والمستهلكة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وبهدف توحيد الجهود لضمان الأمن العالمي في مجال الطاقة، وعلية تحث الصين المجتمع الدولي لكي يخطط ويطبق إستراتيجية لضمان الأمن في مجال الطاقة من خلال التعاون النافع لجميع الأطراف، والتطوير المتعدد الاتجاهات والتنسيق الجيد في المجالات الأمنية. **ومن أجل تحقيق ذلك يجب بذل الجهود في ثلاث مجالات، هي[2]:**

- تنمية التعاون النافع لجميع الأطراف في مجال تطوير الطاقة واستغلالها، من أجل مواجهة الطلب على الطاقة من مختلف الدول.

- محاولة تأسيس نظام للبحث والتطوير ونشر تكنولوجيا الطاقة، بهدف تحقيق تطوير مستدام لصالح البشرية جمعاء.

- محاولة الحفاظ على الأمن العالمي وإدامة الاستقرار الإقليمي، من أجل توفير البيئة السياسية التي تتماشى مع ضمان الأمن في مجال الطاقة والاستقرار في كل أرجاء العالم.

---

(1) مهند حميد رشيد، مصدر سابق، ص79.

(2) يوشنغ جاو، الصين: رفع مستويات الإنتاج المحلي وتعزيز كفاءة الطاقة، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008،ص300.

كما نجحت الصين في الاعتماد على قدرتها الذاتية في مجال الطاقة، ليس فقط لأنها دولة مستهلكة كبيره لهُ، ولكن كذلك لأنها واحدة من الدول الكبرى في مجال انتاجهُ، وتتمتع بمزيج فريد من نوعه من إنتاج الطاقة. فهي تعد ثاني كبرى الدول المنتجة للطاقة في العالم[1].

ستستمر الصين في إتباع سياستها المتعددة الاتجاهات الخاصة بتطوير الطاقة مستخدمة الفحم مصدراً رئيسياً، وفي الوقت نفسه سوف تبذل جهوداً مكثفة لتطوير الطاقة الكهرومائية والذرية، والإسراع بتطوير أشكال جديدة من الطاقة[2].

غير أنّ تركيا التي ستظلّ محوراً جيوسياسياً للغرب في المنطقة ستجد نفسها أمام لاعبين جدد، مثل إيران وروسيا والصين وسوريا، وهو ما يفرض إقرار نهج ديبلوماسي جديد أكثر واقعية من فكرة العمق الإستراتيجي وأيضا أكثر قابلية للتطبيق منه، أمام صعود قوى الممانعة وتراجع الرعب الإسرائيلي في المنطقة لن يبق لتركيا مجال لتطوير علاقات نوعية بين إسرائيل ودول الممانعة، فلكي تتأكّد الثّقة في المدى القريب على الأقل بين تركيا ومنظومة الممانعة يتعيّن أن تعرف العلاقة بين تركيا وتل أبيب تراجعاً وفتوراً. لن يكون هناك الكثير مما يستطيع أن يقدّمه الغرب لتركيا في ضوء التدهور الاقتصادي الذي تعرفه الكتلة الغربية. وفي إطار بحث الغرب عن بدائل أخرى بعيداً عن الشرق الأوسط، في شمال أفريقيا وأفريقيا، فتركيا تواجه مرحلة لم تعد محكومة باستحقاقات الحرب الباردة التي كانت ملحّة على الغرب، ولا ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر لحظة ذهبية في بسط الغرب الهيمنة على المجال الأوراسي، بل هي اليوم محكومة بمنطقة يتراجع فيها الغرب بشكل دراماتيكي في أفق أزمة اقتصادية غربية كبيرة وبروز معالم نظام عالمي جديد قائم على تعدد الأقطاب[3].

---

(1) يوشنغ جاو، مرجع سابق، ص297.

(2) المرجع السابق، ص299.

(3) ادريس هاني، مرجع سابق، ص 76.

بمعنى إن سياسة إثبات الوجود التـي تتبعهـا روسـيا الاتحاديـة والمسـتندة، عـلى عـدد مـن أدوات القوة، أثارت مشكلات عده للولايات المتحدة الأميركية وحتى لأوروبا، كذلك كتوسـيع حلـف شمال الأطلسي ومشروع الـدفاع الصـاروخي وإمـدادات الطاقـة، والتـي تعـد كلهـا مـن الأولويـات بالنسبة للغرب[1].

فيمكن القول، على الرغم من تزايد مجالات التعاون بين الجانبين وسياسات الـرئيس أوبامـا، التي تمثلت بإعادة ضبط العلاقات الأميركية -الروسية والمضي فيها نحو الأفضل في عـدة موضـوعات مثل الانتشار النووي، الطاقة، الصحة والبيئـة[2]. كـذلك فـإن انضـمام روسـيا الاتحاديـة إلى منظمـة التجارة العالمية، يعد أحد الأسباب التي ستدفع إلى زيادة التنافس في العلاقات الأميركية الروسية، إذ أن انضمامها هـذا يزيـد مـن قـدرتها عـلى المنافسـة في العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة بشـكل عـام والعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة بشكل خاص[3].

فكما نلحظ مما تقدم، ظهور الازدواجية في المعايير من جانب القوى الدوليـة الكـبرى المهيمنـة على النظام الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية التي دافعت بشدة عن التدخل الـدولي مـن جانب حلف شمال الأطلسي لإقامـة منطقـة حظـر جـوي أثنـاء الثـورة الليبيـة، ومـن قبلهـا في العـراق وأفغانستان، في حين عرقل الفيتـو الـروسي-الصـيني في مجلـس الأمـن مسـألة التـدخل الـدولي لحمايـة المدنيين في سوريا، ومن ثم ظهرت الانتقائية في الأخذ بفكرة التدخل الدولي الإنساني، لذلك أصبح مصير

---

(1) جان إيف هين وغوانيلا هيرولف وزدزسلاف لاتشوفسكي، المؤسسات والعلاقات الأمنيـة الأورو-أطلسـية، في كتـاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2008، مجموعة باحثين، ط1، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ومعهـد سـتوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تشرين الثاني 2008، ص60.

(2) روجر هارود، نفط إيران ودورة في تحدي الولايـات المتحـدة، ط1، الـدار العربيـة للعلـوم نـاشرون، بـيروت، 2007، ص156.

(3) طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية الروسـية بعـد الحـرب البـاردة، ط1، مركـز حمـورابي للبحـوث والدراسـات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص261.

الدول العربية التي شهدت صراعات داخلية عقب الثورات، مرهوناً بتوازنات القـوى والمصـالح بـين الدول المهيمنة على نظام التصويت داخل المنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف العسكرية المنفذة لذلك التدخل[1].

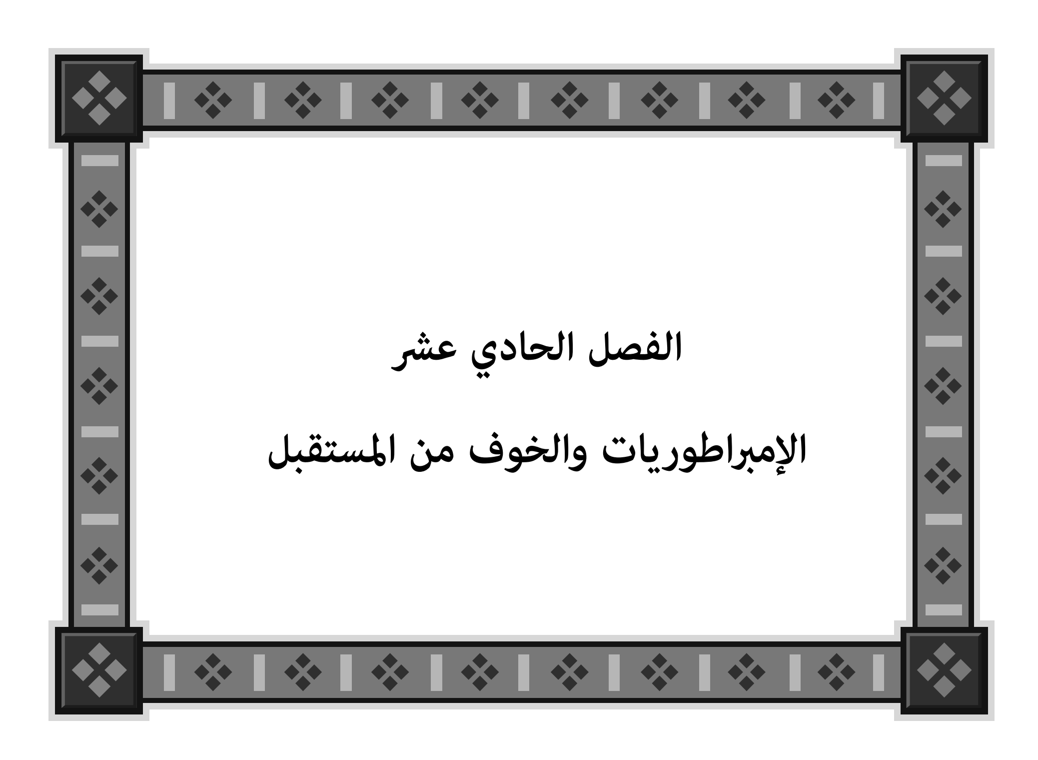
وتمثل الثورات الشعبية العربية، حدثاً استراتيجياً مهماً سيكون له أبعاده الكبـيرة في تشـكيل مستقبل المنطقة اقليمياً ودولياً، وإذا سحبنا ذلك على ما تشهده سوريا من ثـورة وأزمـة(ثـورة مـن حيث الانتفاضة الشعبية، وأزمة من حيث النظام السياسي) في الوقت ذاته، فهي ليست إلا إنموذجاً على إدارة الأزمات.

فانه يمكن القول، انه بالرغم من الطبيعة الدوليـة والإقليميـة للتـأثيرات التـي سـتنتج عنهـا الأزمة السورية، ولا سيّما على القوى الكبرى مـن الولايـات المتحـدة وروسـيا والصـين وأوربـا بفعـل العوامل الجيواستراتيجية، إلا أن دول منطقة الشرق الأوسـط هـي الأكـثر تـأثراً بتطـورات الأوضـاع، وذلك بفعل العوامل الجيوسياسية، مما يجعل ذلـك أهميـة الطـرفين في إدارة الأزمـة السـورية مـن زاوية التوازنـات الجيوسياسـية والجيواسـتراتيجية، لـذلك لعلنـا لا نبتعـد عـن الحقيقـة إذا قلنـا أن الجانب الاقليمي والدولي من الأزمة السورية لا يقل عن حجم الأزمة الداخلية، إذ ينقسـم الطـرفين الدولي والإقليمي إلى معسـكرين، مـن مؤيـد للنظـام السـوري ومنـاهض للثـورة، إلى مؤيـد للثـورة السورية ومناهض للنظام.

فعلى صعيد التفاعلات والتوازنات الدولية، يتكّون المعسكر الأول المؤيد للنظـام مـن روسـيا والصين، والمعسكر الثاني الغرب والولايات المتحدة

أمّا على صعيد التّفاعلات الإقليمية، فقد أنتجت الأزمة السورية واقعاً جيوستراتيجي معقّـداً في الإقليم يبرز في التّنافس بين تركيا وايران والسعودية وقطر، إذ أسهمت المرونة السّابقة في النظـام الدّولي في إعطاء الدّول الإقليمية دوراً أكثر فعالية تعـبر بـه عـن سياسـاتها وطموحاتهـا في المنـاطق الحيوية لمصالحها المباشرة.

(1) داليا رشدي، مرجع سابق، ص20.



الفصل الحادي عشر

الإمبراطوريات والخوف من المستقبل

الفصل الحادي عشر

الإمبراطوريات والخوف من المستقبل

مرت مكانة الولايات المتحدة الأميركية في النظام العالمي بأشكال متعددة، فمن الهيمنة الأميركية النسبية أثناء الحرب الباردة، وثم هيمنتها المطلقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الدولي القائم على أساس توازن القوى، وقيام نظام جديد يمتاز بالأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والذي يُعد منعطفاً تاريخياً لم يكن له مثيل في التاريخ الإنساني كله.

ولكن بدايات القرن الحادي والعشرين حملت أحداثاً داخل وخارج الولايات المتحدة الأميركية، تركت أثاراً على مكانتها في ذلكم النظام، وما حملته تلك المكانة من أكلاف (مادية وبشرية) عليها، فولدت تلك المتغيرات جدلاً مستمر بين اتجاهين في داخل الولايات المتحدة الأميركية، حول وسائل الحفاظ على الزعامة العالمية الأميركية في هذه المدة، والاتجاهين هما[1]:

الأول، يدعو إلى تقليص الالتزامات الأمنية-العسكرية الأميركية في العالم إلى حد كبير، والتركيز بدلاً من ذلك على بناء الأمة أي الداخل الأميركي، وعلى تطوير الاقتصاد والبنى التحتية والتعليم.

الثاني، يطالب بإبقاء الإستراتيجية الكبرى القائمة على الحفاظ على النظام الدولي بقوة السلاح الأميركي، ويحذر من أن التخلي عن هذه الإستراتيجية والتقوقع في الداخل سيعنيان نهاية الدولار كعملة احتياط عالمية.

ولذلك فإن أي محاولة للتنبؤ مستقبلاً، أو رسم سيناريو أو مشهد للمكانة الأميركية في القادم من الزمن، يجب أن لا يغفل ما يجري على الساحة الآن، وسرعة وتيرة الأحداث فيه، لذلك فأن أية محاولة خارج هذا الإطار تعد غير كاملة بل وهماً من

(1) سعد محيو، أي تأثيرات لإستراتيجية "الاستدارة شرقاً" الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013-2014)، مرجع سابق، ص 209.

الخيال، ومن هذا المنطلق سنبني تصوراتنا لمستقبل هذه المكانة وفق مشهدين مستبعدين الخيار أو المشهد الثالث وهو انزواء أو تراجع المكانة الأميركية وتقوقعها إلى الداخل، والمشهدان المتوقعان هما:

أولاً: مشهد التفرد الأميركي في النظام العالمي

يستند هذا المشهد إلى وجهة نظر تيار قائم داخل الولايات المتحدة الأميركية يدعو إلى استمرار الهيمنة الأميركية وبقاء تفردها في النظام العالمي، وأن القرن الحادي والعشرين هو قرناً أميركياً كما يقول جوزيف ناي، والذي تؤكد عليه منطلقات إستراتيجية الأمن القومي الجديدة 2015[1]، والمبني على الأتي[2]:

1. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهجت الولايات المتحدة إستراتيجية كبرى واحدة، وهي الانخراط العميق في شؤون العالم، فمن أجل حماية أمنها بنت أميركا نظاماً اقتصادياً عالمياً ليبرالياً، وأقامت روابط دفاع وثيقة مع شركاء في أوربا وشرق أسيا والشرق الأوسط، وهذا التوجه التزم به كل الرؤساء الأميركيون بلا استثناء.

2. أما الآن فتشعر أميركا بالتخلي عن الإستراتيجية الكبرى إذ تنسحب من العالم، بفعل صعود الصين والعجوزات الضخمة في الموازنة والتعب من الحربيين المكلفتين في العراق وأفغانستان. لكن هذا سيكون خطأ فادحاً، فخفض النفقات الدفاعية على مدى عشر سنوات لم يوفر على الخزينة سوى (900) مليار دولار، ثم أن ضخامة القوة العسكرية الأميركية منعت بروز أي دولة كبرى تطمح إلى موازنتها، وهي قوة لا تكلف أميركا سوى (4.5%) من الإنتاج المحلي الإجمالي، في حين أن الاتحاد السوفيتي

(1) نقلاً عن: محمد مطاوع، إستراتيجية الأمن القومي الأميركي (2015): المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (15)، تموز/يوليو 2015، ص6.

(2) سعد محيو، أي تأثيرات لإستراتيجية "الاستدارة شرقاً" الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟، مرجع سابق، ص212.

كان يصرف (25%) من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع مما سبب في إفلاسه ثم انهياره.

3. تعد السيطرة العسكرية هي أساس الزعامة الاقتصادية الأميركية للعالم، ففي حال سحب أميركا لوجودها العسكري من معظم المناطق فسيكون من الصعب عليها للغاية اقناع القوى الدولية الأخرى برعاية المصالح الاقتصادية الأميركية، كما أن الدور العالمي يسمح لأميركا أن تشكل الاقتصاد العالمي كما ترغب، مما يساعدها على الدفاع عن الدولار كعملة احتياط رئيسة في العالم مما يوفر مزايا ضخمة منها قدرتها على استدانة المال بسهولة.

4. أن قوة الولايات المتحدة الأميركية في تراجع نسبي وليس تراجعاً مطلقاً، وأن مقومات القوة الأميركية الشاملة ومضامينها (القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة الناعمة) ستمكنها من الاستمرار في قيادة النظام الدولي[1].

في المقابل هناك من نظَر لفكرة استدامة الهيمنة الأحادية الأميركية من منطلقات مختلفة: مقاربة "الأحادية المستقرة" التي ترجع هذه الاستدامة إلى التوزيع الأحادي للقدرات لصالح الولايات المتحدة بشكل لا يمكن قهره وتجاوزه، كما أن الدول الأخرى تمتنع عن مواجهة الولايات المتحدة نتيجة ما تكسبه من فوائد أمنية واقتصادية بفضل الهيمنة الأميركية. فالولايات المتحدة حافظت على تفوق شامل وعميق في مختلف محددات القوة مع سائر القوى الكبرى بالشكل الذي ردع أياً منها عن محاولة موازنة الهيمنة الأميركية بل أن أكثر هذه القوى فضلت اللحاق بالركب الأميركي والحصول على بعض العوائد[2].

---

(1) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص6.

(2) حسام مطر، السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الإنكفاء؟، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد(4)، كانون الأول 2012، ص146.

فتستحوذ الولايات المتحدة الأميركية على موارد توفر لها إمكانية استمرار تفوقها على الدول التي تنافسها دولياً، والتي تدعم مكانتها عالمياً، والمتمثلة في:

الجانب العسكري، تمتلك الولايات المتحدة أقوى جيش في العالم من حيث العدة والإمكانات التكنولوجية وبرامج التسليح المتطورة، كما أن التفوق المطلق في إمكانية تعبئة القدرات خارج الحدود وفي القواعد العسكرية في الخارج، وقوة التحالفات العسكرية الخارجية من مثل حلف شمال الأطلسي (NATO)، إلى جانب التفوق التقني الأميركي في الصناعات العسكرية، كما أنها تسيطر بشكل شبه كامل على أهم محيطات وبحار العالم، من خلال أساطيلها وقواعدها العسكرية المنتشرة في أغلب دول العالم[1]، **أما على الصعيد الاقتصادي**، فبالرغم من تراجع مستوى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وارتفاع سقف الدين الحكومي، إلا أنها ما تزال في طليعة الاقتصادات العالمية، كذلك يضاف لها في الآونة الأخيرة إمكانية استخراج وإنتاج (النفط الصخري) عبر تقنية (التكسير الهيدروليكي)، إذ تمتلك الولايات المتحدة لوحدها ما قيمته (76%) من الموارد المثبتة من هذه الثروات، فضلاً عن مصادر الغاز غير التقليدي كالغاز الصخري (Shale Gas)، والغاز الحبيس (Tight Gas)، اللذان يتوفران بكميات هائلة[2].

وقد تطلع المحافظون الجدد إلى القرن الحادي والعشرين كمرحلة حاسمة لجهة استمرار وتثبيت سيطرة الولايات المتحدة على العالم، وأخذ تفعيل القوة الناعمة جانباً مهماً في الإستراتيجية الأميركية من أجل الهيمنة وكانت الديمقراطية وحقوق الإنسان من الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، ومن ثم الهيمنة على صناعة القرار فيها[3].

---

(1) جمال سند السويدي، مصدر سبق، ص551.

(2) المرجع السابق، ص554.

(3) رودلف جولياني، نحو سلام واقعي، الدفاع عن الحضارة وهزيمة الارهابيين بتفعيل النظام الدولي، مجلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (72)، 2008، ص11.

كما أن هناك نقطتين هامتين لتدعيم نظرية ديمومة الآحادية الأميركية، الأولى جغرافية إذ تستفيد الولايات المتحدة كونها "قوة بحرية" تقع خلف المحيطات مما يسهل عليها حسم سيطرتها الإقليمية بما لا يستنزفها في صراعات التوازنات الإقليمية، وذلك بعكس الصين والإتحاد الأوروبي. ثانياً، إن مواجهة الأحادية الأميركية لا تكون فقط من خلال أحلاف تقليدية للقوى الإقليمية بل لا بّد من ظهور أحاديات إقليمية قادرة على تحويل إمكاناتها الاقتصادية المتراكمة إلى القدرات الضرورية للحصول على صفة " قطب" أي، صناعة عسكرية وقدرات إنزال وتوسع لقواتها العسكرية. وهي شروط لم تتوفر بعد لأي قوى إقليمية نتيجة عوامل ذاتية ونتيجة السياسة الأميركية التي ترعى قيام توازنات قوة إقليمية لمنع صعود أحاديات إقليمية كما تفعل بوجه، الصين، روسيا، وإيران[1].

كما ترى الولايات المتحدة الأميركية في المنظور الجيبولتيكي - أن منطقة الاتحاد الأوربي تمثل أهمية إستراتيجية نحو إقامة نظام أميركي عالمي، وفي حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأميركية، لا تتعامل مع الاتحاد الأوربي كخصم أو عدو، بل أن الكثير من المهتمين في شؤون العلاقات الأميركية - الأوربية، يؤكدون أن أوربا مجتمعة في الاتحاد أو متفرقة في دول لا تشكل تحدياً للولايات المتحدة، بل يعدونها حليف استراتيجي لقيادة العالم واستمر التفوق على الخصوم والأعداء، واستناداً إلى هذه المعطيات من الالتقاء، فإن الحقيقة المضمرة للولايات المتحدة الأميركية مع الأعداء أو الخصوم أو المنافسين والحلفاء يمكن اختصارها بمقولة يوضحها الاستراتيجي (برونو كولسون Bruno colson) بقوله: "بقيت الأهداف الإستراتيجية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية ثابتة منذ خمسين عاماً، وهي القضاء على الخصوم

(1) حسام مطر، مرجع سابق، ص147.

الأقوياء منهم أو إضعافهم سواءاً كانو من الأصدقاء أم من الأعداء، في سبيل أن تحافظ الولايات المتحدة على مكانتها وحماية مصالحها"[1].

وذلك يعني أن أي تردد أو تراجع من الولايات المتحدة في التعاطي مع صعود المتنافسين يعني فقداناً لهامش من الهيمنة الأميركية، لأن من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأميركي هي تلك القوى الصاعدة ودائما ما تعمل الولايات المتحدة على تحجيم دورها واشتغالها بنزاعات وإرباك حركتها عبر مواجهتها بالأساليب الناعمة وتحريك شعوبها من الداخل سواء كان عبر التأثير الإعلامي أو الثقافي. وهذا يتطلب انتشار أميركي واسع النطاق[2]. وعليه يجب إعادة النظر في القوة العسكرية وانتشارها في القرن الجديد وفي مجالات ولإفادة منها لبناء الإمبراطورية الأميركية، وبحسب ما نظر إليه (بول ولفويتز)[*] إذ قال: "أن هدفنا الأول هو تفادي ظهور منافس جديد، أن هذه رؤية عامة تقع تحتها الإستراتيجية الدفاعية الأميركية، وتتضمن سعياً الدائم لمنع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن بثرواتها عندما تصبح تحت السيطرة، أن تكون كافية لإطلاق قوة عظمى. هذه المناطق تتضمن أوربا الغربية، شرق أسيا، الأراضي السوفيتية السابقة، وجنوب غرب أسيا.. وبناء عليه ينبغي أن تملك آليات تردع مالكي إمكانيات التحدي والطموح نحو التوسع في الدور الإقليمي أو العالمي"[3].

---

(1) نقلاً عن: موسى الزعبي، الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد (2)، السنة السادسة، 2005، ص110.

(2) ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة، ترجمة: وليدة شحاذه، ط1، دار الحوار الثقافي، بيروت، 2004، ص95.

(*)بول ولفويتز Paul Wolfowitz: هو رئيس البنك الدولي منذ1 حزيران 2005، واستقال من منصبه في 30 حزيران 2007. وكان يحتل منصب مساعد وزير الدفاع الأميركي، إذ يعد المهندس الأول لحرب العراق عام 2003.

(3) نقلاً عن: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص28.

يعد الاتحاد الأوروبي القوة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة بوصفه (كتلة واحدة) من دون أن يقسم إلى دول منفردة، فمن الناحية الاقتصادية مثلاً فأن حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يأتي بعد الولايات المتحدة، والقوة العسكرية التي تمتلكها دوله مثل فرنسا وبريطانيا، وهذه الكتلة الموحدة تمتلك من الإمكانات الكبيرة الشيء الكثير، فضلاً عن أن دوله هي أعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO)، لكن ما ينقص هذا الاتحاد هو الرؤية السياسية الموحدة وسياسة خارجية مؤثرة.

ففيما يتعلق بالتحالف الأوروبي، يعد توسيع الاتحاد الأوروبي إرباكاً كبيراً، إذ لم يفرز هذا التوجه اتحاداً (حقيقياً) يلبي طموح دوله أولاً وهذا التحالف ثانياً، وبما أن الاتحاد أصر على أن تكون وحدته اقتصادية ونقدية قبل أن تكون سياسية، أو أن تكون لتلك الوحدة الاقتصادية مرجعية سياسية مركزية حاسمة، ذلك أسهم في أن تكون الأمور غير متفق عليها دائماً داخل مؤسساته السياسية[1].

ونتيجة لذلك لم يحقق هذا الاتحاد قوة سياسية على المسرح العالمي، على الرغم من كونه قوة اقتصادية كبرى، فقد كان كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا تتمتع بمكانة عالمية قبل أن تكون أوروبية، لا سيما وأن بريطانيا وفرنسا تتمتعان بثقلين سياسيين كونهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، وقوتين نوويتين في الوقت نفسه، وألمانيا بدورها كانت ذات ثقل اقتصادي عالمي، أسهمت في إضعاف الاتحاد الأوروبي سياسياً وبشكل كبير في إضعاف الاتحاد الأوروبي كثيراً، وذلك لطبيعة التنافر والأهداف المتباينة بين الأطراف[2].

---

(1) زبيغنيو بريجينسكي، رؤية إستراتيجية..، مرجع سابق، ص32.

(2) زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب الباردة، ط1، دار الوسام العربي بالتعاون مع منشورات زين، الجزائر، 2011، ص313.

فالمحور الفرنسي- الألماني يحاول أن يخط سياسة بعيدة عن الولايات المتحدة وتأثيرها، مقابل محور آخر تقوده بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها من الدول للسير خلف الولايات المتحدة، مما شكل نوعاً من عدم الانسجام السياسي بين هذه الدول، وهذا ما أثّر بدوره على وزن الاتحاد الأوروبي سياسياً ودوره في حل الأزمات [1].

فعلى سبيل المثال القوة الروسية، فإنها تمتلك إمكانات كبيرة من القوة العسكرية بنوعيها التقليدي وغير التقليدي (النووي)، فضلاً عن امتلاكها دوراً سياسياً مهماً بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، ويستطيع أن يقف بوجه المساعي الأميركية للهيمنة للمنظمة الدولية، كونه يتمتع بحق النقض (Veto)، وهذا ما لاحظناه في الدور الروسي من الأزمة السورية. إلا أن هذه القوة تعاني من الجانب الاقتصادي، كون الاقتصاد على الرغم من تنوعه، يعتمد بشكل كبير على الصناعة الاستخراجية (المعادن والنفط والغاز)، وهو ما يشكل نقطة ضعف كبيرة [2].

أما على الجانب الصيني، فالصين تتمتع بإمكانات اقتصادية هائلة، فهي حالياً الاقتصاد الثاني عالمياً (من ناحية ترتيب الدول اقتصادياً)، ولديها إمكانات بشرية هائلة فالصين الدولة الأولى عالمياً من ناحية تعداد السكان، وكذلك تضم الجيش الأكبر في العالم بتعداد (7) مليون مقاتل، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف عسكري تسليحي واضح، فهي لا تزال تستورد الأسلحة والمعدات العسكرية حتى الطائرات من روسيا، بمعنى أنها لم تؤسس إلى اليوم صناعة عسكرية قوية جداً، والتي تعد من أهم المقومات التي يجب أن تتوافر عليها الدولة لكي تستطيع المنافسة على المستوى العالمي، فضلاً عن أنها تعاني من تأخرها النسبي التقني والتكنولوجي عن الدول المتقدمة، فضلاً عن بعض

---

(1) يامن خالد يسوف، مرجع سابق، ص226.

(2) حسين طلال مقلد، روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي: عوائق الشراكة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (25)، شتاء 2010، ص123.

المشاكل الداخلية كالفقر وحقوق الإنسان والحركات الانفصالية وغيرها، في هونغ كونغ وماكاو والتبت وتركستان الشرقية[1].

وبذلك لا توجد قوة أخرى قادرة على لعب الدور الذي تمتلكه أميركا، فلاتزال أوربا تفتقر إلى الوحدة السياسية والإرادة اللازمين لتكون قوة عالمية. ولا تستطيع روسيا أن تقرر إذا كانت راغبة في أن تكون دولة أوراسية سلطوية إمبريالية ومتخلفة إجتماعياً، أو ديمقراطية أوربية حديثة حقيقية. وتبرز الصين بسرعة باعتبارها القوة المسيطرة على الشرق الأوسط، ولايزال من غير الواضح كيف ستحل الصين التعارض الأساس بين استمرار دوران عجلة زخمها الاقتصادي والمركزية البيروقراطية لنظامها السياسي. لذلك تحتكر أميركا القوة العسكرية في العالم، ولديها اقتصاد قائم على الابتكار التكنولوجي، مما يمنحها نفوذاً سياسياً في العالم أجمع[2].

كما نجد تأكيد الولايات المتحدة الأميركية في الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الصادرة في عام 2002، التي جاء فيها: "إن الولايات المتحدة تمتلك قوة تأثير في العالم ليس لها مثيل"[3]. نظراً للانتقادات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية لاسيّما بعد الحرب على العراق، كانت السياسة الخارجية الأميركية في ولاية (جورج ووكر بوش) الثانية اقل حدة، ويبدو ذلك واضحاً في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2006، إذ إن هناك فرق كبير عن إستراتيجية عام بينما ذكرت إستراتيجية 2006 (التحديات التي تواجه الولايات المتحدة كبيرة إلا إن الولايات المتحدة تمتلك قوة وتأثيرا عظيمين.... وعلينا أن ندرك أن حدود ما يمكن لدولة حتى لو كانت بقوة الولايات

(1) للمزيد ينظر: نوار جليل هاشم، إطار تحليلي لقياس قوة الصين مع القوى الكبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (25)، شتاء 2010، ص108.

(2) اياد سكرية، مرجع سابق، ص203.

(3)The National Security Strategy of the United State of America 2002, the White House, Washington, P. 1.

المتحدة أن تنجزه وحدها من دون عون من أحد)[1]. هذا يشير إلى إعادة طرح فكرة الشراكة التي تخلت عنها إدارة (جورج ووكر بوش) بعد أحداث 11 أيلول 2001، وهو منطلق مشهدنا القادم.

وإن وهن وتراجع الدول – ولا سيّما الكبرى منها – ينتج عندما يغيب التجانس بين وسائلها وأهدافها، أي تصبح أهدافها طموحة جداً بالمقارنة مع محدودية مواردها المتاحة مما يدفع بها نحو الإفلاس، كما في الشركات. هذا الحال هو ما أطلق عليه بول كينيدي " فرط التوسع الإمبريالي" في دراسته الشهيرة عن صعود وهبوط القوى العظمى، فالتوسع المفرط يجعل من اللاعب السياسي مكشوفاً ومهدداً أمام أصغر الإخفاقات والأزمات، فالقوة المفرطة تصبح مرادفة للضعف. والملفت أن إدارة أوباما كانت تدرك – كما كثيرين في أميركا وخارجها- أن بوش الابن قد دفع أميركا إلى قلب هذا الفخ، ولذلك شددت الإستراتيجية الأميركية 2009 على التأكيد أن الولايات المتحدة لا تسعى لبناء إمبراطورية وأنها لا بّد أن تراجع سياستها الخارجية لتجنب الوقوع في مكيدة فرطة التوسع الإمبريالي. إذاً يمكن تجنب هذا المسار عبر التراجع نسبياً عن الأدوار الخارجية – من خلال تخفيض الإنفاق العسكري، الامتناع عن خوض صراعات مكلفة، نقل بعض الأعباء والمسؤوليات إلى آخرين- وإعادة استجماع عناصر قوتها الداخلية بهدف استجماع أنفاسها بل وعكس مسار الهبوط، أي بإعتماد سياسة تقشفية لا سيّما في مجال الدفاع السياسة الخارجية[2].

فالولايات المتحدة ما تزال تتربع على أسس عسكرية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية متينة، حتى لو تعرضت للضعف أو المنافسة في أحد الميادين أو القطاعات، فإن سيطرتها على مجالات متعددة أخرى يمكن أن تعوضها عن أي تراجع ظرفي. وبما أن

---

(1)The National Security Strategy of the United State of America 2006, the White House, Washington, P. 49.

(2) حسام مطر، مرجع سابق، ص151.

القوة نسبية وتقاس في مجالات متعددة بالمقارنة بقوة الآخرين، فإن المتتبع للسياسة الأميركية والكيفية التي يتم فيها اتخاذ القرار السياسي الأميركي والمدخلات والمخرجات المعقدة بهذا الخصوص يستطيع الجزم بأن التفرد بالهيمنة يبقى خيارا استراتيجياً في القرن الحالي، وبالرغم من وصول الديمقراطية إلى البيت الأبيض برئاسة أوباما وإعلانه تفضيل القوة الناعمة على القوة الصلبة لكن هذا لا يلغي التلويح باستخدام القوة العسكرية خلال العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين[1].

في حين يرى آخرون أن الولايات المتحدة تمكنت من حفظ هيمنتها الأحادية من خلال منع ظهور توازن معاكس لهيمنتها عبر إتباع سياسة مساكنة واستيعاب، تمكنت خلالها من تهدئة مخاوف القوى الأساس في النظام الدولي. أما بعض الليبراليين فيعتبروا أن نجاح الولايات المتحدة تحقق كونها قوة "هيمنة خيرة"، أي أنها لا تهيمن فقط لمصالحها الضيقة بل لتحقيق مصالح النظام الدولي ككل. ويكمل آخرون بالحديث عن أن استدامة هذه الهيمنة مقرونة بمدى تبني أميركا سياسة متعددة الأطراف من خلال المؤسسات الدولية، فضلاً عن أثر القوة الناعمة الأميركية التي تجذب اللاعبين الدوليين إلى مدارها[2].

لكن هذا المشهد لا يمكن الركون إليه، لكونه غير واقعي ولا يستند إلى نتائج منطقية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب يمكن أن يطلق عليها بالكوابح، تقف بوجه هذا المشهد وتدفعها باتجاهات متعددة، لا تسمح لها بالسير على المنوال نفسه، ويمكن أن نجمل هذه الكوابح بالآتي:

1. **تنامي القوة الروسية في حيزها الحيوي وخاصة العسكرية منها،** إذ تمتلك ترسانة عسكرية هائلة لدى روسيا، لا تتوانى في استخدامها بالطريقة التي تحقق فيها مصالحها، إذا ما علمنا أنها مستعدة لتكرار أنموذج جورجيا 2008 ضد كل من يهدد

(1) يامن خالد يوسف، مرجع سابق، ص 302.

(2) حسام مطر، مرجع سابق، ص148.

مصالحها الحيوية في جوارهـا الإقليمـي، وكـذلك لا يمكـن أن نـنسى طريقتهـا في التعامـل مـع أزمـة أوكرانيا وضمّها لشبه جزيرة القرم 2014، هذا فضـلاً عـن موقفهـا العسـكري الـداعم لحـل الأزمـة السورية، وبذلك فإن المشاكل الاقتصادية لم تقـف حـائلاً بوجـه نشـوب الصراعـات والنزاعـات بـين القوى الكبرى، وهو ما يؤدي إلى تغيير طبيعة التفاعل مستقبلاً.

2. **تنامي القوة الصينية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً (بشكل أقل)**، بالشكل الذي يسهم في تطور دورها، فالصين حالياً تركز على محيطها الإقليمي أكثر من العالميـة، وهـذا يعـود إلى سياسـتها القائمة على الصعود التدريجي، فهي تحقق تقدماً مهماً في الجوار الإقليمي عبر التعاون المشترك مع الأطراف المجاورة، ومع تنامي القوة التدريجيـة لـديها فأنهـا ستسـعى إلى توسـيع منـاطق نفوذهـا وتواجدها عالمياً، وإذا ما ذكرنا حاجتها المتزايدة للطاقة فـأن هـذا يـدفعها إلى تحـرك أكـبر لتـأمين مصادر حصولها على الطاقة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إذا لزم الأمر[1].

3. **طبيعة التراجع الأميركي الواضح اقتصـادياً وسياسـياً**، وذلـك نتيجـة سـعيها المسـتمر إلى إخضاع جميع التفاعلات السياسية الدولية لأسلوب المرور بالمركز، لكونها جعلت مـن نفسـها مركـزاً مهماً يجب أن تمر به هذه التفاعلات، وليس لبقية هيكل النظام الدولي من نصـيب في المشـاركة في صـنع القـرار الـدولي[2]، هـذا أسـهم في تراجعهـا سياسـياً واقتصـادياً، فسياسـياً فقـدت الكثـير مـن مصداقيتها ومكانتها بوصفها القوة الموازنة لكل الأطراف، ثانياً تراجعـت عـلى المسـتوى الاقتصـادي لأن كلفة (ضبط العالم) عسكرياً أسهمت في تراجع قوتها الاقتصادية، فمن كلفة بلغت (3) تريليون دولار لحربي أفغانستان والعراق، إلى أزمة مالية عام 2008 ضربت أطنابها كل الاقتصادات العلميـة

(1) مهند حميد رشيد، مرجع سابق، ص82.

(2) عبد علي كاظم المعموري، إنبلاج فجر النظام الدولي متعدد الأقطاب، مجلة حمـورابي للدراسـات، مركـز حمـورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد (2) آذار/مارس2012، ص12.

الكبرى (بدرجة أقل الصين فقط)، مما أدى إلى أن تثقل كاهل الاقتصاد الأميركي وتؤدي إلى تراجع نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وارتفاع نسبة وقيمة الدين الحكومي قياساً بالناتج المحلي لها.

فعلى الإدارة الأميركية أن تستقي الدروس الإستراتيجية من أخطاء إداراتها الأخيرة، فضلاً عن نجاحاتها الماضية. إذ يلزم أعوام من الجهد المتأني والمهارة الحقيقية لاستعادة مصداقية أميركا السياسية وشرعيتها. وبذلك فإن النظام الدولي بحاجة إلى موازن فعال، فالفوضى هي البديل المرجح على المدى القصير للدور الأميركي البناء في العالم[1].

فإن هذه الكوابح باجتماعها من الممكن بدرجة كبيرة أن تسهم في تغيير الوضع الراهن للنظام العالمي، وتغير طبيعة التوازنات والتفاعلات في خضمة، مما يؤدي إلى أن تكون نقطة شروع لتفاعلات تختلف وبدرجة كبيرة عما هو موجود في الوقت الراهن، وبالنتيجة تجعلنا لا نرجح السيناريو أو المشهد هذا، لأن يكون الشكل المستقبلي للتفاعلات الدولية بين الأقطاب الكبرى في النظام العالمي. وهذا يؤدي بنا إلى افتراض مشهد ثاني لمستقبل النظام الدولي.

ثانياً: مشهد التعاون والقيادة المشتركة

هناك رؤية مستقبلية يتبناها متخصصون أميركيون، وصناع قرار سابقون، تحُدُّ من التفاؤل تجاه استمرارية التفوق الأميركي على المدى الزمني البعيد[2]. إذ تقوم وجهة نظر المعسكر الانسحابي على الآتي[3]:

---

(1)اياد سكرية، مرجع سابق، ص204.

(2) مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعد احتلال العراق، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012.، ص33.

(3) سعد محيو، أي تأثيرات لإستراتيجية "الاستدارة شرقاً" الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط؟، مرجع سابق،ص210.

1. إستراتيجية الهيمنة الليبرالية الشاملة على العالم غير منضبطة، ومكلفة ودموية، وهي تخلق أعداء بالقدر نفسه الذي تقتلهم فيه، كما أنها تثبط عزيمة ورغبة الحلفاء في تحمل أكلاف الدفاع عن أنفسهم، كما تحفز الدول القومية الأخرى في التجمع في جبهة واحدة ضد أميركا.

2. على الرغم من أن القوة الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة انخفاضات إلى حد كبير خلال العقد الماضي إلا أن البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) لايزال يحصد الأموال الطائلة والاعتمادات الهائلة. وهذا أمر لم يعد قابلاً الآن للاستمرار، لأنه يضعها تحت خط رحمة خطر التمدد الاستراتيجي الزائد الذي كان العامل الأساس في تقويض كل الإمبراطوريات السابقة في التاريخ.

3. آن الأوان للتخلي عن إستراتيجية الهيمنة الأميركية واستبدالها بإستراتيجية ضبط النفس. وهذا يعني التخلي عن السعي وراء الإصلاح العالمي والاكتفاء بالعمل على حماية المصالح القومية الأميركية الضيقة، وكذلك تقليص عدد وعتاد الجيش الأميركي والتخلي عن بعض القواعد العسكرية في أنحاء العالم، وتحميل الحلفاء أكلاف الدفاع عن أنفسهم.

فإن القرن الحادي والعشرين خليق بأن يكون قرناً يظهر فيه قائد اقتصادي محدد، ولكنه لن يكون قرناً تسيطر فيه دولة واحدة على باقي دول العالم[1]. وأن هذه الإستراتيجية البديلة المنضبطة لا تعني بالضرورة عودة الولايات المتحدة إلى عزلتها التاريخية، والتي **تستند على ثلاث ركائز** لا غيرها، وهي[2]:

أولاً، منع بروز منافس قوي يقلب موازين القوى العالمية الراهنة، وهذا ما كانت تفعله الولايات المتحدة الأميركية منذ قرن من الزمن وحتى الآن، فالإستراتيجيون

(1) محمد علي القزويني، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص327.

(2) سعد محيو، القوى الكبرى والنظام العالمي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد (147)، شتاء 2014، ص13.

الأميركيون جاهدو كي يضمنوا إلا تسيطر دولة واحدة على الكتلة البرية لقارية آوراسيا، لأن هذه الدولة تمتلك حين أذا الموارد الكافية التي ستشكل خطراً على أميركا. ولهذا فهي عملت على خوض حرباً ساخنة مع ألمانيا واليابان، وأخرى باردة مع الاتحاد السوفيتي لمنعها من أن تكون خطراً عليها. ولكن أن الصين قد تحاول لعب دور المهيمن في أوراسيا إلا أن هذا الأمر ليس سهلاً ولا حتمياً.

ثانياً، مواصلة القتال ضد الإرهابيين، إذ يتعين على الولايات المتحدة أن تحمي نفسها من تنظيم القاعدة وأشباهه، لكن هؤلاء ضعفاء للغاية ولا يشكلون أي تهديد لسيادة أميركا ووحدة أراضيها، أو مواقع قوتها.

ثالثاً، يجب على الإستراتيجية المنضبطة أن تهتم عن كثب بمنع انتشار الأسلحة النووية، بالاعتماد بشكل أقل على التهديد باستخدام القوة العسكرية لمنع هذا الانتشار، وبشكل أكبر على الردع، إلا إذا تطلب الأمر هجوماً عسكرياً وقائياً.

وبسبب تراكم هذه العوامل، فأن مكامن الضعف التي باتت واضحة في أداء الإدارة الأميركية، قد أطلقت موجة جديدة من موجات أفول قوة الولايات المتحدة الأميركية وسيطرتها. فعلى الرغم من توجه الإدارة الأميركية إبان ولايتها الثانية (جورج بوش) نحو إسباغ قدر أكبر من البراغماتية على مواقفها، والتخفيف من النزعة العسكرية، فان سياساتها ظلت موضع شك ولوم، جراء تقويض أسس القوة التي ورثتها، بل أن بعض المحللين كانوا، حتى قبل الأزمة المالية عام 2008، قد تحدثوا عن "عالم ما بعد أميركا" بينما تكهنات أجهزة الاستخبارات الأميركية تؤكد، بان التعددية القطبية ستصبح حقيقة في غضون عقد ونصف[1].

(1) ماثيو رودس، الولايات المتحدة الامريكية الزعامة ما بعد القطبية الأحادية، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام الدولي، تحرير: جرايمي هيرد، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 187.

فالولايات المتحدة الأميركية تعد قوى عالمية لكنها لم تعد تتمتع بذات القدرة على فرض نفوذها بمفردها على العالم[1]. ومع أن الولايات المتحدة لم تعانِ ضيقاً اقتصادياً كالذي عانت منه أوربا، إلا أن البلد يواجه آثاراً سياسية خارجية سيئة خلفتها حروب عهد بوش، ودولة تزداد مراقبتها تطفلاً بدرجة كبيرة، وانتعاشاً اقتصادياً بطيئاً وقانون رعاية صحية لا ينال الرضى والقبول الشعبي[2].

أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد تمثل القطب الأوحد في هذا العالم، على الرغم من أنها الدولة الكبرى في النظام الدولي، إذ يرى الليبراليون الجدد، لا بّد أن تتعاون مع عدة دول صغيرة فيما بينها في حل المشكلات الدولية، فقد برهنت حرب العراق وأفغانستان حاجة الولايات المتحدة الأميركية للمشاركة، ولا بّد للولايات المتحدة من صرف النظر عن الأحادية، فإن الأوضاع الدولية المُقبلة لن تسمح بها أبداً[3].

وقد أظهرت الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001 أن القوى العظمى تحتاج إلى أصدقاء، فعلى الولايات المتحدة الأميركية أن تهدف إلى العمل مع الأمم الأخرى لحل المشكلات العالمية بطريقة تعددية حيثما كان ذلك ممكناً، فيمكن استخدام التعددية من قبل الدول الصغيرة كإستراتيجية للتقييد والضغط على الولايات المتحدة، ولكن هذا لا يعني أن التعددية ليست في مصلحة الولايات المتحدة بشكل عام، إذ يقول (جوشوا مور افتشيك)[*]: أننا عندما نجعل أعمالنا ترتكز على أساس قانوني، ونقبل القيود المصاحبة لذلك، نستطيع أن نجعل ممارستنا المستمرة لقوتنا أسهل قبولاً لدى الآخرين[4].

---

(1) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات،ط1، الاصدار الثاني، دار مجدلاوي، عمان، 2009، ص203.

(2) والتر رسل ميد، عودة الجيوبوليتيكس انتقام القوى التقليدية، مرجع سابق، ص308.

(3) مادلين أولبرايت، مذكرات إلى الرئيس المنتخب..كيف يمكن استعادة سمعة أميركا ودورها القيادي؟ ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص85.

(*) أستاذ في معهد إنتربرايز الأميركي.

(4) نقلاً عن: جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأميركية، مرجع سابق، ص280.

كما يدعو جوزيف ناي الإدارة الأميركية إلى اعتماد سياسات خارجية أكثر تعددية، والتخلي عن السياسات الأحادية المتبعة والتي تسببت بتشويه صورة الولايات المتحدة الأميركية، وافتقدت بعض منجزاتها الثقافية، معتبراً أن الحل للخروج من مأزق سياسات المحافظين الجدد في اعتماد سياسة تقوم على القوة اللينة أو الناعمة بدلاً من الصلبة، والسعي إلى حل المشكلات المطروحة اليوم على الساحة الدولية (من معضلة الإرهاب إلى معضلة التدهور البيئي مروراً بمشكلة الفقر والهجرة وتجارة المخدرات) عبر اعتماد سياسات تعاونية مع القوى الأخرى تقوم على الحوار بدلاً من المواجهة، وعلى مؤسسات متعددة الأطراف بدلاً من اتخاذ قرارات أحادية ضيقة الأفق[1].

وتبعاً لذلك يمكن القول، أن من يتوافر على القوة الاقتصادية يستطيع امتلاك غيرها، وبالتالي ممارسة دور سياسي فاعل، ولذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية العظمى الوحيدة حالياً التي لها القدرة على التواجد العسكري المكثف في أي منطقة من العالم، فنوعية إمكانياتها الاقتصادية قد تدفع بها مستقبلاً إلى بناء قوة عسكرية وتوظيفها من أجل دور سياسي فاعل[2].

كما توضح الإستراتيجية الأميركية لعام 2010، أن قوة القيادة الأميركية تبدأ من الداخل، إذ أن ما يجري فيها هو ما يحدد درجة نفوذها في الخارج، وتربط بين استعادة مكانة أميركا وقدراتها التنافسية وما تبشر به من أخلاقيات[3].

وهي قيم لا يمكن فرضها بالقوة "فالقيادة الأميركية لن تتأتى عن طريق زرع الخوف في قلوب الآخرين، ولكن من خلال مخاطبة آمالهم، فالطريقة المثلى لذلك، كما تذهب الإستراتيجية، تتمثل في قوة شرف الشعب الأميركي واستقامته، وذلك مرتبط

(1) نقلاً عن: فنسان الغريب، مرجع سابق، ص348.

(2) ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص204.

(3) عمرو عبد العاطي، تعامل مختلف مع مفهوم "القوة": الأمن القومي الأمريكي. لا تغيير كبيراً في الإستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد(6)، يوليو/أغسطس 2010،ص102.

بالقوة المسلحة والدبلوماسية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنين الأميركيين العاديين، فكل منهم يلعب دوراً في تحقيق أمنها، ومخاطبة شعوب العالم[1].

مما سبق نلحظ أن إدارة أوباما تقف بين التيارين مع ميل أكثر قليلاً نحو تيار التراجع، **وأن عناصر الاستدارة شرقاً التي بدأت إدارة أوباما بتطبيقها تتكون من عنصرين هما[2]:**

أولاً: العمل على إصلاح وتصحيح الاقتصاد الأميركي في الداخل.

ثانياً: تقليص النفقات والأعباء والالتزامات الأميركية في الخارج.

وتعمل الولايات المتحدة الأميركية على محاولة إعادة تركيب النظام العالمي، بما يخدم هدفين هما[3]:

1. احتواء صعود الصين.
2. مواصلة ترسيخ الزعامة الأميركية على العالم.

أما **إجراءات الولايات المتحدة الأميركية من حيث تقليل تدخلها الخارجي**، إذ عمل أوباما خلال السنتين الماضيتين على[4]:

– لم تلعب أميركا في حرب إسقاط القذافي سوى دور داعم لفرنسا وبريطانيا، فهي لم تتدخل عسكرياً فيها، إلا بعد أن بدى واضحاً أن حليفتيها غير قادرتين على حسم الأمور بمفردهما.

– رفض أميركا التدخل ضد الجهاديين الاسلامين في مالي، إذ أوكلتها إلى فرنسا فهي صاحبة المصالح الأكبر في الموارد الطبيعية بمنطقة الساحل الأفريقية.

---

(1) المرجع السابق، المكان نفسه.

(2) سعد محيو، أي تأثيرات لإستراتيجية "الاستدارة شرقاً" الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟، مرجع سابق،ص213.

(3) المرجع السابق، ص214.

(4) المرجع السابق، المكان نفسه.

- أن الإدارة الأميركية قاومت الضغوط التي مارستها عليها كل المؤسسات الأميركيـة تقريبـاً مـن البنتـاغون إلى سي أي آي (CIA) ووزارة الخارجيـة لـدفعها إلى التـورط بالتـدريج في الأزمـة السورية.

كما جاءت وثيقة الأمن القومي الأميركي لعام 2015، مستندة في مستهلها عـلى مبـدأ أوبامـا في أن اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية وقوتها يعملان كحجر الزاويـة في إيجـاد مؤسسـات عالميـة وتشاركية بحكم القانون، وأن التعددية الفاعلة الذكية العمل مع الحلفاء والشركاء في النظام الدولي مع الاستعداد لتحمل عبء الدفاع عنه دون أن يعنـي ذلـك بـالضرورة اسـتخدام الأداة العسـكرية لتحقيق ذلك، هي الحاكمة لسياسات الإدارة الأميركية فـيما تبقـى مـن مـدتها الرئاسـية التـي تمتـد لعامين مقبلين. إذ أكد ذلك أوباما في مستهل الوثيقة بقوله إن الولايات المتحدة الأميركيـة يجـب أن تقود العالم وإن الجيش الأميركي هو الدعامة الرئيسة لتلكم القيادة الأميركية لكن العمل العسـكري لا يمكن أن يكون الأداة الوحيدة أو حتى الأولى في القيادة الأميركية للعالم[1]. وهي بذلك مكملة لما جاءت به وثيقة الأمن القومي الأميركي لعام 2010.

وقد حددت الإدارة الأميركيـة في مقدمـة الوثيقـة عـام 2015، سـت طـرق لقيـادة الولايـات المتحدة الأميركية للعالم، وهي[2]:

الطريقـة الأولى: القيـادة لغـرض تحقيـق هـدف وهـو حمايـة الولايـات المتحـدة الأميركية من ثمانية أخطار إستراتيجية على الأمن القومي الأميركي، وهي: هجوم كارثي عـلى الداخل الأميركي أو على البنيـة التحتيـة الأميركيـة، وتهديـدات أو هجـمات ضـد المـواطنين الأميركيين في الخارج أو ضد حلفائها، وأزمـة اقتصـادية عالميـة أو تبـاطؤ اقتصـادي عـالمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها ـ وانتشار الأمراض المعدية على نطاق عـالمي، وتغيـير المنـاخ، واخـتلالات في أسـواق الطاقـة العالميـة، وأخـيرا الآثـار الأمنيـة المرتبطـة

---

(1) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص7.

(2) المرجع السابق، ص7-8.

بالدول الضعيفة والفاشلة، التي تشمل (الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والآثار الانتشاري الإقليمي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود).

الطريقة الثانية: القيادة من منطق القوة الأميركية وذلك من خلال تأكيد حقيقة أن القوة العسكرية الأميركية لا يمكن تحديها، وأن الاستثناء الأميركي لا يرتكز فقط على قوة الجيش والاقتصاد الأميركي، ولكن على القيم الأميركية أيضاً وعلى قوة الشعب الأميركي وموهبته وتنوعه.

الطريقة الثالثة: تأكيد على احترام الولايات المتحدة الأميركية لقيمها في الداخل، مما يجعلها تصبح في وضعاً أفضل لنشرها في الخارج.

الطريقة الرابعة: تتمثل بالقيادة مع الشركاء القادرين، من خلال تأكيدها أنه في وجود عالم مترابط ومتصل، فإنه لا توجد مشكلات دولية يمكن حلها من دون الولايات المتحدة الأميركية، وأن هناك أزمات قليلة بإمكان الولايات المتحدة الأميركية حلها لوحدها.

الطريقة الخامسة: وهي القيادة بأدوات القوة الأميركية كافة، وهنا أكدت الوثيقة أن استخدام القوة العسكرية ليست هي الأداة الوحيدة التي لدى الولايات المتحدة الأميركية، بل وليست الأداة الرئيسة في التعامل الأميركي مع الخارج، ولا هي الأكثر فعالية للتعامل مع التحديات والأزمات، كما ترى الوثيقة بأن أول أداة للفعل الخارجي الأميركي هي الدبلوماسية، فضلاً عن الدور الأساس للتنمية في تحقيق المصالح الأميركية، وأن العقوبات الأميركية الموجهة ستظل هي الأداة الأكثر فاعلية لدى الإدارة الأميركية في زيادة التكاليف على الفاعلين الدوليين غير المسؤولين، وفي تفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية. كما أن هناك دور لأجهزة الاستخبارات الأميركية والعلاقات بين الشعوب في تعظيم الجهود الإستراتيجية الأميركية لتحقيق مزيد من القوة الأميركية في العالم.

الطريقة السادسة: إذ تميزت بالأهمية، كون تمثلت بالقيادة من منظور طويل المدى، لأن هناك خمسة تحولات إستراتيجية كبرى منذ إصدار إستراتيجية 2010، وهي: صعود قوى دولية كبرى في العالم، وتراجع قوة الدولة القومية في مقابل تزايد دور الفاعلين من غير الدول في العالم، والصراع حول السلطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل وفي وتيرة التكنولوجيا التي تربط بين الأفراد والجماعات والدول بصورة غير مسبقة، وحدوث تحولات هائلة في سوق الطاقة العالمية.

ويلحظ عند المقارنة بين وثيقتي عام 2010 و2015، الاستمرار في تأكيد فكرة القيادة الأميركية، والاعتراف بحدود القوة الأميركية، وتفضيل التعددية في استخدام القوة العسكرية، إلا أن أهم ملامح التغيير في الوثيقة الجديدة عن الوثيقة القديمة تمثل بحدوث تغيرات كبيرة في تقييم التهديدات، وانخفاض سقف الطموحات الأميركية، وظهور بوادر سباق فضاء جديد، ومزيد من التركيز على داعش، واتباع خط عدائي مع روسيا، وتلطيف الخطاب مع إيران، واستقطاب سياسي في الداخل الأميركي[1].

وأن أخر من ساهموا في النقاش حول مستقبل العالم والقوى الدولية "ريتشارد هاس"[*]، الذي تحدث عما سماه عالم اللاقطبية Non-Polarity، بمعنى عدم وجود طبقة عليا من الدول الكبرى، يمكن النظر إليها بإعتبارها أقطاب العالم، ويقارن ذلك بما شهده العالم في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين من تعددية قطبية، وبعد الحرب العالمية الثانية من ثنائية قطبية، ثم الأحادية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة[2].

وهناك اتفاق أو تقارب بين المفكرين وهما جوزيف ناي ونعوم تشومنسكي حول النظام الدولي، إذ يقدم عالم السياسة الأميركي جوزيف ناي Joseph Nye تصوراً عن

---

(1) المرجع السابق، ص19.

(*) هو الخبير الاستراتيجي والدبلوماسي الأميركي السابق.

(2) نقلاً عن: السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مرجع سابق، ص36.

النظام الدولي ومستوياته، فهو يشبه السياسة الدولية بلعبة الشطرنج ذات ثلاثة أبعاد، فعلى المستوى الأعلى القائم على القوة العسكرية، فالنظام أحادي القوى Unipolar، ولكن على المستوى الأوسط المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن العالم متعدد الأقطاب **Multipolar**، ولكن على مستوى العلاقات عبر القومية والمتعلقة بقضايا، مثل التغير المناخي والمخدرات والأمراض المعدية، فإن القوة موزعة بشكل فوضوي[1].

نستنتج مركزية دور القوة العسكرية الأميركية الأحادية مع تعددية مراكز القوة الاقتصادية في النظام الدولي الآخذ بالتبلور لحماية المصالح الأميركية بالدرجة الأولى، إضافة إلى تحقيق المصالح الغربية الأخرى وشركاته المتعددة الجنسية والمهيمنة على السوق الدولية، مع عجز الاقتصاد الأميركي على المنافسة، ومحاولة الأداة العسكرية الأميركية في تعويض الخلل الناتج من تراجع الموقع الاقتصادي الأميركي المهيمن خلال العقد الأخير ن القرن العشرين[2].

وفي تقدير المفكر الأميركي نعوم تشومنسكي، فإن النظام العالمي الراهن لا يزال أحادي القطبية في بعد واحد فقط هو ميدان القوة العسكرية. ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية تنفق على التسلح النووي ما يساوي ما ينفقه العالم مجتمعاً عليه، بالإضافة إلى أنها أكثر تقدماً بدرجة كبيرة في تكنولوجيا التدمير. وتعد الولايات المتحدة الدولة الوحدة التي تملك مئات القواعد العسكرية في العالم، كما احتلت دولتين تقعان في مناطق حيوية فيما يتعلق بإنتاج الطاقة. ويمثل حلف الناتو جزءاً أساسياً من أدوات الحرب الباردة التي تم تطويرها، إذ يستطيع أوباما أن يستخدمها في أي وقت. غير أن تشومسكي يعتقد أنه في المجال الاقتصادي، العالم ثلاثي القطبية منذ سبعينات القرن الماضي. فقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تنوعاً، في ظل نمو الاقتصادات الاسيوية، وظهور مراكز اقتصادية متماثلة في قوتها في أميركا الشمالية وأوربا وجنوب شرق آسيا. ويستخلص

---

(1) المرجع السابق، المكان نفسه.

(2) فنسان الفريّب، مرجع سابق، ص92.

تشومسكي أن العالم يتجه إلى أن يصبح متعدد القطبية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، بالرغم من مقاومة القوى العظمى الوحيدة لذلك. ويعد ذلك تغيراً تاريخياً حقيقياً سنرى آثاره في المستقبل القريب[1].

إن العالم المتعدد الأقطاب، هو عالم موزع إلى مناطق، قائم على التبعية المتبادلة، والمنظمة بطريقة تسمح للشعوب بتحسين شروط حياته ومشاركتها في الإنتاج، مما تشكل إطار بناء عالم متعدد المراكز[2].

كما أن ظهور الصين من جديد قوة عالمية سيعيد آسيا إلى نظام يشبه النظام التقليدي، وانه من الممكن أن تتمركز آسيا حول الصين، وبذلك يمكن أن تقود آسيا في استقطابها حولها في نظام ثلاثي الأقطاب الإقليمية، إذ أن هناك شغف صيني بالاندماج الإقليمي شبيه بالاندماج الأوروبي، ويتحدث القادة الصينيون عن تشكيل (الأسرة الآسيوية) على غرار الاتحاد الأوروبي، وكذلك العملة الآسيوية المبنية على الين الصيني، لكي لا يستمر بالاعتماد على الدولار الأميركي[3].

على من أن أمام الصين طريق طويل قبل أن تتفوق على الولايات المتحدة الأميركية في الناتج المحلي الإجمالي، فما زال نصف الناتج المحلي للولايات المتحدة، وطريق أطول قبل أن تقترب من الدخل الفردي الأميركي، أي يبلغ ثمنه تقريباً[4].

أن الاقتصاد الصيني لا يزال أصغر بكثير من الاقتصاد الأميركي، فإن الأخيرة تستورد من الصين أكثر بكثير مما تصدر إليها، وقد ولد هذا الاختلال في التوازن توترات كبيرة مع تنامي البطالة في الولايات المتحدة، ربما تكون العلاقة تكافلية، الصين تساعد في تمويل العجز المالي الهائل للولايات المتحدة، ولولا السلع الصينية غير المكلفة لكان

---

(1) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مرجع سابق، ص36.

(2) سمير أمين، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2002، ص144.

(3) مهند حميد رشيد، مرجع سابق، ص 79.

(4) جوزيف ستيغليتز، مرجع سابق، ص277.

مستوى معيشة الكثير من الأميركيين أدنى بكثير، وتقدم الولايات المتحدة الأسواق للعرض الصيني المتنامي دائماً، لكن الاهتمام في الركود العظيم يتركز على الوظائف. فجميع الأميركيين لا يفهمون مبدأ الميزة النسبية، إذ أن كل بلد ينتج السلع التي يحسن إنتاجها نسبياً، ويجدون صعوبة في استيعاب أن على الولايات المتحدة أن تفقد ميزتها النسبية في العديد من المجالات الصناعية. إذ كانت الصين تتفوق على الولايات المتحدة في المنافسة، فأنهم يعتقدون أن ذلك يرجع إلى أنه يقوم بمعدل غير عادل: التلاعب بأسعار الصرف أو إعانة منتوجاته أو بيع المنتوجات دون تكلفتها، أي ما يسمى أغراقاً[1].

كما يذكر أوباما في مقدمة إستراتيجية 2010، إذ يعتقد أوباما أن أميركا تكون في ذروة قوتها عندما تكون قوية في اقتصادها، وفي تحالفاتها المستمرة مع دول أخرى لمواجهة التحديات المشتركة. إلا أنه يعترف بأن الولايات المتحدة تجد نفسها اليوم في نظام دولي متعدد الاقطاب وأكثر تحدياً وحيوية، إذ بات من الصعوبة المحافظة على المصالح الأميركية الحيوية، مع ذلك فأن قيادة البلاد، على نحو يأخذ الأمر ذاك في الحسبان- بعيداً من المغامرات العسكرية-هي الطريق الأمثل لتأكيد الازدهار داخل البلاد كما في الخارج[2].

وكذلك أكدت وثيقة الأمن القومي الأميركي لعام 2015، على أن الاقتصاد الأميركي كفيل بضمان القوة العسكرية الأميركية والنفوذ الدبلوماسي الأميركي، وضرورة تنويع مصادر الطاقة في العالم، ووضعت هدفاً استراتيجياً بإزالة الحواجز أما الصادرات الأميركية ووضعها في مركز منطقة تجارة عالمية من خلال إبرام اتفاقيات مع آسيا وأوربا، الجانب الخارجي، أما فيما يتعلق بالجانب الداخلي، إذ أكدت الوثيقة على الولايات المتحدة الأميركية الالتزام بتطبيق قيمها في الداخل وتشجيع تطبيقها على المستوى العالمي. وأكدت على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والشباب

(1) المرجع السابق، ص287.

(2) فواز جرجس، مرجع سابق، ص138.

والمجتمع المدني والصحفيين ورجال الأعمال بوصفهم روادا في عملية التغيير في المجتمعات، وذلك بالتوازي مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية السياسية[1].

وفيما يتعدى البعد الاقتصادي والعسكري، يمكن للمبارزة الدائرة حالياً أن تكون منافسة بين قوة ناعمة أميركية آفلة وقوة ناعمة صينية بازغة. إذ شرعت الصين تنفيذ سياسة التنمية لقوتها الناعمة من دون أن تمتلك تمييزاً دقيقاً لآلية تحرك هذا المسار والعوامل التي توفر له أسباب النجاح، فإذا ما نظر إلى هذه القوة الناعمة عن طريق الطيف الثقافي الصيني فإنها انحصر في تلاقي النفوذ الاقتصادي والإعلاء من شأن الثقافة التقليدية واللغة الصينية في الخارج[2].

ونظراً للخريطة المستقبلية التي رسمها الرئيس الأميركي (باراك اوباما) في سياسته الخارجية، فسيواجه تحديات داخلية وخارجية منها: الالتزام بالسياسة التي حدد إطارها عن طريق السعي إلى استخدام دبلوماسية قادرة على إظهار إن تعددية الأطراف مثمرة، والعمل بمبدأ إن الحوار مع الخصوم يؤدي إلى حل أي مشكلة من المشكلات. فضلاً عن التحديات على الصعيد الداخلي، فمراقبة التسلح مع روسيا الاتحادية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، وتخفيف العقوبات على كوبا وإيران، التي تتطلب موافقة الكونغرس، مما يتعين عليه تدعيم سياسته الخارجية بإستراتيجية تشريعية مرسومة بعناية[3].

وأن هذا الأساس القانوني يأتي عن طريق مشاركة الدول في أي عمل تقوم به الولايات المتحدة، ويرى الليبراليون أن الولايات المتحدة هي اليوم بحاجة إلى الشراكات على الصعيد الدولي، لمواجهة التهديدات التي تواجهها، وتواجه العالم أكثر من أي وقت

(1) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص8-9.

(2) ليونيل فيرون، أميركا- الصين: آفاق إستراتيجية، ترجمة: صالح الأشمر، في التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013-2014)، مرجع سابق، ص 225.

(3) عبد الحميد الانصاري، ما النظرية السياسية لإدارة اوباما بعد مرور سنة على ولايته؟، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد(4)، آذار 2010، ص 39.

مضت، لان طبيعة التهديد لم تعد تصدر اليوم عن الدول، بل أصبحت هناك تنظيمات إرهابية منتشرة في كل مكان فلابّد من تعاون دولي في مجال الاستخبارات، والعمليات العسكرية لمواجهة هذا التحدي، والولايات المتحدة بحاجة إلى بناء إستراتيجية مشتركة لمنع الأعمال الإرهابية، والحد من التعاطف الذي يتلقاه الإرهابيون[1].

غير أن السياسة الأميركية كانت في ظل رؤسائها الستة ثابتة في السعي للارتباط مع الصين. وقد بدأت هذه السياسة بتوقيع الرئيس نيكسون (أعلان شنغهاي) عام 1972 ومنذ ذلك الحين، شهدت العلاقات ارتفاعات وانخفاضات. ارتفاعاً عند اعتراف الرئيس كارتر بالصين 1979، وانخفاضاً عندما قامت الصين بقمع مظاهرات (تيان آن مين) عام 1989، وما أعقب ذلك من عقوبات فرضتها الولايات المتحدة، وارتفاعاً مع استئناف الرئيس كلينتون للارتباط عام 1994، وما أعقبه من إرسال حاملتي الطائرات أميركيتين رداً على ذلك، وارتفاعاً مرة أخرى عندما اجتمعا في الولايات المتحدة والصين الرئيس (جيانغ زيمن) والرئيس كلنتون[2].

ويرى جوزيف ناي رغم من انطواء التعددية على تكاليف، ولكن فوائدها في الصورة الكبيرة ترجح هذه التكاليف وزناً، فالقواعد الدولية تقيد الولايات المتحدة الأميركية وتحد من حريتها في العمل بالمدى القصير، ولكنها تخدم مصالحها أيضاً بإلزامها للآخرين كذلك. وينبغي على الأميركيين أن يستخدموا قوتهم لتشكيل المؤسسات التي تخدم مصالح الولايات المتحدة الوطنية البعيدة المدى في تعزيز النظام الدولي، وبما أن ليس من سبب يدعوا إلى الاعتقاد بأن وسائل السياسة ستزيد، فإنه لا يمكن للأميركيين، بحسب رأي روبرت تاكر سوى الاعتماد على الآخرين، ولكن تعاونهم الأكبر سيعني تضييق الحرية للأميركيين في العمل، ولكن ليست المسألة قاصرة فقط على أن الأحادية

---

(1) دنيس رويس، فن الحكم: كبف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص43.

(2) موسى مخول، مرجع سابق، ص341.

يمكن أن تؤذي الولايات المتحدة الأميركية، بل أن التعددية كثيراً ما تكون أفضل طريقة لتحقيق أهدافهم على المدى الطويل[1].

وهذا ما أكدته وثيقة الأمن القومي الأميركي لعام 2015، من خلال رفض توجيه كل موارد السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقة واحدة أو تهديد واحد، والتركيز بدلاً من ذلك على الدفاع الوطني، والأمن الداخلي، ومحاربة الإرهاب، والردع، وأسلحة الدمار الشامل، والتغير المناخي، وضمان الوصول إلى السلع العالمية (الطاقة، والفضاء، والهواء، والمحيطات)، والأمن الصحي بوصفها قضايا كبرى[2].

فإن حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى مساندة الصين في مجالات الاقتصاد، والحد من تغير المناخ، فضلاً عن حاجتها إلى مساعدتها في توحيد كوريا الشمالية، سلمياً ومن خلال القوة الناعمة ثقافياً - وسياسياً، ومنع إيران من الحصول على أسلحة نووية، تمثل الأساس المنطقي للتقارب بين الولايات المتحدة والصين وتدفع باتجاه استخدام القوة الناعمة، كما تفرض تحديا مهماً على الدبلوماسية الأميركية من أجل العمل على دمج الصين في ترتيبات إقليمية وعالمية، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن البلدين فشلا في تخفيف درجة انعدام الثقة في نوايا بعضهما البعض على المدى الطويل[3].

ويرى هنري كيسنجر (أن على الولايات المتحدة حسم خيارها الاستراتيجي مع الصين، الذي تأرجح في العقود الثلاثة الأخيرة بين الشراكة الإستراتيجية الحذرة والاشتباك المحدود، فالصين تملك أطول تاريخ غير منقطع في العالم، كما إنها الدولة ذات

---

(1) المرجع السابق، ص280-281.

(2) محمد مطاوع، مرجع سابق، ص10.

(3)Martins Indyk and others scoring Obamas foreign policy, foreign Affairs, council on foreign Relations, U.S.A, Volume 91، number3, May / June 2012, P. 34.

الإمكانات الأكبر التي تحولها لكي تصبح منافساً للولايات المتحدة في مرحلة ما من القرن الجديد)[1].

فبروز الصين بعد غياب ماوتسي تونج، هو أهم تطور (جيـو اسـتراتيجي) في نظـرة الولايـات المتحدة الأميركية نحو الغرب، وهو يتماثـل مـع سـعي روسـيا في الشرق إلى مفهـوم للأمـن لمـا بعـد الحرب الباردة. ومن الأهداف التي تزداد أهمية في الدفاع الوقائي، تعزز الاحتمال بـأن تبـزغ الصـين كشريك للأمن بدلاً من أن تكون خصماً للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشريـن. ولا تسـتطيع الولايات المتحدة أن تحدد مسار الصين، ولكنها تستطيع أن تمارس قدراً من التأثير، كـما هـو الحـال بالنسبة إلى روسيا[2].

وقد أفضى كل ذلك إلى توقيع (وثيقة التعاون الأميركي – الروسي) في كامب ديفيـد في شـباط 1992 بين الرئيسين جورج بوش وبوريس يلتسين، وقد استمر ذلك التوجه الروسي نحو الغرب حتـى إن الدولتين أجرتا مناورات مشتركة للأسطولين الأميركي والروسي في البحر الأبيض المتوسـط في شـباط 1992[*].

---

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمـة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 144.

(2) موسى مخول، مرجع سابق، ص340.

(*) تنص بنود الاتفاقية على:

1. تعتبر الولايات المتحدة وروسيا أن العلاقـة بيـنهما لم تعـد علاقـة الخصـوم أو الأعـداء المتنافسـين، وإنمـا علاقـات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الكاملة.
2. ستعمل الدولتان على إزالة اثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائمـا بيـنهما، واتخـاذ الإجـراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الإستراتيجية.
3. سوف تعمل الدولتان على توفير سـعادة ورفاهيـة الشـعبين، ودعـم الـروابط بيـنهما قـدر الإمكـان وعـلى أسـاس الانفتاح والتفاهم.
4. سوف تعمل الدولتان معاً على أسس حرية التجارة والاستثمار، والتعاون الاقتصادي.
5. سوف نبذل كل جهد لكي نزيد من فعالية القيم الديمقراطية وحكم القانون، واحـترام حقـوق الانسـان والأقليـات والحدود.
6. سوف نعمل معاً على أساس: أ. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشـار الأسـلحة الإسـتراتيجية المقدمـة. ب. إنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً. ت. مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة. كما وأكدت الوثيقة بأن تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال صداقة (مشتركة وتحالف جديد بين شركـاء يعملـون معـاً لمواجهـة الأخطار المشتركة التي نواجهها). محمد السيد سليم، التحولات الكـبرى في السياسـة الخارجيـة الروسـية، مرجـع سـابق، ص41.

إن تتبع السياسة الروسية بكل جزئياتها يدعو إلى الوقوف عن جزئية مهمة ومحورية في تلك السياسة ألا وهي علاقات روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب بشكل عام[*]، فالمؤسسة السياسية الروسية ولا سيّما المعنية بالشؤون والسياسات الخارجية تولي تلك العلاقات أهمية كبيرة لما لها من أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا ومكانتها ودورها خاصة وبالنسبة للنظام الدولي بشكل عام لما يمثله الطرفين من مكانة في مواقع القوة في النظام الدولي[1].

لأن الكثيرين في داخل روسيا الاتحادية يرون إن الاندماج مع الغرب لا يمثل قراراً استراتيجياً بقدر ما يدل على أن روسيا افتقرت لأي شكل من أشكال الإستراتيجية[2]، أي عدم القدرة على التحرك الروسي في الوقت الذي تحاول فيه روسيا أن تكون لها ميزة في سياستها الخارجية عن طريق التأكيد على حقها في الاضطلاع بدور القوة العظمى المستقلة، ضمن منظومة عالمية تضم عدداً من الدول الكبرى، أي إنها تحاول أن تثبت

(*) **تاريخ العلاقات الروسية-الأميركية:** تتنازع تلك العلاقات اتجاهات متبادلة تتقارب أحياناً قليلة وتتباعد في الكثير من الأحيان، فحالة عدم التكافؤ التي برزت بين الطرفين بعد الانهيار السوفيتي تركت التأثير الأميركي بشكل واضح وكبير على روسيا، والذي تجسد في وثيقة التعاون الموقعة بينهما في كامب ديفيد في شباط 1992 وتبعها الميثاق الروسي – الأميركي للشراكة والصداقة في حزيران 1992، فما يفهم من ذلك هو التعبير عن رفض حالة العداء والتنافس السابقة، ولكن مهما يكن لا يصل إلى مستوى التحالف وقد أرادت روسيا من ذلك الاستفادة من التقنيات والاستثمارات الأميركية، وبدورها أرادت أميركا تحجيم قوة روسيا ولتمكن من احتوائها وتقليل تهديدها المحتمل على جيرانها، فأكدت عليها بدفع عملية التحول إلى اقتصاد السوق والتحول نحو الديمقراطية، ولكن مهما كانت رغبة الولايات المتحدة الأميركية في التأثير والسيطرة على روسيا فإن درجة التأثير الأميركي في عملية صنع القرار الروسي لن تكون بالدرجة أو المستوى التي تريدها الولايات المتحدة الأميركية، ويعود السبب في ذلك إلى المستوى الذي تبديه روسيا من استقلالية في صنع قراراتها في مواجهة التأثير والضغط الأميركي لا سيّما في المجالات الأمنية والاقتصادية الروسية. للمزيد ينظر: نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 1998.

(1) أيمن طلال يوسف، مرجع سابق، ص84.

(2) جيفري مانكوف، روسيا والغرب: نظرة أبعد مدى، ترجمة: جمال صالح خضر أبو ناصر، مراجعة: محمد مجد الدين باكير، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، السنة السادسة والعشرون، العدد(148)، مايو-يونيو 2008، ص68.

دورها دولياً بشكل لا تتحدى فيه النفوذ الغـربي[1]. إلا إن هـذه القـوة الروسـية والرغبـة في إثبـات الوجود لم تصل بعـد إلى حالـة الثبـات فنراهـا تتعـرض إلى حـالات مـن الصـعود والنـزول في القـوة والمكانة والدور.

كما كانت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس بـوش الابـن بحاجـة إلى دعـم الـروس في أزماتهـا المتتالية، من غزو أفغانستان، إلى العراق وصولاً إلى الأزمة المالية التي أقلقت البيت الأبـيض بشـكل أساس[2].

أن التحول من الأحاديـة القطبيـة، إلى عـالم متعـدد الأقطـاب يفـرض تغيـيراً شـاملاً لمعظـم السياسات الأميركية، وسيؤدي ذلك إلى أفاده معظم بلدان الشرق الأوسط، لان إستراتيجية الولايـات المتحدة ستصبح مقيدة[3]،

وقد جاء فوز باراك أوباما بانتخابات الرئاسة الأميركية ليعيـد تجديـد العلاقـات الأميركيـة – الروسية ويوجهها إلى طريق ايجابي بالرغم من استمرار وجود القضايا الخلافية التي تؤجل إمكانيـة الحديث عن شراكة أميركية – روسية، ففي إطـار تصـحيح مسـار العلاقـات مـن المتوقـع أن تـؤدي المفاوضات النووية إلى معاهدة جديدة لخفض الأسلحة النووية، وعلى الرغم من عدم قدرة روسـيا على مجاراة الولايات المتحدة الأميركية بكل المجالات والنواحي إلا إنها تريد التعامل بمساواة معهـا، ولكن هل سيستمر ذلك القرار الأميركي ويستمر الاطمئنان الروسي أم إن وراء ذلـك خططـاً جديـدة وبدائل غير معلن عنها تعيد القلق الروسي إلى بداياته[4]، وتعيـد لعلاقـات الأميركيـة – الروسـية إلى وضعها السابق أو أكثر وبشكل يؤثر عـلى السياسـات الروسـية الجديـدة وترتيـب مكانـة روسـيا في النظام الدولي.

(1) المرجع السابق، ص67.

(2) أحمد فايز صالح، مرجع سابق، ص117.

(3) سمير التنير، مرجع سابق، ص166.

(4) عبد الحميد الانصاري، المرجع السابق، ص128.

فواشنطن تتعاون مع موسكو عندما يكون ذلك ممكناً وتتراجع عندما ترى ذلك ضرورياً بشكل يوضح قناعة راسخة بذلك، أي تحديد التوازن الصحيح بين الترابط الانتقائي والاحتواء الانتقائي وأصبح ذلك المهمة الرئيسة للسياسة الأميركية تجاه روسيا[1]. وقد قام المسؤولون في الإدارة الأميركية باختيار عينات للعلاقة الأميركية – الروسية وجاءت بشكل سيئ، فسيكون لديهم أسباب عديدة للأخذ بالحسبان تغييرات محددة في السياسة لقضايا تمتد من لتوازن العسكري إلى تعزيز الديمقراطية في علاقة روسيا بجيرانها، إذ أن صانعي السياسة الأمريكان الجدد سيعيدون النظر فيما ينبغي عمله أو تركه من أجل إيجاد طريقة جديدة لعلاقة أكثر إنتاجية[2].

إذن فشكل التعامل الثنائي بين روسيا والغرب سيكون قائماً على الرغبة والإمكانية الروسية إلى جانب المصالح الذاتية المشتركة بين الطرفين، إذ إن كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية لهما مصالح مشتركة وتحتاجان إلى تعاون مشترك فكلٌ يترك الفرصة للآخر للمناورة، فحتى في قمة توتر علاقاتهما تبقى بعض القنوات مفتوحة للاتصال وبشكل منتظم، فسيكون أمامهما الفرصة سواء للتعاون المشترك إذا كان ممكناً أو التوتر المتبادل إذا كان مبرراً وحسب المعطيات والحالة القائمة[3]، فموقع روسيا الاتحادية الجديد في النظام الدولي تريده أن يكون موقعاً فاعلاً وذو دور مؤثر وبصفة شريك وليس تابع للغرب – على الرغم من إنها لم تصل بعد إلى مستوى الشراكة -، إي إن روسيا لا تريد أن يعاملها الغرب بصيغة التهديد المستمر وإنما بصيغة الحوار والنقاش والتعامل معها بتساوٍ والاعتراف بمصالحها الإقليمية وإدخالها وإشراكها في

(1) Stephen Sestanovich, What Has Moscow Done? Rebuilding U.S-Relations, Foreign Affairs, November/ December 2008, Volume 87-Number 6, P. 14.

(2) Ibid, P. 17.

(3) السيد أمين شلبي، العلاقات الأميركية- الروسية..إلى أين؟ وجهة نظر صينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والأربعون، العدد (171)، يناير 2008، ص192.

مناقشة وتسوية القضايا الدولية كطرف دولي مؤثر[1]. إذ إن صناع القـرار في موسـكو يطـالبون بـأن روسيا تريد أن تجلس في مقدمة طاولة الدبلوماسية العالمية، وأن تكـون مـن صـناع قواعـد النظـام الدولي. فصناع القرار الروس في موسكو يريدون أن يظهـروا بـأنهم عنـدما يتكلمـون يـتم سـماعهم وهكذا أهداف وتوقعات يمكن أن توقعهم في ورطة أو مأزق[2].

فأصبحت تتزايد المحاولات الرامية إلى تصنيف هيكـل القـوى العالميـة إلى هيكـل عسـكري، وآخر سياسي، وثالث اقتصادي، باعتبارها ثلاث أقطاب مهمة للقوة، وضمن هذا النسق تعـد بعـض الدول بمثابة قوى سياسية بارزة بيـنما تتصـدر دول أخـرى ميـدان الاقتصـاد وأخـرى ميـدان القـوة العسكرية، وانطلاقاً من ذلك فإن النظام العالمي البديل سوف يشهد تعدديـة نوويـة بفـارق نـووي لصالح الولايات المتحدة، وتعددية سياسية بفواعل سياسـية، وتعدديـة اقتصـادية بفـارق اقتصـادي لصالح الصين، وانسجاماً مع هذا الانتشار الواسع للقوى العالمية فان محيط مراكز القـوى المنفصـلة بدء بالظهور بشكل واضح، ونزولاً عند طبيعة النزاعات والاتجاهات الحالية[3].

إذ أن الرؤية الإستراتيجية الروسية للعالم قد تغيرت من التعامل بعقلية الوريـث السـوفيتي، والعيش في وهم أن روسيا قوى عظمى، إلى القبول بوضع الشريك للولايات المتحدة الأميركية[4].

فأنشاء شراكة أمنية مع الصـين يختلـف كثـيراً عـن أنشـاء شراكـة مـع روسـيا وأكـثر صعوبة، فقد كانت روسيا قوى عالمية على امتداد نصـف قـرن مـن الـزمن، في حـين كانـت عزلة الصين عميقـة، ومازالـت وجهـات نظرهـا الإسـتراتيجية إقليميـة وليسـت عالميـة، قـد

(1) جميل مطر، مرجع سابق، ص55.

(2) نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص128.

(3) ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص204.

(4) برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مراجعة وتقديم: علي محافظة، ط1، مؤسسـة عبد الحميد شومان (عمان)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر(بيروت)، 2005، ص222.

اعتادت روسيا على المسؤولية العالمية، بينما ستتحمل الصين مسؤوليات جديدة. وبينما تنظر روسيا أن الصين تفكر في نفسها باعتبارها بلداً نامياً. كما أن لدى الصين شعوراً قوياً بالمظالم التاريخية وأوجه السخط المتعددة. ولا توجد في منطقة الصين من العالم مؤسسات للأمن، مثل (منظمة الأمن والتعاون) في روما، أو الحلف الأطلسي، أو الشراكة من أجل شرق أسيا[1].

وأن الإستراتيجية الأميركية تأكد على أهمية تعزيز العمل الجماعي التعاوني، لكنها في المقابل تؤكد ضرورة مواصلة الولايات المتحدة تقوية نفوذها، وتعزيز المؤسسات الدولية، وتنشيط العمل الجماعي بما يخدم المصالح المشتركة. ولتفعيل تلك المؤسسات الدولية دعت إلى أن تكون أكثر فاعلية في تمثيلها للعالم في القرن الحادي والعشرين، بأن يكون هناك تمثيل وصوت ومسؤوليات أكبر للقوة الناشئة والصاعدة على المسرح الدولي[2].

وتشكل التحركات الروسية-الصينية عنصراً رئيساً في الوصول إلى التعددية القطبية بلا هيمنة أميركية. وهي تحركات مدروسة ومتدرجة وعميقة التأثير في آن واحد، خاصة أنها تستقطب جهود وقدرات قوى أخرى في إطار مؤسسي قابل للتطويرـ ليكون بمنزلة مؤسسات بديلة عن مؤسسات النظام الدولي الراهنة، وفي مقدمتها البنك الدولي (WB)، وصندوق النقد الدولي (IFM)، وحلف الشمال الأطلسي(NATO)، أو على الأقل مؤسسات دولية أو حتى إقليمية جديدة ذات مهام واضحة، تكون موازية لها ولكنها تطرح سياسات وافاقاً أخرى غير تلك التي يهيمن عليها الغرب، بما يؤدي فعلاً إلى حالة تعددية في قمة النظام الدولي تسمح بحرية الاختيار للشعوب بدون قسراً أو إجباراً[3].

(1) موسى مخول، مرجع سابق، ص341-342.

(2) عمرو عبد العاطي، تعامل مختلف مع مفهوم "القوة": الأمن القومي الأمريكي..، مرجع سابق، ص102.

(3) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص58.

إذ يمكن لمنظمتي شنغهاي للتعاون(*) ودول البريكس (BRICS)(*) أن تمثلان مؤسسات دولية قابلة للتطور لتصبح بمنزلة المؤسسات البديلة والمؤدية إلى حالة التعددية القطبية.

كما حرصت كلاً من دول مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي على توفير آليات تمويلية بعيداً عن المؤسسات المالية الكبرى التي يهيمن عليها الغرب، إذ عملت على إنشاء بنك تمويل خاص برأس مال قيمته (100) مليار دولار، جاء معظمه من الصين، بهدف تمويل مشروعات التنمية في البلدان النامية، ومشروعات البنى التحتية، كما وقعت المصارف المركزية لدول مجموعة البريكس في موسكو اتفاقية حول مشروع الدعم المتبادل، في إطار صندوق احتياطي مشترك للعملات، واتفاقية أخرى لإنشاء آلية مشتركة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بمشاركة الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، ومجموعة (IDFC) الهندية، وشركة (BTG) باكتشول، وصندوق طريق الحرير الصيني، ومصرف التنمية في جنوب أفريقيا. وهو ما يشكل إجمالاً آلية دفاع ذاتي اقتصادي تنموي في مواجهة الآليات التي يتحكم الغرب فيها عامةً[1].

(*) **منظمة شنغهاي للتعاون:** تأسست عام 2001، لتضم كلاً من الدول الست: الصين، وروسيا، وأوزبكستان، وكازاخستان، قيرغيزيا، وطاجيكستان، وتوسعت عضويتها بقبول عضوية كلاً من الهند وباكستان، في قمة "أوفا" المنعقدة في روسيا من9-10 تموز 2015، والتي ستفعل عضويتهما بشكل كامل في قمتها القادمة المقرر عقدها في أيلول 2016 في أوزباكستان. وتشكلت المنظمة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني في أسيا بوجه عام والحفاظ على الأمن القومي للدول المنشئة لها. وتوسعت أهدافها بعد مضي عقد ونص تقريباً على تأسيسها ولارتفاع درجة الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، لتشمل التعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية، والأمنية في الإطارين الإقليمي والدولي.

(*) **مجموعة البريكس**(BRICS): عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) المؤسسة للمجموعة في روسيا في حزيران 2009، ثم انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010، فأصبحت تسمى بريكس بدلاً من بريك سابقاً. وهي الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. تهدف إلى الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، والتنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية من المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفاً أو نادياً سياسياً فيما بينها مستقبلاً.

(1) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص59.

وأخيراً يمكن القول، إن التداخل الحاصل بين منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، من حيث عضوية أهم الأعضاء فيهما معاً، وتحديداً الصين وروسيا، فضلاً عن وحدة الهدف المتعلق بتعزيز أدوار هذه الدول في النظام الدولي، عن طريق تغيير آلياته وسياساته، وتخفيض حدة هيمنة الغرب عليه، والتكامل العضوي بين وظيفتي النمو الاقتصادي، ومكافحة التطرف، والنزعات الانفصالية، وتعزيز الأمن الجماعي، عبر التعاون الشامل والمتدرج، بما ينشئ صورة من صور الأمن الجماعي دون هيمنة خارجية، يدفع إلى استنتاج أننا أمام مرحلة من مراحل تحول النظام الدولي نحو تعددية قطبية[1].

وبذلك أن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال هي الدولة الوحيدة القادرة على مقاومة صعود القوى الجديدة عبر العالم وصده، ولو أنها لن تتمكن من تأكيد الدور الريادي نفسه الذي لعبته أبان الحرب الباردة، فستظل الدولة التي لا غنى عنها والتي من دونها لن تبرم اتفاقيات دولية فعالة ولن تجد المشكلات الدولية إلى الحل سبيلاً. كما سيتمثل التحدي الجديد لإدارة أوباما وزعماء الأميركيين في المستقبل في تعلم كيفية المشاركة في القيادة العالمية بدلاً من تجسيدها على يدهم وحدهم. وبالرغم من عدم وجود دولة واحدة تصارع الولايات المتحدة في رغبتها في القيادة على الصعيد الدولي أو تملك الموارد والمقومات لذلك، فإن الواقع يملي علينا أن الدول التي ترغب في أن تنقاد قليلة جداً حالياً، إلا في حاله مواجهتها أخطر التهديدات على أمنها واستقرارها[2].

إذ أسهمت الأزمات الأخيرة والمتسارعة، وعلى الأخص الأزمة السورية، والركود الذي يشهده الاقتصاد الأميركي وما عانته القوات الأميركية من أعباء في العراق وأفغانستان وتحركات الأسطول والسفن الروسية إلى مناطق لم تصلها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، في جعل العالم متاحاً لنظام عالمي جديد تكون فيه روسيا لاعباً أساسياً. إلى

(1) المرجع السابق، المكان نفسه.

(2) روبن نيبليت، سياسات التحالف الأمريكية: استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة بنيلها الثقة من جديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (4)، آذار 2010، ص48.

درجة أن روسيا ترسل الآن مدمراتها وسفنها الحربية للمتوسط وتهدد بتسليح النظام السوري بأنظمة صاروخية دفاعية متطورة، فضلاً عن تسليح إيران، الذي يهدد أمن حليفتها الإستراتيجية إسرائيل، فضلاً عما أبدته واشنطن من تردد في اتخاذ القرار رغم تهديدها بشن الحرب على سورية، بينما بدت موسكو نشطة وقوية ومصرة على استعادة دور الاتحاد السوفيتي القديم كقطب فاعل ومؤثر في الساحة الدولية، فاستطاعت إعادة النظام السوري كعضو معاون مع الأمم المتحدة في نزع السلاح الكيميائي بعد انضمامه رسمياً إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وشكل هذا القرار نقطة الانطلاق لاتفاق روسيا والولايات المتحدة حول الخطوات المشتركة التي ستتخذ للتعامل مع السلاح الكيميائي في سورية.

وتداولت النخب الثقافية والفكرية التحليلات السياسية ما بعد التراجع الأميركي عن شن الهجوم العسكري على سورية، واتفاق جنيف الكيميائي بين وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" ونظيره الأميركي "جون كيري"، غير أن الثابت في كل ما جرى هو أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد قادرة على اتخاذ القرارات الدولية بمفردها، لتعود روسيا بهذه القوة إلى الشرق الأوسط من البوابة السورية، فأصبح الرئيس الروسي بوتين هو الشريك الأساس في رسم المشهد السياسي والعسكري في المنطقة بما جعل الأحادية التي تمتعت بها الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة تتراجع.

فضلاً عن، أن هناك أصواتاً أميركية تحتج على السياسة الأميركية الخارجية، وأصوات أخرى تعتبر إسرائيل عبئاً أمنياً على الاقتصاد الأميركي خاصة وأن دافع الضرائب الأميركي يدفع جزءاً من الضرائب المستحقة عليه لأجل تحقيق أمن إسرائيل، وما تقدمه الحكومة الأميركية من دعم لا محدود لإسرائيل يكلف الخزينة الأميركية مليارات الدولارات.

ونتيجة الصعود المتسارع لمقومات قوة بعض الدول التي تشكل منافساً محتملاً للهيمنة الأميركية، فلا بّد من إعادة تنظيم النظام الدولي وفقاً للمعطيات الجديدة

والمتمثلة بتراجع الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وصعود قوى بالمقابل من جهة أخرى.

وبذلك يمكن القول، أن الولايات المتحدة الأميركية تعيش مخاض انكشاف عجزها وتعثر مشروعها الإمبراطوري للهيمنة، ولكن هل تولدت قناعة أو رغبة لدى النخبة الحاكمة بما فيها من ينتقد سياسة ونهج جورج بوش (الأبن) بالتسليم بالأمر الواقع، والمباشرة في إدارة انحسار الإمبراطورية وتنازلها عن العرش المنفرد للنظام العالمي، إذ لا توجد خبرة أميركية سابقة ولا حتى خبرة عالمية مماثلة أعلنت فيها قيادة المشروع الإمبراطوري اعترافها بالفشل، واستعدادها لتنظيم عملية التراجع والانتقال من الدور المنفرد إلى دور الشريك الأساس مع الآخرين في النظام العالمي.

والناتجة من وجود كوابح بنيوية وموضوعية، إذ إن التحدي الأساس لمقومات القوة الأميركية لا يمكن أن ينبع إلا من الداخل، إما بسبب نبذ الديمقراطية الأميركية نفسها للقوة، وأما بسبب سوء استخدام أميركا لقوتها في العالم.

كما يعد الاقتصاد الأميركي مركز حدوث الأزمات، إذ أن التضخيم المبالغ فيه للسيولة الدولارية في الحياة الاقتصادية العالمية، يتم من دون أية تبعات على الاقتصاد والحكومة الأميركية، وهو سلوك إمبراطوري، يفند قدرة هذا البلد على قيادة العالم من دون كلف اقتصادية واجتماعية تطال ملايين البشر. ومما تنعكس آثاره بالحتم على كامل المنظومة الرأسمالية، ويفتح آفاقاً للمستقبل على مراجعة شاملة للرأسمالية فكراً وتطبيقاً، وإمكانية تجاوزها نحو نظام جديد قد يحمل في جنباته شيئاً من قسمات الرأسمالية مع مساحات من التدخل المرسوم.

هذا التطرف في السلوك السياسي القائم على مفردة استخدام القوة، كسبيل وحيد لجلب الآخرين إلى حظيرة القبول بمشروع الهيمنة الأميركي، وهذا من المؤكد أن يترك مساحات كبيرة من التململ الشعبي العالمي، وهو ما سيقود إلى خلق مشكلات حقيقية مع أطراف متعددة سواءً على المستوى الداخلي أم على مستوى العلاقات مع الأقرب وهي الأطراف الأوربية، ومن شأن هذا أن يدفع إزاء تمحور داخلي، تكون فيه بعض

الولايات الأمريكية في أن تكون هي الممول لحروبها أو بناء إمبراطورتيهـا، وبخاصـة عنـدما تعصـف باقتصاديات هذه الولايات أزمات اقتصادية، تترك خلفها أعداداً كبيرة من البطالة، وتدفع أكواماً من الأجساد وبخاصة الملونة منها إلى براثن الفقر والتهميش والانسحاق تحت وطأة السوق الرأسـمالية وتخلي الحكومة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

كل الأمراض والمشكلات التي تعتمل في الداخل الأميركي وتضرب المجتمـع في جوانـب عـدة، ستهيئ الفرصة ولو بعد حين، بتفكك الولايات المتحدة بافتراض تصاعد الكثير من مناطق الإخـتلاف ومنها: بدأ المجتمع الأميركي يستشعر في أوضاعه الاقتصادية من خلال انخفاض فرص العمل وتراجع الإنفاق العام وتقليل المخصص للقضايا الاجتماعية والتأمين الصـحي، فضـلاً عـما تركتـه الأزمـة مـن أعباء.

إذ إن الاقتصاد الأمـيركي قـد أفنـى عصر شـبابه ونضـجه بسرعـة، وبانـت عليـه الشـيخوخة المبكرة، إذ كان منتظراً أن يتحمل هذا الاقتصاد التطلعات المفترضة اسـتراتيجياً، لبنـاء الإمبراطوريـة الأميركية، وهـي السـاعية أخطبوطيـاً إلى الإمسـاك بكـل ممكنـات القـوة (الاقتصـادية- السياسـية- العسكرية...الـخ)، في أن تكـون(Super Power)، كشرط وحيـد وكـافٍ لإثبـات القـدرة الأحقيـة في سيادة العالم والهيمنة عليه، ولتجعل فعلاً أن القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكيـاً بامتيـاز، ولكـن الواقع الفعلي لم يثبت ذلك.

فليس باستطاعة الولايات المتحدة الأميركية أن تحدد أو تقـرر مسـتقبل أو خيـارات القـوى الرئيسة الأخرى، والتي هي متعلقة بهم كقوى صاعدة ومناهضة لها، لكن من خلال العمل المشترك مع تلك القوى على تجاوز التحديات العالمية، سـيكون للولايـات المتحـدة فرصـة في إعـادة تشـكيل وصياغة البيئة التي تتخذ هذه القوى خياراتها ضمنها.

الخاتمـــة

إنطلاقاً من الرؤى والأفكار التي أشاعتها مراكز التفكير الأميركية من أن قـوة الدولـة لم تعـد مقتصرة على القوة العسكرية فحسب، بل تم إضافة القوة الاقتصادية كعامل مكمل للقوة الشاملة التي يجب أن تتمتع بها أية دولة تطمح للارتفاع بتراتبيتها في سلم المكانـة عـلى المسـتوى العـالمي، والولايات المتحدة الأميركية من الدول الساعية بقوة إلى تكامل مجالات قوتها، لا سيّما وأنهـا تمتلـك أكبر اقتصاد في العـالم، وورثـت لأكـثر مـن سـتة عقـود ممكنـات سـاهمت في صـوغ عوامـل قوتهـا الاقتصادية، مثل الدولار كعملة تسويات دولية، فضلاً عن أقوى المؤسسات المالية والنقدية.

وفي ضوء تحليل جوانب القوة والضعف في الاقتصاد الأمـيركي، والتـي تلقـي بظلالـه الحاليـة والمستقبلية على مكانتها في سلم النظام الدولي، فمن خلال تعظيم هذه القوة والحفاظ عليها يمكن للولايات المتحدة أن تحافظ على قيادتها للنظام العالمي، وبتدهوره وتراجعـه تصـبح فـرص التراجـع والإزاحة ممكنة للاقتصاد الأقوى الذي يحل محل الاقتصاد الأميركي.

وعلى خلفية التمدد والانتشار الأميركي أضحت تكـاليف الهيمنـة أعـلى بكثـير مـن قـدرة الاقتصاد على تحملها، ناهيك عن الأزمات التي عصفت بالاقتصاد الأميركي، وبهذا تبلورت لدى صانع القرار الأميركي تبني اختيار وضعية التكيّف والتراجع التكتيكي تحت ضغط التعثر الميـداني أو ضـغط الواقع الاقتصادي والأزمات المالية.

هذا لا يعني أن أميركا لا تبقى قوة كبرى في العالم، لكنها لن تصبح قادرة عـلى الهيمنـة أو تكـون قادرة على إملاء الشروط على الآخرين، لأنه لم تعد تمتلك ذات الإمكانـات بمسـتوياتها السـابقة، كنتيجـة طبيعية لظهور الإفلاسـات والانهيـارات في شركاتهـا ومصـارفها، بجانـب الفضـائح التـي رافقـت احتلالهـا للعراق وأفغانستان وموقفها من الحراك الشـعبي في الـنظم المتكلسـة، فضـلاً عـن توظيـف الإرهـاب في استراتيجياتها الجديدة واعتماد الحروب بالنيابة، وتحت الهيمنـة الأميركيـة أضحـى النظـام العـالمي أكـثر فوضى وأقل استقراراً. وإن زيادة وتيرة التصعيد في منطقة الشرق الأوسـط نتيجـة خلـق الفـراغ في القـوة

والسلطة، وتوسيع قاعدة الصراع لتأخذ بعداً دولياً مـما خلـق اصـطفافات شـتى، وصـولاً إلى ظهـور علائم حرب باردة جديدة.

وفي خضم حالة السيولة التي يتصف بها النظام العالمي، فإن هناك تباين في مستوى المـوارد والإمكانات للأقطاب الدولية ذات التوجهات المختلفة، واختلاف التطور الاقتصادي الذي تتمتـع بـه تلك القوى، وهو ما يجعـل إمكانـات الهيمنـة عـلى النظـام العـالمي تتصـف بالتعقيـد، مـما يـدفع مختلف البلدان إلى التعاون فيما بينها، ويفصح التبادل التجاري العالمي عن تغليب الدول لمصالحها الاقتصادية على الرغم من التوتر في العلاقات السياسية بينها، مما يدلل على أن العلاقات قائمة عـلى أساس المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى والمنفعة المتبادلة.

وقد شكل الأداء الضعيف والمتراجع للاقتصاد الأميركي للأعوام 2002-2008، واحدة من أهـم عوامل الإخفاق في عدم قدرة الولايات المتحدة الأميركيـة في جعـل القـرن الحـادي والعشريـن قرنـاً أميركياً بامتياز كما روجت له.

متصاحباً مع أتساع رقعة التنافس الاقتصادي على المستوى العالمي وظهـور قـوى اقتصـادية معتـبرة كــ(الصـين، والهنـد، ومجموعـة الـبريكس BRICS)، فضـلاً عـن اليابـان وكوريـا الجنوبيـة والمجموعة الأوربية. قد عملت على خفض حصة الاقتصاد الأميركي سواءً في التجارة العالميـة أم عـلى مستوى التصنيع. ناهيك عن تقدم الاقتصاد الصيني رويداً رويداً لاحتلال صدارة الاقتصاد العالمي.

كما إن كلفة الهيمنة الأميركية وسعيها لقيادة العالم كانت كلفة كبـيرة تتـوزع عـلى مروحـة واسعة ليس أقلها الجانب الاجتماعي (الفقر، الضمان الاجتماعي، الخدمات العامة .. الـخ)، بجانـب تصاعد حجم الدين العام الأميركي الذي وصل إلى (17.6) تريليون دولار في عام 2013، والـذي يمثـل نسبه (108%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

فظهرت متلازمة بين مشكلات وأزمات الاقتصاد الأميركي وشن الحروب، وبخاصة عندما تكون الإدارة جمهورية، ففي كل أزمة اقتصادية يتعرض لها الاقتصاد الأميركي، هناك في المقابل بحث عن تصدير هذه الأزمة إلى الخارج، عن طريق افتعال حرب من شأنها تنشيط الطلب في الاقتصاد الأميركي، وخلق فرص للعمل في قطاع الصناعات العسكرية.

ومع بوادر أزمة الطاقة وحاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى النفط بشكل أساس، الذي يعد محرك الاقتصاد في العالم، فإنها ركزت بالسيطرة على مصادر الطاقة عن طريق القوس الممتد من الخليج العربي إلى بحر قزوين، وبذلك تداخلت الأهداف الاقتصادية والأمنية، وأصبح كل منهما مرتبطاً بالأخر ويكمله ليسهما معاً في صياغة الحركة الإستراتيجية الأميركية تجاه المناطق الحيوية.

كما من الملاحظ في عام 2015، إن الأسواق المالية الصينية والتباطؤ في أداء الاقتصاد الصيني، قد أدى إلى تخوف كبير على صعيد أداء الاقتصاد العالمي بعامة والاقتصاد الأميركي بصورة خاصة. لهذا يبدو جلياً إن هناك ظاهرة ربما تحدث لأول مرة، وهي إن الاقتصاد الصيني مطعم على الاقتصاد الأميركي، وبدى الاقتصاد الأميركي مطعماً على أداء الاقتصاد الصيني، وهي ثنائية ستستمر في المدى المنظور.

ففي ظل التنافس بين الأقطاب المختلفة في النظام العالمي (روسيا، الصين، أوربا)، لم يعد ممكناً للولايات المتحدة الأميركية المحافظة على المكانة التي آلت إليها بعد انتهاء الحرب الباردة. وهو ما يأذن بظهور علائم لإدارة جديدة للعالم تكون الولايات المتحدة جزءاً منها وليست قطباً متفرداً، مما يعني التوجه نحو قيادة جماعية أو (إدارة متعددة الأقطاب).

فهنالك اتجاهاً دولياً حالياً ومستقبلياً يسعى إلى تشكيل تحالفات دولية ذات صبغة اقتصادية، ولكن لدوافع سياسية أمنية، أو تنظيمات دولية إقليمية تصب في بوتقة تشكيل أحلاف مهمتها مواجهة نفوذ الولايات المتحدة، وخصوصاً في المجالات الحيوية التي تحاول

الأخيرة مد النفوذ إليها، من مثل منظمة شنغهاي للتعاون التي بدأ دورها يزداد بعد انضمام أعضاء جدد إليها (الهند، باكستان)، كذلك تجمع بريكسBRICS الذي بدأ يتنامى شيئاً فشيئاً عبر تركيز جهودها، واتخاذ مجموعة قرارات إنشاء بنك للتنمية على شاكلة (البنك الدولي) لتمويل مشروعات دول التجمع، فضلاً عن اعتماد عملات الدول المحلية في تسوية تعاملاتها البينية، وغيرها من الخطوات التي تسهم في تطوير التجمع وخدمة دوله، هذه التحركات كلها لمواجهة وتحديد النفوذ الأميركي في مناطق هذه الدول الحيوية، والتشكيلات التي تهيمن عليها من مثل حلف شمال الأطلسي ودوره المتنامي على الصعيد العالمي.

أما **المقترحات**، فتشكل مجموعة من التصورات أو الافتراضات التي تقدمها الباحثة، الغرض منها ليس وضع مسارات واجبة إلى الأقطاب الدولية التي لها مشوار طويل في التخطيط الاستراتيجي، لكن هي وجهة نظر الباحثة فيما يمكن أن يضع رؤية افتراضية لتصحيح مسارات بعض القوى الدولية، والتي يمكن أن نبينها بالآتي:

1. بسبب معاناة النظام النقدي الدولي من مشاكل وعدم استقرار ناتجة عن الاستعمال الدولي الواسع النطاق للدولار والذي منح الولايات المتحدة الأميركية امتيازات فائقة، فنحن بحاجة إلى إقامة نظام أكثر عدالة وإنصافا لدول العالم، ومن أجل أن يكون النظام أكثر توازناً، مما يستوجب أن يتم اعتماد عملة دولية احتياطية أخرى موازية للدولار، للمحافظة وبأكثر قدر ممكن على الاستقرار النقدي العالمي، مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

2. لا يمكن للسياسة الأميركية التركيز نحو هدف منع القوى المنافسة من النهوض، وإنما في تقوية الآليات التي تستطيع تدوير التأثيرات الناجمة عن إعادة توزيع القوى الناهضة لجعلها شريكاً في تحمل المسؤولية العالمية وفي توسيع نطاق التعاون الدولي، وباستطاعة الولايات المتحدة في ذات الوقت أن تعمل على تقوية قدراتها التنافسية، عن طريق إعادة ترتيب وضعها الداخلي والاقتصادي والاجتماعي.

3. على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في طبيعة آلياتها المستخدمة في تفاعلاتها الدولية، فهي حالياً تعتمد نوعاً خطيراً منها، وهو الآليات الاقتصادية في حروبها السياسية، فمثلاً في الآونة الأخيرة برزت حروب أسعار الطاقة إلى العلن، عبر استخدامها الإنتاج المرتفع من النفط والغاز الصخري لتخفيض أسعار النفط العالمية، بالتعاون مع الإنتاج الغزير الذي تقوم به المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية موجهة نحو روسيا لإضعاف موقفها الاقتصادي، بوصفه نوعاً من العقوبات نتيجة ضمها لشبه جزيرة القرم وموقفها من القضية السورية، لكن هذا الفعل أدى إلى نشوء أزمة مالية كبيرة للدول المصدرة للنفط والغاز دون استثناء، فضلاً عن التحذيرات الدولية للمخاطر البيئية التي يشكلها هذا المورد الصخري الجديد، واحتمالية حدوث كوارث بيئية بعد تشوه الطبقات الصخرية الأرضية من مثل الزلازل وأثاره البيئية العالية، فهي بهذا الفعل تخاطر بخسارة حلفائها من الدول النفطية إذا ما تمّ تضييق الخناق عليهم بفعل هذا الانخفاض، فأغلب هذه الدول هي دول ريعية وتقتات على العوائد النفطية بشكل أساس، وتشكل هذه العوائد الحجم الأعظم من ميزانياتها التشغيلية والاستثمارية وخاصة دول الخليج العربي وآسيا الوسطى، وهو ما قد يتسبب بحدوث أزمات في مختلف الأقاليم وما تجلبه من عدم الاستقرار.

4. لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأميركية تحمل التكاليف الباهظة من جراء مسؤوليتها الضخمة الناتجة من استمرار تدخلها في العالم، أو سعيها للهيمنة والتفرد في قيادة دول العالم، كون استمرار الهيمنة أصبح أمراً باهظ التكاليف اقتصادياً، لذلك على الولايات المتحدة الأميركية أن تفسح المجال للقوى الرئيسة والفاعلة في النظام الدولي، من خلال التحالف والتشارك في تقاسم المسؤوليات الدولية، حيث تستمر الولايات المتحدة الأميركية في موقع الصدارة من بين القوى الدولية ولكن دون انفراد، مما يتيح لها دوراً قيادياً وفق قواعد جديدة تحكم نظام عالمي جديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة، يحظى

بقبول دول العالم وليس فقط القوى الكبرى، ومن جهة أخرى يقلل من أعباء الدور العالمي للولايات المتحدة الأميركية في عالم أضحى بالغ التعقيد والاندماج.

5. إن السعي الأميركي لبناء إمبراطورية أو اعتماد سلوك إمبراطوري، يعد فرصة ثمينة للقوى الكبرى في العالم للتعلم منها، فعندما تختار دولة ما هدفاً أكبر من قياسها، أو من دون توافر الظروف الموضوعية لهذا التطلع، فإن من شانه أن يخلق مشاكل جديدة، وبالتالي فأنها تحشد القوى التي لابَّد أن تتضامن ضد العدو الجديد.

قائمــة المراجــع

أولاً: المراجع العربية

- **التقارير والوثائق**

1. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، 1998.

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، أوربا مستقبل الاندماج الاقتصادي وتحدياته: الدروس المستفادة، الاسكوا، نيويورك، 2012.

3. التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2014، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

4. التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2012، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

5. التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2009، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

6. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2008، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2008.

7. التقرير الاستراتيجي: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية (2013-2014)، ط1، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، نيسان 2015.

8. تقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعالم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأمم المتحدة، 2004.

9. وثيقة الأمن القومي الروسي، ترجمة: داليا أبو بكر، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (140)، أبريل/نيسان 2000.

● **الموسوعات والمعاجم**

1. احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
2. الفيض الكاشاني، التفسير الصافي، ج 6، ط2، دار الصدر للنشر، إيران، 1996.
3. اليستر ادوارد وآخرون، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
4. صالح العلي صالح وأمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، ط1، مطابع الشرق الأوسط، الرياض، 1980.
5. عادل مختار الهواري، موسوعة العلوم الاجتماعية، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
6. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.
7. محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج2، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2002.
8. محمد متولي الشعراوي، تفسير الخواطر، مكتبة دار العربية الإسلامية، القاهرة، 1998.
9. ناصر السيد أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2008.

● **الكتب**

1. إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، كانون الثاني/ يناير 2005.
2. ـــــــــــ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، المكتبة العالمية، طرابلس، 1996.
3. إبراهيم الأطرش، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
4. أحمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، دار الكتاب. موزعون ناشرون، كربلاء، آذار 2015.
5. أحمد حسن الفقرة، أضواء على القرن الواحد والعشرين، ط1، نور للدراسات والنشر والترجمة، سوريا، 2009.
6. أحمد خورشيد النورة جي، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.

7. أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها الاستراتيجي في الساحة الدولية، ط2، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011.

8. أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد، في العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

9. أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأميركية، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011.

10. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

11. أديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، ط1، دار الفارابي، بيروت، أيار 2014.

12. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.

13. ـــــــــــــــ، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.

14. إسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

15. ـــــــــــــــ، نظرية القوة، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

16. السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية والإستراتيجية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2004.

17. السيد ياسين واخرون، العرب والعولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

18. الفن توفلر، تحول السلطة: بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: فتحي بن شنوان ونبيل عثمان، ط2، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، 1996.

19. ـــــــ، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان، بنغازي، 1990.

20. أليهاندرو كاسترو أسبين، أمبراطورية الإرهاب: السياسة الأميركية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب، ط1، ترجمة: وفيقة إبراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.

21. أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

22. اندرو اوستن، الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، تحرير: برند هام، ترجمة: نور الاسعد، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2006.

23. أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأميركية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

24. أوديد شينكار، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك، ترجمة: سعيد الحسنيه، ط1، الدار العربية للعلوم، 2005.

25. برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الاوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 ايلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004.

26. برهان غليون، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، ط1، مطابع الدستور، عمان، 1998.

27. برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مراجعة وتقديم: علي محافظة، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان (عمان)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر(بيروت)، 2005.

28. بوب غاريت، اثنى عشر مقدرة تنظيمية: تقويم الأفراد اثناء العمل، ترجمة: هاشم الدجاني، ط1، العبيكان، الرياض، 2004.

29. بول ماري دولاغورس، اخر الامبراطوريات، باريس، غرايسيه، 1996.

30. بول كروغمان، العودة إلى الكساد العظيم.. أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2010.

31. بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي سعود، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

32. بيير بيارنيس، القرن 21 لن يكون أمريكياً، ترجمة: مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

33. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، الاصدار الثاني، دار مجدلاوي، عمان، 2009.

34. جابرييل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: سمير نصار، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

35. جاد طه، سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، ط1، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، 2003.

36. جايمس ريكاردز، حروب العملات: افتعال الأزمة العالمية الجديدة، ترجمة: إنطوان باسيل، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

37. جمال سند السويدي، افاق العصر الأمريكي – السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ط1، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

38. جمال قنان، نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة، في العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

39. جواد كاظم البكري، فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، 2011.

40. جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر: أميركا، والأسواق الحرّة، وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011.

41. جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز، حرب الثلاث تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

42. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.

43. ـــــــــــــ، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2003.

44. جون روبنسون وجون إيتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة: فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت، 1980.

45. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1985.

46. حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة جامعة بغداد، 1968.

47. حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما: الولايات المتحدة الأميركية والنظام الدولي، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، أيار 2013.

48. حمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.

49. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.

50. خالد عبد الفتاح، المعلومات والأمن: دراسة في الواقع والمتغيرات، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

51. خليل احمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

52. خليل حسين، الجغرافية السياسية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

53. ـــــــــــ، العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2011.

54. ـــــــــــ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009.

55. دنيس رويس، فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008.

56. ديريك لوتريبك وجورجي انغلبريت، الغرب وروسيا في البحر المتوسط نحو تنافس متوسط، ط1، سلسة دراسات عالمية (93)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010.

57. دي فورس بال، نظريات الإعلام، ترجمة: محمد ناجي، ط1، دار الأمل للنشر، عمان، 2004.

58. ديفيد فتكل، تصدير الديمقراطية، ترجمة: مرتضى صلاح، ط1، دار الكتاب الجامعي، عمان، 2006.

59. ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة، ترجمة: وليدة شحاذه، ط1، دار الحوار الثقافي، بيروت، 2004.

60. راسم محمد الجمال، العلاقات الدولية الاتصال بين الثقافات، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القـاهرة، 2009.

61. رفيق سكري، الإعلام والإعلام المعاصر: دراسة في الواقع والمتغيرات، ط1، المؤسسة الحديثة للكتـاب، بيروت، 2011.

62. روبرت سمث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة: مازن جندلي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، 2008.

63. روبرت نيست، علم الاجتماع، ترجمة: جرجيس خوري، ط1، دار النضال للطباعة والـنشر والتوزيـع، بيروت، 1990.

64. روجر هارود، نفط ايران ودورة في تحدي الولايـات المتحـدة، ط1، الـدار العربيـة للعلـوم نـاشرون، بيروت، 2007.

65. روجيه غارودي، حفارو القبور: نداء جديد إلى الأحياء، منشورات عويدات، بيروت، 1993.

66. ريتشارد ماس ـ مارتن أنـديك ـ ووالـتر راسـل ميـد، عصر أوبامـا سياسـة أمريكيـة جديـدة لـلشرق الأوسط، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

67. ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة: أحمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة، 1992.

68. زايد عبد الـلـه مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس، 1994.

69. زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيـوبي، دار الكتـاب العربي، بيروت، 2004.

70. ____________، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، ترجمة: عمر الايـوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007.

71. ____________، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمـة: مالـك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

72. ____________، رقعة الشطرنج الكبرى.. الأولوية الأميركية ومتطلباتهـا الجيوسـتراتيجية، ترجمـة: أمل الشرقي، ط3، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

73. زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، ط2، دار الطباعة الحديثة، مصر، 1963.

74. زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب الباردة، ط1، دار الوسام العربي بالتعاون مع منشورات زين، الجزائر، 2011.

75. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، منشورات الأهلية، الاردن، 1999.

76. ___________، مبادئ العلاقات الدولية، ط4، المكتبة القانونية، بغداد، 2009.

77. سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

78. سمير أمين، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2002.

79. _______، شيخوخة الرأسمالية، ترجمة: منى طلبة، في سلسلة كتاب: قضايا فكرية، تحدياً للهيمنة الأمريكية الطريق إلى عولمة بديلة ديمقراطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، يناير 2005.

80. سمير أمين و فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة- حركات المنظمات الشعبية في العالم، ط1، مركز البحوث العربية والافريقية والمنتدى العالمي للبدائل، القاهرة، 2004.

81. سمير التنير، أميركا من الداخل حروب من أجل النفط، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010.

82. سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988.

83. سيف نصرت توفيق الهرمزي، الحرب الأميركية على العراق: الدوافع الإستراتيجية والأبعاد الاقتصادية، ط1، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

84. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وابعاده، جامعة بغداد، 1990.

85. صالح الراشد، سورية والاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار، دار الصديق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2005.

86. صباح ياسين، الإعلام النسق ألقيمي وهيمنة القوة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

87. صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، أحمد الدباغ للنشر، بغداد، 2002.

88. طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحـرب البـاردة، ط1، مركـز حمـورابي للبحـوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.

89. عامر حسن فياض وآخرون، ولايـات الشر المتأسـلم، ط1، دار العـرب للـنشر والتوزيـع(عـمان)، الـدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، 2015.

90. عبد الخالق عبد اللـه، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عـالم المعرفـة، رقـم (33)، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

91. عبد الرحمن بدوي، أصول علم السياسة، ط4، المكتب المصري الحديث للطباعة، 1967.

92. عبد الرزاق مطلق الفهد، دول أسيا الوسـطى المسـلمة بـين مطـامع دول الجـوار ومحـاولات الهيمنـة الأميركية، بغداد، كانون الثاني 2010.

93. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسـة الاسـتراتيجية، دار مجـدلاوي للـنشر والتوزيـع، عـمان، 2006.

94. ______________، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، ط1، مركـز الامـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (42)، أبو ظبي، 2000.

95. عبد علي المعموري، الطوفان القادم: توالد الأزمات في النظام الرأسمالي، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010.

96. عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحـادي والعشريـن، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

97. عبداللـه عبد الحي موسى، المدخل لعلم النفس، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981.

98. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، ط1، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، 1986.

99. عبد سعيد عبد إسـماعيل، العولمـة والعـالم الإسـلامي: أرقـام وحقـائق، ط1، دار الأنـدلس الـخضراء، المملكة العربية السعودية، 2001.

100. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربيـة بعـد الحـرب البـاردة، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

101. علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسـة الصـين الخارجيـة، مركـز الجزيـرة للدراسـات والبحوث، الدوحة، ابريل 2011.

102. علي ميا، العولمة وتحدياتها التقنية والتكنولوجية على الإدارة، ط1، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2005.

103. عمر الفاروق السيد رجب، قوة الدولة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

104. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول 2014.

105. غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000.

106. غسان سلامة، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها، ط1، دار انهار للنشر، بيروت، 2005.

107. فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأميركية وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، بغداد، 2001.

108. فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، أصول العلاقات الدولية السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1985.

109. فنسان الفريّب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/ مارس 2008.

110. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة(47)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.

111. فيدل الكساندر، مدخل إلى علم الاقتصاد، ترجمة: سرى القدي، ط2، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 2010.

112. فيصل حميد، النفط والحرب والمدينة- مصير الحياة الحضرية...إلى طريق مسدود؟، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.

113. كارل ماركس، رأس المال، ترجمة: فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم، موسكو، 1987.

114. كانتور روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد الظاهر، دار الكتب الاردنية، 1989.

115. كرار أنور ناصر البديري، الصين.. بزوغ القوة من الشرق، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الثاني 2015.

116. لسترثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا، ترجمة: محمد فريد، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998.

117. مارسيل ميرل، سيسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، بيروت، 1986.

118. ماثيو رودس، الولايات المتحدة الامريكية الزعامة ما بعد القطبية الاحادية، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام الدولي، تحرير: جرايمي هيرد، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2013.

119. مادلين أولبرايت، مذكرات إلى الرئيس المنتخب..كيف يمكن استعادة سمعة أميركا ودورها القيادي؟ ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

120. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991.

121. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد(52)، الكويت، ابريل 1982.

122. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998.

123. محمد بن سعيد الفطيسي، رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية، المعهد العربي للبحوث الإستراتيجية، بيروت، 2010.

124. محمد حمدان، القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بعد، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، شباط 2013.

125. محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول العلاقات الدولية، ط2، المكتب العربي الحديث، المجلد الأول، 1989.

126. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الآنكلو مصرية، القاهرة، 2003.

127. محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

128. ___________، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة وصراع الحضارات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

129. محمد علي القزويني، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

130. محمد فايز توهل، علم الاجتماع السياسي، ط1، سلسلة الكتاب الشامل في علم الاجتماع المعاصر، مكتبة الطلاح للنشر والتوزيع، 1999.

131. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهروا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 2001.

132. محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ط1، دار البيارق، بيروت، 1996.

133. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2013.

134. محمود فهيم يوسف، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيراتها في المجتمع، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.

135. محمود فهيم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

136. مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

137. مصطفى محمد كمال، العلاقات العامة بين تكنولوجيا الاتصال والأزمات، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.

138. مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، ط1، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.

139. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي- القوة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.

140. ممدوح محمود، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والابعاد، ط1، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000.

141. منعم صاحي العمار، الاستراتيجية الأمريكية الكونية: "نظرة تقييمية لمبادلات أفعالها"، ج 2، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ايلول 2000.

142. مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعد احتلال العراق، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012.

143. مورتن هالبرين، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ترجمة: سليم شاكر الامامي، مكتبة النهضة، بغداد، 1998.

144. موريال ميراك-فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002، ط1، شركة المطبوعات العربية للتوزيع والنشر، بيروت، 2014.

145. موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

146. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الكبير حتى فلاديمير بوتين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

147. نبيل مرسي خليل، التخطيط الاستراتيجي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص102.

148. نجاح كاظم، الصين: القوة العملاقة الجديدة، ط1، لارسا للنشر، لندن، 2010.

149. نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه: كحل للأزمة المالية العالمية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010.

150. نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل: الاحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

151. ــــــــــــ، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس كوسوفو، ترجمة: أيمن حداد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

152. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 1998.

153. نيكولاي زلوين، الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2006.

154. هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله وكوريا الشمالية-أسرار عسكرية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2000.

155. هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

156. هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الإفلاس: الانهيار القادم لأميركا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

157. هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.

158. ________، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

159. ولتر ب. رستون، افول السيادة، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة: ابراهيم أبو عرقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، 1992.

160. والتر راسل ميد، السياسة الخارجية الأميركية وكيف غيرت العالم، ترجمة: نشوى ماهر، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2005.

161. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2010.

162. ي. ف. بيفيلوفا، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن، ط1، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 2001.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. ابراهيم حسنين توفيق، العولمة، الابعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، مجلد (28)، العدد(2)، 1999.

2. أحمد دياب، أوباما واستراتيجية جديدة في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والاربعون، العدد (179)، يناير 2010.

3. أحمد صدقي الدجاني، دراسة المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، مصر، العدد (62)، كانون الثاني- يناير 1992.

4. أحمد عبد الرزاق شكاره، الفكر الاستراتيجي الأميركي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (170)، 1994.

5. أحمد عبد السلام سليم، استراتيجيات التعامل مع أبعاد الأزمة المالية العالمية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العدد (26)، 2012.

6. أحمد عبد الله، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (123)، 1996.

7. ادريس هاني، مستقبل الدور التركي في ظل تغير موازين القوى في المنطقة، مجلة حمورابي للبحوث، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، السنة الثانية، العدد (8)، كانون أول/ديسمبر 2013.

8. آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (127)، يناير 1997.

9. أعياد عبد الرضا، أثر المتغير التكنولوجي على مفهوم القدرة، محطات استراتيجية، العدد (74)، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق،2001.

10. السيد أمين شلبي، العلاقات الأميركية- الروسية..إلى أين؟ وجهة نظر صينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والأربعون، العدد (171)، يناير 2008.

11. ـــــــــــــ، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والاربعون، العدد (179)، يناير 2010.

12. السيد صدقي عابدين، السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، العدد (170) أكتوبر 2007.

13. الفن نوفلر، الصراع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (109)، 1992.

14. الياس سابا، الأزمة المالية العالمية (أسبابها وانعكاساتها)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(360)، 2009.

15. الياس فرحات، الوضع الاستراتيجي والعسكري الأميركي في العالم، مجلة تحولات مشرقية، العدد (1)، حزيران 2013.

16. أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(63)، 2007.

17. ايرل تيلفورد، رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، العدد (13)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.

18. إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (63-64)، صيف- خريف 2013.

19. ايمانويل ودلرشتين، العصر الأميركي الزاهر قد ولى أميركا والعالم اليوم أمس وغداً، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد (3)، حزيران/يونيو 1994.

20. أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية 2000-2008، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (358)، السنة الحادية والثلاثون، كانون الأول 2008.

21. إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الثالث عشر، العدد (2)، آبريل 2012.

22. بدري حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي الاتصالي الحديث البعد الغربي، دراسات إستراتيجية، العدد (5)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1997.

23. براكاش لونغاني وسوراب ميشرا، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2014.

24. بشارة خضر، عملية الاندماج الأوربي: النشأة- العقبات- التحديات المستقبلية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، دراسات استراتيجية، العدد (151)، 2010.

25. بن سيمفندورفر، صعودها يحدد مستقبل الاقتصاد العالمي: الصين مرتبطة مالياً بالولايات المتحدة، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثانية، العدد (8)، نوفمبر/ديسمبر 2010.

26. بهاء عدنان الرقماني، الجيل الجديد من الحروب الامبريالية الجديدة (داعش) و (النصرة) أنموذجاً، مجلة حمورابي للبحوث، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، السنة الثانية، العدد(8)، كانون أول/ديسمبر 2013.

27. توفيق المراياتي، اليورو: العملة الاوربية الموحدة واثارها على الاقتصاد الأوربي والعالمي والاقتصادات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (4)، العدد (16)، كانون الأول 2005.

28. جميل حجاج، ملامح الاستراتيجية الامريكية في القرن المنصرم، السياسة الدولية، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (127)، 1997.

29. جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (323)، السنة الثامنة والعشرون، كانون الثاني 2006.

30. جواد كاظم البكري، الأزمة الدولية في الاقتصاد الرأسمالي وأثرها على حاجة الاقتصاد الأمريكي للحرب، مجلة المستقبل العراقي، مركز العراق للأبحاث، بغداد، العدد (7)، 2006.

31. جوزيف ناي، وليام أي وايز، المعلوماتية الاميركية موارد قوة المستقبل، ترجمة: شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، السنة الثانية، عدد (6-7)، 1996، ص96.

32. جيفري مانكوف، روسيا والغرب: نظرة أبعد مدى، ترجمة: جمال صالح خضر أبو ناصر، مراجعة: محمد مجد الدين باكير، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، السنة السادسة والعشرون، العدد(148)، مايو-يونيو 2008.

33. حسام مطر، السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الإنكفاء؟، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد(4)، كانون الأول 2012.

34. ـــــــــــ، تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (144)، شتاء 2013.

35. حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (63)، الكويت، آيار/ مايو 2007.

36. حسنين توفيق إبراهيم، دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (122)، 1989.

37. حسين طلال مقلد، روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي: عوائق الشراكة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (25)، شتاء 2010.

38. حكمت شبر، السيادة العراقية وشركة بلاك ووتر، كراسات استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد(6)، 2010.

39. حنان دويدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (127)، يناير 1997.

40. خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، العدد (25)، بغداد، 2012.

41. داليا رشدي، البعد المنسي: تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الانتقالية للثورات، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (190)، أكتوبر2012.

42. رأفت رضوان، النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (12)، السنة الثانية، نوفمبر 2001.

43. رستم محمود، العرب وروسيا، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(128)، شتاء – ربيع 2008.

44. روبن نيبليت، سياسات التحالف الأمريكية: استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة بنيلها الثقة من جديد، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (4)، مارس/إبريل 2010.

45. رودلف جولياني، نحو سلام واقعي، الدفاع عن الحضارة وهزيمة الارهابيين بتفعيل النظام الدولي، مجلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (72)، 2008.

46. زايد عبيد الله مصباح، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (403)، أيلول 2012.

47. سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (35)، كانون الثاني، 2008.

48. سعد محيو، القوى الكبرى والنظام العالمي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (147)، شتاء 2014.

49. سليم كاطع علي، مقومات القوة الأميركية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد(42)، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، تشرين الأول 2009.

50. سوسن اسماعيل العساف، الحرب واستراتيجية الهيمنة الامريكية-مستقبل الوجود الامريكي، الراصد الدولي، العدد 63، بغداد، 2002.

51. صافيناز محمد احمد، الإرادة الغائبة: آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف 2، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (196)، نيسان/ أبريل2014.

52. صباح مصطفى حسن (ترجمة)، عصر الثورة المعلوماتية: حرب المعلومات، سلسلة دراسات مترجمة، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، 2007.

53. صبحي حسون، الاتحاد الاوربي: انبثاق عملة جديدة واثارها المحتملة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول، ربيع 1999.

54. عبد الحميد الانصاري، ما النظرية السياسية لإدارة اوباما بعد مرور سنة على ولايته؟، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد(4)، اذار 2010.

55. عبد العزيز الصقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، التقرير الاستراتيجي السنوي، العدد الأول، المنتدى الإسلامي، السعودية، 2003.

56. عبد الفتاح الجبالي، مأزق العملة الأوروبية "اليورو"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (37)، يناير 1998.

57. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، ط2، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (42)، أبو ظبي، 2014.

58. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأميركية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (46)، ربيع 2009.

59. عبد المنعم المشاط، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (189)، يوليو 2012.

60. عبد المنعم رشيد، وحدة النقد الأوربي (EURO) الواقع والمنظور المستقبلي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (1)، ربيع 1999.

61. عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (170)، أكتوبر/ تشرين الأول 2007.

62. عبد علي كاظم المعموري، إنبلاج فجر النظام الدولي متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد (2)، آذار/مارس 2012.

63. ـــــــــــــــــــــــ، تحطيم الدولة وآليات صنع الفراغ في العراق وسوريا، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدارسات الاستراتيجية، بغداد، السنة الرابعة، العدد (14)، ربيع 2015.

64. عبد علي كاظم المعموري وعطارد عوض عبد الحميد، دور ظاهرة التمييل (الأميلة) في تفاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العددان (21-22)، 2010.

65. عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، العدد (2)، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.

66. علي شكر، الاتحاد الأوربي عملاق قدماه من طين، مجلة معلومات، مؤسسة السفير، بيروت، العدد(114)، ايار2013.

67. علي عبد الكريم الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد (20- ب)، 2009.

68. عماد صادق العزاوي، الموقف العسكري العالمي على ضوء المتغيرات الدولية- دراسة تحليلية، مجلة الدفاع، بغداد، العدد (6)، 1999.

69. عمر الجو يلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (123)، 1996.

70. عمرو عبد العاطي، تعامل مختلف مع مفهوم "القوة": الأمن القومي الأمريكي..لا تغيير كبيراً في الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد(6)، يوليو/أغسطس 2010.

71. عيسى درويش، ملامح السياسة الامريكية والمستجدات الراهنة والمقبلة، مجلة الفكر السياسي، العددان (11-12)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

72. غسان محمد رشاد حداد، الاتحاد الأوربي وأفاق تكامل اقتصادي عربي، مجلة أفاق استراتيجية، عمان، العدد (2)، نيسان 2001.

73. فاضل زكي محمد، السياسة من وراء الاستراتيجية، الموسوعة الصغيرة، عدد (18)، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1986.

74. ____________، الإستراتيجية القومية الشاملة بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمن القومي، العدد (1)، السنة السابعة، 1985.

75. كامل وزنة، الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد(3)، السنة الأولى، حزيران 2012.

76. كنعان خورشيد عبد الوهاب، حرب عصر المعلومات وأنعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد (32)، 2002-2003.

77. كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة والمراهنة على الانترنيت، أوراق أمريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(60)، 2001.

78. لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، أبو ظبي، العدد (45)، 2000.

79. مارتن جيسكس و مينكسن باي، مستقبل الصين في النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة الثانية، العدد(8)، نوفمبر/ ديسمبر 2010.

80. مازن إسماعيل الرمضاني، الصراع الدولي على أفريقيا، مجلة الأمن والجماهير، بغداد، العدد (12)، 1985.

81. ______________، الواقع الدولي في ظل الهيمنة الأميركية، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد (2)، مايس 1994.

82. مالك عوني، الإستراتيجية الأمريكية وموقعها في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1997.

83. محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (1)، 1999.

84. محسن عبد الخالق، القوة والسياسة الخارجية للدولة، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد (2)، نيسان 1985.

85. محمد مطاوع، استراتيجية الأمن القومي الأميركي (2015): المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (15)، تموز/يوليو 2015.

86. ــــــــــ، تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (157)، تموز/يوليو 2004.

87. محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية (الثورة السورية إنموذجاً)، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، المجلد (31)، العدد(10)، 2013.

88. محمد فايز فرحات، السلوك الصيني ـ الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (1)، آذار/ مارس2013.

89. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، المجلد (7)، دار الفكر، بيروت، 1971.

90. محمد نور الدين، الأتراك والعرب: حسابات مركبة وملتبسة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد (2)، آذار/ مارس 2012.

91. مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (1)، آذار/ مارس 2013.

92. مصطفى علوي، قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (195)، يناير 2014.

93. مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، العدد (170)، أكتوبر 2007.

94. ــــــــــــــ، أوبك ومستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (164)، نيسان 2006.

95. منعم صاحي العمار، صناعة العدو في السياسة الأمريكية، دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (1)، 2007.

96. مهند حميد رشيد، هل القون الحالي باسفيكي؟ نظام دولي جديد ثلاثي الاقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد(8)، السنة الثانية، كانون الأول 2013.

97. موسى الزعبي، الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة حرب على المنافسين اعداء واصدقاء، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد (2)، السنة السادسة، 2005.

98. ناصر حامد، الاثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (157)، يوليو 2004.

99. ناظم عبد الواحد الجاسور، توسع حلف الناتو شرقاً والإستراتيجية الأميركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (11)، كانون الثاني 2001.

100. نايف علي عبيد، القرية الكونية واقع أم خيال، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (260)، اكتوبر 2000.

101. نداء محمد الصوص وربى رشيد عبد الرحمن الجلبي، العجز المالي وآثره في الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد (29)، 2012.

102. نزار الحيالي، أثر المتغيرات الدولية الجديدة على صناعة السلاح الأمريكية، أوراق أمريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (55)، 2000.

103. نوار جليل هاشم، إطار تحليلي لقياس قوة الصين مع القوى الكبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (25)، شتاء 2010.

104. نوار محمد ربيع الخيري، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور (اقليمياً ودولياً)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العددان (21-22)، 2010.

105. نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الاورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعين، العدد (170) أكتوبر 2007.

106. ــــــــــــ، روسيا والاتحاد الأوربي صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعين، العدد(164) أبريل 2006.

107. ــــــــــــ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (181)، تموز/يوليو 2010.

108. هربرت شيلر، تداعي الزعامة الكونية الأمريكية، ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد (14)، 2000.

109. هشام البعاج، سيناريو أبستمولوجي حول العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (247)، آيلول 1999.

110. والتر رسل ميد، عودة الجيوبوليتيكس انتقام القوى التقليدية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (58)، تموز 2014.

111. وحيد عبد المجيد، مستقبل النموذج الامريكي للحرية: اوباما .. وشروط تجديد الليبرالية، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (4)، آذار 2010.

112. ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (69)، 1982.

113. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (126)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1996.

114. وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(20)، 2008.

115. وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، العدد (36)، 2001.

116. ياس خضر البياتي، الإعلام العربي وتحديات العولمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (121)، ربيع 2005.

117. يسري العزباوي، (إسرائيل) والتغييرات في المنطقة العربية: التوظيف والتحرك، مجلة حمورابي للبحوث، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، السنة الثانية، العدد (8)، كانون أول/ديسمبر 2013.

- **شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)**

1. موسوعة مقاتل من الصحراء، السمات الجغرافية للولايات المتحدة الأميركية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-modn1/USA/Sec02. doc_cvt.htm

2. جوزيف س. ناي، هل تحل القوة الاقتصادية في محل القوة العسكرية؟ بروجيكت سنديكيت، 6 حزيران2011، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط:

http://www.project-syndicate.org/commentary/has-economic-power-replaced-military-might/arabic.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Dictionaries, Reports and Documents**

1. BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalr eview).

2. International Monetary fund, World Economic Outlook Database, September 2006. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/weoselser.aspx?a=&c=111&t=1).

3. International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

4. IMF, Direction of Trade, 2004.

5. Joseph Frankel, Internatioal Relations. Oxford University Press, Ely House, London, 1969.

6. New Webster's, Dictionary and the Srurus, U.S.A., Lexicon publications, 1993.

7. The National Security Strategy of the United State of America 2002, the White House, Washington.

8. The National Security Strategy of the United State of America 2006, the White House, Washington.

9. The National Security Strategy of the United State of America 2010, the White House, Washington.

10. WTO, International Trade Statistics, 2004.

11. http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/CN?display=d efault.

12. http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/CN?display=default.

- **Books**

1. Anthony H. Cordesman, The Obama administration and us strategy: the first 100 days, center for strategic & international studies, Washington, 2009.

2. Agriculture Emissions in the United States, Climate Tech Book, September 2011 .

3. Donald James Puchala, Power as the Capacity of act, with in James Barber and others, Nature of Foreign policy, G.B. by Holmes Mcdougllas, 1974.

4. Fiscal year 2016 Budget of The Government Office of Management and Budget, Budget. Gov.

(http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BUDGET-2016-BUD/pdf/ BUDGET-2016-BUD.pdf).

5. Hugo Grant, Appearance and Reality in International Relations, Coloumbia University Press, New York, 1970.

6. George Modelski, A Theory of Foreign Policy, Prager New York, 1962.

7. Jack Spencer, " Building and Maintaining the strength of America's Armed Forces " in Stuart M. Butter and Kin R. Holmes (ed): Priorities for the president, Washington, The Heritage Foundation, 2001. http //www. heritage. org.

8. Joseph S. Nye, Jr. Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and history. 3rd ed ,Arrangement with Harper College Publisher, 2000.

9. Joseph Frankil, International Politics, second Editions G.Britin by cox Ltd, London, 1973.

10. Kenneth G. Boulding, Conflict and Defense, a General Theory, Harper Torch Books, New York, 1963.

11. K.J. Holsti, International Politics, Second Edition Prentice/ Hall International, Inc. London, 1976.

12. Robert Hall & Martin Feldstein & others, The Business Cycle Peak of March 2001, Business Cycle Dating Committee, National Bureau of Economic Research, November 2002.

13. World Economic Forum, Competitiveness & Technology Ranks, Global Competitiveness Report, 2004.

- **Researches :**

1. Benn Steil and Susan L – wood work, European "New Deal" For the Balkans, Foreign Affairs, Vol. 78, No. 6, November / December 1999.

2. Christina Romer, Do Manufactures need Special Treatment, The New York Times, 4-Feb.2012.

3. Dick K. Nanto, The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Applications, Congress Research service. CRS report for Congress, 2 July 2009.

4. "Difference Engine: Hackers' paradise," The Economist, March 11,2013. (http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/crimeware?fsrc=scn/tw/te/bl/differenceenginehackersparadise).

5. Evan Luard, Superpowers and Regional Conflicts, Foreign Affairs, Vol.64, No.5, 1986.

6. Jennifer Booton, "Major Corporations attacked in Historic Hacking Case", Fox Business, July 25, 2013. (www.foxbusiness.com/technology/2013/07/25/major-companies-victims-in-biggest-hacking-case).

7. Jessica T. Mathwes, Power Shift, Foreign Affairs, Vol. 67, No.1, January/February 1997.

8. Joseph Stiglitz and Linda J. Bilmes, How the Wars Are Sinking the Economy, Oct 26, 2010, 9:40 PM EDT.

9. Lee Hudson Teslik, Iraq, Afghanistan and The US. Economy, 11 March 2008.

10. Martins Indyk and others scoring Obamas foreign policy, foreign Affairs, Vol. 91, No.3, May/June 2012.

11. Robert D. Kaplan, Center Stage for the 21st Century, Foreign Affairs, Vol. 88, No.2. March/April 2009.

12. Stephen Sestanovich, What Has Moscow Done? Rebuilding U.S-Relations, Foreign Affairs, Vol.87, No. 6, November/December 2008.

13. W.Bowan Cutter and Athers, Campaign 2000: New World New Deal, A Democratic Approach to Globallization, Foreign Affairs, Vol. 79, No.2, March/ April 2000.

14. William Hartung, Prelist of War The Fruits of the Permanent Military industrial Compiled, Multinational Monitor, January/February, 2005.

Internet:

1. Central lntelligence Agency (CIA), The world Factbook, Unated states, Economy. (https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/us.html)

2. United states, Extractive Industries, Natural Resource Governance Institute (NRGI), New York. (http://www.resourcegovernance.org/countries/north-america/ united - states/ extractive-industries.)

3. United state nuclear forces, center for Defense information (CDi), 2008, published research on the international, information Network internet on the Following link: http://www.nuclearfile.org.

4. U.S. Energy Information Administration (EIA), “China: Analysis”. (http://www.eia.gov/countries/cab.efm?fips=CH).

5. US Trade Representative, Trade Balance, 2012.

6. http://www.indexmundi.com/china/population.html

7. http://www.indexmundi.com/european_union/gdp_(purchasing_power_parity).html.

8. http://www.indexmundi.com/european_union/gdp_real_growth_rate.html.

9. http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=Russia.

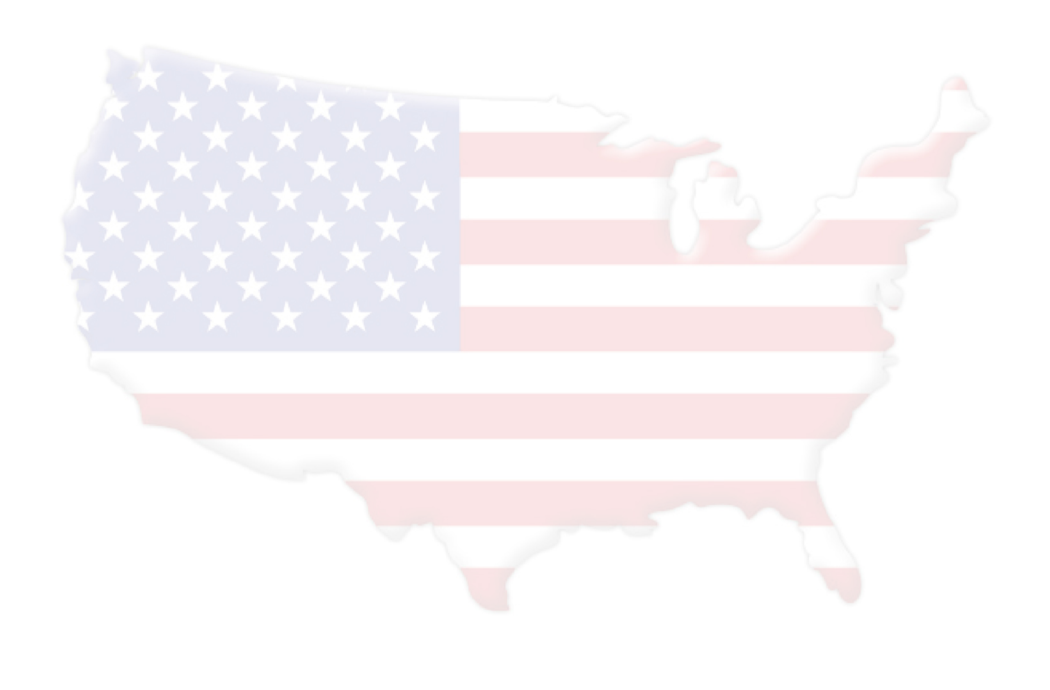
10. http://www.indexmundi.com/russia/population.html.

11. http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=85&c=ee&l=en.

12. http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=89&c=ee&l=en.

فهرس المحتويات

التقديم	7
المقدمة	11
الفصل الأول: المكانة العالمية: مقاربة مفاهيمية وفكرية	17
الفصل الثاني: بلوغ القوة في ظل انكفاء الدب الروسي	45
الفصل الثالث: التربع على المكانة العالمية بدون منازع	71
الفصل الرابع: المقومات التقليدية للاقتصاد الأمريكي	91
الفصل الخامس: الاقتصاد ... رديف العسكرة	115
الفصل السادس: كوابح الدفع الاقتصادي	155
الفصل السابع: سحب الشيخوخة المبكرة	183
الفصل الثامن: الأعداء المتربصون	227
الفصل التاسع: المزاحمة أينما أشرقت الشمس	273
الفصل العاشر: رؤى الصاعدون الجدد	303
الفصل الحادي عشر: الإمبراطوريات والخوف من المستقبل	321
الخاتمة	359
المراجع	365

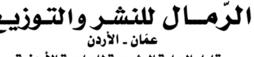








شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com



عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com



9789957637941